موسوعة الاقتصاد الإجتماعى
الكتاب الأول

تأليف
د/ محمد موسى عثمان
رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة بنات - جامعة الأزهر

٢٠٠٧ / ٢٠٠٨

مقدمة عامة

يعد علم الاقتصاد الإجتماعى أحدث فرع من فروع علم الاقتصاد حيث يعد ظهور علم الاجتماع الاقتصادي أسبق بمئتى سنه ، ونظراً لأهمية هـذا الفـرع ، وللعناوين التي يشملها ، تتناول موسوعتنا للاقتصاد الإجتماعى ، في كتابها الأول ، أهم وأخطر الموضوعات ، ذات الأثر الكبير ، إذ يشرح الفصل

الأول : مشكلة البطالة من عرض التشـخيص والمواجهـة فـي النظريـات المرجعية (الكلاسيكية ثم الماركسية) إلى النظريات الوسطي(النيوكلاسيك وكينز) فالنظريات الحديثة والمعاصرة (النقديون ومعدل البطالة الطبيعي ، والموجـات طويلة الأجل ، واقتصاديات جانب العرض ، والتوقعات الرشـيدة ، والمؤسسـية والكينزية الجديدة ، ثم الكلاسيكية الجديدة) وأخيراً الاسـتراتيجية والسياسـات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل [illegible] .

الثاني : حماية البيئة حيث شرح مفهـوم الهندسـة الضـريبية [illegible] المفـاهيم المرتبطة بها ، ثم دراسات التلوث البيئي وأثرة على التنمية الاقتصادية و[illegible] حماية البيئة ، والتطبيق على مصر .

الثالث : توزيع الاستثمارات في الأقاليم المصـرية لتشـجيع المشـروعات الصغيرة وتحقيق التنمية .

الرابع : تطوير مناهج التعليم التجاري ،

الخامس : تكلفة بناء أسرة جديدة ،السادس ـ تكلفة إنجاب طفل جديد .

السابع : التصحر ونقص المياه ، الثامن ـ العوامل التي أجبرت الإنسـان على دراسة الاقتصاد ، التاسع ـ اتجاهات الفكر الاقتصادي الحديث .

وإن شاء الله سيتناول الكتاب الثاني أسس ومبادئ علم الاقتصاد الإجتماعى ،ثـم دراسة مقارنة بينه وبين علم الاجتماعي الإقتصادى ، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يمنح المؤلف الصحة والعمر لإنجاز هذه الموسوعة آمين .

ويشرفني أن أقدم هذه الموسوعة إهداء إلى كل :

- **قائد وزعيم وحاكم لبلادنا هي تكون عونا له في اتخاذ القرار.**
- **عالم ومفكر وباحث ليتكامل معنا ونتكامل معه .**
- **رجل أعمال وسياسي وإجتماعى ، لاستيضاح الأمر .**
- **وطني غيور يريد لبلده التقدم والرقى والرخاء .**
- **شعوبنا الطيبة المؤمنة لتسلك مسالك الرشد .**

إهداء

دكتور / **محمد موسى عثمان**

رئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة بنات ــ جامعة الأزهر

الفصل الأول : مشكلة البطالة

المقدمة :

تقف البشرية الآن بعد أحداث أفغانستان، و إحتلال العراق من عدة دول بقيادة الولايات المتحدة الأمري
عام ٢٠٠٣، عند نقطة تحول تاريخى، فلأول مرة يرتفع حجم البطالة فى العالم كلة و تتفاقم مشكلتها، ليصل
ما يزيد عن المليار نسمة فى حالة بطالة كاملة أو جزئية، وهو ما يعادل حوالى ٣٥ % من قوة العمل فى العـ
اجمع (١) ، ويوزعون بنسب مختلفة، ففى العالم الأول ، والثانى والثالث (٢)، بحيث يمكـن القـول أن مشـ
البطالة ذات نزعة عالمية، وذلك يعنى أن البطالة تطورت الآن لتصبح هيكلية وطويلة المدى، فالمشكلة تكمن
إنعدام فرص العمل المنتجة والمجزية، كما لم يستطع القطاع الخاص أن يولد فرص عمل، معنى هذا أن البطالـ
اصبحت مصدرا للفقر والبؤس والحرمان وبيئة خصبة للإرهاب، والعنف والجريمة والمافيا.

كانت البطالة، ولا تزال، من أبرز التحديات الأساسية التى تواجه النظم الإقتصادية، ولهذا لـم يكـن مـن قبيـ
المصادفة أن يحتل البحث فى اسبابها وسبل مواجهتها، مكانة مهمة متميزة فى تاريخ الفكـر الإقتصـادى علـ
إختلاف مدارسه واتجاهاته ، وقد كانت هذه القضية – تحديدا – مجالا لصراع فكرى كبير بين هـذه المـدارس
والاتجاهات، وهو الصراع الذى أغنى كثيرا النظرية الإقتصادية ونتج عنه وجود فرع خـاص فـى الدراسـا
الإقتصادية، فقد أصبحت البطالة الآن فى مختلف دول العالم هى المشكلة الأولى، ولقد قال كريسـتيان بورتمـا
نائب رئيس البنك الدولى فى مؤتمر صحفى عقده فى شهر يونيو ٢٠٠٤ بالقاهرة (أن مشكلة البطالة تفرض تحدي
نيسيا على الحكومة المصرية من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، وأن تلك المشـكلة لا تـرتبط بمسـتويات
الدخول فحسب، وانما ترتبط كذلك بتصورات الناس عن أنفسهم داخل المجتمع وتصوراتهم عن قدرتهم على تلبية
احتياجات أسرهم، كما أفاد بان نسبة البطالة بين الشباب فى مصر تتراوح بين ١٥ و ١٦ % وهو ما يخفى أبعادا
حيوية وديناميكية لقضية التوظيف والبطالة (٣)).

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة عالم القرن العشرين، ففى القرن الحالى، نجد أن
البطالة فى الدول الصناعية أصبحت مشكلة هيكلية ، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الإقتصادى ، تتفاقم البطالة
سنه بعد أخرى، فى البلاد التى كانت اشتراكية والتى لم تعرف البطالة أبدا، تتزايد جيوش العـاطلين فتـرة بعـد
أخرى فى غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالى، وفى البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام، مـع اسـتمرار
فشل جهود التنمية، وتفاقم ديونها الخارجية، وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالى (٤).

وزاد من خطورة الأمر، أن هناك الآن فقرا شديدا فى الفكر الإقتصادى الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج
منها ، بل هناك تيار فكرى ينتشر بقوة الآن، ينادى بأن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحاياها، وأن العاطلين عن
العمل هم هؤلاء الذين فشلوا فى التكيف مع سوق العمل وظروف المنافسة والعولمة ، ولهذا يجـب أن يتحملـو
عبء المشكلة وأن يبحثوا بأنفسهم عن حل لها، ولقد ظل الفكر المصرى – مثله فى ذلك مثـل الفكـر العربـى
الإسلامى، مهتما بالاتجاه نحو تغليب الجانب السياسى والإجتماعى على الجانب الإقتصادى، فى دراسة المشاكل

القومية، وحتى بعد أن بدأ الاهتمام بتزايد الأمور الإقتصادية حتى غطت المساحات الكبيرة من فكر الرجل العادى، كانت تنافس فى إطار جزئى لا يرقى إلى مستوى النقاش المطلوب لمثل هذه القضايا (٥).

ولذلك نجد أن أغلب الدراسات الإقتصادية – وقد تدفقت بمعدل هائل خلال السنوات الأخيرة – لا يسد ثغرة من ثغرات الفكر الإقتصادى القومى، ولما كان هذا هو حال الفكر الإقتصادى فقد إنعكس الأمر على السياسات الإقتصادية، فجاءت جزئية، ومرحلية بل، وفى كثير من الأحيان فى الاتجاه المعاكس لتحقيق الأهداف القومية.

تحظى مشكلة البطالة بإهتمام رئيسى من الجميع مواطنين يطلبون العمل، وحكومات متعاقبة ووزارات معنية بالمشكلة، وتظهر المشكلة بقوة فى التزايد المستمر فى إعداد الخريجين بمختلف تخصصاتهم، مقارنة بالاحتياجات الفعلية البسيطة حاليا لكل وزارة، مما أوجد فرقا تراكميا كبيرا فى اعدادهم يتزايد يوما بعد يوم، ويتضاعف بمرور السنين حيث أن حجم وطبيعة المشكلة تستلزم لإقتلاعها إعداد البحث الحالى، الذى هو فى الحقيقة محاولة بذلها الباحث لإلقاء بعض الأضواء على مشكلة البطالة، أملا فى الأقتراب من الفهم الحقيقى والموضوعى لها بعد أن تعقدت وأستعصت على الفهم، ناهيك عن الإقتلاع (٦).

بعد فترة من الأزدهار اللامع، وهى الفترة ما بين ١٩٤٥ وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين دخل الإقتصاد العالمى بجميع اطرافه فى أزمة هيكلية، ظهرت تداعياتها فى الكثير من التغيرات والأحداث التى شهدتها ساحة الإقتصادات القطرية كل على حدة، وساحة الإقتصاد العالمى منظور إليه كوحدة ، ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هى تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر فى مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم بجميع أطرافه تقريبا فترة من الممكن وصفها بعصر التوظف الكامل. على أن درجة المعاناه من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التى كانت تشكل منظومة العالم، وهى مجموعة الدول الصناعية الراسمالية – وإن كانت ما تزال تعانى من مشكلات البطالة، وبطء النمو، وعدم الاستقرار – قد أعادت ترتيب عناصر القوة التى تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الإقتصادية الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال منظمة التجارة الدولية، سعيا منها لمواجهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال، أما مجموعة الدول التى كانت إشتراكية فقد وصلت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جداً بعد أنهيار سلطة الدولة المركزية، وسقوط النموذج الإشتراكى الذى كان مطبقا فيها، وفى مجموعة الدول النامية تردت الأمور على نحو اكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية، وانخفاض أسعار المواد الخام التى تصدرها، وخضوعها لمطالب الدائنين، والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية (٧).

ولقد بدأت مشكلة البطالة فى الظهور على نحو واضح فى العالم النامى، إبتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضى، نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هى، فشل أنماط التنمية التى انتهجتها هذه الدول ، تفاقم مديونيتها الخارجية ، تنامى العولمة وظاهرة التدخل السافر فى الشئون الداخلية بها (٨).

وبناء عليه تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التى تواجهها معظم دول العالم النامى ومن بينها مصر، فضلا عن دول العالم المتقدم ودول العالم الذى كان إشتراكيا إن لم تكن أخطرها على الإطلاق، نظرا للانعكاسات

الإقتصادية والإجتماعية، مما يؤدى الى العديد من النتائج مثل إنتشار الجرائم، وهدر موارد إقتصادية تكلفت الدو[illegible] فى تعليمها وتأهيلها مليارات وملايين الجنيهات.

إن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر فى أذيالها كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام سواء تعلق الأمر بالفر[illegible] المتعطل أو بالإقتصاد القومى فبالنسبة للفرد لا يخفى أن البطالة تؤدى إلى فقدان الأمن الإقتصادى، حيث يفقد العاطل دخله الأساسى وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، ويجعله يعيش فى حالة يفتقد فيها الإطمئنان على يومه وغده، ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الإجتماعية للعاطلين (كما هو الحال فى غالبية العالم النامى) أو عدم كفايتها، كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناه الإجتماعية والعائلية والنفسية التى تنجم عن البطالة، فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة، وما يرافقها من حرمان ومعاناه، كثيراً ما يدفع الفرد الى تعاطى المخدرات والخمور، ويصاب بالإكتئاب والاغتراب، وربما تدفعه الى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف (٩).

كما أن تدهور مستوى المعيشة الذى يرافق حالة التعطل عادة ما يؤدى الى سوء الأحوال للعاطل ومن يعولهم ومن ثم إلى إحتمال إرتفاع حالات الوفاة المبكرة ، وهذا معناه أن هناك آثار للتغيرات الإقتصادية فى الصحة العامة ، والحياة الإجتماعية ، حيث أن زيادة معدل البطالة، غالباً ما يؤدى إلى تدهور عام فى الصحة الجسدية والعقلية والى خفض متوسط عمر الإنسان ، وإلى زيادة عدد المرضى فى المصحات العقلية، وتعانى إقتصاديات دول العالم النامى من جرائم الإغتصاب والسرقة، والدعارة .... الخ (١٠).

ترجع أهمية البحث الحالى إلى أن المشكلة تتطلب تناول قضايا ثلاث من بين القضايا المتعددة التى تثيرها، والتى يطرحها البحث عن السياسات الملائمة لزيادة التشغيل وهى : أولا – تشخيص المشكلة، والمداخل الرئيسية لمواجهتها فى الأدب الإقتصادى، ثانيا : تحديد حجم البطالة، والتصورات المختلفة للجهد والزمن اللازم لعلاجها فى النظرية الإقتصادية،

و ثالثا : الاستراتيجية والسياسات المقترحه لإقتلاع البطالة من المجتمع، وصولا إلى التشغيل الكامل فى مصر.

أضف الى ذلك أن مشكلة البطالة أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش فى مصر فى الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التى تؤرق بال كل مهتم بالشأن المصرى، فلا تكاد تخلو أية وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمرئى من طرح لهذا الموضوع، ولا يخلو أى خطاب سياسى أو منتدى فكرى من التصدى لها، كما لا توجد أية أسرة مصرية تعيش بعيدة كل البعد عن هذه المشكلة، وليس من قبيل المبالغة القول بإن علاج هذه القضية أصبح هو المقياس الحقيقى لنجاح أى نظرية إقتصادية يقترح تطبيقها ، أو نجاح أى استراتيجية يقترح تنفيذها (١١).

من هذا المنطلق يتناول البحث الحالى (مشكلة البطالة بحث فى النظرية الإقتصادية ، نحو استراتيجية مقترحه للإقتلاع) مباحث أربع هى:-

- **المبحث الأول** عرض تشخيص ومواجهة مشكلة البطالة فى النظريات المرجعية:
  المطلب الأول – مشكلة البطالة فى النظرية الكلاسيكية.
  المطلب الثانى – مشكلة البطالة فى النظرية الماركسية.

- **المبحث الثانى** بيان تحليل مشكلة البطالة وعلاجها فى النظريات الوسطى
  المطلب الأول – إبراز المشكلة فى الفكر النيوكلاسيكى
  المطلب الثانى إيضاح المشكة فى الفكر الكينزى.

- **المبحث الثالث** إظهار التعديلات على النظريات السابقة من خلال الفكر الحديث والمعاصر
  المطلب الأول – التحقق والإبراء فى النظريات الحديثة
  المطلب الثانى – القضاء على البطالة (تشخيصها) فى النظريات المعاصرة.

- **المبحث الرابع** **الاستراتيجية والسياسات المقترحة لإقتلاع البطالة من المجتمع وصولا إلى التشغيل الكامل فى مصر**
  المطلب الأول – أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث
  المطلب الثانى – أهم الدروس المستفادة من البحث الحالى
  المطلب الثالث – الاستراتيجية والسياسات المقترحة للإقتلاع

- **الخاتمة** **يتم تناول أهم عناصر البحث بصورة موجزة شاملة ، فى صورة خطة متكاملة أمام متخذى القرار ، وأمام السلطة التنفيذية لإقتلاع البطالة.**

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة البطالة فى الأدب الإقتصادى من خلال عرض التطورات التاريخية المختلفة للنظرية الإقتصادية ، معرفة الاختلالات داخل أسواق العمل ، للتعمق منها فى استخلاص استراتيجية معينة وسياسات مقترحة لاقتلاع مشكلة البطالة من جذور المجتمع ، العمل على تحديد اسلوب محدد فى مجال التنمية البشرية ، بتفعيل الإستثمار البشرى ، ومستلزمات ذلك من صحة ، وتعليم ، وتدريب ، وبيان الأدوار المطلوبة فى هذا الصدد من كل من الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدنى نحو إقتلاع البطالة.

فوائد البحث :

من المعروف أن المعرفة تنقل من جيل إلى جيل من خلال التعليم والتثقيف والتنشئة ، إلا أن البحث العلمى هو الوسيلة التى تحقق نمو المعرفة ذاتها والتحقق من صحتها ، لإستغلالها فى النهوض برفاهية الجنس البشرى فى جميع جوانب حياته المادية والمعنوية ، وتوجهنا نظرية القياس لنحدد المفاهيم قبل قياسها ، ومفهومنا الأن هو فوائد وجدوى دراسة مشكلة البطالة فى النظرية الإقتصادية ، وفيما يلى نذكر هذه الفوائد على سبيل الاهتمام ، ولا ندعى حصراً كاملا لها:-

[١] السعى نحو تحقيق رسالة الإنسان على الارض ، وقد أمدنا الخالق سبحانه وتعالى بالإجابة على تساؤلات عديدة فى هذا الصدد فى كتبه المقدسة ، كما تناولت الايديولوجيات الوضعية والمفكرون من كافة الملل بيان العبادة والخلاص ، وتنفيذ منهج الله فى الأرض ، وإعمار الكون وتنميته وأكتشاف أسراره ، لذا يلزم تنمية ثلاث مكونات بيئية كونية فرعية لهذا الكون تتمثل فى البيئات الطبيعية والإجتماعية والميتافيزيقية لخلق المزيد من فرص العمل.

[٢] وضع قواعد المجتمع وتكوين لبنات بنائه الأساسية ، من خلال إيجاد علاقة وفاقية بين الحقائق الواقعية والنظريات من ناحية ، والاسئلة المتعلقة بالقيم الشخصية والأجتماعية من ناحية أخرى ، لذايلزم النظر نقديا وتقيميا إلى الاتجاهات الإقتصادية المعاصرة ، لتقديم إقتراح حلول أو نظريات جديدة لعدد من قضايا البطالة المعاصرة ، وتوقع بعض الآثار المستقبلية.

[٣] توقع الأحداث والأشياء المستقبلية فى حدود مجال التنمية ، وإعادة البناء الإقتصادى والإجتماعى ، وأعادة تنظيم أنشطة قوة العمل ، وفى التغيرات الكلية فى المقتصد والتحولات الصناعية والمهنية ، والتحولات فى التوزيع الجغرافى لكل من السكان والمنشآت (١٢).

[٤] الإسهام فى تصميم أساليب وطرق التعامل مع ظاهرة البطالة ، لا يمكن لأى مجتهد مهما بلغ طموحه أن يحصر جميع طرق التعامل مع تعقيد الظواهر الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بظاهرة البطالة.

[٥] عرض وتطوير مفهوم رأس المال البشرى وتطبيقاته السياسية والإقتصادية ، فالإقتصاديون اليوم ، بدلاً من التعامل مع سوق العمل من خلال وحدات متجانسة من العمل ورأس المال ، قد أدركوا أن التحسينات فى نوعية قوة العمل يمكن أن تكون لها آثار خارقة على النمو الإقتصادى

[٦] التعرف على مشكلة البطالة فى الفكر الإقتصادى من حيث نشأتها وتطورها وواقعها بشكل يبرز حجمها الحقيقى، واسبابها ، وتحديد وتحليل آثارها، مع تقييم المجهودات والاجتهادات التى بذلت وتقديم مقترحات حول إقتلاع البطالة نهائيا من المجتمع.

[٧] الحاجة إلى تصحيح بعض المفاهيم السائدة حول ظاهرة البطالة فى النظرية الإقتصادية، مع التركيز على منهج حل المشكلة، الذى يعتمد على تحليل المشكلة ثم تشخيصها السليم، وبعد ذلك اقتراح الحلول وترتيب أولوياتها وقياس أبعادها وتوفير وسائل تنفيذها، وعندما تكبر المشكلة بمرور الوقت فى طريقها للتحول لأزمة فإن المنهج العلمى لمواجهة الأزمات يضيف الى ما سبق مجموعة من الاقتراحات والأجراءات العملية الواجب اتخاذها للتخفيف من حدة الأزمة، وتحقيق الاستقرار اللازم لتفعل إجراءات حل المشكلة الأصلية، وأخطر ما يواجه إجراءات الحل، هو إختلاط المفاهيم، مما ينجم عنه فى كثيرا من الأحيان قراءة مغلوطة لكثير من الوقائع يؤدى إلى تشخيص خاطيء يتقلص معه فرص علاج المشاكل نتيجة عدم فاعلية وسائل المواجهة.

المناهج البحثية المستخدمة فى البحث الحالى :

يعتمد البحث الحالى على الاستفادة من المنهج التكاملى أو المنهج الدقيق الشامل والذى يعنى دراسة ظاهرة البطالة، وتحليل علاقاتها، وارتباطها فى إطار النظرية الإقتصادية، مع التركيز على المنهج التحليلى الذى يؤدى إلى إكتشاف علاقات السببية التى تشرح ظاهرة البطالة واتجاهاتها وكيفية مواجهتها، وايضا المنهج التاريخى والذى يتابع التطور التاريخى لمشكلة البطالة، وتناولها على مدى تاريخ الفكر الاقتصادى، حتى اليوم.

وحتى تبرز أهمية البحث بجلاء نجد أن الخسائر التى يتحملها الإقتصاد القومى، وهى كثيرة ومتعددة، يأتى فى مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار فى قيمة العمل البشرى، حيث تخسر البلد قيمة الناتج الذى كان من الممكن للعاطلين إنتاجه فى حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التى تضطر الحكومات إلى منحها للعاطلين إما فى صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية تؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك عن نتائج سلبية، كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا فى قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية، وعموما ، فإنه عند حساب التكلفة الإقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومى يلجأ الاقتصاديون والخبراء الى حساب قيمة ما يفقده الإقتصاد القومى من ناتج وهذا معناه أن هناك ارتباط بين السياسات اللازمة لحل مشكلة البطالة على المستوى القومى، وبين السياسات اللازمة لحل مشكلة الاختناقات بين العرض والطلب لسوق العمل حيث يجب تنفيذهما معا ، مع ضرورة إقتراح سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة الأجل للحد من هذه المشكلة، وتأهيل العمالة للالتحاق بالمهن والقطاعات الواعدة ، بعد دراسة واقعية لاقتلاع البطالة موضوع هذا البحث.

المبحث الأول

عرض تشخيص ومواجهة مشكلة البطالة

فى النظريات المرجعية

تعتبر النظرية الكلاسيكية المصدر الرئيسى لجميع الاتجاهات الفكرية فى الإقتصاد ، وتعتبر النظرية الماركسية المرجع الرئيسى لنقد النظرية الكلاسيكية ، وتفنيد سلبيات النظام الراسمالى ، لذا يتناول هذا المبحث عرض تشخيص ومواجهة مشكلة البطالة فى النظريات المرجعية فى مطلبين.

المطلب الأول ، مشكلة البطالة فى النظرية الكلاسيكية (١٢)

بعد النظرية الكلاسيكية نتاج مدرسة من أفضل مدراس الإقتصاد السياسى قاطبة، التى كان لها إسهام واضح ومتكامل فى تشخيص مشكلة البطالة فى النظام الرأسمالى، ويرجع السبب فى ذلك الى الاهتمام بالبعد السياسى فى التحليل، مما أدى الى دمج العلاقات الإجتماعية والتنظيمية فى التحليل، ولهذا فقد كانت مسائل توزيع الدخل والصراع حوله، ودور الدولة، والمصالح المتصارعة، كانت كلها ضمن العوامل الداخلية التى تم إيلائها فى لب الموضوع، ومعنى هذا أن مشكلة البطالة إحتلت مكانة مهمة فى تحليل النظرية الكلاسيكية، باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يفسر إهتمام الأدب الكلاسيكى بالجانبين السياسى والاجتماعى.

كما أنصب التشخيص الكلاسيكى على الأجل الطويل وما يحدث فيه من تغيرات كبرى، حيث تم ربط مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الإقتصادى، وبالطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى، وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالى فى الأجل الطويل، وهناك محاولات جادة تبذل الآن للعودة مرة أخرى إلى تعاليم النظرية الكلاسيكية، منها النظرية النيوكلاسيكية المعاصرة، وخاصة النقديون كما سنرى فيما بعد تكاد تردد ما قاله الكلاسيك منذ أكثر من مائتى عام وعشر، على الرغم من البون الشاسع للاطار التاريخى الذى ظهر فى الأدب الكلاسيكى والاطار الراهن للرأسمالية المعاصرة، وهناك من يسمون الآن بالريكارديين الجدد والمالثسيون الجدد، كتياران فكريان حديثان أخذا فى التكون ويضما عدد كبير من المؤيدين (١٤).

ونقصد بالنظرية الكلاسكية، التيار الفكرى الذى عبر عن وعى الطبقة البورجوازية خلال مرحلة التحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، وهى تبدأ بظهور أعمال William Petty (١٦٢٣ – ١٦٨٥) وتتطور بظهور أعمال الفزيوقراط الفرنسيين مثل Francais Quesnay (١٦٩٤ – ١٧٧٤) و Marquis de Mirabeau (١٧١٥ – ١٧٨٩) و A . R. J. Turgot (١٧٢٧ – ١٧٨١) وتدعمت واكتملت بظهور أعمال Adam smith (١٧٢٣ – ١٧٩٠) و David Ricardo (١٧٧٢ – ١٨٢٣)، ولقد ارتبط تطور الفكر الإقتصادى

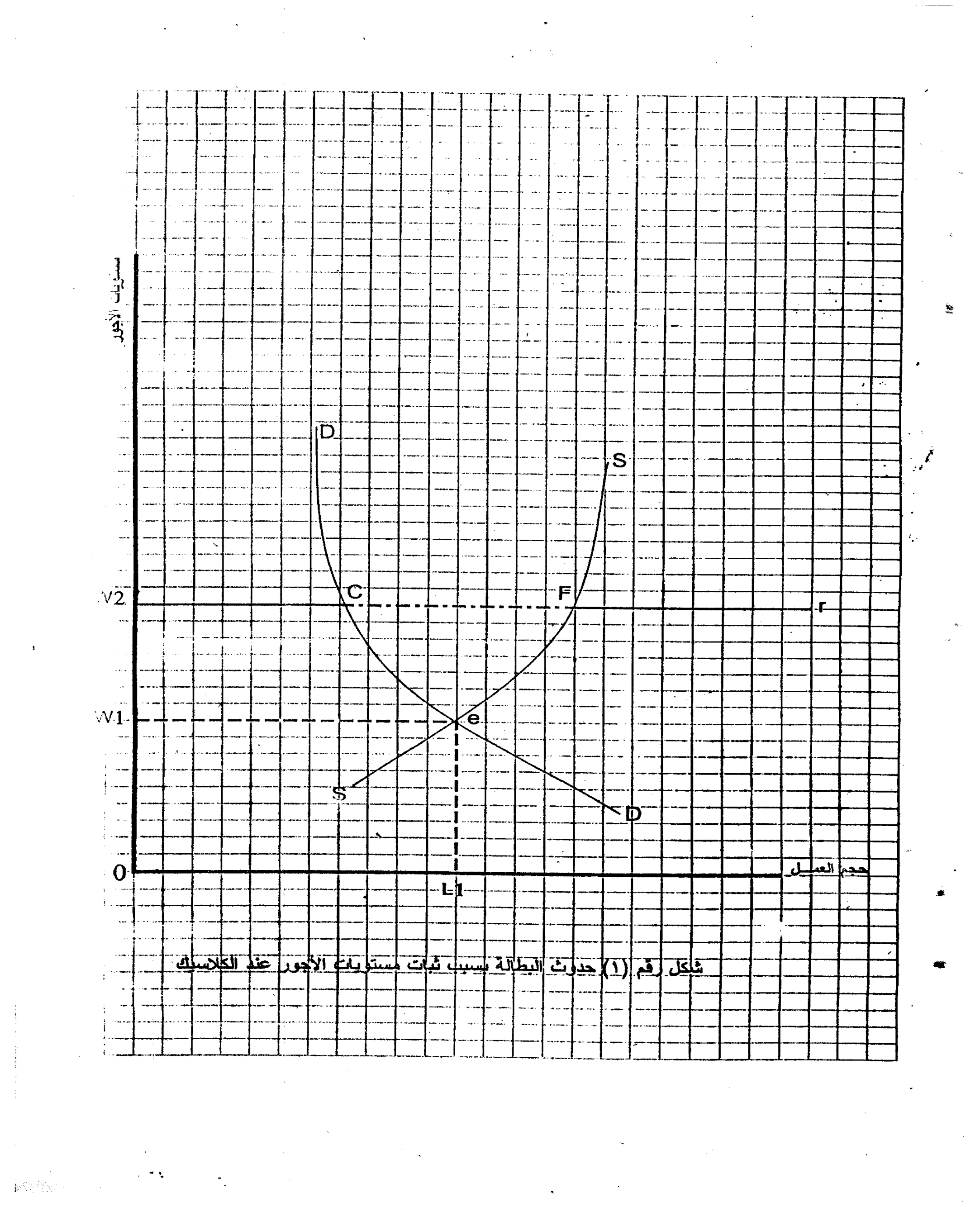
الكلاسيكى بمدى تطور الرأسماليه الصناعية، وبروز ملامحها الأساسية فى الإقتصاد الإنجليزى، وبمدى فهم هـذا الفكر وإدراكه لهذه الملامح والعلاقات الإجتماعية السائدة (١٥).

والجدير بالذكر أن الكلاسيك قد آمنوا بما يسمى بقانون ساى للأسواق says law نسبة إلى الإقتصادى الفرنسى Jean Baptiste say وينص على أن كل عرض سلعى إنما يخلق مباشرة الطلب المساوى له supply Creates its own Demand، وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق إنما يتم تبادلها بسلع أخرى (١٦)، وهذا القانون يوحى لنا، بأننا إزاء إقتصاد عينى، لا مكان فيه للنقود، حيث المقايضة، ويعنى أن عملية البيع وعملية الشراء تتمان دفعة واحدة، بمعنى أن البيع (العـرض) مـرتبط بالشراء (الطلب) ولا ينفصل عنه أبدا، وبهذا الشكل ينطبق فعلا قانون ساى، أما إذا أدخلنا النقود بعين الإعتبار فى عملية التبادل، فالأمر لابد أن يختلف، وذلك أن النقود كوسيط للتبادل تؤدى إلى نتيجة خطيرة، وهى أنها تفتت عملية التبادل إلى عمليتين مستقلتين كل منهما عن الأخرى، حيث تنفصل عملية البيع عن عملية الشراء، فمنـتج السلعة هنا حينما يبيع سلعته يحولها أولا إلى نقود، وبعد هذا فقط يستطيع شراء سلعة أو سلع أخرى، لكن أحـدا ليس ملزما بأن يشترى لتوه لأنه باع شيئا ما، ومن ثم فإنه إذا قدر لبعض منتجى السلع أن يقومـوا بـالبيع دون الشراء فى نفس الوقت، فإن ذلك يعنى بالنسبه للآخرين توقيفا للبيع، وكلما زادت الفترة التى تنقضى بين عمليـة البيع وعملية الشراء، استفحل الأمر، ومن هنا تظهر إمكانية حدوث الأزمة (١٧) .

ومع ذلك، فإن الكلاسيك لم يروا أى تعارض بين إدخال النقود فى التبادل وبين سريان قـانون سـاى للأسـواق، وآمنوا بما قاله ساى فى هذا الخصوص من : أن تعميم استعمال النقود فى المعاملات فى الجماعات المتمدنـه لا يغير شيئا من جوهر المسألة ، وأنه إذا أردنا أن تكون فكرة عامة عن الحياة الإقتصادية فيجب أن نصل عمليـة البيع والشراء، وإن فصلت بينهما فترة من الزمن، ونهمل استعمال النقود (١٨)، ورغم صعوبة الأتفاق مع هـذه الحجة الضعيفة، فإن ذلك فى الحقيقة كان يتماشى مع الرؤية العامة التى نظر بها الكلاسيك إلى وظائف النقود فى الحياة الإقتصادية، فهى عندهم مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب، وأهملوا وظيفتها كأداة للإدخار أو للإكتناز (كمخزن للقيمة)، وعموما فإن الإيمان بقانون ساى للأسواق، كان يعنى عند الكلاسيك أن العرض الكلى للسـلع والخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلى، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة.

فحين يحصل الإنتاج ، يستدعى القيام به ، توزيع دخول نقدية على عناصر الإنتاج – من عمل ورأس مال وطبيعة (أرض) – ويتكون مجموع هذه الدخول الموزعة من نفقة الإنتاج الكلية، وعندما تحصل عناصر الإنتاج علـى هذه الدخول فإنها تنفقها كلها فى الحصول على المنتجات التى سبق إنتاجها.

بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تمام المساواة مع نفقة إنتاجها – بما فيه ربح المنظمين – وبحيث تقود الدخول التى وزعت فى صورة نفقات إنتاج إلى أرباب المشروعات فى الصورة طلب على السـلع وهكـذا تستمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بلا أنقطاع (١٩).



شكل رقم (١) حدوث البطالة بسبب ثبات مستويات الأجور عند الكلاسيك

وتأسيساً على قانون ساى، فإن التوازن الإقتصادى العام لدى الإقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل، فهو الوضع العادى والمألوف والطبيعى، وأن أى توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الإقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر، معنى ذلك أنهم افترضوا التساوى الدائم بين الإدخار والإستثمار، وبذلك ينكرون وجود مشكلة البطالة أصلاً، بل وصل الحال لديهم استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، فإذا كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب علية، فإن علاج ذلك يكون سهلاً من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدى البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظف، مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، والأجور الأقل تعنى انخفاضاً فى تكاليف الإنتاج، وأنخفاض تكاليف الإنتاج يؤدى إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، ومن تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، وبالتالى زيادة الطلب على العمال، إلى أن تختفى البطالة بين صفوفهم.

وحيث أن المنافسة الكاملة هى الإطار الذى إفترض الكلاسيك فى تحليلهم، فإن أنخفاض الأجور الذى يؤدى بدوره إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج، لابد أن يؤدى إلى أنخفاض أسعار المنتجات، ولهذا إذا إنخفضت الأسعار بنفس نسبة إنخفاض الأجور، فلن تحدث زيادة حقيقية فى ربح المنظمين، وبالتالى لن يوجد لديهم الحافز على زيادة الإنتاج، ولهذا، فإنه لكى يؤدى إنخفاض الأجور إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمالة، ومن ثم إلى خفض معدلات البطالة ، فإنه يفترض ضمنا، أن أنخفاض الأجور المترتب على البطالة يجب أن [illegible] بنسبة أكبر من نسبة أنخفاض الأسعار، وهو ما يعنى خفضا فى معدلات الأجور الحقيقية وليس الأسمية فحسب.

ومعنى هذا هو أنهم أفترضوا أن علاج البطالة إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالإنخفاض فى إطار الآليات التى توفرها المنافسة السارية فى سوق العمل، هذا التوازن المستقر الذى يتحقق عند مستوى التوظف الكامل لجميع موارد المجتمع رهن إذن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور وأستجابتها لما تمليه مقتضيات العرض والطلب، ومن هنا فإن النتيجة المهمة التى توصل إليها الكلاسيك هى عدم تدخل الدولة فى جهاز الأسعار، وتجنب وضع أى تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور، مع الحفاظ على الوظائف التقليدية للدولة، وهى الأمن الداخلى والخارجى، والأشغال والخدمات العامة، كما أستخلص الكلاسيك أيضاً أن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار إنخفاض الأجور حينما تحدث بطالة، وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب علاج البطالة، ولا يخفى، أن هذا النوع من التفكير كان يتفق تمام الأتفاق مع مقولات الكلاسيك فى الحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة والقوانين الطبيعية التى تحرك شئون المجتمع، وهى المقولات التى رفعها الكلاسيك إلى مصاف التقديس.

ولكى نوضح رؤية الكلاسيك فى تأثير ثبات الأجور – أى عدم تحركها نحو الأنخفاض فى حالة وجود بطالة، يوضح الشكل رقم (١) حدوث البطالة بسبب ثبات مستويات الأجور عند الكلاسيك، المحور الرأسى يبين مستويات الأجور، والمحور الأفقى يوضح حجم العمل، والمنحنى DD يمثل الطلب على العمل، بينما يمثل المنحنى SS عرض العمل، ويتحدد الأجر التوازنى عندما يلتقى المنحنيان عند النقطة E، وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب هى L1،ومستوى الأجر عند W1، نفترض أنه بسبب تدخل نقابات العمال أو بسبب تدخل الحكومة،

أن الأجر أرتفع إلى المستوى W2 فى هذه الحالة سنجد أن عرض العمل، عند هذا المستوى الجديد للأجر، يساوي W2F، فى حين أن الطلب على عنصر العمل يكون مساويا للمستوى W2C، مما يعنى أن هناك فائض عـرض، أ بتعبير أدق وجود مشكلة بطالة ، تقدر بالمنطقة CF، وبناء عليه لو أردنا مواجهة البطالة أو فائض عرض العمـ فلابد من من وجهة نظر الكلاسيك أن تخفض الأجور.

ولقد أستبعد الكلاسيك أساساً حدوث البطالة، نتيجة إستبعاد حدوث الكساد علىنطاق واسع، كمـا أنهـم أسـتبعدو حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامه، ولكنهم مع ذلك لم يستبعدوا حدوث البطالة الإختيارية(٢٠)، كمـا أنهـم لـ يسقطوا من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التى يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التى ربما يقع فيهـا رجـاز الأعمال، عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين، ومع ذلك، فقد أعتقد الكلاسـيك أ البطالة الجزئية التى تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية، سوف تقضى على نفسها بنفسها من خـلال تـوافر مرونة الأسعار والأجور.

هذا الفكر نابع من عالم حقيقى عايشه الكلاسيك بالفعل، ولم يشهدوا أزمات من التى حدثت بعدهم، بل إن ظـاهرة الدورة الإقتصادية أى التغير الدورى للنشاط الإقتصادى بين مراحل الرخاء والكساد ، لم تكن معروفه فى العصر الذى عاش فيه الإقتصاديون الكلاسيك، ذلك أن أول أزمة دورتها كانت بعد وفاة ريكا ردو بربع قرن، حيث ظهر الإقتصاد الكلاسيكى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وكانت التطورات كلها تسير فى صـالح الطبقـة الرأسمالية الصاعدة، فقد تعاظم الدور الذى أصبح يلعبه الإنتاج السلعى الرأسمالى الذى يقـوم علـى التخصـص وتقسيم العامل، والإنتاج بغرض البيع، وتحت الغلبية للدور الحاسم، الذى أصبح يقوم به رأس المال الصناعى فى النشاط الإقتصادى، إذ أصبحت الصناعة –لا الزراعة ولا التجارة – هى المجال الرئيسى للحصول على الأربـا، ومن ثم المجال الأساسى والواسع للإستثمار.

كما أستولت الطبقة الرأسمالية على الحكم فى أكبر بلدين أوروبيين، وهما بريطانيا وفرنسا، وفـى ضـوء ذلـك سرعان ما بدأ الفكر الإقتصادى يستجيب لكل هذه التطورات برغم أنه أستغرق مائة عام قبل أن يصبح على وعى تام بالثورة التى كان يشهدها (٢١)، وأصبح الإنتاج – لا التداول هو موضوع الإهتمام الرئيسى للفكر الإقتصادى، وأعيدت صياغة مشكلة الثروة والقيمة، وأجيب عليها من جديد فى ضوء التغير الذى حدث فى الكيان الإقتصادى والإجتماعى نتيجة للزحف السريع للنظام الرأسمالى الصناعى، ومن الثابت تاريخياً أن تطور الفكر الإقتصادى فى بريطانيا قد ارتبط بمدى تطور الرأسمالية الصناعية وبروز ملامحها الأساسية فى الإقتصاد البريطانى، وبمدى فهم هذا الفكر وإدراكه لهذه الملامح والعلاقات الإجتماعية الجديدة، ففى الفترة التى سادت فيها الرأسـمالية التجاريـة حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وسيطر فيها رأس المال التجارى على النشاط الإقتصادى كان الفكـر الإقتصادى أسيراً لتعاليم ومبادىء مدرسة الميركانتوليه Mercantilism التى كانت ترى فـى الـذهب والفضـة تجسيداً لثروة الأمة، وكانت تنادى بتدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية، وبتشجيع الصناعة وزيادة عـدد السـكان، وخلال الفترة ما بين ١٦٩٠ – ١٧٧٠ وهى الفترة التى شهدت توسعاً وئيداً فى الإنتاج السلعى الصناعى، ظهرت

بعض الأفكار لعدد من الإقتصاديين الإنجليز مثل John locke (١٦٣٢ – ١٧٠٤) و Dudley North (١٦٤١ – ١٦٩١) Dvid Hume (١٧١١ – ١٧٧٦) James Steuart (١٧٨٢ – ١٧٨٠)، وأستطاعت الوصول إلى كثير من الحقائق الإقتصادية وطورت الفكر الإقتصادى إلى ما هو أبعد من نطاق مدرسة الميركانيتيلية، غير أن هذه الأفكار لم تكون نظاما فكريا تماسكا مثلما حدث فى مدرسة الإقتصاد السياسى الكلاسيكى الأنجليزى (٢٢).
إن الظروف الموضوعية الجديدة التى خلقتها الثورة الصناعية، وما ترتبت عليها من مشكلات إقتصادية وإجتماعية، كانت فى الواقع حاجة إلى فكر جديد يعكس هذا الواقع الملىء بالمشكلات والمتناقضات، ويستجيب لمتطلبات نموه، ويكون فى الوقت نفسه، عاملا من عوامل تعضيد حركته على التطور، ذلك أن مشكلات الصراع مع علاقات الإنتاج الإقطاعية والامتيازات التى كانت مقررة لرجال الإقطاع، ومزاولة النشاط الإقتصادى والبحث عن سياسات جديدة لتأمين نمو الرأسمالية الصناعية، ومحاربة القيود المتبقية من مرحلة الميركانتيلية على حرية التجارة وأكتشاف قوانينها الموضوعيه للنمو، ومواجهة القضايا الإجتماعية التى ترتبت على عملية التحول إلى المجتمع الصناعى الرأسمالى، وما عكسته هذه القضايا من صراع إجتماعى (البطالة والفقر والغلاء)، ومن تناقضات طبقية، كل هذه القضايا والمشكلات وغيرها، طرحت عديداً من التحديات التى كان لابد من التصدى لها على مستوى الفكر وإيجاد حلول لها على مستوى الواقع.
والحق أن النظرية الكلاسيكية قد ساهمت، فى حدود منجزاتها العلمية، ونتائجها وما ترتب عليها من سياسات عملية، فى تعضيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالى الصناعى، لأنها فى التحليل الأخير – كانت تحاول أن تكتشف أنسب الظروف إكتشاف كثير من هذه القوانين، وكان إطارها الفكرى ومضمونها الإجتماعى و الإيديولوجى، أو بتعبير أدق: القوانين والقوى الإجتماعية التى تحكم الإنتاج الرأسمالى، وقد وصلت بالفعل إلى إنعكاساً صريحاً لوعى الطبقة الرأسمالية الجديدة، ومن هنا ، لم يكن من المصادفة أن يتوصل الكلاسيك إلى إقتناع تام، بأن العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فى عصرهم تؤخر وتعوق نمو قوى الإنتاج (٢٣)، ولهذا يتعين تغييرها، وكانوا يقصدون بذلك كل العلاقات والروابط والقوانين التى تحد من نمو تراكم رأس المال، مثل جمود نظام الطوائف الحرفية، وسلبية وتخلف المؤسسات والعلاقات الإجتماعية التى خلقها المجتمع الإقطاعى، والقيود الإحتكارية، ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التى كانت سائدة من مرحلة الرأسمالية التجارية.
وتقوم الدعائم الفكرية للإقتصاد الكلاسيكى، على الإعتقاد أن هناك قوانين طبيعية خالدة، تتحكم فى تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، ذات طابع صارم ومطلق، لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيرها، أو أن يخرج عن منطق الإذعان لها (٢٤)، كما آمن الكلاسيك بفكرةالحرية الإقتصادية، والحرية هنا تشمل التجارة الداخلية والخارجية، والعمل، والتعاقد ومزاولة أى نشاط إقتصادى (٢٥)، وأعتبار المنافسة الكاملة أو الحرة الإطار الذى يتعين أن يسود فى جهاز السوق، وأفتراض وجود الرجل الإقتصادى والذى هو رشيداً وعاقلا (٢٦)، ولا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ومن هنا آمن آدم سميث بوجود ما أسماه (باليد الخفية) التى تحرك شئون

المجتمع وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن، وفيما يتعلق بالأجور، إعتقد الكلاسيك فيما يسمى بقانو الأجر الحديدى، بمعنى أن أجور العمال تتحدد وتستقر فى الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف، ومعنى ذلك الكلاسيك قد إفترضوا أن عرض العمل فى الأجل الطويل حساس جداً للتغيرات التى تحدث فى مستوى الأجر الحقيقى للعمال، وبناء عليه فالسبب الرئيسى للفقر لاصلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية، فليس فى وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق فى مطالبتهم بالعمل والغذاء (٢٧).

وفيما يتعلق بقضية الريع Rent، أستقر الفكر الكلاسيكى على الأخذ بما توصل إليه ديفيد ريكاردو فى هـ الخصوص، وكذلك آمن الكلاسيك بأهمية العمل الإنسانى ودوره الخلاق فى صنع الثروة (٢٨)، وقد أفاض سميث فى شرح وتحليل العوامل التى تحدد مستوى إنتاجية العمل، وبلورها فى النهاية فى التخصص وتقسيم العم وامكاناتها تتوقف بدورها على مدى إتساع حجم السوق وحجم رؤوس الأموال المستثمرة، على أن أهم وأخطر آمن به الكلاسيك فى مجال الإنتاج هو قانون الغلة المتناقصة (٢٩)، واعتبروا النقود مجرد وسيط للتبادل وأد للحساب وتسوية المدفوعات، واسقطوا تماما من أعتبارهم وظيفتها كأداة للإدخار وللأكتناز، وقد أعتقد فيما يمك أن يسمى بمذهب حياد النقود فى النشاط الإقتصادى.

ولقد أعتنق الكلاسيك النظرية الموضوعية فى القيمة التى تعزو قيمة السلعة إلى حجم العمل المبذول فى إنتاجها حيا كان أو ميتاً، وبعد أن فرغوا من حل لغز القيمة، أى التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، كـ يعنيهم بعد ذلك إيجاد معيار لتفسير قيمة السلع بعوامل كامنة فى السلع ذاتها (أى عوامل موضوعية) بعيدة عـ نطاق العوامل النقدية فى السوق، ومن هنا جاءت تفرقتهم المهمة بين الثمن والقيمة (٣٠)، إن الإقتصاديين الكلاسيك قد نادوا بحرية التجارة كسياسة عامة، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة أمر ضرورى لمصلح العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط (٣١)، فقد كان التبادل المقترن بحرية التجارة، والذى إنطوى آنـذ على نوع معين من تقسيم العمل الدولى، يتم فى إطار من النمو اللا متكافىء بين بريطانيا والدول الأخرى، ومـ المعلوم أنه حينما يكون النمو غير متكافىء، بما يعكسة ذلك من تفاوت واضح فى تطور قوى الإنتاج وفى مستوى إنتاجية العمل الإنسانى، فإن التبادل لابد أن يكون غير متكافىء، ويتم ويتمخض عن ذلك خسارة واضحة للدول ذات النمو الأقل (٣٢).

آمن الكلاسيك بنظرية التوازن التلقائى الذى يتحقق من خلال حركات خروج ودخول الذهب إذا ماطرأ أى إختلال فى ميزان المدفوعات (بالفائض أو العجز) (٣٣)، هذه هى الأعمدة الأساسية التى قامت عليها النظرية الكلاسيكية، فى بنيان مترابط ومتماسك تماما، ومع ذلك، فإن البصيرة الواعية لديفيد ريكاردو لم تهتم فقط بالبحث عن المنطق الهندسى الذى يقوم عليه بنيان المجتمع الرأسمالى الصناعى، والقوانين العلمية التى أسهمت فى بنائه وإنما استهدفت، بعد أن فرغت من تشييد هذا البنيان، معرفة المصير الذى سيؤل إليه عبر الزمن، حيث يرى متفق مع آدم سميث إعطاء أهمية كبرى للطبقة الرأسمالية فى تحقيق التقدم الإقتصادى، وكلما زاد ميل الرأسماليين

للتوسع، زاد طلبهم على العمال، مما يدفعهم إلى تخصيص جزء متزايد من فائضهم لكي يدفع أجوراً للعمال الإضافيين.

يترتب على ذلك إرتفاع الأجور، نتيجة زيادة تراكم رأس المال، بما يفوق أجر الكفاف، وطبقاً لقانون السكان، فإن طبقة العمال لا تلبث أن تتزايد من خلال تحسن صحتهم وزيادة زيجاتهم وكثرة إنجاب الأطفال، وهو الأمر الذى يفضى إلى زيادة السكان زيادة كبيرة، وعندما يزيد عدد السكان، تتزايد بالتالى الحاجة إلى الغذاء، وخاصة السلع الزراعية وأهمها الحبوب، وكلما كانت الأراضى الزراعية الخصبة التى توجد فى المجتمع محدودة، فإن ضغط السكان المتزايدين على الغذاء إنما يدفع أصحاب الأراضى القديمة إلى التكثيف الزراعى، أى العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بنفس المساحات الموجودة، بيد أن قانون الغلة المتناقصة، الذى آمن به الكلاسيك، لا يلبث أن، يعمل ، فترتفع تكاليف الإنتاج، ومع تزايد عدد السكان، يلجأ المنتجون إلى زراعة أراض أقل خصوبة، وهى أراض تزرع بتكلفة أعلى من تكاليف الإنتاج من الأراضى الخصبة القديمة، ومن هنا ترتفع أسعار السلع الزراعية، ويحقق أصحاب الأراضى ذات الخصوبة الأعلى ريعا متزايداً، فالريع ليس مجرد ثمن يدفع لقاء استخدام عنصر الأرض، وإنما هو دخل خاص يؤول لأصحاب الأراضى، ويرجع إلى أن الأراضى الزراعية ليست كلها متساوية فى خصوبتها وإنتاجيتها (٣٤).

بيد أن إرتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية يجبر العمال على تخصيص جانب متزايد من إنفاقهم على شراء هذه السلع، وبالتالى يقل طلبهم على السلع والمواد المصنعة التى أنتجها الرأسماليون، مما يزيد من صعوبات التسويق، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو أنه بحسب منطق الفكر الكلاسيكى، لابد أن يجر أرتفاع أسعار المواد الغذائية معه ارتفاعاً فى معدلات الأجور النقدية المدفوعة للعمال، حتى يمكنهم المحافظة على حياتهم وإعالة أطفالهم وأسرهم، ومن هنا يجبر الرأسماليون على زيادة الأجور، على أن الأجور، وإن كانت قد زادت من الناحية النقدية، فإن معدل الأجر الحقيقى يظل كما هو، نظراً لإرتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية.

ولما كان مستوى الأجور يحدد مستوى الأرباح، فإن تزايد الأجور عبر الزمن من شأنه أن يؤدى إلى تدهور معدل الربح، والتحسينات الفنية (التقدم التكنولوجى) التى يمكن أن تخفف من اتجاه الأرباح نحو التدهور فى القطاع الصناعى هى ذات طابع مؤقت، بل إنه نظراً لإفتراض المنافسة الكاملة فإنه من المفروض أن تؤدى هذه التحسينات إلى تخفيض الأثمان للسلع الصناعية، ومن ثم فإن قدرتها على وقف تدهور معدل الربح فى الأجل الطويل هى قدرة شبه معدومه، وتستمر أسعار السلع الزراعية فى الإرتفاع، وتجرمعها ارتفاعات متتالية فى معدلات الأجور النقدية، وتتدهور بالتالى الأرباح، وتقل، من ثم ، قدرة الرأسماليين على التراكم، وينخفض بالتالى معدل النمو، ويدخل النظام فى حالة الركود، هذا فى الوقت الذى يجنى فيه أصحاب الأراضى ثمرة متزايدة من هذا التطور، نظراً لاتجاه حجم الريع نحو التزايد السريع مع تزايد السكان، رغم أنهم لم يفعلو شيئاً يستحق ذلك (٣٥).

ولقد كان هناك جدال فكرى بين كل من ريكاردو ومالتس حول قضايا مصير ومستقبل الرأسمالية الصناعية، فكانت أقوى الصراعات ضد أصحاب الاراضى الزراعية، وضد العمال ، وضدالتدخل الحكومى (٣٦)، ولهذا يرى كثير من الإقتصاديين الكلاسيك أن العدو الرئيسى للطبقة البورجوازية الصناعية الصاعدة طبقة أصحاب الأراضى ولم يكن الطبقة العاملة (٣٧)، وهذا معناه أن رواج النظرية الإقتصادية الكلاسيكية فى القرن الثامن عشر يعود إلى نجاح المهمة الثورية التاريخية التى أنجزتها، وهى كشفها لطبيعة التناقضات الطبقية والعوائق الإجتماعية التى كانت تعترض طريق أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ونجاحها فى كشف كثير من القوانين العلمية الموضوعية التى تحكم حركة الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية الصناعية، والتى تحكم مسار النمو الإقتصادى وديناميكية (٣٨).

وبرغم أن نظرية روبرت مالتس فى السكان كانت تمثل إحدى الدعائم الأساسية التى قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكى، وكانت ضمن الأسس التى أقام عليها ريكاردو نظرية فى الريع والأجور، وأثرت فى تفكيره فيما تصوره من مآل للنظام الرأسمالى إلا أنها قد إختلفت مع الكلاسيك فى مجال التوازن الإقتصادى العام حيث إعترض على قانون ساى للأسواق ، ومن ثم كان من أوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالى لأزمات إفراط الإنتاج العامة ، ومن ثم أحتمال ظهور البطالة على نطاق واسع، وصحيح أن الكلاسيك، كانوا يعتقدون أن النظام الرأسمالى، عبر الزمن، يؤدى إلى خلق فائض سكانى نسبى، ومن ثم بطالة واسعة، بسبب زيادة الريع والتهامه للفائض الإقتصادى، ومن ثم توقف التراكم الرأسمالى والنمو الإقتصادى، بيد أن تلك الرؤية كانت تتعلق بالأجل الطويل، أما فى الأجلين القصير والمتوسط، فإنه ليس من المحتمل عند الكلاسيك ظهور هذا الفائض وتلك البطالة بسبب أنطباق قانون ساى للأسواق (٣٩).

ولقد طور روبرت مالتس فى سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التى تفسر إمكان قيام البطالة فى الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال، فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جداً ألا يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى بسبب قصور الاستهلاك، وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون، لأنهم يدخرون، وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم فى شكل ربح (٤٠).

والحقيقة أن مالتس قدر ركز تحليله على الطلب الإستهلاكى، وأنتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك، فإن المجتمع الرأسمالى من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذى يعنى وجود تراكم أكثر من اللازم، أى اكثر مما تستدعيه حاجة السوق، وإذا حدث ذلك، فمن الواضح أن الأسعار ستهبط، والأرباح ستقل، والباعث على الإنتاج سيتدهور، ومن ثم تظهر البطالة، غير أن ريكاردو وضع مالتس فى ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الأدخار شبيه بالإنفاق الأستهلاكى، لأن الشخص الذى يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره فى الصناعة والحصول على مزيد من الارباح، ومن ثم فإن الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالى لا يمثل تسربا من دورة الدخل.

وحتى يتلافى فى المجتمع احتمالات أزمات إفراط الإنتاج العامة والبطالة الواسعة، فقد نادى مالتس بضرورة التغلب على قصور الإستهلاك، ونظراً لانه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه، لأنهم يقومون بالتراكم، كما أنه ليس من المتصور أن يتساوى استهلاك العمال مع قيمة ما ينتجونه بسبب وجود الربح الذى هو مصدر التراكم ، فقد نادى مالتس بضرورة وجود طرف ثالث ، لا يعمل فى مجال الإنتاج ، وتكون مهمته هى تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، وكان يعتقد أن هذا الطرف الثالث الذى سيستهلك دون أن ينتج يتكون من ملاك الأراضى الزراعية ورجال الدين ومن يعملون فى قطاع الخدمات، ورجال الحاشية بالقصور ورجال الجيش وقوات الأمن، وهكذا رأى مالتس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة يمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلى، وفى هذا الخصوص يكتسب مالتس طابعاً رجعيا لأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التوازن الإجتماعى بين الإرستقراطية الإجتماعية المنهارة(أرستقراطية الإقطاع) وبين عناصر البورجوازية الصناعية الصاعدة (٤١).

وهكذا نجد أن البشرية قطعت طريقاً طويلاً حافلا بالآلام والآمال من أجل تحسين حياتها الإقتصادية والإجتماعية، ولقد اتبعت فى ذلك خطاً صاعداً يتمثل فى تطوير و تحسين قواها الإنتاجية، وإنتقلت خلال ذلك الطريق من مرحلة بدائية للعمل إلى مرحلة توصلت فيها إلى تقسيم هذا العمل فيما بين أفراد الجماعة، ثم إنتقلت بعد ذلك من هذا التقسيم الإجتماعى للعمل إلى قدر أو آخر من التبادل الخارجى حتى توصلت فى النهاية إلى تقاسم العمل بين الجماعات المختلفة، أى تقسيم العمل بين الدول، وهاهى تصل الآن إلى مرحلة أرقى من تقسيم العمل الدولى وهى العولمة المضطردة للقوى الإنتاجية لخدمة ذات الطبقة(٤٢).

طريق طويل هو طريق الإنتقال من تقسيم العمل الإجتماعى إلى تقسيم العمل الدولى، إذ يعمل الناس لينتجوا بأنفسهم مالا يجدونه فى الطبيعة جاهزاً لإشباع حاجاتهم، ولهذا فإن العمل هو فى الحقيقة عملية تجرى بين الإنسان والطبيعة من حوله من أجل إشباع حاجته، هو الذى يغير ويحور أشكال المادة البكر التى تقدمها الطبيعة، مما يفترض أن تكون قوة العمل نفسها على قدر معين من التطور والمهارة، وحيث أن الإنسان لا ينتج بمفرده وإنما يرتبط بغيره فى الإنتاج فيتعاونون معا، فإنهم يقسمون العمل فيما بينهم من أجل تحسين مستوى إنتاجهم، ومن هنا يتضمن تقسيم العمل جانباً تكنولوجياً يتمثل فى تطوير أدوات العمل وأساليب العمل، وهذا الجانب هو الذى يؤثر مباشرة فى تطوير القوى الإنتاجية، وهكذا فإن التقسيم الإجتماعى للعمل هو مصدر حيوية الإنتاج وسر تطورة، وإذا قلنا تقسيم العمل فنحن نقصد فى الواقع جوهره، أى تحقيق قدر من التخصص والتعاون فيما بين العاملين فى الإنتاج، وهذا التخصص المصحوب بالتعاون بين المتخصصين هو الذى قاد البشرية فى أهم تحولاتها – بإنفصال الزراعة عن الرعى أو إنفصال الحرفة عن الزراعة، ثم قيام بعض عمليات التبادل التجارى، ثم قيام الصناعة اليدوية، ثم الصناعة الآلية، ثم الصناعة الأتومية (٤٣).

ومع نمو تقسيم العمل الإجتماعى نما تقسيم العمل الدولى، ليس بالضرورة خطوة بخطوة، وإنما سارا معاً فى اتجاه واحد صاعد، وكان للنظرية الكلاسيكية، فضل كبير فى هذا التطور، فبه أصبح عمل الناس أوفر إنتاجية، لكنهم

صاروا أشد ارتباطا بعضهم ببعض، وهكذا كان تقسيم العمل الاجتماعى هو الشرط الأول لظهور الإنتاج السلعى، أى الإنتاج المتجه نحو التبادل، وبتطوير الجانب الفنى من تقسيم العمل الاجتماعى، خصوصا فى ظل الصناعة الآلية، أصبحت السوق المحلية أضيق من أن تفى باحتياجات تنمية المجتمع، فكان لابد من ادخال السوق الخارجية فى الحساب (٤٤).

وكان آدم سميث أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوقين المحلية والخارجية، فثروة المجتمع الرأسمالى تتوقف على مقدار ما ينتجه من السلع، وهذا المقدار يتوقف بدوره على تقسيم العمل الذى يتوقف من ثم على سعة السوق، ومع أن تقسيم العمل عند سميث لم يتم بناء على تدبير سابق أو حكمة خاصة لدى الأفراد، وإنما تم تدريجيا استجابة لرغبة أصيله مركبة فى نفس الإنسان هى رغبته فى أن يبادل شيئا يفيض عن حاجته بشىء آخر هو فى حاجة إليه، إلا أن التجارة الدولية تقوم فى الواقع لتحرير تقسيم العمل الاجتماعى من القيود التى ترد عليه نتيجة ضيق السوق المحلية، ومن ثم تصبح السوق الخارجية توسيعا للسوق المحلية وامتداد لها(٤٥).

ومن هنا كانت نظريات التجارة الخارجية، لمواجهه مشكلة البطالة، ودمج أكثر فيما يتعلق بنظرية التخصص، وحتى يتسنى تصدير مشكلات الكساد والركود إلى الخارج، بمعنى علاج مشكلة البطالة على حساب الأسواق الخارجية، ولقد إنطلقت الرأسمالية تجوب العالم كله منذ القرن الثامن عشر بفضل الثورة الصناعية وثورة المواصلات، وكان إختراع الآلة والكشف عن قوة البخار بداية تشكل السوق العالمية، وكان على النظرية الكلاسيكية أن تتصدى لتفسير وربما لتبرير، هذا التحول الخطر فى العلاقات الإقتصادية الدولية، كان عليها أن تبين أولا أن التبادل الدولى مفيد لجميع أطرافة، ومن ثم ينبغى ألا توضع فى سبيله القيود، وتكفل بهذا آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون سيتوارت ميل، .....الخ ، وفى الحقيقة كانت هناك دعوات صريحة نحو الاستعمار، وتنص الكثير من الكتابات حتى فيما قبل الفكر الكلاسيكى، على تقديم دفع وحوافز تؤدى إلى الاستعمار، حتى يتسنى فتح الأسواق الخارجية، لصالح معالجة مشكلة البطالة فى الداخل، بضرورة التوسع فى النشاط الاقتصادى الخارجى بكافة الوسائل الممكنة بما فى ذلك إقامة المستعمرات، التى تمد الدولة الأم بالمواد الخام اللازمة للصناعة، وينظر إلى المستعمرات كأسواق هامة لتصريف منتجات الدولة الأم من السلع الصناعية، كما أن التجارة التى تنشأ بين المستعمرات والدولة الأم من أهم العوامل التى تعمل على إنتعاش النقل البحرى وتنمية أسطول الدولة التجارية والحربى، فالمستعمرات هى الحرس الأمية للسفن والتجارة بالنسبة للدولة الأم، كما أنها تزيد من مركز الدولة الأم عالميا، وهى فى ذات الوقت المنفذ الرئيسى للزيادة الكبيرة الى تطرأ على عدد السكان فى الدولة الأم، وخاصة بالنسبة للفئات غير المرغوب فيها من السكان كالمجرمين والمتعطلين (٤٦).

والجدير بالذكر أن هناك تصورات كلاسيكية متكاملة لمواجهة مشكلات المجتمع المتخلف، بما فيها مشكلة البطالة، حيث يرى آدم سميث أن الحل هو تراكم رأس المال الذى يأتى عن طريق المدخرات من أرباح الطبقة الرأسمالية، مع التخصص وتقسيم العمل الذى يعمل على زيادة إنتاجية العمال، ولكن يحد من نجاح هذا العامل ضيق نطاق السوق، بجانب ذلك، فقد كان لبيئة المجتمع أهمية فى فكر آدم سميث، بحيث تكون هذه البيئة مناسبة

لتحقيق ودفع النمو الإقتصادى ومن أجل ذلك أوصى بأتخاذ السياسات التى من شأنها إيجاد هذه البيئة وهى إلقاء جميع القيود الخاصة بحرية إختيار الوظائف، حرية التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى قيام الحكومة بالاهتمام بالتعليم والأشغال العامة والضرائب وبعض الضرائب الخفيفة على الصادرات والواردات لتحقيق إيرادات للدولة، ويأتى قطاع الصناعة فى مقدمة القطاعات التى ترفع من معدل النمو الإقتصادى فى المجتمع، وبالتالى يرتفع الطلب على العمال الذى سيعمل بدورة على زيادة معدل النمو السكانى (٤٧).

ويتحكم فى فكر ريكاردو عاملان أساسيان هما النمو السكانى وتراكم رأس المال، وحيث أن الأول يتزايد بمعدل أكبر من معدل الثانى، فإن المجتمع سوف ينتهى إلى مرحة الركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، وفى ذلك فرق ريكاردو بين مجتمعينا كلاهما متخلف: المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة، ولكنه يعانى من الفقر والتخلف الثقافى والفكرى والتعليمى وإنعدام الأمن داخل المجتمع، مما يجعله لا يتمكن من أستغلال الموارد المتوافرة به، كما يتسم هذا المجتمع أيضاً بتزايد السكان بالرغم من أنهم يعيشون عند حد الكفاف، و ولتقدم المجتمعات المتشابهة لهذا المجتمع، يرى ريكاردو وجوب وجود حكومة قوية ذات سياسة فعالة تقضى على التخلف الثقافى و تعمل على استتباب الأمن والأستقرار السياسى داخل المجتمع ، بالإضافة إلى العمل على زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى عدد السكان.

أما المجتمعات الثانية فهى مجتمعات فقيرة ومتأخرة وتعانى من تضخم سكانى، وتعتبر تنمية هذه المجتمعات أصعب بمراحل من المجتمعات الأولى، ولن يفلح فى علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيؤدى إلى زيادة عدد السكان فيزداد الوضع بؤساً، والحل هو أنه ، مع كل زيادة فى رأس المال، لابد وأن يصاحبها نقص فى عدد السكان حتى يمكن للإنتاج أن يساير الزيادة فى عدد السكان، والحدمن الزيادة فى السكان يأتى إما عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة، والأهتمام بالقطاع الصناعى متفقاً فى ذلك مع آدم سميث، ويعتبر مالتس من أوائل الإقتصاديين الكلاسيك الذى أوضحوا التغيير البنيانى الذى تحدثه عملية التنمية الإقتصادية فى المجتمع، كما أنه من القلائل الذين توقعوا نظام الإزدواجية فى الدول النامية، كما أوضح مالتس أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية فى الإقتصاد الوطنى، وبذلك نكون قد قدمنا خلاصة النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتشخيص مواجهة مشكلة البطالة (٤٨).

إلا أنه يمكن إبداء رأى الباحث فيما يتعلق بالنظرية الإقتصادية الكلاسيكية من خلال تقويمها وهل من الممكن تطبيقها فى الدول النامية الأن من عدمه، إعترف الكلاسيكيون بالتقدم الفنى وأثره فى زيادة الإنتاجية، ولكن تفكيرهم وقف عند القول بأن هذا التقدم الفنى سيؤخر سريان تناقص الغلة لفترة معينة ، وبالطبع لم يتوقعوا الأثر الذى أحدثه هذا التقدم فى الوقت الحاضر فى الدول المتقدمة ، وبالأخص فى القطاع الزراعى ، فقد أعتقدوا أن التقدم يمكن تطبيقة فى القطاع الصناعى بينما لايمكن الاستفادة منه فى القطاع الزراعى الذى تميز بتناقص الغلة، ولكن نجاح استخدام التقنية الحديثة فى القطاع الزراعى فى الدول المتقدمة، أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى إلى حد أحدث فائضاً كبيراً فى هذه الدول مما دعاها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.

كما ربط الكلاسيكيون بين الأجر وعدد السكان بحيث أصبحت العلاقة بينهما مباشرة، فمع زيادة الأجر يزداد عدد السكان والعكس صحيح، عند نقص الأجر يقل عدد السكان، ومن الملاحظ بالطبع أن هذه العلاقة المباشرة غير موجودة، حيث هناك العوامل الدينية والإجتماعية والثقافية وغيرها، تؤثر فى نظرة المجتمع بالنسبة للزيادة السكانية، وبالتالى فإن النظرية الكلاسيكية فى السكان، وخاصة نظرية مالتس فشلت فى تفسير ما حدث بالنسبة لنمو السكان فى الدول المتقدمة، حتى بالنسبه للدول الناميه، بالرغم من إنخفاض الدخل الفردى فى هذه الدول، فإن عدد السكان فى تزايد مما ينفى العلاقة المباشرة التى افترضها الكلاسيكيون بين الدخل الفردى (الأجر) والنمو السكانى.

نادى الإقتصاديون الكلاسيك بأن يكون توزيع الناتج القومى فى صالح الطبقة الرأسمالية وبقاء دخول الطبقات الأخرى وخاصة العمال عند أدنى حد لها، والسبب فى ذلك هو قدرة الطبقة الرأسمالية على تكوين رأس المال، ولقد ساد هذا الفكر حتى وقتنا الحاضر، ونتيجة لذلك تتحمل طبقات المجتمع الأخرى وخاصة الطبقات الكادحة عبء التنمية، ولكن هذا الأسلوب ثبت عدم صلاحيته للقضاء على فقر الملايين من أفراد الدول النامية، فعدم العدالة فى التوزيع ولو أدت إلى زيادة فى الناتج القومى، فإن هذه الزيادة لا تفيد إلا لطبقات الغنية بينما الطبقات الفقيرة مازالت فقيرة وغير منتجة وهذا يؤثر فى نمو المجتمع نفسه فى المدى الطويل.

ولهذا كان من الضرورى البحث عن بديل يتركز فى الهجوم المباشر على الفقر وتوفير الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع لرفع كفاءتهم الإنتاجية، ومن ثم رفع مستويات المعيشة، ومعنى هذا الحاجة لظهور نظريات جديدة، وكنتيجة للظروف التى كانت تعيشها بريطانيا فى وقت الإقتصاديين الكلاسيك، فقد جاء تقسيم الكلاسيك للمجتمع على هيئة طبقتين، الرأسمالية والعمال، بمعنى أنه لا توجد طبقات متوسطه بينهما، وقد ينطبق ذلك إلى حد كبير على كثير من الدول النامية فى العصر الحاضر، إلا أنه بالنسبة للدول المتقدمة بما فيها بريطانيا، فإن الطبقات المتوسطة تعتبر من أهم الطبقات الدافعة لعملية النمو الإقتصادى فى المجتمع بإعتبارها مصدراً كبيراً للمدخرات فى المجتمع.

إفترض الكلاسيك بأن أجور العمال لابد وأن تبقى عند حد الكفاف لأنها تعمل كمنظم لعدد السكان فى المجتمع، إن هذه العلاقة بين دخل العامل وعدد أفراد أسرته لم تعد علاقة مباشرة كما تصورها الكلاسيكيون، إنما أصبحت هناك عوامل عديدة غير عامل الدخل تؤثر فى معدل النمو السكانى، كالتعليم والوعى والعادات والتقاليد .... الخ، بالإضافة إلى ذلك فإن أجر العمال لم يبقى عند حد الكفاف كما افترضته النظرية الكلاسيكية ولكن إرتفع أجر العمال فوق حد الكفاف، وأرتفعت الأرباح فى الوقت نفسه كما لم يصل المجتمع الرأسمالى إلى حالة الركود.

إضف إلى ذلك أن أفتراض ثبات مساحة الأرض لدى الكلاسيك لم يعد صحيحا إلى حد كبير، حيث نجحت الكثير من الدول فى زيادة مساحة الأرض المستغلة فى الزراعة عن طريق التوسع الأفقى (استطلاح الأراضى) وعن طريق الأستغلال الرأس بأستخدام الدورة الزراعية التى تستغل الأرض أكثر من مرة فى السنة، فضلا عن التقدم الهائل فيما يعرف بالهندسة الوراثية، والذى أمكن عن طريقه تحقيق قفزات هائلة فى نمو الناتج الزراعى.

كما أن الكلاسيك نظروا لرأس المال كعنصر مكمل للعمل وليس بديلا عنه، وذلك يعنى أن كليهما لابد وأن يزداد بنفس المقدار، وهذا الإفتراض بالطبع لم يعد قائما فى النظريات التى ظهرت بعد ذلك، حيث أصبحت هذه النظريات تأخذ بفرضين استبدال العمل برأس المال والعكس، بحيث إذا زاد عامل واحد كرأس المال مثلا لا يشترط أن تزيد كمية العمل.

والخلاصة أن الأفكار الكلاسيكية، فيما يتعلق بمواجهة مشكلة البطالة المستحيلة التحقق، تحتاج إلى نوع من التطويع لتتلاءم مع ظروف الدول النامية فى الوقت الحاضر، فبالرغم من وجود بعض التشابه بين إقتصاديات الدول النامية فى الوقت الحاضر وإقتصاديات أوروبا فى الفترة من ١٧٥٠ – ١٨٥٠ من ناحية قلة رأس المال وزيادة عدد المواليد، وضعف القطاع الصناعى، وضآلة مساهمته فى الناتج الكلى وإنخفاض مستوى دخل عامة أفراد المجتمع ربما عند حد الكفاف، إلا أن هناك بعض الإختلافات بين الدول الأوروبية والدول النامية فى الوقت الحاضر.

فالدول الأوروبية فى تلك الفترة تمتعت بمزايا غير متوافره للدول النامية فى الوقت الحاضر، ومنها تقدم القطاع الزراعى واتساع رقعة المستعمرات البريطانية التى كانت مصدراً للمواد الأولية والغذائية لبريطانيا وبدء جنى ثمار الثورة الصناعية، بجانب الاستقرار فى الحياة الإجتماعية والسياسية بما كان له أثر كبير، ومن هذا المنطلق كان من الضرورى تطويع الأفكار الكلاسيكية لتتلاءم مع الاوضاع الجديدة للدول النامية ومنها مصر.

المطلب الثانى : مشكلة البطالة فى النظرية الماركسية

قبل استعراض تشخيص مشكلة البطالة فى النظرية ، نجد أن كارل ماركس أول من تعرض بالنقد اللاذع لقانون ساى للأسواق، ففى الجزء الأول من رأس المال يقول (ليس هناك أسخف من الرأى الذى يذهب إلى أنه لما كان كل بيع هو شراء، وكل شراء هو بيع، فإن تداول السلع يتضمن توازنا ضروريا بين المشتريات والمنتجات) (٤٩)، والواقع أن ماركس فى صدد تناوله لهذه القضية كان يرد بشكل مباشر على بعض أفكار الإقتصاد السياسى الكلاسيكى التى كانت رائجة فى عصره، ومنها أفكار هذا القانون، التى كانت ترى أنه فى ظل النظام الرأسمالى لا توجد ثمة إمكانية لوجود الأزمات الإقتصادية لأن العرض يخلق الطلب المساوى له، وأن المنتجات تشترى بالمنتجات.

وطبقا للنظرية الماركسية نجد أن الإنتاج السلعى هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الإجتماعى، ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج، التى تشمل جميع أدوات الإنتاج التى يستخدمها الإنسان فى العملية الإنتاجية، مثل الأرض والمبانى والآلات والمواد الأولية، كما تشمل أيضا العمل الإنسانى بما يحويه من خبرات ومعارف وقدرات عضلية وذهنية، وتحدد درجة تطور قوى الإنتاج مدى سيطرة الإنسان على الطبيعة، إضف إلى ذلك علاقات الإنتاج التى تضم مجموعة العلاقات الإجتماعية التى تنشأ بين الأفراد خلال العملية الإنتاجية، وهى لهذا تشمل علاقات الملكية، وعلاقات التوزيع والتبادل.

ومن هنا نجد أن النظرية الماركسية قد أخذت من النظرية الكلاسيكية أهم منجزاتها ، ثم وقفت منها توقف النقد، وانتهى الأمر بنظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة البطالة، فعندما قامت ثورة ١٨٤٨، بما أحدثته من فزع ودمار في مختلف دول أوربا، كرد فعل على تناقضات المجتمع الصناعي آنذاك، وهى التناقضات التى تجسدت فى جيوش البطالة، وفقر الناس، واستغلال الرجال والنساء والأطفال أبشع استغلال، كان عمر Karl Marx (1883 - 1818) آنذاك ثلاثين عاماً، ويتكون صرح الماركسية من ثلاثة أجزاء رئيسية هى : الفلسفة الجدلية (الديالينك)، والمادية التاريخية، والإقتصاد السياسى، وليس من الممكن عرض أى قضية من القضايا الإقتصادية والإجتماعية التى تناولها Marx دون أن توضع فى إطارها التحليلى الواسع الذى يراعى هذه الاجزاء الثلاثة(٥٠).

ص٦ وحتى يتسنى عرض مشكلة البطالة بوضوح فى النظرية الماركسية، نجد أنها ربطت ظهور الانتاج السلعى، تاريخياً، بظهور الفائض الإقتصادى والملكية الفردية لأدوات الإنتاج، وهذا لا يعبر عن تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة (أى نظام اجتماعى)، لانه وجد عبر أنظمة أجتماعية مختلفة، فقد وجد فى المراحل المتأخرة من المجتمع العبودى، وفى المجتمع الاقطاعى، وفى مرحلة الرأسمالية التجارية، وبلغ ذروة نضجة فى المجتمع الصناعى(٥١).

وترى النظرية الماركسية أن مفهوم السلعة هى ناتج الجهد البشرى المبذول، وبمعنى أدق ناتج العمل الذى يبذله العمل، لصالح أصحاب الأعمال، وتتسم بازدواجية الطابع من منظور القيمة، منهناك القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية، وهى بذلك ترد بشكل مباشر على النظرية الكلاسيكية التى كانت رائجة فى ذات الوقت، والتى كانت ترى أنه فى ظل النظام الرأسمالى، لا توجد قمة إمكانية لوجود الأزمات الإقتصادية (٥٢).

ولقد ارتكزت النظرية الماركسية على الأخذ بنظرية العمل فى القيمة، لكنها هنا تختلف عن نظرية العمل فى القيمة فى النظرية الكلاسيكية، خصوصاً أنها أدخلت امور أخرى أهمها: ينتج عن عملية الانتاج قيمة السلعة، التى تتحقق بالتبادل، يتم التعبير عن التبادل بالعامل المشترك وهو الجهد البشرى، التفرقة بين العمل المهارى، والعمل الجسمى، الأول يقسم بكفاءة عالية لخلف القيمة الاستعمالية، بينما الثانى فهو عبارة عن الطاقة العضلية أو الفكرية بصرف النظر عن الناتج، وهو الذى يخلق قيمة السلعة وأن العمل الجسمى عبارة عن الجهد المبذول أثناء العملية الإنتاجية، وإذا تناسبت قيمة السلع مع كمية العمل البشرى، فانها تختلف باختلاف المشروعات، وبحسب أدوات الانتاج المستعملة، فالعبرة بكمية العمل اللازمة للانتاج فى ظل الظروف السائدة فى المجتمع، تختلف كمية الجهد البشرى بإختلاف مهارة العمال، ولقد حاولت النظرية الماركسية حل هذه الإشكالية عن طريق معرفة معدلات الأجور المدفوعة لكل من العمل الماهر والعمل غير الماهر لتحويل العمل الماهر إلى عمل غير ماهر (أوبالعكس) (٥٣).

على أن تبنى نظرية العمل فى القيمة، كان بمثابة البداية اللازمة، لتفسير فائض القيمة الذى يستولى عليه أصحاب الأعمال، نتيجة شراء قوة العمل، والتى لا تتحول إلى سلعة إلا فى النظام الرأسمالى بعد أن : يتضح أصبة ملكية

العامل لقوة العمل، بمعنى توافر الحرية فى التنازل عن قدرتهعلى العمل لصالح الغير، حرمان العامل من وسائل الإنتاج، ولذلك يكون بحاجة لبيع مجهودة وعمله، حتى تتوافر لدية القدرة على البقاء على قيد الحياة.

وتفرق النظرية الماركسية بين قيمتين أساسيتين فيما يتعلق بالعمل، وهى الفرق بين قيمة قوة العمل، والقيمة التى يولدها العمل، وبذلك يمكن تحديد فائض القيمة، ومعدل البطالة(٥٤)، ويحصل العامل على قيمة تبادلية لقوة عملة، وهذا يعنى أن الأجر لا يمثل ثمنا للعمل (كما فى النظرية الكلاسيكية) بل ثمنا لقوة العمـــل، (وبعبـــارة أدق ، الأجر هو التعبير النقدى عن قيمة قوة العمل، وأطلق Marx على معدل فائض القيمة، (كما هو سائد فى المراجع المصرية)، مصطلح آخر(لم تتحدث عنه المراجع العربية) وهو معدل استغلال العمال نظراً لحـــدوث العمليـــة الأنتاجية.

وتنشأ البطالة نتيجة إختلاف قيم السلع التى حصل عليها العمال من أجور، وما حصل عليه أصحاب الأعمال من فائض قيمة، وانهيار معدل الربح، بين المشروعات، والانتعاش فى المشروعات الأخرى، وذلك فى إطار إعـــادة الانتاج الموسع، حيث تكون قيمة وسائل الإنتاج التى تم إنتاجها، أكبر من مجرد تعويض إهلاكها، وهـــو أمـــر لا يحدث إلا إذا كان هناك تراكم صاف (أى إستثمار صاف)، الأمر الذى يتناقص مع خصائص إعـــادة الإنتـــاج البسيط، لذلك لابد أن تحدث أزمة بطالة فى أغلب القطاعات، وهذا يعنى أن أصحاب الأعمال لن يستهلكوا أقل ما يؤول إليهم من فائض القيمة، وانما سيقتطعون جزاء منه ليحولونه إلى تراكم، إلى رأسمال ينتج أكثر من فائض القيمة.

وبالتالى يقومون بإنفاق هذا الجزء فى شراء وسائل إنتاج إضافية، وفى استئجار قوة عمـــل إضـــافية، وبحيـــث يتمحض تعاقب دورات الإنتاج عن مزيد من الإنتاج ، ومزيد من فائض القيمة، ومن الواضح، أنه لكى يتحقق ذلك فلابد من (٥٥).

ضرورة إنتاج سلع إستهلاكيـــة أكبر مما أنتج فى الدورة السابقة، ضرورة إنتاج سلع إنتاجية اكثر من تلك التى تم تبادلها لتعويض ماهلك من رأس المال فى القطاعين فى الدورة الإنتاجية السابقة.

كما تنشأ البطالة أيضا نتيجة هجرة رأس المال من القطاع ذى الربح المنخفض، حيـــث أنخفـــاض حجـــم رؤوس الأموال المستثمرة، وأنخفاض حجم الإنتاج، ونقص العرض، مما يؤدى إلى أرتفاع الاسعار، ويحدث العكس فـــى حالة إرتفاع معدل الربح، وهكذا فإن متوسط معدل الربح على المستوى الكلى هو نتاج للهجرة النشطة لـــرؤوس الأموال من قطاع لأخر، وهو يعنى الربح المتساوى عند تساوى رؤوس الأموال وظروف الانتاج، ولهذا نجد أن أسعار السلع فى السوق تميل للتقلب حول سعر الإنتاج، وليس حول القيم(٥٦).

فى ظل المنافسة الكاملة، يسعى أصحاب الأعمال نحو الربح، من خلال التوسع فى الإنتاج بتحويل جزء من الربح إلى رأس مال، وزيادة عدد العمال ، وفى الاجل القصير، تؤدى زيادة الطلب على العمال إلى إرتفـــاع الأجـــور. الأمر الذى يقلل الأرباح، وتلك مشكلة، واجهتها النظرية الكلاسيكية باستخدام نظريـــة Malthus فـــى نظريـــة السكان، ونظرية الأجر الحديدى، حيث خلصا إلى أن أرتفاع الأجور سيؤدى إلى زيادة عرض العمل فى الأجـــل

الطويل، مما يقلل من الأجور، ورفضت النظرية الماركسية هذا المنطق، واعتبرت ذلك تشهير بالجنس البشـــرى ، وأشارت إلى أن العمال ليسوا من الحماقة بحيث أنهم يميلون إلى زيادة نسلهم عقب زيادة الأجور، وأشارت إلى أن هناك وسائل معينة يلجأ اليها أصحاب الأعمال لإيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع تزايـــد تـــراكم رأس المال، وهى تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل ، واستخدام الآلات التى تحل محل العمل البشـــرى، ممـــا يؤدى إلى زيادة البطالة، وبما يكون مايعرف بالجيش الاحتياطى للعمال (٥٧).

وترى النظرية الماركسية أن البطالة جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالى، وهى شرط لوجوده، حيـــث المصـــلحة المزدوجة لأصحاب الأعمال من وجود الجيش الاحتياط ،

أولاً – الحصول على القوة اللازمة من اعداد العمال دون النظر المعدلات النمو السكانى.

ثانياً – هذه البطالة الممثلة فى الجيش الاحتياطى، هى وسيلة ضغط فى ايدى أصحاب الأعمال، لاجبـــار العمـــال على قبول اجور اقل، وعليه تهتم النظرية الماركسية بقانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، بما يحدث ما يعرف بالدورة الإقتصادية (٥٨).

والأزمة الإقتصادية فى النظرية الماركسية تأخذ شكل أزمات إفراط الانتاج، بما يخالف النظرية الكلاسيكية، حيث أشارت إلى أن الامكانية المجردة لظهور الأزمة ارتبطت بوظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلـــة، فالعلاقـــات الأئتمانية المتشابكة فى الرأسمالية، العجز عن السداد من أحد رجال الأعمال، يؤدى إلى سلسلة من حالات الإفلاس الجماعية، ومن ثم الكساد والبطالة، وتم التركيز على أن اسباب الازمة تكمن فى نمط الإنتاج الرأســـمالى نفســـه، وبما يؤدى إلى انهيارة (٥٩) وتخلص النظرية الماركسية إلى أن النظام الرأسمالى يـــؤدى إلـــى الإفقـــار الـــدائم والمقصود للعمال، وإلى إندلاع الثورة، بعد أن تكون الرأسمالية قد أنجزت مهمتها التاريخية كمرحلة فـــى تـــاريخ تطور البشرية، ولكن النظام الرأسمالى لم ينهار فعلا، وترى النظرية الماركسية أن السبب فى ذلك هو التوســـع والسيطرة الرأسمالية على المجتمعات غير الرأسمالية وهو ما أطلق عليه الاستعمار (٦٠) وهكذا يأتى تشـــخيص مشكلة البطالة فى النظرية الماركسية من خلال تفسير ماركس كذلك لمراحل الدورة الإقتصـــادية ، ومـــا يطـــرأ علىمستويات التشغيل والبطالة فيها من تبديل ، وقد استخدم ماركس هذا التركيب النظرى ليؤكد أن مسار التطور للرأسمالية يفضى إلى الإفقار المستمر للعمال، كما سبق القول، وإلى إندلاع الثورة، بعد أن تكون الرأســـمالية قـــد أنجزت مهمتها التاريخية كمرحلة فى تاريخ تطور البشرية، وقد شهدت سبعينيات وثمانينات القرن التاسع عشـــر هذا النوع من التقلبات الدورية فى حركة النظام الرأسمالى مع ما كانت تحملة من مظاهر سيئة (البطالة الواسعة، الفقر، الطاقات العاطلة، الخسائر والإفلاسات الكثيرة، إنخفاض تراكم رأس المال)، وكان السؤال المطروح دائماً على الماركسيين هو: إذا كان ذلك هو مسار تطور نمطا لإنتاج الرأسمالى، وهو مسار محكوم عليه دائماً بالوقوع فى الأزمات، وإذا كان الإقتصاد الرأسمالى لا يمكن أن يسير دون أرباح، ولما كانت الأرباح، كما أشار ماركس،

تسير فى طريق الزوال باستمرار(لأن معدل الربح محكوم عليه بالاتجاه الهبوطى) فهل يعنى ذلك سهولة تحقق النهاية للنظام؟

لقد سبق وأشرنا إلى إجابة ماركس على ذلك، ولكن هناك عدد من الماركسيين أجاب بأن الأمر ليس بهذه السهولة، فهناك جهود دؤوبة ومستمرة تبذلها الطبقة الرأسمالية لمنع هذه النهاية، وهى جهود تستهدف دائماً إيقاف مفعول قانون إتجاه الربح نحو التدهور، وقد أثبت التاريخ أن الرأسمالية أستطاعت أن تشق طريقها بقوة فى مراحلها الأولى رغم هذه الأزمات الدورية، وأن تحقق تقدماً هائلا فى تطوير وسائل الإنتاج وزيادة كبيرة فى الدخل والناتج فى القرن العشرين، وقد دفع ذلك عدداً من الماركسيين للإعتقاد بأن مسار تطور الرأس ماليه فى القرن العشرين يشير إلى أن هناك تقلبات قد حدثت، صعوداً أو هبوطاً ، حول الاتجاه العام الهابط لمعدل الربح على المدى الطويل، وأنَّ تفسير تأخر الأنهيار الحتمى يعود إلى الفاعلية النسبية لهذه الجهود.

إن توسع الرأسمالية عبر أقطار العالم المختلفة قد مكنها نسبيا، من قهر الأزمات والتغلب عليها، وأن استمرت نحو الرأسمالية وتحقيق توازنها الإقتصادى لا يمكن أن يتم إلا من خلال توسعها وسيطرتها على بيئات غير الرأسمالية (٦١)، وبهذا الزحف المتنامى عبر أقطار العالم المختلفة تمكنت الرأسمالية الأوروبية من تخفيف تناقضاتها الإجتماعية والإقتصادية وتوسيع نطاق نشاطها، سواء بالهجرة إلى تلك المناطق، أو بتصدير السلع ورؤوس الأموال إليها، على أن الزحف الرأسمالى على العالم بلغ ذروته بالتوغل إلى البلاد الأقل تقدماً فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يحل القرن العشرون حتى كان معظم هذه البلاد خاضعا للسيطرة الإمبريالية الرأسمالية، وكان توغل الرأسمالية الغازية لهذه البلاد قد تم عبر طرق ملتويه من الغش والخداع والضغط السياسى والأحتلال العسكرى، فقد أدى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى إرتفاع محسوس فى معدل الربح، حيث تمكنت الدول الغازية من تصريف فائض منتجاتها الذى تضيق به الأسواق الداخلية للبلاد الاستعمارية (٦٢).

وفى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ – ١٩٧٠) ، لم يحظ قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور بأهمية كبيرة فى الدراسات الإقتصادية، باستثناء ، J. Gillman عام ١٩٥٨ (٦٣)، و S. Mage عام ١٩٦٣ (٦٤)، حيث تمتعت الرأسمالية بدرجة عالية من الاستقرار، فى ظل النظرية الكنزية، وعلى الرغم من ذلك ظهرت أفكار بول م. سويزى Paul m. Sweesy وبول أ. باران Paul A. Baran التى طرحت من جديد مسألة قانون إتجاه معدل الربح نحو الانخفاض عام ١٩٦٦ (٦٥)، ولقد توصلا إلى أن الرأسمالية لم تعد هى رأسمالية المنافسة الحرة، وإنما هى الرأسمالية الاحتكارية، وبذلك أسقطا إفتراض المنافسة الكاملة، ولذلك استخدما إصطلاح الفائض الإقتصادى(الفرق بين ما ينتجة المجتمع وبين تكاليف الانتاج) بدلا من مصطلح معدل الربح، ويذهبان إلى أن هذا الفائض، من حيث نسبته إلى الدخل الكلى، يتجه عبر الزمن نحو التزايد، ويوجد أمام هذا الفائض لا سيتيعابه ثلاثة إمكانات هى: إما أنه يتجه للاستثمار، أو أنه يستهلك، أو أنه يبدد بطرق مختلفة (٦٦).

وطبقا لتحليل سويزى وباران، فإن الرأسمالية الإحتكارية عاجزة عن إيجاد المنافذ الاستثمارية والاستهلاكية الكافية لامتصاص هذا الفائض وتشغيله على النحو الأمثل الذى يتفق مع قواعد الرشد والتوزيع الأفضل للموارد ، ولما

كان الفائض الإقتصادى الذى لا يمكن إمتصاصه لن يجرى إنتاجه مرة أخرى، فإنه ينجم عن ذلك أن تكون الحا العادية لإقتصاد الرأسمالية الاحتكارية هى الركود، على أن مواجهة هذا الركود من خلال خفض الإنتاج كعـلا للتخلص من الفائض الاقتصادى الذى لا يمكن إمتصاصه، حتى إن كان مفيد الجماعات أو أفراد معينيين، إلا أنـ لا يؤدى إلا إلى زيادة تدهور الموقف، فخفض الإنتاج معناه طاقات عاطلة متزايدة، وتدمير لأصول إنتاجية ثابتة وبطالة متنامية، وتدهور فى مستويات الدخول والإنفاق، وما يجره ذلك كله من مشكلات.

وفى رأى سويزى وباران أن الحل يكمن فى المنشطات المهمة للطلب، ومنها إمتصاص الحكومة لجزء محسوس من الفائض الإقتصادى من خلال الإنفاق العسكرى: داخليا (عن طريق الإنفاق على الجيش والأسلحة)، وخارجيا (عن طريق تمويل الأحلاف والقواعد العسكرية والمساعدات العسكرية للدول الصديقة)، وهذا بالفعل ما تطبقـة الولايات المتحدة، لدرجة أنها تفتعل الحروب لهذا الغرض، بأحداث أفغانستان، وأحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ومن المنشطات أيضا تصدير رأس المال للخارج للاستثمار فى المواقع والمناطق ذات الأرباح المرتفعة ، وامتصـاص جزء من الفائض عن طريق النشاط التسويقى والإعلانى والخدمات الكثيرة المختلفة ، وبذلك لا تتعلق المشـكلة، بالاستغلال الأمثل للموارد كما يرى النيو كلاسيك وليست بتنشيط الطلب من عدمه كما يرى كنز، وإنما التنشـيط يجب أن يحدث وإلا تعرض النظام الرأسمالى للهلاك (٦٧).

ومنذ حقبة السبعينيات والثمنينات فى القرن العشرين، حدثت تطورات بالغة الشأن، أدت إلى فـيض هائـل مـن الدراسات الإقتصادية التى ظهرت، واثارت الكثير من الجدل، حيث عانت معظم البلدان الصناعية الرأسمالية مـن الركود والبطالة والتضخم فى أن واحد وبشكل مستمر لم تعهده من قبل، وآنئذ انفجر صراع فكرى ضخم بـين الإقتصاديين حول تفسير هذا الوضع المأزوم، وكانت تتمحور حول قضية اتجاه معدل الربح إلى التدهور كمفسر لهذا الوضع الإقتصادى المأزوم، ورغم أنه من الصعوبة بمكان إختيار أهم هذه الأفكار، بسبب كثرتها وتنوعهـا، سنعرض أهم وأحدث النظريات (٦٨).

يرى R. B. Stucliff A. Glyn أن هناك صراع بين كاسبى الأجور وكاسبى الأرباح، والسبب فـى ذلـك يعود إلى إرتفاع نصيب الأجور وإلى تردى الوضع التنافسى للصادرات البريطانية (٦٩) ولقد أثبت R. E. Close M.Banic أن معدل الربح فى قطاع الصناعات التحويلية فى بريطانيا يعانى من اتجاه متدهور فى الخمسـينيات والستينات (٧٠)، وأشار Ernest mandel إلى أن معدل الربح فى الشركات الأمريكية غير الماليـة، بعـد دفـع الضرائب، قد تعرض لهبوط واضح طويل المدى (٧١)، ورصد خبراء اللجنة الإقتصادية لأوروبا التابعة للأمـم المتحدة ظاهرة تدهور معدل الربح فى أكبر عشر دول صناعية رأسمالية (٧٢)، ونفـس هـذا الاتجـاه رصـده j. Harrison A. Glyn P. Armstrong. وسجلوا هبوط معدل الربح فى حالة الصناعات اليابانية (٧٣).

وتعد أفضل الدراسات المعاصرة التى تناولت قضية اتجاه معدل الربح نحو التدهور وعلاقة بالأزمـة الراهنـة للرأسمالية، دراسة Dominique leuy Garard Dumenil حيث يؤدى هذا المعدل فى رأيهما دورا مهما فـى تخصيص وتوزيع الموارد بين الأستخدمات المختلفة، كما يؤثر فى معدل التراكم ومن ثم فى معدل النمو، كما أنه

يمارس تأثيراً بالغا فى حالة توزيع الدخل القومى، وفى حالة الاستقرار الإقتصادى (مستوى الأسعار، عرض النقود والسيولةالمحلية) بل فى التقدم التكنولوجى (٧٤)، ويتفق معهما فى ذلك A. Hansen H. Moulton من أنصار النظرية الكينزيه (٧٥)، وظهرت من الدراسات الماركسية M. Aglietta (٧٦)، وقد واكب هذه الدراسات مع الأحداث تطبيق أساليب الإدارة العلمية المتطورة، مستخدمة فى ذلك ماسمى بالتيلورية Taylorism وهى الأساليب التى استهدفت تكثيف إستغلال رأس المال الثابت وزيادة إنتاجية العمل، وتحدث الكثيرون عما سمى بالثورة الإدارية التى إنفصلت فيها الإدارة عن الملكية، وبدأ ظهور شريحة المديرين المحترفين(٧٧).

وكانت أهم نتائج النموذج الرياضى المستخدم لدى دومينل وليفى فى أنه لو غضضنا الطرف عن السرعة المتزايدة التى حدثت فى المخترعات والتقدم التكنولوجى، فإن حسابات النموذج ونتائجة تتطابق مع المسار الماركسى المعروف، والذى فيه نجد أن كلفة العمل وإنتاجية العمل ومعامل رأس المال للعمل سوف تتجه للتزايد بشكل أسى مع التدهور الأسى الذى يحدث فى معدل الربح ، وتصور ثلاثة سيناريوهات محتمله، ليس مجالها الآن، ولكن انهارت الكتلة الماركسية، ولم تنهار للآن الرأسمالية.

المبحث الثانى
مشكلة البطالة فى النظريات الوسطى

نخلص من المبحث الأول أن هناك تركيز كبير على نظرية العمل فى القيمة فى النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية، مع إختلاف المضمون والتضاد بينهما، والإهتمام بالبعد الإجتماعى فى التحليل الإقتصادى، وبالأجل الطويل، وتعتبر النظرية الكلاسيكية المصدر الرئيسى لجميع الاتجاهات الفكرية فى الإقتصاد، وتعتبر النظرية الماركسية المرجع الرئيسى لنقد النظرية الكلاسيكية، وتعنيد سلبيات النظام الرأسمالى، وبذلك شهد العالم غروب شمس النظرية الكلاسيكية أولاً، ثم شهد غروب شمس النظرية الماركسية فى نهاية القرن العشرين، ومهدت التطورات السبيل لظهور نظريتى النيوكلاسيك ونظرية كينز. ويتناول المبحث الحالى النظريتن فيما يتعلق بمشكلة البطالة على النحو الآتى:-

المطلب الأول — نظرية النيوكلاسيك.

تنكرت نظرية النيوكلاسيك لأهم تعاليم ومنجزات النظرية الكلاسيكية ، وأحدثت ثورة هائلة فى علم الإقتصاد بما يمثل إنقلابا فكريا كبيراً ، واستبعدت البعد الإجتماعى من التحليل الإقتصادى ، وبدأت بالتميز تجاه أصحاب المصالح والقوى المهنية ، ليس كذلك فحسب ، ولكن قامت بتبرير سلوكيات الطبقة الرأسمالية ، وضد الطبقة العاملة.

ولقد عاصر النيوكلاسيك الظروف المجتمعية التالية

١- تحرير العمل الزراعى وخلق طبقة عاملة لا تملك إلا قوة عملها ، بتطبيق حركة Enclosures ، وهكذا ظهر عدد ضخم من العمال الذين هاموا على وجوههم فى المدن الصناعية بحثاً عن العمل ، وظهر التسول والتشرد والسرقة والشحاذه وقطاع الطرق ، ولم يكن لهم مورد رزق سوى المعونات الإجتماعية والدينية ، وقد نتج عن الثورة الزراعية ما يلى:

أ- توفير عنصر العمل الرخيص للاشتغال بالصناعة

ب- خلق فائض زراعى غذائى يزيد على حاجة المشتغلين بالزراعة ليحول إلى القطاعات غير الزراعية. وتم ذلك بالعنف الذى لا رحمة فيه، حيث قاموا بطرد المزارعين الحائزين لمساحات صغيرة وأرغموهم على التخلى عن أراضيهم واكواخهم، وقد صدرت فى ذلك الوقت قوانين خاصة بإحاطة الأراضى الشائعة بالسيجة لتأمين هذه العملية (٧٨).

٢- كانت احوال العمال فى ذلك الوقت قاسية، لانخفاض الأجور، وزيادة عدد ساعات العمل، والظروف غير المناسبة للعمل، والازدحام، والاهمال الصحى (٧٩).

٣- تشغيل الأطفال والأحداث، وتعرضهم للضرب، وجر عربات الفحم والحديد في دهاليز المناجم تحت الأرض، بما يمثل ظروف وحشية ولا إنسانية (٨٠).

٤- تفضيل تشغيل النساء والفتيات على الرجال لإنخفاض أجورهن و أكثر للأوامر وعدم تمردهن، ولقد ادى ذلك إلى انحلال الحياة العائلية، وتدهور مستوى المعيشة والصحة، وانهيار الأخلاق وتغير وضع الرجل في المجتمع.

في هذا الجو الإجتماعي المليء بالبطالة، وبأحط ألوان الوحشية والاستغلال، كان من الطبيعي أن يغلى المجتمع، وأن تلوح في الأفق بوادر ثورات شعبية، كما زادت حوادث السرقة والقتل، وانتشرت ظواهر التسول والتشرد والدعارة، وبات واضحاً التناقض بين العمل ورأس المال، وبين الأسعار والأجور، وبين الريع والأرباح والتراكم، في ظل هذا الجو المفعم بالغليان والأضطراب والتناقضات، صاغ عدد من المفكرين عدة مدن فاضلة، وحملوا لواء الدعوة إلى إقامة نظام اجتماعي جديد، يكون أكثر رحمة وعدالة وقادراً على توفير العمل والدخل لجميع الأفراد، ومؤهلاً لتحقيق السعادة الإنسانية (٨١).

وظهر بعض الإقتصاديين الذين هبوا للدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها ومحاولة تثقيفها وبث الوعي بين صفوفها، أمثال 1833 - 1782 , John Gray 1850 - 1799 , Thomas Hodgskin 1869 - 1778 William Thonpson)، وبينوا أن مشكلات البطالة والفقر والبؤس السائدة ترجع بالدرجة الأولى لطبيعة النظام الرأسمالي (٨٢)، وعلى الرغم من ذلك برز صف طويل من الإقتصاديين الذين لاهم لهم إلا الدفاع عن النظام الرأسمالي، والنظر إلى الرأسمالية على أنها قمة التطور ونهاية التاريخ، ومتنكرين لجوانب الصراع الإجتماعي والتناقضات الطبيعية، منهم J. Baptistesay في فرنسا، Johns. Mill, Fredric Bastiat, William N. S enior في انجلترا، وانصب أهتمامهم على تجميل النظام الرأسمالي وتحليل عمليات السوق والتبادل (٨٣).

من هنا نجد قيام النيوكلاسيك بتجريد التحليل الإقتصادي من البعد الإجتماعي، والتركيز على الأسواق، والأسعار، وتطور النقود وعمليات الأئتمان، وتبرير التناقضات الطبقية عن طريق نقد النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتقسيم العمل الى عمل منتج وعمل غير منتج، ونظرية العمل في القيمة، وقوانين التوزيع، لهذا غيروا توجه التحليل الإقتصادي من نظرية العمل في القيمة، الى نظرية المنفعة كبديل يبرر عملية الاستغلال في النظام الرأسمالي، كذلك جاءوا بنظرية الخدمات الإنتاجية، والسائدة في الفكر العربي تحت مسمى نظرية التوزيع، أو تقسيم عناصر الإنتاج إلى أرض وعمل ورأس مال وتنظيم، حيث يرون أن أصحاب عناصر الإنتاج يشاركون في العمليات الإنتاجية، ومن ثم يحق لهم أن يحصلوا على عوائد ودخول نظير هذه المشاركة(٨٤).

واحتفظ النيوكلاسيك ببعض الأفكار من النظرية الكلاسيكية والتي تخدم مصالح رجال الأعمال، مثل الحرية الإقتصادية، والمنافسة الكاملة، ونظرية التوازن التلقائي، وقانون الأسواق لـ say، وقدرة الرأسمالية على تحقيق التوظيف الكامل، وقانون الغلة المتناقصة ... الخ، ثم ظهرت مدرسة التحليل الحدي، لتبرير تحول الرأسمالية نحو الإحتكار، يعني تبتلع المشروعات الكبيرة الصغيرة أو تطردها من الأسواق، وبذلك تنتهي المنافسة الكاملة، وظهر

وهم التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، ونتج عن ذلك ظهور مشكلة البطالة مما أدى إلى قيام ثورة ١٨٤٨ نتيجة إلغاء تشغيل العمال ودفع الإعلانات المالية لهم ، انتهت بسحق الجيش للثوار و إعدام بعضهم ونفى حوالى ٤٠٠٠ فرد إلى المستعمرات، وفر Louis Blanc إلى انجلترا، وسجن Proudhon، وظهرت ثورات أخرى فى بروسيا والنمسا والمجر وايطاليا والمانيا والدنمارك وهولندا، ثم عادت الحكومات الرجعية والقمع البوليسى فى معظم أنحاء أوربا، واضطر الثوار إلى الفرار.

وقامت المدرسة التاريخية الألمانية بنقد النظرية الكلاسيكية، ومن أهم رواد هذه المدرسة W. G. F. Roscher , B . Hilde brand, Kerl Knies , Max Weber , W. Sombart وفى رأيهم أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة، ومن ثم يدللون على ذلك بأن علم الإقتصاد هو علم التاريخ، ومن الأهمية بمكان دراسة التوجهات السيكولوجية التى تمثل عصر تاريخى محدد(٨٥)، ثم ظهرت نظرية التحليل الحدى لابتكار أسلوب مميز فى التحليل الاقتصادى يجرد علم الإقتصاد من البعد الإجتماعى، والولوج به فى دائرة التحليل السيكولوجى لسلوك المنتج والمستهلك، طبقا لمبدأ اللذة والألم، يعنى أشباع الحاجات البشرية أقصى أشباع ممكن بأقل جهد لتحقيق الحد الأعلى من اللذة، فكانت قواعد الرشد الإقتصادى، خلال التحليل الاستاتيكى، باهمال عنصر الزمن، واستبعاد البعد الإجتماعى، وتم إضافة التحليل الرياضى، للبحث فى التوازن الساكن، وبذلك وقف موقف الضد من النظرية الكلاسيكية، بنبذ نظرية العمل فى القيمة، وتقديم نظرية المنفعة الحدية ، والندرة النسبية، ونظرية التوزيع لتبرير علاقات الاستغلال والاستنزاف فى النظام الرأسمالى، وطمس عمليات التبادل الغير متكافىء، وينكر النيوكلاسيك ايضا إمكانية حدوث بطالة على نطاق واسع نتيجة أزمة إفراط الإنتاج، وبالتالى سهولة تحقيق التوظف الكامل (٨٦).

فيعتقد النيوكلاسيك أن هناك ميل كامن فى النظام الرأسمالى يدفعه نحو التوظف الكامل، منهم قد أنكروا الأزمات الدورية، كما أنكروا البطالة الواسعة، واهتموا بالأجل القصير، حيث لا توجد نظرية لديهم، بشأن قضايا البطالة فى الاجل الطويل، كذلك حقق التقدم التكنولوجى إمكان إحلال الآلة محل العامل البشرية، ومعنى ذلك أن التراكم أصبح من الممكن أن يتحقق دون أن يترتب على ذلك زيادة فى القوى العاملة، وإن كان من الممكن أن يسبب ذلك بطالة هيكلية، فإنها [illegible]، نتيجة استمرار عمليات النمو وتدعمها الوفورات التى تتحقق من عمليات التوسع الرأسى والأفقى، وما يولده ذلك من أنتعاش وطلب مستمرين على العمالة (٨٧).

ويهتم النيوكلاسيك بتكثيف رأس المال لتحقيق النمو، والمقصود بذلك لديهم زيادة متوسط رأس المال لكل عامل خلال زمن محدد، ويتحقق ذلك بتزايد رأس المال بمعدل أكبر من تزايد معدل العمل، وجاء هذا نتيجة عدم إهتمام النظرية النيوكلاسيكية بمشكلة البطالة وقد عانت النظرية من عيوب متعددة، مثل إفتراض حالة المنافسة الكاملة، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بانتاجيتها الحدية، وأن اسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وتعادل الاستثمار مع الادخار عند مستوى التوظف الكامل (٨٨)، ولهذا تعرضت للكثير من الانتقادات التى ظهرت فيما بعد، وفتحت المجال لظهور النظريات الحديثة والمعاصرة موضوع المبحث الثالث.

ومن أهم النظريات التى حاول صاحبها تطبيق أفكار النيوكلاسيك على الدول النامية، نظرية آرثر لويس والفكرة الأساسية لدية تتلخص فى أنه يوجد فى الدول النامية فائض عمالى فى الزراعة، يجب تحويله إلى القطاعات الأخرى فى الإقتصاد القومى، مما قد يعمل على زيادة الإنتاجية فى القطاع الزراعى ويزيد من الناتج القومى على مستوى الإقتصاد ككل، وهذا يتطلب وجود إغراءات من أجل خلق الحافز لدى العمال لترك عائلاتهم وأماكن إقامتهم الدائمة، تتمثل فى زيادة الأجور، وتحقيق الإقتصاد الحر، مما يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأرباح ثم زيادة الأستثمار أكثر فأكثر، ومع استمرار هذه العملية بنجاح فإنه سيتم تحويل عدد كبير من العمال من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى (٨٨ م)

ومما يؤخذ على آراء لويس أنه يركز على وجود فائض عمالى كبير فى الدول النامية، مما يعنى أن الإنتاجية الحدية للعامل تساوى صفراً أو قريباً منه، وهذا الفرض يعارض كثير من الإقتصاديين، امثال شولتز Tschults، ودورين واريز R. Mabro D. Warriner كما أن إحتمال قيام مناقسة بين الرأسماليين على الطلب على العمال سيؤدى إلى زيادة أجور العمال، وبالتالى إنخفاض الأرباح، فيقل مقدار الاستثمارات المعادة فى الإقتصاد القومى فيقل معدل امتصاص العمال فى القطاع الصناعى وتتوقف عملية التنمية بسرعة اكبر مما يتوقعة لويس (٨٨ أ)، إضف إلى ذلك أفكار استاذنا الدكتور / صلاح الدين فهمى محمود والتى قام خلالها بتنفيذ آراء لويس ومحاولة تطبيقها فى مصر (٨٨ب)

المطلب الثاني : نظرية كينز

تعرف نظرية كينز بأنها نظرية البطالة، حيث كانت المشكلة الأساسية التى قام كينز بدراستها وتحليل ابعادها هى كيفية إنقاذ النظام الرأسمالى من مشكلة البطالة، وضمان تحقق التوظف الكامل، فى الوقت الذى كانت تنكر النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حدوث البطالة على نطاق واسع، وان الوضع المألوف للنظام الرأسمالى هو تحقيق التوظف الكامل.

لقد كان يوم الخميس الأسود فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩، هو اليوم الذى وضع النظرية النيوكلاسيكية فى مأزق شديد، وكان من الطبيعى أن تتفاقم مشكلة البطالة، حيث كان عدد العاطلين فى الولايات المتحدة وحدها عام ١٩٣١ وصل إلى ١٢ مليون عاطل، واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمفلسين، فى أمريكا وأوربا فى المستعمرات وشبة المستعمرات، ووصلت حجم البطالة فى العالم نحو ١٠٠ مليون عاطل، وإفلاس مئات الآلات، انهيار قيم عملات ٥٦ دولة رأسمالية .... الخ (٨٩).

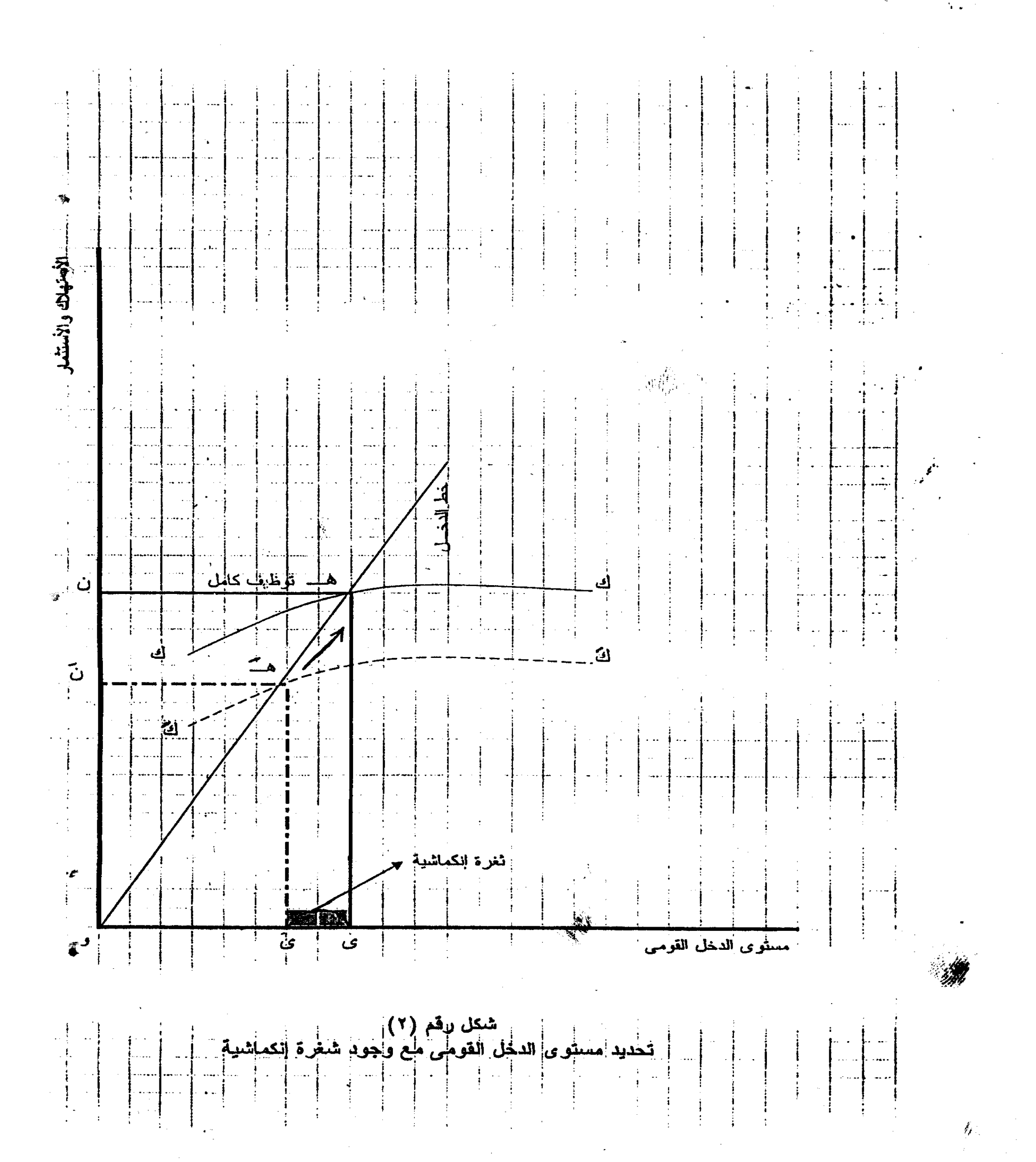
بدأت نظرية كينز فى مواجهة الموقف سالف الذكر بنقد النظرية الكلاسيكية، ونقد قانون Say، وبالتالى رفض كينز فروض هذا القانون، كما رفض فروض الفكر النيوكلاسيكى الذى يرى أن الآليات التلقائية للعرض والطلب تقوم بتحقيق التوازن فى سوق العمل، حيث يرى كينز أن البطالة التى عرفها النظام الرأسمالى فى سنوات الكساد الكبير لم تحدث نتيجة إرتفاع الأجور، ولاتشدد نقابات العمال، وهو يرى أنه يمكن تحقيق مايرا وبإنخفاض

الأجور يمكن أن يتم بانخفاض أسعار الفائدة، فانخفاض الأجور يقلل نفقات الأنتاج، وزيادة أرباح أصحاب الأعمال، إلا أنه يقلل من دخول العمال، الانتاج، وزيادة أرباح أصحاب الأعمال، إلا أنه يقلل من دخول العمال، وبالتالى يهبط طلبهم على السلع والخدمات، مما يسفر عن مشكلة تسويق الانتاج، كما أنه يعيد توزيع الدخل لصالح أصحاب الأعمال(٩٠).

يرى كينز أن الطلب الكلى الفعال (هو الذى يحدد العرض الكلى، وبالتالى حجم الناتج والدخل والتوظف، وبناء عليه فان قوة العمل تكون مستخدمة ومستغلة إستغلالا قاصر فى حالة قصور الطلب الكلى الفعال، وعليه، فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب زيادة الطلب الفعال والذى ينقسم إلى طلب استهلاكى وطلب استثمارى، ووضع فروض الادخار والاستثمار، فعند زيادة الادخار عن الاستثمار يقل الطلب الكلى الفعال عن العرض الكلى، فيزيد المخزون السلعى، وتتراكم السلع فى المجال، وتنخفض الأسعار، وتنخفض الأرباح، ويهبط الإنتاج، وتتزايد البطالة، ويقل الدخل القومى، بما يؤدى إلى تقليل الادخار، فيحدث الانكماش، محتويا على البطالة، وبغرض زيادة الاستثمار عن الادخار يعنى الطلب الكلى اكبر من العرض الكلى، فيقل المخزون السلعى، وتتزايد المبيعات، وتزيد الارباح والاسعار، ويزيد الطلب على العمال، ويزيد حجم الناتج والدخل القوميين، ويوضح الشكل رقم (٢) ذلك حيث يمثل المحور الرأسى الادخار والاستثمار، والافقى مستوى الدخل القومى، الخط ٤٥ ° خط الدخل، المنحنى ل ك (دالة الطلب الكلى).

ولقد أعتمد كينز على التحليل السيكولوجى لسلوك المستهلكين ولرجال الأعمال، بما يعنى أن تقلبات النشاط الإقتصادى تعود إلى نفوس البشر، فالإفراد يميلون لزيادة الاستهلاك كلما زاد الدخل، ولكن ليس بنفس القدر الذى يزيد به الدخل، ولهذا فالارتفاع الدائم فى الدخل يؤدى إلى حدوث فجوة بين الدخل والاستهلاك، فيزيد الأدخار، فإذا لم يستمر فإن الطلب الكلى سوف ينقص، وبالتالى ينقص الدخل والتوظيف، وتحدث البطالة، ويتم مواجهة البطالة بزيادة الاستثمار، فإذا كان الاستثمار منخفضا انكمش حجم النشاط الإقتصادى، بما يؤدى إلى الإنكماش، فيحدث الكساد والبطالة، وبذلك اختزل كينز مشكلة البطالة فى العلاقة بين الادخار والاستثمار، ويتأثر الميل للاستثمار بعاملين هما : سعر الفائدة، والكفاية الحدية لرأس المال، ويعتمد العامل الثانى على عوامل سيكولوجية بحته، ونادى كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة مشكلات البطالة، وبذلك ظهرت رأسمالية الدولة الاحتكارية، التى يمتزج فيها رأس المال بجهاز الدولة ويستخدم هذا الجهاز لمصلحة رأس المال(٩١).

نخلص من المبحثين الأول والثانى، بأن البطالة فى النظرية الكلاسيكية، والنظرية النيوكلاسيكية تعود إلى ظاهرة جمود الأجور، وعدم كمال أسواق العمل، بينما تعود البطالة عند كينز إلى نقص الطلب الكلى الفعال، كما ترفض النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، لإيمانها اللامحدود بقدرة السوق على تحقيق التوظف الكامل، بينما دعت النظرية الكينزية لضرورة تدخل الدول على اساس أن الأسعار قد فقدت مرونتها التى كانت أهم سمات المنافسة الكاملة على أن النظرية العامة تتسم بنقصنتين: الأولى هى أنها نظرية خاصة بالأجل القصير فقط، ومن ثم لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى، والثانية هى أنها نظرية استاتيكية،



شكل رقم (٢)
تحديد مستوى الدخل القومى مع وجود ثغرة إنكماشية

ومن ثم فهى لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالى ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنة الديناميكى عبر الزمن، بالإضافة إلى العوامل التى قللت من نظرية كينز وهى: الأزمات الإقتصادية فى دول العالم الأول عقب الحرب العالمية الثانية، نشأة النظام الاشتراكى وكبر حجمة ونجاحاته ممثلا العالم الثانى، استقلال دول العالم الثالث واهتمامها بمشكلة التنمية الإقتصادية، لذا قام الكينزيون بتطوير النظرية العامة باعطائها البعد الزمنى فى التحليل الإقتصادى، وبتحديد معدل النمو الضرورى الذى يجب أن يتحقق، حتى يمكن تجنب البطالة وتحقيق التوظف الكامل (٩٢)، ومن أهم نماذج تطوير الكينزية ما يلى (٩٣).

أ- نموذج Roy F . Harrod ونموذج E. D. Domar (٩٤) ويخلص هذا النموذج إلى أن تحقيق التوازن والقضاء على البطالة، يرتبط بتزايد الدخل القومى، وتزايد الاستثمار.

ب- نموذج Nicholas Kaldor ونموذج R . M. Goodwin

جـ- نموذج Joan Robinson

وخلاصة القول عند الكينزين أن تحقيق التوظف الكامل وتحقيق النمو لابد من زيادة الطلب الكلى، بتطبيق السياسات المالية والنقدية، واعادة توزيع الدخل القومى للقضاء على مشكلة البطالة، ومعنى هذا الربط بين التوزيع والتوظف والنمو.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الإقتصاديين ذهب إلى القول إنه بعد ظهور أفكار كينز، إنقسم علم الإقتصاد إلى فرعين متميزين، الأول هو ذلك الفرع الذى يدرس سلوك الإقتصاد القومى بمتغيراته الكلية ،والفرع الثانى هو ذلك الجانب من الدراسات الذى يدرس سلوك المؤسسات الإنتاجية والوحدات الإستهلاكية، وقبل ظهور نظرية كينز كان الإقتصاديون باستثناء الكلاسيك يحللون الظاهرة الإقتصادية وعواملها المختلفة التى تؤثر فى الإقتصاد القومى والمؤسسات الإنتاجية والأفراد دونما تميز.

ولعل تركيز كينز فى التحليل الكلى هو الذى حدا بسيمور هاريس لأن يطلق على علم الإقتصاد بعد ظهور النظرية العامة مصطلح (علم الإقتصاد الجديد) تميزاً له عن التحليل السابق على ظهور أفكار كينز (٩٥).

إن الكينزين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضرورى الذى يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية وبعد إتمام هذه المهمه كان السؤال المطروح هو لماذا يعجز النظام الرأسمالى عن الوصول إلى هذا المعدل (٩٦) وبالطبع يعد R.F.Harrod من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزى فى مجال نماذج النمو حيث بدأ أبحاث فى هذا المجال فى الأربعينات من القرن الماضى، وقد لقيت أفكارة صدى كبيراً وشهرة واسعة، وفى الوقت نفسه، وداخل هذا الأطار، وعلى هدى المبادئ الكينزية كان الإقتصاد الأمريكى E.D.Domar يعمل فى نفس الإتجاة، ووصل -تقريباً- إلى نفس النتائج.التى توصل إليها Harrod، (٩٧) كانت المشكلة الرئيسية لديهما هى البحث فى ذلك المعدل الذى يتعين أن ينمو به الدخل القومى على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد.

إفترض هارود أن الأدخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي وأن دالة الأدخار تشمل كلا من الإدخار الحدى والأدخار المتوسط وأن الأستثمار دالة للتغير فى مستوى الدخل، وأن التغير فى الدخل يعتمد على المعجل الذى يوضح تلك العملية التى بموجبها، تؤدى التغيرات فى الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر فى الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة فى إنتاجها، وأن هناك تطابقا بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق، بأعتبار أن ذلك شرط توازنى، وأنه إذا أختل هذان المتغيران فلابد أن يطرأ إختلال على التوازن الإقتصادى العام حيث يحدث التضخم (فى حالة زيادة الأستثمار على الأدخار) أو البطالة وركود (فى حالة زيادة الإدخار على الاستثمار) وأن النمو فى الدخل يساوى معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل.

أى $Gw = \frac{S}{V}$ حيث S الادخار، V المعجل، Gw معدل النمو، وقد أطلق دومار على Gw معدل النمو المرغوب فيه، وفى أحيان أخرى كان يطلق عليه أيضا: معدل النمو التوازنى، وحينما يتساوى الاستثمار المقدر مع الإدخار المتحقق، فإنه فى هذه الحالة لن يكون لدى رجال الأعمال أى حوافز لتغيير قراراتهم وخططهم الإنتاجية والاستثمارية، لان الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه، أما إذا نما الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه، فإن الإستثمار المقدر والإستثمار المتحقق لا يتعادلان، الأمر الذى يدفع رجال الأعمال إلى تغيير خططهم الإنتاجية والاستثمارية، فلو افترضنا أن النمو المتحقق للدخل كان أقل من النمو المرغوب فيه، ففى هذه الحالة سيكون الأستثمار المقدر أقل من الأدخار المتحقق والأستثمار المتحقق، وعندئذ تنشأ مشكلة تراكم فى المخزون السلعى غير المرغوب فيه، الأمر الذى يعنى أن رجال الأعمال غير قادرين على بيع إنتاجهم بالكامل، مما يدفعهم إلى تغيير خططهم الإنتاجية، وسيعمدون إلى زيادة إنتاجهم بمعدل أقل مما كان يحدث فى الفترة السابقة، وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة (٩٨).

أما إذا كان معدل النمو الفعلى اكبر من معدل النمو المرغوب فيه، فإن الاستثمار المقدريكون قد تجاوز الاستثمار (والادخار) المتحقق، وهنا ينخفض المخزون السلعى بسرعة (دون مستواه العادى) ويدرك رجال الأعمال أنهم لم يعملوا على زيادة الإنتاج بالكميات الكافية لمواجهة الطلب، الأمر الذى قدر يرفع من الأسعار، ويغريهم على زيادة الإنتاج فى الفترة القادمة، وهو ما قد يسبب إشكالات وصعوبات مختلفة، نظرا لإختلاف الاستثمار المقدر عن الاستثمار المتحقق، وهو مايتمثل فى الاصطدام بقيود محدودية الطاقة الإنتاجية (قيود الموارد ، السكان، التكنولوجيا) الأمر الذى يعقد من مشكلة التضخم، وبصفة عامة يعتقد هارود، أنه إذا إنحرف معدل النمو الفعلى عن المعدل المرغوب فيه، فإنه تكون هناك صعوبات شديدة فى إعادة المساواة بينهما.

وفيما بين معدل النمو الفعلى ومعدل النمو المرغوب فيه أقترح هارود وجود معدل نمو ثالث، هو معدل النمو الطبيعى أو ما أسماه أيضا بمعدل نمو التوظف الكامل، والمقصود بذلك، أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات تراكم رأس المال، والنمو فى القوى العاملة، والتحسينات التكنولوجية، والذى يتحقق عنده التوظف الكامل، والوضع الأمثل يتحقق لو أن معدل النمو الفعلى يساوى معدل النمو المرغوب فيه يساوى معدل النمو الطبيعى ، فعند هذا الوضع يكون هناك استقرار ، بمعنى أنه لن توجد ضغوط لظهور البطالة أو التضخم ، وهنالك يجمع

النظام بين النمو المستقر والتوظف الكامل ، وقد اقترح هارود لضمان الوصول إلى هذا الوضع مجموعة من السياسات المالية والنقدية ، وهى سياسات ذات طابع كينزى ، وكان بشكل عام ، متشائما من مدى فاعلية هذه السياسات.

والخلاصة أنه لو شئنا المحافظة على التوازن (إنعدام البطالة والتضخم) فإن الدخل القومى لابد أن يتجه دوما للتزايد، بيد أن المعضلة الأساسية التى تواجهنا هنا، هى أن زيادة الدخل من فترة لأخرى، معناها زيادة الادخار (نسبة ثابتة من كل دخل متزايد)، وينتج عن ذلك ضرورة زيادة الاستثمار لتعويض هذا الحجم المتزايد من الادخار، ولن يتأتى ذلك، ما دامت العلاقة أى المعجل والميل للادخار ثابتين، إلا إذا زاد الدخل من فترة لأخرى بمقدار ثابت، وتلك فى الحقيقة، مشكلة ليست هينة (٩٩).

ينتمى Joon Robinson - Nicholas Kaldor إلى مدرسةكمبردج، التى دخلت فى معارك فكرية شهيرة فى الخمسينيات والستينات مع المدرسةالنيوكلاسيكية، وقد شكلت أفكار Robinson - Kaldor ما أصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز، وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التى كانت تنص على أن دخل أى صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية ، كما تخلو أيضا من أفكار النيوكلاسيك التى تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجى، كما أن تلك النظرية تولى تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل، أهمية محورية فى تفسير النمو.

أى أن هناك إرتباط وثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومى من ناحية أخرى، وأنطلق Kaldor يحلل مسألة التوازن الإقتصادى فى الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومى وما تحدثة هذه الآليات من آثار، وذلك على النحو الذى يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائى، وفى الأجل الطويل، فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالى، وبفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل المصلحة كاسبى الأرباح، وهناك نظرية أخرى مشابهة وهى نظرية Goodwin، أعطت معدل الربح أهمية كبيرة فى تحديد معدل النمو عبر الزمن (١٠٠).

وقد وجهت كثير من الانتقادات لكل من Goodwin – Kaldor، لأنهما إفترضا ثبات معدل الإدخار القومى عبر الزمن، وهذا امر لا تدعمه الوقائع، كما أن تحليل حركة الأسعار والأجور، وهى تتغير، حينما يحدث عدم استقرار إقتصادى، هى مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة خلعها Kaldor على الدور الذى يلعبه تراكم رأس المال فى تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال (الإرتفاع بمستوى الإنتاجيه)، كما أن تحليله لم يوضح الحركات الدورية التى تطرأ على النظام (١٠١).

ومن أهم الكينزين الجدد والمعاصرين Joon Robinson والتى تنتقد بشدة الفكرة النيوكلاسيكى، وتأخذ عليه تمسكه بفكرة التوازن الخالية من المعنى، كما أنها لا تعتقد فى صحة ما يذهب إليه فى مجال القيمة، وتعارضه فى النظر

إلى النمو الإقتصادى على أنه بمنزلة تيار من التوازنات الإقتصادية الناجمة عن الإختلالات الإبداعية التى يحدثه التقدم التكنولوجى، كما أنها لم تقبل نظرية كينز دون تحفظات، فهى تعتقد أن هناك عيبا فى هذه النظرية، يتمثل فى افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الإحتكارات فى النظام الرأسمالى (١٠٢).

ولقد حاولت البحث عن تناقضات النظام الرأسمالى والكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الاحتكارات فى صلب التحليل، لتوصى فى النهاية بحلول إصلاحية، لا تختلف كثيراً عن حلول كينز، وكانت المشكلة الأساسية التى تبحث عن إجابة لها هى: إذا كان معدل التراكم اساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجى، وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذى يكفل توزيع الدخل القومى على نحو يضمن استمرار النمو فى الطلب الكلى وبشكل يجارى النمو فى الإنتاج ويحقق التوظف الكامل؟ وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوريع، وعبر أى الآليات يمكن تحقيق هذا؟ (١٠٣) .

طبقا لتحليل Robinson تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالى فى غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للسكان، حيث توصلت إلى أنه فى حالة ثبات التقدم التكنولوجى وسيادة الأحتكار، فأن عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الإقتصادى، تكون أمر ممكنا نظريا فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقى، ولكن تخفيضه لا يلبث أن يؤدى إلى تخفيض الطلب الاستهلاكى، الذى يؤثر بدوره فى عملية التراكم، ومن هنا ينخفض معدل الربح ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة ، وتلك هى . فى رأى Robinson، معضلة النظام الرأسمالى (لاحظ هنا تشابه هذه النتيجة مع النتيجة التى توصل إليها الكلاسيك)، إما إذا سادت حالة المنافسة، فإنه يكون من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب إتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل ، وتزايد وجود فرص منتجة للعمل (١٠٤).

وترى Robinson فى الاحتكار عقبة أساسية تؤخر النمو فى النظام الرأسمالى وتشده لمصيدة الركود والبطالة، وفىحالة المنافسة لن توجد مشكلة خاصه بنقص حجم الطلب الفعال ولا بانعدام الحوافز للتراكم وتحقيق التقدم التكنولوجى نظرا لأن النظام فى حالة توازن مصحوب باستقرار سعرى، والنتيجة الحاسمة فى تحليلها تتمثل فى ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور، ولما كانت ترى أن نضال نقابات العمال لمنع معدلات الأجور الحقيقية من التدهور أو للمطالبة بارتفاعها، إنما يؤدى إلى زيادة تشاؤم رجال الأعمال عادة، فإنها دعت إلى إيجاد نوع من التعاون بين ممثلى الاحتكارات الكبرى وبين نقابات العمال ، للوصول إلى حل بشأن مستويات الأجور الحقيقية التى تضمن علاج تناقضات النظام، وتوفير حوافز للنمو.

ويرى الباحث أن ما توصلت إليه Robinson فى تقرير الدور الذى يمكن أن تلعبة زيادة الأجور الحقيقية فى إلغاء تناقضات النظام الرأسمالى، وخاصة التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، هى نتيجة محل شك كبير، فهى تعتقد أن الزيادة فى الأجور الحقيقية من الممكن لها أن تلغى هذا التناقض، وهذا أمر يصعب قبوله، لأن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك هو جزء أصيل فى بنية النظام الرأسمالى، وهو صورة أخرى للتناقض الرئيسى بين العمل

ورأس المال، وهو تناقض لا علاقة له بمدى إرتفاع أو إنخفاض الأجور، إنه تناقض يجد جذوره فـــي علاقـــة الملكية، وإن كان ذلك لا ينفى طبعا ، أن إرتفاع درجة الاحتكارية فى الإقتصاد القومى تؤدى إلى زيادة حدة هـــذا التناقض.

وقد وقعت Robinson فى أوهام التوفيقية، حينما اعتقدت أنه، بتعاون ممثلى الاحتكارات مع ممثلى نقابات العمال للاتفاق بشكل طوعى على زيادة الأجور، يكون من الممكن تجنب وقوع الركود والبطالة، خاصة أنهـــا رأت، أن تلك الزيادة في مصلحة الجميع، وقد اعترض كثير من المفكرين على تلك النتيجة، ومهما يكن مـــن أمـــر، فـــإن تحليلها قد أنتهى تقريبا لما يؤيد كينز، إلا أن كينز قد طالب بضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية، بينما روبنسون من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل القومى كوسيلة لتلافى أزمات الركود والبطالة.

المبحث الثالث
النظريات الحديثة والمعاصرة

اتضح لنا من المبحث الثانى أن ...رية الكينزية قد ركزت على مشكلة البطالة وتحقيق التوظف التحليل الإقتصادى والسياسات الإقتصادية من خلال التركيز على جانب الطلب الفعال ومن هنا بدأ عدد من الإقتصاديين الاهتمام بمشكلة البطالة وأبعادها، وعلاقاتها بالتضخم، ومعدلات تغير الأجور النقدية (١٠٥)،خاصه بعد سيطرة الكساد التضخمى على الدول الصناعية فى عقدى السبعينات والثمنينات من القرن العشرين، ووقعت نظرية كينز فى محنه، نتيجة عجز آليات التحليل لديها عن تفسير الوضع الجديد، وعجز السياسات المنبثقة عنها على تجاوز هذه المشكلة، وكان لكل نظرية حديثة أو معاصرة توجهاتها الخاصة، على نحوما سنرى فى المبحث الثالث (الحالى)، على النحو التالى:

المطلب الأول — النظريات الحديثة ،

منذ خمسينات القرن العشرين تحول النيوكلاسيك من التحليل الجزئى إلى الكلى، ومن تحليل توازن المستهلك والمنتج إلى تحليل التوازن العام، وبرزت فى هذا المجال نظريات حديثة فى مجال معالجة مشكلة البطالة، وعلاقتها بالنمو والتوازن الحركى ومن أهم النظريات الحديثة:

١- نظرية النقديون

تعتبر هذه النظرة ذات تيار فكرى مميز فى مناقشة مشكلة البطالة الدورية وعلاقتها بالأدوات النقدية، وينتمى أصحاب هذه النظرية الى المدرسة الكلاسيكية التى ترى أن النظام الرأسمالى يتمتع بقدرة على التكيف والتجدد فى تصحيح الاختلال دون تدخل الحكومة، وفى رأيهم أن مشكلات البطالة تنشأ عن إخطاء فى السياسة النقدية أو التدخل الحكومى، تضم هذه النظرية مجموعة هائلة من علماء الإقتصاد نعرض آراأهم على النحو التالى:

قام R . G. Hawtrey بدراسة الدورة الإقتصادية وهو يعتبرها ظاهرة نقدية، وتحدث الدورة بتأثير التجار، والمستهلكون والمصارف، وتظهر البطالة نتيجة العوامل التالية والمؤثرة فى الإنتعاش وهى ::::: الارتفاع المستمر للاثمان، انخفاض الاحتياطات السائلة للمصارف فترفع الأسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الافتراض، إنخفاض الصادرات مقابل إرتفاع الواردات، بما يؤدى إلى خروج الذهب، وأستنزاف إحتياطيات البنك المركزى، وتعريض قيمة العملة الوطنية للإنخفاض، فيرفع البنك المركزى سعر الفائدة، وتضيق الئتمان، وهنا تحدث نقطة تحول نحو الركود، فيقل طلب أصحاب الأعمال على عناصر الإنتاج ومنها العمل، يعنى تحقيق البطالة (١٠٦).

ويرى John Gustaf knut wuksell أنه من الممكن بمتابعة الفرق بين السعر الأسمى للفائدة، والسعر الطبيعى معرفة حقيقة الدورة الإقتصادية، ولكى يتحقق التوازن لابد من تعادل السعرين، وفى حالة عدم التعادل تحدث دورة تراكمية تدافعية تؤدى إلى التعادل، وعادة الحركة الأنكماشية تؤدى إلىإنخفاض الطلب على الائتمان، فيقل الاستثمار، وتهبط الاثمان، وتقل الأجور وتظهر البطالة، وتعود الأهمية هنا لسعر الفائدة (١٠٧).

ويعزو F. A. V. Hayek مشكلة البطالة الدورية، وما يصاحبها من ركود وانكماش إلى الأفراط الذى يتكون من إنتاج السلع الاستثمارية، مع الخلل فى الإنتاج، نتيجة قدرة المصارف على خلق الأئتمان الذى يتجه إلى انتاج هذه السلع ويتم الانتاج فى النظام الرأسمالى على مراحل مختلفة، توزع عليها الموارد طبقا لرغبات المجتمع، ووفقا لتكنولوجيا اكثر او أقل فى أستخدام رأس المال، حيث ان مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع الإستهلاكية يمثل حجم الطلب الكلى، ثم يحدد ذلك كمية عناصر الإنتاج، والادخار يعرض فى السوق، ومعنى ذلك أن رغبات المجتمع هى التى تحدد توزيع موارد المجتمع (١٠٨)

وهو يرى ان التوازن يرتكز على رغبة الأفراد فى ادخارهم، ورغبتهم فى الاستثمار، وهو سعر الفائدة الطبيعى الذى يتحدد بتلاقى العرض والطلب على الادخار، وهذا التوازن هو توازن التوظف الكامل، ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقى، وهناك فارق بين حالتين، الأولى زيادة حجم الادخار طبقا لرغبات المجتمع؛ والثانية هى قيام البنوك بتمويل هذه العملية، وأثناء هذه العمليات يحدث خلل فى الانتاج والعمل والدخل نتيجة اختلال الانتاج فبينما ينخفض الدخل و الناتج، تحدث البطالة، ثم تزايد الدخل والناتج يحدث التوظف، وتتكفل تغيرات الاثمان بعلاج هذه المشكلة، واستعادة التوازن، وجوهر المشكلة فى التقلبات الدورية فى الانتاج والدخل والتوظف هو الاستثمار، والتضخم، ويزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدى الذى يمارسه البنك المركزى، لذا فهو ينادى بالغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان، وعدم تدخل الحكومة.

كل الآراء سالفة الذكر تمثل أصحاب نظرية النقديون، مضافا اليها Milton Friedman، لإحياء معادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، واعطاء النقود اهمية كبرى لدورها فى النشاط الاقتصادى، حيث يمكن تفسير التقلبات فى الدخل والناتج والتوظف نتيجة التغير فى عرض النقود، ولقد قاموا بتوجيه نقد شديد لنظرية كنز فى التحليل، وفى السياسات، وتم تطبيق هذه النظرية فى الدول الصناعية الرأسمالية لمواجهه مشكلات البطالة، كما أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى تتبنى افكار وسياسة هذه النظرية، وهى تتبع النيوكلاسيك.

فى عقدى الستينات والسبعينات من القرن العشرين ظهرت الزيادات المتتالية فى الأسعار، ولم تفلح نظرية كينز فى تحقيق التوظف الكامل، بل اتجهت الامور نحو تزايد مشكلة البطالة، مع ظهور الركود التضخمى، بمعنى تزامن البطالة مع التضخم، فكانت اجتهاداً نظرية النقديون فى بيان أهمية النقود والسياسة النقدية فى النشاط الاقتصادى، وأهمهم Friedman الذى يرى ضرورة الثورة النقدية المضادة، حيث ان المظاهر السلبية التى تعترى النظام الرأسمالى، مثل التضخم والركود، والتقلبات الدورية والبطالة، وعجز ميزان المدفوعات، لا تعتبر سمات رئيسية فى النظام، لأنها فى الحقيقة تنتج عن السياسات النقدية الخاطئة التى تطبقها الدولة (١٠٩).

ويرى Friedman انه إذا حدث انكماش نقدى من جانب السلطات النقدية، بأن لجأ البنك المركزى إلى خفض عرض النقود بنزوله بائعا للسندات الحكومية، فان الطلب الكلى مع انخفاضة، قد لا تنخفض الأسعار إلا بعد فترة، وتحدث البطالة ، وقد تطول فترتها ، لذا هاجم منحنى Phillips الكينزى الذى يرى أنه توجد علاقة عكسية بين

معدل البطالة ومعدل التضخم، والذى سقط فى ما سمى بالكساد التضخمى، ليعلن انه لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة وانه لا صله بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم، فالتضخم عملية نقدية غير متعلقة بارتفاع الأجور وضغوط النقابات العمالية، أما البطالة فترجع فى رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، بما يقلل من كفاءة آلية جهاز الاثمان فى سوق العمل، وانما يرجع السبب الرئيسى فى تبنى نظرية التوظف الكامل.

وابتكرت هذه النظرية فكرة اقتصادية اثرت فى السياسات الاقتصادية فى العقدين السابع والثامن من القرن العشرين ، وهى فكرة معدل البطالة الطبيعى، والذى يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدى والسعرى، وأى محاولة لتقليل معدل البطالة عنه، سوف تقترن بارتفاع معدل التضخم، بمعنى انه لا يمكن خفض معدل البطالة دون المعدل الطبيعى، إلا فى ظل تضخم مستديم يمول بزيادة كمية النقود فى التداول، ويتوقف هذا المعدل على الحدود الدنيا للأجور، دور نقابات العمال (١١٠) خلاصة الأمر ان البطالة الإجبارية، لا مكان لها فيها، فى هذه النظرية، وكانت هذه النقطة من أهم عوامل النقد التى وجهت اليها حيث هناك.

أ- عمليات الفصل التعسفى نتيجة عمليات الخصخصة.

ب-عدم وجود فرص عمل للعمالة الجديدة ، التى تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة عمل أصلاً (١١١)

٢- نظرية معدل البطالة الطبيعى

شهدت هذه النظرية النور على يد A.W.Phillips عام ١٩٥٨، حيث توصل إلى ان هناك علاقة بين نسبة العاطلين إلى اجمالى السكان، ومعدل التغير فى أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة (١١٢)، وأكد ذلك عام ١٩٦٠ R.libsey واثبت وجود علاقة بين معدل التغير فى الأجر النقدى ومعدل التغير فى الطلب على العمل (١١٣)، ثم قام كل من A. N. solow , P. A. samuelson بتطوير الفكرة وانتهيا لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة(١١٤) وأشتهرت هذه العلاقة بما سمى بمصطلح منحنى pfillips والذى يوضحه الشكل رقم (٣)، وأصبح احد الأدوات التحليلية المهمة فى بيان أهداف ومشكلات السياسات الإقتصادية الكلية، وساد اعتقاد بأن البطالة هى الثمن الذى يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذى يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل، ومن هنا تصبح المشكلة هى كيفية تحقيق التوليفة المثلى بين كل من معدلى البطالة والتضخم، ومن الشكل رقم (٣) نجد أن المحور الأفقى يمثل معدل البطالة السنوى، والمحور الرأسى على الجانب الأيسر معدل التضخم، والمحور الرأسى على الجانب الأيمن معدل التغير فى الأجور.

ولقد طبق هذه النظرية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وغرب أوروبا واليابان منذ أواسط الستينات من القرن العشرين، ولكن بداية عقد الثمانينات انهارت تماماً فكرة التوليفة، فأصبح لكل معدل بطالة أكثر من معدل تضخم،

$\frac{\Delta P}{P}$ معدل التضخم

$\frac{\Delta W}{W}$ معدل تغير الأجور

معدل البطالة U

%٥,٥

١٠/٨

%1

شكل رقم (٣)

Phillips Curve

الأمر الذى يعنى تحرك المنحنى لأعلى، وهذا يعنى أنه لا استقرار فى المنحنى، وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات كثيرة متعددة ومعقدة، ومن ثم تعرض المنحنى للنقد، ووصفة البعض بانه مضلل تماما، لأن المحور الرأسى يوضح المعدل الاسمى للأجر بدلاً من المعدل الحقيقى للأجر، فهو لم يأخذ فى الأعتبار التوقعات التضخمية، كما أنه لا توجد علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم الا فى الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعى للبطالة فى الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم، وخلاصة الأمر أنه اذا كان معدل البطالة السائد يختلف عن معدل البطالة الطبيعى، فإن هذا يدل على وضع غير متوازن وغير مستقر، مما يؤدى لتغير معدل التضخم (١١٥).

ولقد ظهر تطوير لهذه النظرية بظهور نظرية جديدة تحت أسم نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعى، حيث تشير البيانات المتاحة أن معدل البطالة الطبيعى قد اتجه نحو الأرتفاع خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تحت تأثير عدة عوامل موضوعية أهمها (١١٦).

التغير الذى حدث فى هيكل قوة العمل: (دخول المراهقين والشباب والأقليات والمهاجرين والنساء فى سوق العمل) مما أدى إلى وجود فائض عرض فى سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجور، تأثير سياسات الرفاه الاجتماعى (مثل ما حدث فى الدول التى كانت اشتراكية – وتأمين البطالة – طوابع الطعام الرخيص – الاعانة – الرعاية الصحية ... الخ)

تزايد البطالة الاحتكاكية، تأثير قوة نقابات العمال وجمود الأجور، عوامل أخرى، التغير فى مشروط التبادل التجارى، زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل، التحسن فى سعر الصرف للعملة المحلية بما يعنى زيادة الوارد، تشريعات الحد الأدنى من الأجور، فقدة جديده إن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات، ذلك أن تقديره يحتاج بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة وانواعها، وهنا محاولة قامت لتقديره قام بها J. Gordon الذى قدره فى امريكا خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين فى حدود ٦ % من قوة العمل (١١٧).

ولقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها أن معدل البطالة الطبيعى له علاقة بالأجل الطويل، وهو غير ثابت يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه، لم تتحدث النظرية عن البطالة الدورية والإجبارية التى يتعرض لها من آن لأخر النظام الرأسمالى، فهى تختزل مشكلة البطالة فى كونها احتكاكية أو هيكلية، كما أن النظرية لم تقدم تفسير مقنع للمشكلة (١١٨).

٢- نظرية الموجات الإقتصادية طويلة الأجل

ظهرت هذه النظرية عام ١٩٢٥ موضحة أن النشاط الإقتصادى فى النظام الرأسمالى يمر بموجات ارتفاعية وأخرى تساقطية تتراوح مدتها ما بين الخمسين والستين عاما، على يد N. Kondratieff ولكنه لم يحدد نهاية لهذه الموجات (١١٩)، والتى تختلف عن الدورات العشرية لـ C. juglar التى ركز فيها على تغير الاسعار

لتحديد نقاط التحول ومسارات الاتجاه للنشاط الإقتصادى، حيث تتجه الأسعار للإرتفاع مع أستمرار ... جة الرخاء وتتأثر الصادرات نتيجة إرتفاع الأسعار، وتنخفض القدرة على التصدير، فى حين ترتفع الواردات، ... التالى يحدث عجز فى الميزان التجارى، يؤدى خروج الذهب، فينخفض عرض النقود، وهو ما يسبب خفضاً فى المستوى العام للاسعار، وتزيد الصادرات، ويتحقق الانتعاش مرة أخرى (١٢٠).

وتختلف أيضاً عن الدورات متوسطة الأجل لـ Joseph Kit chin التى تتراوح مدتها فى المتوسط فى حدود سنوات (١٢١)، وعلى اية حال احتلت دورات Kondratieff الكثير من الجدل لتفسيرها، فالبعض يراها من آثار الحروب الطويلة، ومن يرى تغير إنتاج الذهب، أو اكتشاف بلاد وموارد جديدة، وجاء . oseph A Schumpeterوحللها باقترانها مع تغيرات هيكلية فى الدول الصناعية الرأسمالية (١٢٢)، نتيجة التغيرات التكنولوجية التى تدفع الصناعات نحو الأزدهار، وتعرض صناعات أخرى للإنهيار، على النحو الذى يعيد تشكيل بنيان الإنتاج القومى (١٢٣).

ولقد لوحظ فى الدورة الأولى حدوث الثورة الصناعية الأولى وما بها من أختراعات وابتكارات فى العديد من الصناعات الهامة، وفى الدورة الثانية طويلة الأجل نجد ظهور السكك الحديدية وانتشارها، بينما ارتبطت الدورة الثالثة بظهور السيارات والأجهزة الكهربائية قبل الحرب العالمية الأولى، وانتهت هذه الموجة عند مشارف الخمسينات من القرن الماضى لتبدأ من جديد دورة جديدة، أما الدورة الراجعة الإرتفاعية فكانت بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ أو هى فترة الانتعاش الإقتصادى الذى شهدته دول غرب أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان صعود هذه الموجه مرتبطا بالتطور التقنى الهائل الذى حدث فى الصناعات الكيميائية والالكترونية والفضائية وبالطاقة النووية (١٢٤).

إن التغيرات التكنولوجية تحدث موجات من التغيير والانتعاش ذات آثار تكاملية للأمام وللخلف، ومن ثم يقود إلى إنتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات، ويتزايد الأستثمار والأنفاق الكلى، ويتجه الناتج المحلى الاجمالى للإرتفاع، وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها فى ظل هذا المناخ المنتعش إقتصادياً، وترتفع اسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها فى الأجل القصير، وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية بعد أن غادر إنتاجها قدر ما من عناصر الإنتاج، التى جذبتها الدخول المرتفعة فى صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور المنتجات الجديدة.

على أنه فى ظل هذا المناخ الذى خلقته الاختراعات الجديدة، تحدث عمليةتدير خلاقة على الجانب الآخر، حيث يغير المنتجون القدامى منتجاتهم بعد انخفاض الطلب عليها وانخفاض اسعارها، مع مجاراة التكنولوجيا الحديثة، وقد يضطر البعض للإغلاق أو الإفلاس، فتحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون لديهم، وبذلك يخلص Schumpeterلوجود فوجات تطول، ترتفع وتنخفض الاسعار فيها، وترتفع وتنخفض معدلات الفائدة، وترتفع وتهبط البطالة، وهذا داخل جهاز التجديد المستمر، وهذا يفسر أن التكنولوجيا تحدث إنتعاشا فى بعض القطاعات، وفى نفس الوقت تحدث انكماشا وركوداً وبطالة فى قطاعات أخرى (١٢٥).

ومن الملاحظ أنه لم يعطى مشكلة البطالة أهمية كبيرة فى تحليلة للموجات، حيث يقول (لا أظن أن هناك توجهـا مستمراً نحو زيادة النسبة المئوية للبطالة فى الأجل الطويل، فالبطالة البسيطة من مظاهر عملية التكيف التى تزامن مرحلة الازدهار، وهى مؤقتة، والمأساة لا تكمن فى البطالة كبطالة، وإنما فى أستحالة تـأمين المـوارد الكافيـة للإنفاق على العاطلين، دون الاضراراباً وضاع التطور الإقتصادى المقبل) (١٢٦).

وترى هذه النظرية أن الرأسمالية مآلها الاختفاء، نتيجة العوامل الإجتماعية والثقافية والسياسية التى تخلق العـداء للرأسمالية ويمهد الطريق لظهور الاشتراكية وترجع أهم العوامل إلى (١٢٧):

إختفاء فرص الاستثمار تدريجيا، لعدم اكتشاف بلاد أخرى، أختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن، فقـدان الاطـار التنظيمى للرأسمالية، تداعى وتدهور الفئات الإجتماعية التى كانت تحمى الرأسمالية فى المجال السياسى، ظهـور أعمال عدائية ضد النظام، أنحلال الروابط الأسرية والبرجوازية.

وبذلك ترى هذه النظرية أن الرأسمالية ستدمر نفسها بنفسها، فالنظام الرأسمالى يضم اتجاها متأصلا فيه يميل بـه إلى تحطيم ذاته، إن هذه العوامل لا تعمل على تحطيم الحضارة الرأسمالية وحدها وهدمها فحسب بل وتعمل أيضاً على ظهور الحضارة الاشتراكية (١٢٨)، ولقد أثار هذا الكلام الكثير من النقاش، ويرى Gerhard Mensch أن المخترعات الجديدة سوف تقضى على حالة الكساد (١٢٩) والدورة الحالية التى يمر بها النظام الرأسمالى تتسـم بالبطالة والتضخم فى آن واحد، وتعاظم العولمة، واختلاف أطر العلاقات النقدية الدولية، فهى ذات سمات خاصة عالمياً وإقتصادياً وإجتماعياً، ولسوف توفر المخترعات الجديدة فى مجالات الكومبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثية، وأنظمة الاتصالات الفضائية وإحلال المواد فرصا هائلة للعمل (١٣٠).

وعلى ذلك نجد أن البطالة التكنولوجية هى ثمن مؤقت يتحمله المجتمع لتحقيق التقدم الإقتصادى، مع الأثر السلبى للتكنولوجيا الجديدة فى عنصر العمل (١٣١)، ويختفى هذا الأثر بسرعة بتواجد موجه الإنتعـاش الناتجـة عـن التكنولوجيا (١٣٢)، وهنا من يؤيد ذلك من خلال آليات التعويض التى تنطوى عليها التكنولوجيا الجديدة بما يخلق فرص عمل جديدة، ومن أهم هذه الآليات (١٣٣) :

أ- أن المخترعات الحديثة تقلل نفقات الإنتاج، فتقل الاثمان فيزيد الطلب وتزيد المبيعات، فيزيد الإنتاج بمـا يخلق فرصاً للعمل.

ب-كما أنها تؤدى إلى أرتفاع الدخل نتيجة هبوط الأسعار ، فيزيد الطلب ، فيزيد الإنتاج ، ويخلـق فـرص للعمل .

جـ- الاعانات والبرامج الخاصة باعانة البطالة فى الدول المتقدمة.

ولقد واجهت هذه النظرية مشكلة نتيجة الثورة الصناعية الثالثة التى أدت إلى الغاء الكثير مـن فـرص العمـل والمهن والأعمال، بسرعة نتيجة عملية إعادة الهيكلة فى معظم قطاعات الإقتصاد القومى، بما يؤدى إلى طرد عدد كبير من العمال (١٣٤)، فهى توفر الوقت والعمل والمواد الخام، فعلى الرغم من انخفاض الاسـعار، فلـم يـزد الطلب نتيجة تحقق البطالة، فالمشكلة اصبحت فى خلق الطلب الفعال، لم تفلح إعانات البطالة والبرامج الإجتماعية

فى زيادة الطلب، لكبر حجم الدخل المفقود الناجم عن البطالة عن مقدار الاعانة، ويعتبر هذا أحد أهم آثار العولمة التى تحمس لها الكثير من البلدان الرأسمالية، وهو ما يمثل التأثير بالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من خلال الدعوة إلى حرية التجارة، وفتح الأسواق العالمية ، للقضاء على مشكلة ضيق السوق المحلى الناجمة عن تزايد البطالة وخفض الانفاق العائلى.

ومن أهم آثار التكنولوجيا الحديثة هبوط القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات بالنسبة للعمالة الجديدة، ولفائض العمالة، لاستخدام نظم المعلومات الجديدة والكومبيوتر، ولفشل آليات التعويض سالفه الذكر.

المطلب الثانى: النظريات المعاصرة:

عجزت النظريات السابقة كلها عن تفسير حقيقة موقف مشكلة البطالة، وبالتالى قصرت عن إقتراح برامج صالحة للعلاج والمواجهة، وحقيقة الأمر أن احوال القرن العشرين كانت تتسم بتعاظم مشكلة البطالة، مما أدى إلى الكثير من الخسائر وإهدار الإمكانات سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع، وانتشار الفقر والحرمان، والأمراض النفسية، وتعاطى المخدرات والأكتئاب والأغتراب، وكبر عدد حالات الإنتحار، وانتشار العنف والجريمة والتطرف.

إن زيادة معدل البطالة، يؤدى إلى تدهور الأحوال الجسدية والعقلية، وانخفاض متوسط عمر الإنسان، يعنى البطالة ترفع من معدلات الوفيات (١٣٥)، وادت إلى المزيد من الآثار الإجتماعية والسيكولوجية التى لمست فى بلدان كثيرة، (١٣٦) واهمها تدهور مستويات المعيشة، وعلى المستوى القومى تؤدى البطالة إلى إهدار قيمة العمل البشرى، والمظاهرات ومعنى هذا أن غلب دول العالم تعانى من ذلك، الحروب الإقليمية والأهلية والعرقية، وأعمال المافيا والجريمة والإرهاب والتطرف، وموجات الهجرة الواسعة عبر الحدود السياسية .

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة فى بداية القرن الحالى لا تنبع من ارتفاع معدلاتها، وعظم مخاطرها، ونتائجها اللاإنسانية، فى كل دول العالم فحسب، بل وفى التوقعات المستقبلية لزيادتها، فلا أمل فى تحقيق التوظف الكامل، خاصة فى ظل عدم وجود اتفاق بين المفكرين الإقتصاديين، يرقى لدرجة الوعى بالأسباب الحقيقية، والفهم الشامل للمشكلة ، ولعل فى النظريات المعاصرة، ما يؤدى إلى خلق وعى عالمى ومحلى بأهمية القضاء على البطالة، وتحقيق التوظف الكامل.

١- نظرية إقتصاديات جانب العرض (١٣٧)

يعتقد أنصار هذه النظرية التى راجت أفكارها فى بداية السبعينات من القرن العشرين، أن أزمة البطالة والركود فى الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، لا تكمن فى نقص الطلب الكلى الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما فى نقص قوى العرض، وعليه فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على انعاش الحوافز، لزيادة الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج.

ويعتقدون صحة قانون say الذى يقول بأن العرض الكلى يخلق الطلب الكلى المساوى له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة ، وسبب الخلل لديهم هو التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى ، وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق، وهم يرفضون منحنى Phillips، حيث لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لا فى الأجل القصير ولا فى الأجل الطويل، بل إنهم على النقيض، يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدى إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، فتنخفض الأسعار، وينخفض معدل التضخم، وبالتالى فلا تعارض بين زيادة معدلات التوظف وتحقيق الاستقرار النقدى والسعرى.

وفى رأيهم أن أفضل وسيلة لمكافحة الركود والبطالة، هى خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة، لدفع الناس للادخار والاستثمار والإنتاج والعمل، وبالتالى زيادة فرص التوظف، ولم يعبأوا بأثر هذا التخفيض فى الايرادات العامة، ومن ثم فى عجز الموازنة العامة للدولة ، فهم يؤمنون بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدى إلى زيادة الحصيلة لا إلى خفضها، وكانت هذه النظرية اساس إنتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينات من القرن العشرين.

والرئيس الذى انتخب Roland Reagam تكلم عن إقتصاد جانب العرض الذى خطط لادخاله، وصمم مستشاروه الإقتصاديون سياسيات للتأثير على جانب العرض فىالإقتصاد القومى(١٣٨) .

فقد صممت سياسات لمجموعةمن التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار، كذلك فقد شجعت سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود وذلك بغرض تحرير الارباح من التدخل الحكومى، كذلك إنشأ الرئيسى Regan لجنة لدراسة إمكانية العودة إلى قاعدة الذهب، وكان ذلك على الورق فقط.

ونظريا، فإن مثل هذه البرامج يمكن أن توقف التضخم ويتولد عنهازيادة كبيرة فى معدل النمو بحيث أن إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعوض النقص فى هذه الايرادات المترتب على تخفيض الضرائب.

ولكن الأمور سارت مختلفة بعض الشئ، فبدلا من النمو السريع المتوقع، حدث إنكماش شديد، وبدلا من أن يتحقق توازن فى الموازنة العامة، فقد سجل عجز فيدرالى، وللعدالة، فإن برنامج جانب عرض حقيقى لم يطبق حقيقة، فبالرغم من تخفيض معدلات الضرائب بـ ٢٥%، فقد شعر الكثيرون من إقتصادى جانب العرض بأن الضرائب لا تزال مرتفعة بالقدر الذى تؤثر عكسيا على الاستمالة للعمل والادخار والاستثمار، وشعر معظم المؤيدين بأن الانفاق الحكومى لم ينخفض بالقدر الكاف لتحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص، هذا وقد ترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية أن ارتفع سعر الفائدة إلى ١٨% وأدى انخفاض الأرباح، وعما إذا كانت التنبؤات من الممكن أن تتحقق، لو أن برنامجا كاملا لجانب العرض قد طبق أمر من الصعب تقديره

وبالرغم من أن إقتصاد جانب العرض قد فقد الكثير من جاذبيته منذ الفترة الأولى لادارة Reagan، إلا أنه فتح عيون الإقتصاديين على أهمية الحوافز بنفس القدر الذى فتح أعين المدرسة النقدية على أهمية النقود ، ومن الممكن أن يرى ثورة ثانية لإقتصاد جانب لعرض فى القريب العاجل .

٢- نظرية التوقعات الرشيدة (١٣٩)

تلعب التوقعات لدى اتباع هذه النظرية دوراً مهماً فى النشاط الإقتصادى، فهى تؤثر فى الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار ... الخ، وهى تكون رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الإقتصادية يتم وفقاً لما تمليه قواعد النظرية الإقتصادية، وأهم فروض هذه النظرية أن الناس يستخدمون المعلومات المتوفرة لديهم وأن الاسعار والأجور مرن(١٤٠).

وفجوى الفرض الأول هو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناء على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات، ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس، لأن المعلومات متوافرة لديهم، أما الفرض الثانى فيعنى أن الأسعار والأجور تتكيف دائما بسرعة طبقاً لحالة العرض والطلب، وأن الناس يستخدمون المعلومات ومبادىء النظرية الإقتصادية فى تنبؤاتهم، مما يعنى أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الإقتصادى وبرامج الحكومة وسياستها (١٤١).

فى ضوء هذين الفرضين، نجد أن البطالة السائدة فى النظام الرأسمالى هى إختيارية وليست إجبارية، فهم يعتقدون أن اسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعاً لتغيرات العرض والطلب، وطبقا لوجهة نظرهم، فالبطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل فى فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جداً، ولا تغريهم على العمل، وليس بسبب أن الأجور مرتفعة (١٤٢).

وعموماً فإن إنصار هذه النظرية يعتقدون، أنه لو توافرة المعلومات والحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة، وارادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيرة فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هى، وتظل من ثم خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود (١٤٣)، ومعنى هذا أن التوقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه التغيرات، سوف يضعان قيوداً على فاعلية السياسات الكلية، وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية السياسة، ولبيان ذلك، دعنا نفترض أن الحكومة وقد اقترب موعد الانتخابات – تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية، بهدف دعم الطلب الكلى وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة.

فوفقاً النظرية التوقعات الرشيدة، فإن الافراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة، فهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود، وفى هذه الحالة سوف يطلب العمال أجوراً أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم فى العقود والمدفوعات الأجلة، كما سيلجأ رجال الأعمال إلى رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا ستؤدى هذه السياسة إلى زيادة سريعة فى الأسعار والأجور والتكاليف، فى حين أن تأثيرها فى زيادة الأنتاج والتشغيل، ومن ثم تقليل البطالة ، يكون ضئيلاً للغاية، وهو مايعنى أن هذه السياسة لن تنجح فى تحقيق هدفها.

وخلاصةالتحليل إذن، هى أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسةي الكلية وآثارها فى أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعاً لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار فى الارتفاع –

وهذا هو الأثر الأول – كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وسوف يأخذ Phillipes curve فى الأجل القصير وضعا رأسيا أو قريبا من هذا الوضع (١٤٤)، وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة النقدية الإنكماشية التى تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدى إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة، إذ من الصعوبة بمكان – فى رأى أنصار هذه النظرية – خفض معدل التضخم دون أن يواكب ذلك إنكماش وبطالة، وأنه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة فإن البطالة ستنجذب دائما نحو معدلها الطبيعى، ولهذا ، فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار فى السياسات الحكومية (١٤٥).

ومهما يكن من أمر، فإن أنصار هذه النظرية يتفقون مع النظرية النقدية، ليس فى عدائهم الشديد للكينزية، وبل وأيضا فى رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعى السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوى ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الإختلالات الكلية الممثلة فى الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الإقتصادية وأن يقيد دور الحكومة فى النشاط الإقتصادى، وأن تتوافر نقادة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة فى تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.

لقد احدثت نظرية التوقعات الرشيدة ثورة فى الكيفية التى يفكر بها معظم الإقتصاديين فيما يتعلق بكيفية إدارة السياسة النقدية والسياسة المالية وآثارهما على النشاط الإقتصادى، وأحد نتائج هذه الثورة هو أن الإقتصادى أصبح الآن أكثر شعورا بأهمية التوقعات فى أتخاذ القرارات والنتائج المترتبة على تنفيذ سياسة معينة، نتيجة هامة لثورة التوقعات الرشيدة هى أن الإقتصاديين أصبحوا ليس لديهم ثقة فى نجاح سياسات الاستقرار النشطة كما كانوا من قبل.

٢- النظرية المؤسسية

ترجع جزور هذه النظرية إلى Thorstein Veblen الذى أعطى فى كتاباته العوامل المجتمعية والمؤسسية دورا كبيرا فى تحليل المجتمع الرأسمالى ومشكلاته المختلفة، وتضم هذه النظرية عددا كبيرا من الكتاب والمفكرين ذوى الشهرة الواسعة، وترفض هذه النظرية نظرية النيوكلاسيك سواء فى الفروض الأساسية التى انطلقت منها ، أو فى منهج التحليل، أو فى النتائج الأساسية التى توصلوا إليها ، ومن ثم السياسات التى أوصوا بها، ذلك أن المؤسسيين يعتقدون أن المنافسة وإقتصاديات السوق، قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للإقتصاد القومى مع سيادة الاحتكارات، وهى السمة البارزة لرأسمالية اليوم، كما أنهم ينتقدون النيوكلاسيك فى إهمالهم المطلق للعوامل الإجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية فى التحليل، ويختلفون معهم فى النتيجة الاساسية التى توصلوا إليها، وهى أن الرأسمالية نظام مستقر بطبيعته، وقادر على تصحيح الاختلالات بشكل تلقائى، ودونما حاجة إلى التدخل الحكومى (١٤٦).

وتعتبر المؤسسة هنايستخدم بمفهوم واسع، فهو يشمل رأس المال وأشكال الملكية وتركزها وهياكل التنظيم والادارة، والنظام القانونى والسلطة الإقتصادية للاحتكارات، وأشكال السيطرة الإقتصادية والعلاقة بين القطاع

العام والخاص ... الخ، ورغم وجود إختلافات كبيرة بين أنصار هذه النظرية، فيما يتعلق بنطاق ومحتويات وتوجهات الاصلاح لمعالجة مشكلات الرأسمالية، ومنها بالطبع مشكلة البطالة، رغم ذلك هم يتفقون فى أن تلك المشكلات تعود إلى الفجوة القائمة، بين مستويات التطور المرتفعة فى الإنتاج والتكنولوجية من جهة، وبين النظام المؤسس للرأسمالية من ناحية أخرى، وأنه لتجاوز هذه الفجوة يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسس، بين الأطراف الثلاثة الفاعلة فى النظام الرأسمالى وهى :

الشركات والعمال والحكومة، فهم بشكل عام، يدعون إلى نوع من الإصلاح الإجتماعى للرأسمالية، تلعب فيه الحكومة دوراً مهماً لتأمين الاستفادة من نظام السوق وتجنب مساوئها.

ويعتقد J . K. Gallraith أن نظرية كينز لم تعد فاعلة فىمواجهة مشكلات الركود والبطاله والتضخم، وهو يرى انه نظر لأن السوق قد فقدت فاعليتها تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلن يمكن إذن التعويل عليها للخروج من مأزق الركود التضخمى، إن ذلك الخروج ممكن فقط من خلال التدخل النشط للدوله فى الحياة الإقتصادية، وهو يدعو إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى، ويعتقد انه لدرء عيوب التوزيع فى النظام الرأسمالى، فإن الأمر يتطلب وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضمان الإجتماعى للعمال العاطلين، بشرط أن تبقى فى مستوى أقل مستوى الأجور السائدة فى السوق، حتى يمكن المحافظة على فاعلية سوق العمل، ويدعو للأخذ بنوع من التخطيط الإقتصادى لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الإقتصادى، وحتى يمكن التنسيق بين قطاع الشركات الكبرى (القطاع التكنوقراطى)، وبين القطاع العام والحكومى (القطاع البيروقراطى)، ويعتقد أنه من الصعوبة بمكان فى ظل تزايد العولمة وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، ونمو الأرتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الإقتصاد الرأسمالى العالمى، أن تتمكن البلدان الصناعيةمن الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم، مالم يوجد نوع ما من التخطيط والتنسيق بين هذه البلدان، فى مجالات نظام النقد الدولى والتجارة الدولية (١٤٧).

ويرى بعض انصار هذه النظرية أن من آثار الثورة التكنولوجية تفاقم مشكلة البطالة، حيث نجم عن هذه الثورة، وما حدث خلالها من إعادة هيكلة للعمل أن إختفت وبلاعودة، كثير من المهن والوظائف، ويعتقد بعضهم أن أى مهمة أو مهنة تقسم بالبساطة والتكرار وتؤدى بلا تفكير سيكون مصيرها، إن عاجلا أو آجلا إلى الروبوت، بل إنه فى حالة بعض المهن والأعمال التى تنطوى على قدر ما من التفكير، سيعهد بها أيضاً إلى الأجيال الجديدة من الروبوت الذكى، من هنا، فإن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم، بل مشكلة كيف، وانه ليس من الممكن حلها بزيادة حجم الطلب الكلى الفعال، مثلما كان يحدث فى عالم ما بعد الحرب، ويزيد من تفاقم المشكلة أن نصيب العمل من القيمة المضافة، مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية (لا يتعدى فى كثير من الحالات ١٠%)، وهو الأمر الذى يؤدى إلى خفض الطلب على الأيدى العاملة، ولما كان من المستبعد إيجاد وظائف تكفى هؤلاء الذين ألغى التقدم التكنولوجى وظائفهم ، فهم يرون أن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسع فى مجالات الخدمات الإنسانية

، مثل رعاية المسنين ورياض الأطفال ، والخدمات الصحية، والأمن الشخصي، والترويح والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال ... الخ ، هذه النظرية لم توضح لنا كيف تحل مشكلة البطالة بل اقترحت مجالات التشغيل العماله خاصة قطاع الخدمات؟!

٤- النظرية الكينزية الجديدة (١٤٧ م)

دافعت هذه النظريةعن سياسات الاستقرار الكينزية، التي طبقت في الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الأخرى، في عالم ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٧٣، وأرجعوا إلى تلك السياسات ذلك الازدهار اللامع والمستقر الذي كانت علية هذه البلدان خلال تلك الفترة، أما بعد ذلك التاريخ، فإن التدهور الذي حدث في الأستقرار الإقتصادي (التضخم – البطالة – الركود ...) يعود في نظرها إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وفي مقدمتها صدمة إرتفاع أسعار النفط، إرتفاع أسعار الواردات، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف وأنهيار نظام بريتون وودز ... الخ، وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وقد عارضت مقترحات النقديين، فيما يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل فيالنشاط الإقتصادي، والقبول بفكرة أرتفاع معدل البطالة الطبيعي كمفسر لمشكلة البطالة، وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود، ذلك أن تلك السياسات، في أي الكينزيين الجدد، لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض (١٤٨)

ولا يزال لدى الكينزين الجدداعتقاد راسخ، بأن الإقتصاد الذي يقوم على المشروعات الخاصة ويستخدم النقود، يحتاج إلى الاستقرار الإقتصادي، وأنه يمكن أن يستقر، بل لابد له أن يستقر من خلال مجموعة مناسبة من السياسات النقدية والمالية، وحينما تكون المشكلة كافية في صدمات الطلب الكلي الفعال، فإن السياسات الكينزية في هذا الخصوص معروفة وتم تجريبها، إما إذا كانت المشكلة كافية في صدمات العرض على العكس هنا كان دور هارود ودومار عرض كلي وطلب كلي. فإنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة على مستوى السياسة الإقتصادية الكلية، يمكن من خلالها العودة إلى أستقرار الاسعار والتوظف، ومع ذلك فإن سياسات إدارة الطلب الكلي الكينزية، لا يمكنها أن تلغى أثر الصدمات الخارجية دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

كما أنهم يعتقدون أن موجه الركود التضخمي ترجع إلى صدمات العرض، وإلى قوة الإحتكارات ونقابات العمال، وأنظمة الأجور التعاقدية، كما أن جزءا من هذه الوجه يعود إلى أخطاء السياسات النقدية والمالية التي طبقتها بعض الدول، وأدت إلى زيادة الإنفاق العام، دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة في الضرائب، كما أنهم شككوا في صحة معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، الذي رأى النقديون ضرورة المحافظة علية كعلاج لمشكلة عدم الاستقرار الإقتصادي، والقبول بهذا المعدل ثمنا لهذا الاستقرار فيه إهداء إجتماعي لأنه يدمر جانبا من الثروة البشرية.

وينعون على السياسات الكلية التى أخذت بها الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الصناعية لمواجهــة الركــود التضخمى فى الثمانينات، على أنها وإن كانت قد نجحت فى علاج مشكلة التضخم، وقد فاقمت منا مشكلة البطالة، وإن أى حل لعلاج مشكلة البطالة لابد وأن يتطلب، زيادة فى معدلات النمو الإقتصادى وزيادة معدل التضخم من جديد (١٤٩)، وهذا يؤكد أفكار فليبس.

وعلى أى حال فإن الكينزين الجدد يعتقدون أن الخروج من ورطة الركود التضخمى ليس سهلاً، وأن ذلك ربمــا سيأخذ وقتاً طويلاً، كما أنهم يعتقدون أن التركيز على مكافحة التضخم، من خلال أدوات السياسة المالية والنقديــة الانكماشية، سينطوى على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والناتج والتوظف للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، ولهذا يقترحون ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقــل توســعية، وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل والرقابة عليهما، أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها ستتطلب زيادة الإدخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، كما أنهم ينادون الآن، فى ظل استفحال البطالة، بالعودة لسياسة الأشــغال العامة الكبرى التى تهدف إلى خلق فرص واسعة للتوظف والدخل.

إن النظرية الكينزية الجدد، أو ما يطلق عليه بالكينزيين الجديد تمثل مدرسة جديدة لا تزال فى خطوات التكــوين، ويدعى الكينزيون الجدد أنهم الورثة الحقيقيون لكينز، ويشعرون بأن المدارس الأخرى قد أساءت تفســير كينــز، والرسالة الأساسية للكينزيين الجدد أنه ليس هناك إتجاه للإقتصاد القومى لتصحيح نفســه، والسياســات الدخليــة، والتخطيط إنما هو مكمل ضرورى لإدارة الطلب (١٤٨).

ومعظم تحليل الكينزيين الجدد كان موجها إلى إنتقاد الكلاسيك وليس لبناء نموذج بديل، وفى الحقيقة فكثيــر مــن الإقتصاديين لديهم قناعة بأنه ليس هناك نموذج كينزى جديد، ومع ذلك فهناك العديد من الأفكار المشــتركة بــين أنصار هذه النظرية وهى : لا وجود للقوى الذاتية المصححة، ففكرة اليد الخفية هى مجرد وهم وليس هناك إتجاه للإقتصاد الحديث أن يصحح نفسه بنفسه، عدم التأكد يسود معظم الأنشطة الإقتصادية، وهذا ينفى توجه الإقتصــاد القومى نحو التوازن أو تجاه المعدل الطبيعى فى الزمن الطويل، سيطرة اتحادات العمال والشركات، النقود سلبية ولكنها فى غاية الأهمية (١٤٩).

٥- النظرية الكلاسيكية الجديدة

تقوم هذه النظرية على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التصحيح الذاتى للأسعار والأجور المتصفة بالمرونة العالية والبطالة، وبدون شك ، فإن الأسعار ليست مرنه بالكامل وأن الوحدات الإقتصادية لا يمكن أن يكون لــديها معلومات كاملة، وبالتالى فإن التساؤل الحقيقى هو فيما إذا كانت هذه النظرية أقرب ما تكون للحياة الواقعية مسافة مقارنة بالنظريات البديلة؟

لا شك أن هذه النظرية تقدم شيئا تفتقده كل من النظرية النقدية، والنظرية الكينزية.

ويمكن تلخيص منظور النظرية الكلاسيكية الجديدة فيما يلي:
الإقتصاد الخاص أساسا مستقر (مرونة الأسعار والأجور تحقق التصحيح الذاتي، فترات الانكماش تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة)، الوحدات الإقتصادية تستخدم كافة المعلومات المتوفرة، وإلا كانت تصرفاتهم وسلوكهم غير رشيدة، وتشمل المعلومات المتوافرة (المعلومات عن النظرية الإقتصادية، السلوكيات المحتملة لواضعي السياسات، الاستجابة الطويلة الأجل للسياسة)، النقود محايدة: التغيرات المتوقعة فى عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار، وليس على القطاع الحقيقي للإقتصاد القومي، أما التغيرات غير المتوقعة يمكن أن يكون لها آثار قصيرة الأجل على التوظف والإنتاج، ولكن فقط حتى تصبح الأحوال النقدية مفهومه.

السياسة الإقتصادية الهادفة للإستقرار تكون غير فعالة: فالسياسات الهادفة لاستمالة الإقتصاد القومي سيترتب عليها زيادة التضخم ولكن يكون لها آثار على الناتج أو التوظف، هذه المبادىء تؤدى إلى صورة متطرفة من مذهب اتركه يعمل، فليست النظرة فقط للسوق على أساس أنه مستقر بواسطة القوى الذاتية المصححة القوية، بل إنه لا يمكن تجنب ان الأفراد لهم نظر ثاقب فى السياسات مما يجعل أى محاولة لتحقيق الأستقرار عديمة الجدوى، فأفضل سياسة، هى ببساطة، ترك الإقتصاد القومى وحده، وبهذا المفهوم يكون الكلاسيكيون الجدد مشابهين إلى درجة كبيرة مع النظرية النقدية.

ولكن النظريتان تختلفان فى وجهة نظرهما فيما يتعلق بمقدرة الحكومة على مراوغة الإقتصاد القومي، فالنقديون يعتقدون أن رجال السياسة قادرون على أن يؤثروا على المتغيرات الحقيقية القصيرة الأجل بتكلفة ليست غالية الغاية – فقط على حساب تكلفة التضخم فى الزمن الطويل، أما الكلاسيكيون الجدد فيعتقدون أن رجال السياسة غير قادرين إطلاقا على التأثير على النشاط الإقتصادى، وفى الحقيقة ، فإن الكلاسيكين الجدد يرون أنه ليس هناك علاقة بين مستوى النشاط الإقتصادى والطلب الكلي، ويعنى ذلك أن واضعى السياسات يتصفون بالضعف والعقم، فيما عدا في التدخل مع الخطوات السليمة للإقتصاد القومي، ومن أهم أفكار هذه النظرية أن الزمن الطويل يساوى الزمن القصير.

ونظرا لحداثة نموذج الكلاسيكيين الجدد، فإنه لم يستخدم بعد كتجربة لتطبيق السياسات، إلا أن هناك من الاحداث ما اتخذها الكلاسيكيون الجدد إثباتا لصحة وجهة نظرهم، وأهم هذه الاثباتات هى فترات التضخم الركودى خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ففى خلال السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ كانت كلا السياسات النقدية والسياسات المالية سياسات إستمالية، ومع ذلك فإن معدل البطالة كان مرتفعا عند (٧,٣%)، ويرى الكلاسيكيون الجدد أن هذه الفترة أثبتت (قاعدة عدم فعالية السياسة)، فلو كان هناك علاقة منتظمة بين التغيرات المتوقعة فى السياسة والنشاط الإقتصادى، لكان النمو السريع فى النقود والعجز المرتفع فى الموازنة أديا إلى تخفيض معدل البطالة، فبدلا من ذلك، فإن السياسة النقدية والسياسة المالية الاستماليتين أسفرتا كلية عن التضخم.

لو أن السياسات المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار وليس على الناتج، فإن الإعلان الصادق عن السياسة النقدية الانكماشيةكان من الواجب أن يؤدى إلى هبوط الأجور ولأدى ذلك إلى هبوط التضخم دون أن يترتب على ذلك إنكماش فى النشاط الإقتصادى، هذا ما تقضى به مدرسة الكلاسيكيين الجدد، إلا أن هذا لم يحدث عندما إتخذ Volcker قراراً عام ١٩٧٩ باتباع سياسة إنكماشية التى كانت معروفة للجميع ومقبولة.ومصدقة، فإذا كان من الممكن إيقاف التضخم، بدون حدوث إنكماش، لكان أنسب مجال هو هذا الوقت، ولكن النتيجة لم تكن متفقة مع ما تقضى به مدرسة الكلاسيكيين الجدد، ومع أن التضخم قد هبط بسرعة نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية، إلا أن هذا لم يكن أثراً مباشراً للسياسة النقدية إذ أن انخفاض التضخم كان نتيجة غير مباشرة لهذه السياسة لأن ذلك صحب بانكماش شديد. هنا التركيز على التضخم والإنكماش دون تعرض حقيقى لعلاج البطالة.

المبحث الرابع
الإستراتيجية والسياسات المقترحة لأقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل فى مصر

من دراسة المباحث الثلاث السابقة نخلص بأن هناك فقراً شديداً فى الفكر الإقتصادى، سواء فيما يتعلق بفهم مشكلة البطالة، أو فيما يتعلق بالسياسات المقترحة لمواجهتها محلياً ودولياً، فلقد ضاقت فرص العمل فى العالم، وأزدادت معدلات البطالة، وارتفع عدد العاطلين، خاصة فى دول العالم النامى، خاصة بعد أحداث أفغانستان، وبعد إحتلال العراق ٢٠٠٣، فعلى الرغم من تتابع وجود الملايين الجدد طالبى أو الباحثين عن عمل، نجد إنخفاض فرص العمل، خاصة فى مصر التى توجد بها فرصاً دعائية فقط للعمل، بينما هى فى الحقيقة وهم وخيال، تنفق الحكومة المصرية المليارات سنوياً على التعليم بانواعه المختلفة، اين يذهب هؤلاء ؟ وماذا يفعلون؟ فى مجتمع إرتكز على قوة المال، وأصحاب النفوذ السياسى، لذا يحتاج موضوع البطالة أو مشكلة البطالة أو أزمة البطالة إلى مواجهة حازمه حاسمة.

إن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر فى أذيالها كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل، أو بالإقتصاد القومى، فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدى إلى إفتقاد الأمن الإقتصادى، كما سبق شرح ذلك طوال هذا البحث، حيث يفقد العاطل دخله الأساسى، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناه الإجتماعية والعائلية والنفسية التى تنجم عن البطالة، من تعاطى للخمور والمخدرات، والإكتئاب والاغتراب والانتحار، فضلاً عن ممارسة العنف والتطرف .. الخ .

إن حجم الناتج الضائع على الإقتصاد القومى يتناسب صعوداً وهبوطاً مع معدل البطالة السائد فى جميع إقتصادات العالم الصناعى (١٥٠)، ولا شك فى أن قائمة الخسائر والضياعات والآلام تبدو أكبر حجماً وأشد خطورة فى حالة الدول التى كانت أشتراكية والبلاد النامية، حيث ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات أعلى بكثير من الدول الصناعية، فلقد تدهورت مستويات الدخول والمعيشة، خاصة أن أشكال الحماية الإجتماعية قد تدهورت على نحو صارخ ووصلت إلى مستويات هزيلة إن لم تكن معدومة، فأنتشرت، نتيجة لذلك، حالات الفقر المدقع على نطاق واسع، وكل ذلك خلق البيئة المناسبة التى نمت فيها أعمال المافيا والجريمة والإرهاب والتطرف والحروب الإقليمية والعرقية وموجات الهجرة الواسعة عبر الحدود وعبر القارات.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة فى العالم لا تنبع من الارتفاع الحالى لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة فى مختلف أرجاء الدنيا فحسب، بل وفى توقعات زيادتها فى المستقبل، والمتابع للأحداث الدولية* المعاصرة، أثر انتهاء قمة مجموعة الثمانى الصناعية، وانتهاء قمة حلف الناتو فى يونيو ٢٠٠٤، يجد كآبة الوضع المنظور فى الأجلين القريب والمتوسط، إذا ما أستمرت الأوضاع الدولية والسياسات الإقتصادية المحلية فى البلدان الصناعية والدول التى كانت أشتراكية والبلاد النامية، كما هى الآن فى المستقبل (١٥١)، إن العودة للأيام الوردية

للتوظف الكامل فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبدو الأن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعى، والسؤال الأن هو كيف يمكن إقلاع البطالة؟ وكيف يمكن الوصول إلى التشغيل الكامل فى مصر؟

إن الإجابة عن السؤال المطروح تعد على درجة عالية من الصعوبة، نتيجة عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعى، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذى يجعل هناك صعوبة فى وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة، ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمى والسياسى والإجتماعى حولها يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعى سياسى، محلى وعالمى، بأهمية خفض معدلات البطالة والسعى نحو تحقيق التوظف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبة ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلية على طريق هذا الهدف (١٥٢)، ولقد رأينا من هذا البحث كيف إختلفت المدارس الإقتصاديةفى اقتراحاتها لمواجهة محنة البطالة، وأن تمرد البلدان الصناعية على الكينزية وتبنيها لمزيج من السياسات التى أوحى بها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة، خلال عقد الثمانينات وحتى النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، لم يؤديا إلا إلى تفاقم هذه المحنة، وأصبح غول البطالة خطراً ماثلا يهدد هذه البلدان وغيرها من بلاد العالم، وبعيداً عن جهود التنظير والتحليل المتعمق، هناك الأن ركام ضخم من المقترحات العاجلة التى أولى بها بعض السياسيين والخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملا فى الأقتراب من حالة التوظف الكامل، وهذه الحلول تتوجه أساسا للبلدان الصناعية المتقدمة، وكثير منها يدخل فى باب الينبغيات التى تخلو من التفسير العلمى، وتفتقد الرؤية السليمة لواقع الرأسمالية، ولا تمتلك آليات التنفيذ (١٥٣).

المطلب الأول — أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث

مر الفكر الإقتصادى وبالتالى النظرية الإقتصادية فيما يتعلق بمشكلة البطالة بأزمات أربع حتى الأن، الأولى – أزمة النظرية الكلاسيكية فى الثلاثينيات من القرن الماضى، حينما ساد الكساد الكبير، وتحطمت فروضها وأهمها فرض التوظف الكامل، وقد مهدت هذه الظروف لظهور نظرية كينز التى خصصت للتوظف الكامل بأفتراضات مخالفة، والأزمة الثانية هى فشل نظرية كينز فى ضمان استمرار تحقيق التوظف الكامل بعد عشرين عام من التطبيق المتواصل، وعجزها عن ان تعلل مضمون العمالة، فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى، وأدت لظهور النظريات المعاصرة (١٥٤)، والأزمة الثالثة والتى ظهرت عام ١٩٩٧ والمشهورة بالأزمة المالية فى مشرق آسيا، ثم توالت الأزمات حتى عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية، إضف إلى ذلك أزمة إنهيار النظرية الماركسية عام ١٩٩١/٩٠، وتفكك الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الحليفة له، أما الأزمة الرابعة والتى مازالت تخيم بظلالها على العالم فى احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٢.

وأصبح الحال الأن صراع عنيف بين تيارات النظرية الإقتصادية المختلفة حول تفسير وعلاج ما جرى من أحداث وتغيرات وتطورات أفرزت ما يسمى بالعولمة، وهى تيارات عجزت حتى الأن، وفى حدود رؤيتها الإجتماعية، وأدواتها التحليلية، أن تبين طبيعة المشكلة الراهنة، ومن هنا عجزت عن رسم أدوات السياسة الإقتصادية الملائمة

لمواجهة تلك الأزمة، وثمة شك كبير فى أذهان جمهرة كبيرة من الإقتصاديين فى العلم أجمع، إزاء كل نظريات النظريات، سالفة الذكر وشائعة الصيت، وهناك حيرة واضحة تسود بينهم، حيال الحاصل بين النظرية والواقع.

ويسود دول العالم الأول، يأس فكرى بالغ، إزاء مشكلة البطالة، لأن النظرية الإقتصادية عبر تاريخها الطويل، قد قامت على فروض وعلاقات سببية لا وجود لها فى الواقع، كما أن علم الإقتصاد يتسم باستخدامه المفرط والسيئ لأدوات التحليل الرياضى لصياغة نماذج ونظريات تفتقد الواقعية، من هنا فهو علم ميتافيزيقى، منطلقاته وأسسه لا وجود لها فى الواقع، وإنما فى أوهام الإقتصاديين وعليه، فإن كل سياسة عامة تبنى وتؤسس على مثل هذا الإقتصاد لا تؤدى إلا إلى الكوارث(١٥٥).

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغى أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين، من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التى يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم، ومدة بطالتهم، والحقيقة أن توافر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هى من الأهمية بمكان، لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الإقتصاد القومى، وهو أحد المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة فى رسم السياسات الإقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة مالم يكن هناك تصور حقيقى عنها.

على أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيراً ماتثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها، وإلى أى مدى تعكس حجم مشكلة البطالة ، ففى ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذى أوحت به منظمة العمل الدولية Ilo والذى ينص على أن العاطل هو، ذلك الفرد الذى يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادراً على العمل وراغباً فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده، نقول، إنه فى ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد لا يشملها الإحصاء الرسمى، و مثل(١٥٦):

١- العمال المحبطين: أى هؤلاء الذين هم بالفعل فى حالة بطالة ويرغبون فى العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن عمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل ، وقد يكون عدد هؤلاء كبيراً وبخاصة فىفترات الكساد الدورى.

٢- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم فى أنهم يرغبون فى العمل وقتاً كاملاً.

٣- العمال الذى يتعطلون موسمياً، ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح فى القطاع الزراعى حيث يعملون بعض الوقت فى أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون فى حالة بطالة طوال السنة، وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون فى قطاع السياحة فى أوقات معينة من السنة.

٤- العمال الذين يعملون فى أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جداً، وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم، ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب، وعددهم كبير فى حالة البلاد النامية.

لا عجب، والحال هذه، أن كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلى للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقى لمشكلة البطالة ينبغى أن يتسع ليشمل تلك الفئات، او على الأقل البعض منها، وفى هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة إرتفاعا كبيراً، وفى البلاد النامية، الوضع أكثر تعقيداً، حيث لا توجد فى كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالباً ما يكون تقديرها عشوائياً ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك أن حالات البطالة المقنعة كثيرة، والعمالة المحبطة ضخمة جدا، والبطالة الموسمية منتشرة على نطاق واسع، والمتعطلين جزئيا ينتشرون فى كثير من القطاعات والأماكن، ولهذا فلو أعدنا حساب معدل البطالة بإضافة هذه الفئات فسوف يقفز معدل البطالة قفزة هائلة لأعلى، ورغم أن بيانات البطالة المنشورة تقل كثيراً عن بيانات البطالة الفعلية، فإن هناك عدداً من الإقتصاديين فى البلدان الصناعية يرون على النقيض من ذلك أن بيانات البطالة الرسمية مغالى فيها، وأنها يجب من ثم، ألا تزعجنا ، وهو اتجاه يسهم فى زيادة الغموض حول معرفة حجم المشكلة ناهيك عن حلها، وعلى أى حال، وكما رأينا عبر صفحات هذا البحث، أن جزءاً كبيراً من تفاقم مشكلة البطالة فى الإقتصادات الرأسمالية المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء، يكمن فى ذلك الجو الهلامي والضبابى الذى خلقته إحصاءات البطالة، إلى الحد الذى جعل كثيراً من الإقتصاديين ورجال السياسة يصابون بما يشبه العمى تجاه هذه المشكلة (١٥٧).

يشير بعض الإقتصاديين إلى أن ظاهرة نقص التشغيل لا تشمل هؤلاء الذين يعملون لبعض الوقت فحسب، بل تشمل أيضاً هؤلاء الذين كانوا يعملون وقتا إضافياً وفقدوا هذا العمل الإضافى، أو أنهم أصبحوا يعملون عدد ساعات أقل من قبل، ويبدو هذا النوع من نقص التشغيل واضحاً فى بدايات الكساد فى البلدان الصناعية، فحينما تنخفض المبيعات وتتدهور الأسعار والإيرادات و يميل الإقتصاد للدخول فى مرحلة الكساد الدورى، يقوم رجال الأعمال بمواجهة الموقف المتدهور من خلال إلغاء ساعات العمل الإضافية ويحتفظون بالعمالة كاملة، وإذا استمر تدهور الموقف فربما يفضل رجال الأعمال الاحتفاظ بالعمال وعدم تسريحهم نظراً لمهاراتهم وندرتهم وصعوبة استعاضتهم، فى هذه الحالة يحتفظ أصحاب الأعمال بالعمالة، ولكنها تعمل ساعات أقل، وعندئذ يكون هناك وقت عمل مفقود ويتدهور الإنتاج والإنتاجية بسرعة أكبر من سرعة نمو البطالة، على أنه ما أن تنتهى فترة الكساد الدورى ويبدأ الإنتعاش فإن أصحاب الأعمال يلجأون إلى زيادة الإنتاج، وترتفع الانتاجية وتقل درجة نقص تشغيل العمالة، وربما أمكنهم زيادة الأنتاج عند مستويات مرتفعة بالمقارنة مع فترة الإنتعاش السابقة دون الحاجة إلى زيادة توظيف عمالة جديدة إضافية، والنتيجة المهمة التى تستخلص من هذا التحليل هى: أن التقلبات التى تحدث فى البطالة، تكون أقل من التقلبات التى تحدث فى الإنتاج عبر فترة الدورة الإقتصادية، ويبدو أن هذه الحقيقة كانت وراء قانون

Arlthun Okun (١٥٨).

ويشير كل من Hess ، Ross أنه عندما يسود معدل البطالة الطبيعي، وتتوازن أسواق العمل تكون توقعات العمال بشأن المستوى المتوقع للأسعار مساوية للمستوى الفعلي أو المتحقق للأسعار، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود مايدفع العمال إلى تغيير توقعاتهم بشأن الأسعار المحتملة في المستقبل (١٥٩)، وهذا معناه أن العالم يعيش منذ سبعينيات القرن الماضي ما نسمية- في رأى الباحث -بداية عصر البطالة المستمرة، ها هنا ، نجد أنه منذ نهاية الستينيات، بدأت تحدث في البلدان الصناعية تغيرات مهمة جداً ومشكلات جديدة لم تعرفها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، منها الركود التضخمي، وعجز الموازنة العامة والدين المحلي، وكان من الجلي آنئذ أن النموذج الكينزي قد كف عن فاعلية في ضمان التوازن الإقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل، وآنذاك نشب صراع فكري حاد بين الكينزين والنيوكلاسيك، وهو الصراع الذي إنتهى بهزيمة الكينزية وأنتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي، والقضاء على دولة الرفاة، والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة الطليقة، وهو الإنتصار الذي أخذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة، وأدى إلى وصول اليمين المتطرف إلى قمة الحكم في كثير من هذه البلدان، وقد أثرت الليبرالية الجديدة في تفاقم مشكلة البطالة كما سنرى لاحقاً (١٦٠).

ومن أهم التغيرات التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة: إنتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي وبعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس ١٩٧١، والدخول إلى مرحلة التعويم وفوضى أسواق النقد الدولية، وقد شكل ذلك عنصر أضطراب شديد في المعاملات الإقتصادية الدولية، و يزال مستمرا حتى كتابة هذه السطور، وكذلك القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتي تسعريتين في عام ١٩٧٤/٧٣ وعام ١٩٨٠/٧٩، وهو الأمر الذي أنهى عصر الرخص الشديد للطاقة، وقد سبب ذلك زلزالاً قوياً في إقتصاديات الطاقة بالعالم الرأسمالي، كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) والذي سارعت البنوك التجارية دولية النشاط، ومعها في ذلك صندوق النقد الدولي، لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزاً في موازين مدفوعاتها.

ومنها أيضا تباين علاقات النمو اللامتكافيء بين كبريات الدول الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الإقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات إقتصادية ونقدية فيما بينها، وتعاظم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط، مما كان له تأثير واضح في تفاقم البطالة في العالم، واضطراب أحوال السيولة الدولية، وهو الأمر الذي كان مصحوباً بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية في أسواق المال العالمية، وكل ذلك تعاصر مع تخفيف القيود على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى التحرير المالي، وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية، وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة، كما خلق ذلك ما يسمى بالإقتصاد الرمزي الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المالية، والذي أصبح منفصلاً تماماً

عن الإقتصاد الحقيقى، وبطغيان طابع المضاربات فيه، وتفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية من ناحية وبين هذه المراكز والبلاد النامية من ناحية أخرى. والجدير بالذكر أن النجاح الباهر الذى حققته مجموعة الدول المصنعة حديثا فىجنوب آسيا، وغزو ومنتجاتها لدول العالم، قد أدى فى بعض الحالات إلى التأثير سلبا فى بعض الصناعات المحلية فى بلدان كثيرة، مما دفع الدول الصناعية الإمعان فى سياسة الحماية، وفرض القيود التعريفية على الصادرات المصنعة وشبة المصنعة الآتية من الدول النامية عموما، هذه الغيرات إدت إلى أن أصبحت البطالة طويلة الأجل (١٦١).

المطلب الثانى
أهم الدروس المستفادة من البحث الحالى

يستفاد من البحث الحالى إختلاف النظريات الإقتصادية فى مقترحاتها لعلاج مشكلة البطالة، وتبنى الدول المتقدمة لمزيج من السياسات التى أوصى بها النقديون، وأنصار النظريات الأخرى كما سبق القول، ولم تؤدى إلا إلى تفاقم المشكلة، ومعنى هذا أن النظريات السابقة تخلو من التفسير العلمى، وتفتقد الرؤية السليمة للواقع، ولا تمتلك آليات التنفيذ وهذا يفرض على الباحث ضرورة وضع اجتهاد خاص به فى صورة استراتيجية ملائمة موضوع المطلب التالى.

الجدير بالذكر أن البشرية تقف الأن عند نقطة تحول تاريخى مهمة جداً نتيجة ارتفاع حجم البطالة عالمياً، ليزيد عن المليار بما يعادل ٣٥% من قوة العمل فى العالم اجمع (١٦٢)، وأصبحت البطالة فى العصر الحالى، متزايدة، ومستديمة، وتراكمية على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى فى الدول المتقدمة، فهى هيكلية طويلة المدى، ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدورى للنشاط الإقتصادى، فالمشكلة الأن إنعدام فرص العمل المنتجة والمجزية، وليست مشكلة إنعدام النمو أو تباطؤه ، وتفاقم المشكلة فى الدول الماركسية بعد أحداث الإنهيار الكبير.

لابد من ظهور نظريات واقعية تعالج ما تعانية الدول النامية من ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة توقف عمليات التنمية، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، وأثار تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى، حيث أن النظريات السابقة قد أسقطت من تحليلاتها الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتجاهل المشكلة لدى الإقتصاديين والسياسيين يمكن أن ينجم عنها إضطرابات وقلاقل إجتماعية وسياسية، بل وثورات إجتماعية، وتجنبا لذلك لابد من ظهور نظريات تتبنى هدف التوظف الكامل لمكافحة الفقر والبطالة، وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية فى السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

ومن أهم الدروس المستفادة فى ظلال التغيرات العالمية منذ ظهور مصطلح العولمة، وجود برامج وخطط نحو تحقيق الحرية المطلقة لحركة عناصر الإنتاج عبر الحدود السياسية دون عقبات، مما يؤدى إلى هروب، رؤوس الأموال الوطنية إلى الدول الأخرى، لا ستيراد السلع الرخيصة المنافسة للمنتجات المحلية، الأمر الذى لن يؤدى

إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية، والتأثير السلبى على توازن العلاقات الإقتصادية الدولية، ضرورة التوفيق بين التقدم التكنولوجى، وعنصر العمل البشرى، فالعولمة ستؤدى إلى إحلال الأول محل الثانى، بما يزيد من مشكلة البطالة، وإضعاف الدور الإقتصادى للدولة بما يخضع السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الإجتماعية للمواطنين لصالح الشركات متعددة الجنسية والأسواق المالية العالمية، مع فرض برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى.

يعتقد بعض الخبراء (١٦٣) أن تأثير تعويضات البطالة، وأن كانت تمثل قدراً يسيراً من الإنفاق العام، فى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بدأ يظهر بشكل واضح لأسباب كثيرة، منها ما تفقده الحكومات من مساهمة أشتراكات العمال والموظفين الذين تعطلوا فضلا عن فقدان حصيلة الضرائب التى كانوا يدفعونها قبل تعطلهم، وزيادة حجم الإنفاق العام على هذه التعويضات منذ بداية السبعينيات وحتى الأن بسبب إرتفاع مستويات البطالة من ناحية، وزيادة قيمة التعويضات نتيجة لتعطل كثير من العمال الفنيين والموظفين ذوى الدخول المرتفعة ، وهو الأمر الذى كان له علاقة بحجم التعويضات المدفوعة من ناحية أخرى .

بالإضافة إلى إنخفاض حجم المساهمات والأشتراكات الجديدة للعمال والموظفين الجدد بسبب الترتيبات الجديدة التى طرأت على أسواق العمل، ورغم ما لحق العمال والموظفين الذين تعطلوا من أضراره أو الذين أجبروا على العمل بأجور ومزايا أقل من السابق، فأن إرتفاع نسبة عجز الموازنة العامة ونمو الدين العام الداخلى، جعلا عددا من الخبراء والتكنوقراط يذهبون إلى القول إنه لابد من إعادة النظر فى نظم الضمان الإجتماعى، وإبعاد الدولة عن الإشراف عليها وخصخصتها وتحويلها لمشروعات تجارية، وهناك صف طويل من المقترحات والترتيبات الجديدة فى هذا الخصوص ، وكلها تهدف إلى زيادة حجم الموارد الداخلة إلى مشروعات الضمان الإجتماعى وخفض حجم الموارد الخارجية منها (١٦٤).

على أن الجهد المالى الذى تبذلة مكومات الدول الصناعية الرأسمالية من أجل خفض عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلى، لم يقتصر فقط على تقليص مزايا مشروعات الضمان الإجتماعى، وهو الأمر الذى ألحق الضرر بالعمال المتعطلين، بل هناك أيضاً سياسات مالية ونقدية وإجتماعية طبقتها حكومات هذه البلدان، وكان لها تأثير قوى فى تفاقم مشكلة البطالة، وهى السياسات الليبرالية التى أستندت فى جوهرها إلى إبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الإقتصادى، وتقليل حجم الحكومة، وتزايد الإعتماد على آليات السوق، ومن هذه السياسات خصخصة المشروعات العامة التى كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين، تخفيض حجم التوظف الحكومى فى الوزارات والإدارات الحكومية، وإعادة هيكلة أو هندسة Re- Engeneering الوظائف بالوزارات والإدارات التابعة للدولة على النحو الذى أدى إلى إلغاء كثير من الوظائف والمهن والدرجات.

والسياسة الإنكماشية التى طبقتها الحكومات من أجل خفض عجز الموازنة، والتحكم فى الدين العام الداخلى من خلال خفض الإنفاق العام الجارى والاستثمارى، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الفائدة

وتقييد نمو عرض النقود .. الخ، حيث كان لتلك السياسة تأثير إنكماش قوى فى الطلب على العمالة فى مختلف أسواق العمل، وتبدو آثار هذه السياسة الإنكماشية بشكل واضح فى حالة الدول الأوروبية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، كذلك إن تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومى على التعليم والصحة والمواقف العامة ومشروعات الضمان الإجتماعى، قد أدى بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة فى هذه المجالات (١٦٥).

ورغم اتساع نطاق التسريح المستمر لأعداد هائلة من العمال والموظفين المشتغلين فى مختلف القطاعات بسبب الاستخدام المكثف لمنجزات الثورة التكنولوجية الصناعية المعاصرة، وطول مدة تعطلهم، يعتقد الخبراء ان على المرء أن ينتظر تساقط الآثار الإيجابية للفنون الإنتاجية الجديدة على مختلف قطاعات الإقتصاد القومى، قياساً على ما حدث فى الثورات السابقة (١٦٦)، ولقد أثبت أحد العلماء أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق الآن على الثورة العلمية الصناعية المعاصرة وأن من يؤمنون بهذه النظرية إنما يخدعون أنفسهم وغيرهم ، بما يعنى تدهور مستمر فى فرص العمل لارجعة فيه (١٦٧)، حيث ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية / الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جداً من الأفراد الذين يتمثلون فى رجال الإدارة العليا، حملة الأسهم، عمال المعرفة، ونظراً لذلك، فإن حجم السوق المحلى يتقلص مع أستمرار هذا التفاوت فى توزيع الدخل والثروة، وربما تستطيع العولمة فى الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجى محل السوق المحلى، ولكن إلى حين، حيث إن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

وعموما فإنه نظراً لاستئثار فئة قليلة من الأفراد بثمار ومكاسب الإنتاجية التى حققتها الثورة العلمية / الصناعة الراهنة، زاد عدد البليونيرات فى الوقت الذى زاد فيه عدد العاطلين والمهمشين، وسقطت الطبقة الوسطى إلى الحضيض، مما أدى إلى ظهور الإقتصاد المزدوج الذى يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثرية المستفيدة من الثورة الصناعية الراهنة، وقطاع الأكثرية المهمشة التى قذفت بها تلك الثورة إلى حجم البطالة والفقر والمعاناه (١٦٨).

فى ضوء ما سبق يتحدث كثير من الإقتصاديين والخبراء الآن عن ظاهرة النمو بلا زيادة فى فرص التوظف، باعتبارها أحد المآزق الرئيسية التى تواجه رأسمالية القرن الحادى والعشرين، وهى الظاهرة التى ستهدد استمرار النمو نفسه، ومازالت مشكلة البطالة هى المشكلة الأولى التى تهدد بانفجار الوضع الإقتصادى والإجتماعى والسياسى فى البلدان الصناعية الرأسمالية، ولا توجد حتى كتابة هذه السطور بشائر طيبة لحلها، خاصة أن التسابق نحو زيادة درجة التنافسية والإنتاجية والربحية، سواء داخل السوق المحلى أو السوق العالمى، أصبح أهم من تأمين التوظف الكامل واستقرار حياة الناس.

بالنسبة للدول التى كانت اشتراكية نجد إرتفاع معدلات البطالة بصورة فلكية، رغم ما يشوب قياس هذه المعدلات من أوجه قصور، مع إرتفاع نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، مع تروى الأوضاع المعيشية وإرتفاع الأسعار وشحة مصادر الدخل، اضطر كثير من الشباب إلى ترك المدارس والمعاهد الفنية والجامعات واللجوء لسوق العمل والبحث عن فرص للتكسب، وذلك فى أعقاب وصول هذه الدول إلى إتفاقيات مع صندوق

النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الإقتصادى، وعلى أى حال ... صورة البطالة، فى هــذه الــدول، قائمــة وقاسية وتشير ضخامتها وخطورتها، فإنها تعبر عن المأزق الذى وقعت فيه شعوب هذه الدول، فهى حينما ثارت على نظمها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ بمزايا الإشتراكية، وأن تحصل فى الوقت نفسه على مزايا الرأسمالية فى مجالات الاستهلاك الترفى، فلا استطاعت أن تحتفظ بمزايا هذه ولا حصلت على مزايا تلك(١٦٩).

وفيما يتعلق بدول العالم النامى، نجد أن هناك زيادات ضخمة من الأفراد أضيفت إلى سوق العمل، أكبر بكثير من حجم فرص العمل التى كانت متاحة، بما أدى إلى خلق جيوش هائلة من العــاطلين المصــابين بمختلــف أنــواع البطالة، وقد بدأت مشكلة البطالة فى هذه البلاد تتفجر على نحو واضح فى عقد السبعينيات من القرن العشــرين، وظلت تتراكم وتتفاقم عاماً بعد الآخر إلى أن وصلت أعداد المتعطلين إلىما يفوق ٥٠٠ مليون فرد، وكان ذلــك نتاجاً لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هى فشل أنماط التنمية التى انتهجتها هذه البلاد، وتفاقم مديونيتها الخارجيــة، والآثار التى نجمت عن ذلك، والظروف المضطربة للإقتصاد العالمى وتنامى العولمة، فمن الملاحظ أنه بعد خمسة عقود من محاولات التنمية والتحديث، لم تنجح تلك المحاولات فى الشطر الأعظم من هذه البلاد، فىتجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها فى الإقتصاد العالمى، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحــو الذى يضعها على مدار النمو المتواصل الذى ينمى باستمرار مصادر الدخل والإنتاج والأنفاق والتوظف، فمازالت مجموعه الدول النامية ترزح تحت قيود التخلف وطغيان الفقر وديكتاتورية البطالة، كان فشل أنماط التنمية فى هذه البلاد راجعاً، ضمن عوامل أخرى، إلى أن النخب الحاكمة فى هذه البلاد قد نظرت إلى عملية التنميــة – تحــت تأثير الفكر التنموى الذى ساد حقبة الخمسينيات وحقبة السيتينيات من القرن الماضى – على أنها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة فى البلدان الصناعية المتقدمة وتلك التى تسود فى بلادهم، وتوهم الكثيــرون أن تعظيم معدل نمو الناتج المحلى فى أقل الفترات (دون أن تعطى الأهمية لمكونات هذا الناتج) ســوف يحــل مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع ، حيث ساد الأعتقاد بأن النمو الذى سيحدث فى الناتج سوف تتساقط أثاره على مختلف الطبقات والفئات والشرائح الإجتماعيــة ، وأن التوزيــع ســتحل مشــكلاته بعــد أن يتحقــق النمو(١٠).

كذلك تجدر الإشارة إلى أن السياسات الإقتصادية والإجتماعية التى نفذتها الدولة فى مجتمعات ما بعد الاســتقلال كانت ... تد إلى تحالف بعض القوى الإجتماعي التى كانت تستفيد من تلك السياسات، واستبعدت فى المقابل بعض القوى التى لم تستفيد أو أضيرت منها، وظلت فاعلية هذا التحالف قائمة ومستمرة خلال الخمسينيات والســتينيات حينما ... ت تناقضات هذا التحالف ما تزال مكبوته، وحينما كانت ظروف الإقتصاد العــالمي مواتيــة، علــى أن نموذج التحالف الإجتماعى هذا سرعان ما تعرض للإنهيار فى غالبية الدول النامية فى عقد السبعينيات، حينمــا بدأت ...ازق الإقتصادية فى الظهور زيادة المديونية الخارجية، زيادة عجز الموازنــة العامــة، اشــتعال نيــران التضخم، زيادة البطالة، تفاقم الدين العام الداخلى، تدهور سعر الصرف، تناقص القدرة على الاســتيراد، تــدهور

الإستثمار، وتهاوى معدلات النمو للحضيض)، إضف إلى ذلك أثر الإضطراب الحادث فى بيئة الإقتصاد العالمى فى تفاقم مشكلة البطالة فى البلدان النامية (١٧١).

المطلب الثالث : الإستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل فى مصر.

إن لمشكلة البطالة التى يواجهها المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة مصدرين: الأول هو ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف أدوائها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية، أى متلائمة مع الزيادة فى عرض العمل، وهذه هى معضلة التخلف أو تحدى التنمية، أى الجانب المزمن والأطول أجلا لمشكلة البطالة، والبطالة المرتبطة بهذا المصدر نوعان بطالة تامة وبطالة ناقصة أو نقص التشغيل بما فيه الصور المختلفة للبطالة المقنعة، والمصدر الثانى هو حالة الركود التى تعرض لها الإقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينات، والتى بدأ برنامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٩١ فى إصلاح بعض مظاهرها المالية والنقدية بطريقة إنكماشية، فإزدادت حدة الركود فى الإقتصاد العينى برغم تحسن الأداء المالى والنقدى، ولم تنجح محاولات إنعاش النمو الإقتصادى فى النصف الثانى من التسعينيات، كما تضافرت بعض العوامل الخارجية لتزيد من حدة الركود منذ أواخر ١٩٩٩ وحتى الآن، وهذه هى أزمة الركود ونقص السيولة التى تمثل الجانب الطارىء والأقصر أجلا لمشكلة البطالة فى مصر (١٧٢).

وهذان المصدران ليسامنفصلين عن بعضهما البعض، فبعض مظاهر الركود تعبر عن إختلالات هيكلية فى الإقتصاد المصرى، مثل ضعف القدرة التصديرية وإرتفاع مستوى إعتمادية الإقتصاد على الخارج، لاسيما فى مجال الإستيراد والحصول على التكنولوجيا، ومن ثم إرتفاع التسربات إلى الخارج من دورة الدخل والإنفاق، كما أدت التعديلات الهيكلية التى إنطوى عليها برنامج التثبيت والتكيف إلى تعميق الركود وتوقف التنمية، فالمشكلة الهيكلية التى يعبر عنها المصدر الأول، أى التخلف، تحتاج إلى سياسة نشطة للنمو الإقتصادى، تنبثق من استراتيجية للتنمية المستدامة الشاملة، تهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية للإقتصاد المصرى، وزيادة قدرته على توليد فرص عمل تكفى لإستيعاب الزيادات السنوية فى قوة العمل، أما مشكلة الركود الطارىء التى ترتبط بالمصدر الثانى، فإن حلها ميسور نسبياً فى الأجل القصير، لأنه يتعلق أساساً بقضية إدارة الطلب الكلى.

ولقد تعددت الآراء حول الحلول العاجلة المقترحة لمواجهة البطالة، فهناك من يرى أنها تصنفت إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى: (١٧٣) الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادى، وخفض تكلفة العمل، وتعديل ظروف سوق العمل، فبالنسبة للمجموعة الأولى ينادى عدد من الإقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبنى السياسات الإقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الإقتصادى، وما ينطوى على ذلك من زيادة فى معدلات الإدخار، زيادة فى معدلات التراكم قياساعلى أن زيادة معدلات النمو كانت دوماً، وحتى عهد قريب، تصطحب بإرتفاع فى الطلب على قوة العمل (١٧٤)، وفيما يتعلق بإقتراح خفض تكلفة العمل ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة

معينة، فحواها أن عدم استجابةالأجور للتكيف مع الصدمات التى حدثت فى البلدان الصناعية، من شانه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويضعف بالتالىمن الموقف التنافسى لمنتجات البلد فى السوق العالمى، ومن ثم فـى زيـادة معدل البطالة.

وعليه فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، و بالتالى تنتفى الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الأنتاج وتوظيف المزيد من العمال، كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكرى الذى يرى أن التضخم فى البلدان الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف، ومن بينها تضخم الأجور، ولهـذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم فى خفض معدلات البطالة والتضخم، وللوصول إلـى هـذا الهـدف يقترحون ما يلى:

- إعادة النظر فى نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات، بين العمال ورجال الأعمـال بشـأن تغييـرات الأجور، وعلى النحو الذى يلغى – أويقلل إلى أدنى الحدود – دور نقابة العمال (١٧٥).
- إعادة النظر فى الأجور الإجتماعية، الممثلة فى مزايا مشروعات الضمان الإجتماعى المختلفـة (مثـل إعانات البطالة ، التأمين الصحى، التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة ... الخ)، من خـلال زيـادة التكلفة التى يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايـا مـن ناحيـة أخرى، وبما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.
- الأخذ بنظام المشاركة فى الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل فى نهاية (السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع فى ضوء إنتاجية المحققة، وهو نظام يقلل من كلفـة الأجـور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

ويلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون فى فكرهم من أن السبب الجوهرى للبطالة هو إرتفاع الأجـور، وأن البطالة السائدة إختيارية وليست إجبارية، وعليه، لو قبل العاطلون تخفيض الأجور فسيجدون فـرص عمـل بانتظارهم، وتلك الآراء يصعب فى الحقيقة قبولها، فليس صحيحاً أن البطالة المتفاقمة فى الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففى كثير من هذه البلدان إنخفضـت الأجـور والمرتبـات (النقديـة والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك مازالت فرص العمل قليلة، ومازالت البطالة تتفاقم عاماً بعد الآخـر، كمـا أن الشطر الأعظم من البطالة فى هذه البلدان، من النوع الإجبارى وليس الإختيارى، أضف إلى ذلك أن هـذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغى خفضه ،ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسـياً لغالبيـة السكان، ومن ثم المصدر الرئيسى للطلب المحلى:

ويرى عدد كبير من الخبراء والإقتصاديين أن علاج أزمة البطالة يقتضىتعديل السياسات والظروف التى تحكـم أسواق العمل، وعلى النحو الذى يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون إلغاء قوانين الحد الأدنـى مـن الأجـور، وتعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الإجتماعى، والتوسع فىسياسات التدريب وإعـادة

التدريب للمتعطلين، لمساعدتهم فى تنمية مهاراتهم وقدرتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة، مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمى، وتشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أصلوا إلى المعاش، وتطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين فى العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال (١٧٧).

على أن أكثر المقترحات رواجا فى هذا الخصوص ، فتتمثل فى الفكرة التى تنادى بتقاسم الأعمال، وجوهر الفكرة يتجسد فى إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث ينخفض عن ذلك أمران: الأول – إحتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم، والثانى – إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية، ويكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور (١٧٨)، وبشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب فى هدف خفض الأجور، وجعلها مرنه وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد السابق، فضلاً عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة فى السنين السابقة، كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق فى بعض الأنشطة والصناعات، فإنها غير قابلة للتطبيق فى كثير من الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها الاستئصال شأفة البطالة.

لقد ثبت فشل معظم السياسات الإقتصادية التى تبنتها مصر فى علاج مشكلة البطالة، إلا أن الباحث يقترح فى هذا البحث الإستراتيجية والسياسات المقترحة لإقتلاع البطالة من المجتمع وصولا إلى التشغيل الكامل فى مصر (١٧٩)، والتى تقوم على تبنى استراتيجية التنمية المستدامة المقترحة وتطبيق السياسات اللازمة لذلك، إن مصر تستطيع أن تحقق المعجزات الإقتصادية، إذا استطاعت أن تحسن إستخدام ثروتها البشرية، وأن توفر لها مقومات الحياة الكريمة، وسبل التطور، كما سبقتنا دول أخرى فى هذا المضمار، حينما إستندت على العنصر البشرى الوافر فى تحقيق إنطلاقهاالإقتصادى، وبناء تقدمها الإجتماعى، فالبشر، وما يتولد عنهم من قوى عاملة، سيظلون فى التحليل الإقتصادى الأخير، من أهم أنواع الثروة، وأثمن عوامل الإنتاج .

وفى البداية نود أن نشير إلى عدة ملاحظات أساسية فيما يتعلق بالسياسات اللازمة لاقتلاع البطالة (١٨٠) :

١- هناك ارتباط بين السياسات اللازمة لحل مشكلة البطالة على المستوى القومى وبين السياسات اللازمة لحل مشكلة الاختناقات بين العرض والطلب لسوق العمل حيث يجب تنفيذهما معاً.

٢- تهدف هذه السياسات إلى دراسة أكثر تعمقا لتحديد كيفية استجابة الوحدات الإقتصادية المختلفة لبرامج سياسات الإصلاح اتجاهات التنافسية الدولية، اتجاه تشجيع الصادرات، العولمة، وكافة المتغيرات الإقتصادية المعاصرة فى الأجل القصير والمتوسط .

٣- يجب ألا تقتصر هذه السياسات على العوامل المباشرة للحدمن إختناقات سوق العمل وإنما يجب أن تشمل على عوامل أخرى غير مباشرة، تكميلية وضروروية لضمان تحقيق التوائم المطلوب بين العرض والطلب.

٤- يجب وضع سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة الأجل للحد من هذه المشكلة وتأهيل العمالةاللالتحاق بفرص العمل المتاحة.

٥- يجب الأهتمام بالسياسات الخاصة بالعمالة الوافدة علىسوق العمل، والسياسات الخاصة بالعمالة الموجود في المؤسسات والتى تعانى من تشغيل غير كامل قد يؤدى إلى حالات من التصريح.

٦- وفي النهاية يجب وضع هذه السياسات بعد دراسة واقعية لوضع سوق العمل من خلال مسوح ميدانية لمعرفة اتجاهات الطلب على العمالةبصفة دورية ويقترح الباحث الاستراتيجية التالية والتى تعتمد على المحاور الأتية:

اولا: إنشاء المجلس الأعلى لإقتلاع البطالة والتشغيل الكامل ويرأسه رئيس الجمهورية، الاعطاء الدافع والفاعلية للقيام بالمهام التى يعتمدها الرئيس، وتقوم السياسة العامة لهذا المجلس على تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية المقترحة، من خلال جدول أعمال السياسات الإقتصادية المصرية المستقبلية، ويهتم المجلس بإداراته المقترحة بتحقيق البرنامج الوطنى لمكافحة البطالة وبتحقيق التشغيل الكامل.

ثانيا: يتكون المجلس المقترح من عدة إدارات مقترحة للقيام بالأهداف وهى:

١- ادارة مكافحة البطالة: تعد هذه الإدارة والآلية التى ستعمل بها جسراً للثقة بين المواطن العاطل عن العمل ووطنه، فهى تتبنى المساهمةفى حل مشكلة الإجتماعية المتمثلة فى البطالة فى إطار إقتصادى قابل للاستمرار والنمو، وذلك بتمويل مشروعات صغيرة للعاطلين عن العمل من أجل خلق فرص حقيقية جديدة ودائمة، مع دراسة تجارب الصندوق الإجتماعى والاستفادة من عوامل نجاحها وعوامل فشلها، وتدعو الإدارة الفرد للتفكير والمبادرة بالعمل الحر المستقل له ولأسرته، بعيداً عن الوظيفة الحكومية بحسب قدرته وتأهيله فى أى نشاط يراه منتجاً ومربحاً، فى إطار رؤية إنمائية للمجتمع تراعى المزاياالنسبية والاختلافات البيئية والاحتياجات الخدمية فى كافة أنحاء الجمهورية .

والدولة فى هذا المجال سوف تمد رعايتها، وليست مراقبتها فقط إلى المنتجين فى القطاع الخاص، ولن تقتصر رعاية الدولة على مؤسسات القطاع العام كما فى شكلها المعهود، بل ستقدم الرعاية نفسها أيضاً من حيث التمويل الميسر بفائدة منخفضة وبفترات سداد طويلة مع فترات راحة وشروط إقتراضية ميسرة اكثر مما هو متاح فى السوق المصرفية، ويضاف إلى ذلك خدمات التدريب والتأهيل والمتابعة لفعاليات القطاع الخاص الممولة من قبل الإدارة خلال مراحل البرنامج الوطنى كله.

ويجب أن ترمز الصيغة الجديدة التى صممت بها الإدارة المقترحة، والمهام الموكلة إليها عن منظور واقعى يترجم فهم واضح لاحتياجات المستقبل التى يتطلبها الإقتصاد المصرى، ودور القطاع الخاص من أجل مساهمة شرائحه الإجتماعية كافة، وتسعى الإدارة، لأن تكون قدوة فى أدائها، ومبدعة فى أساليب استثماراتها وتنظيمها، ومحفزا لجهود وطنية أخرى من القطاع الخاص ترفد جهود التنمية فى بلادنا من خلال توفير الظروف الملائمة قانونياً

تنظيميا وماليا لتنشيط هذه الجهود، وبخاصة فى المشروعات ... الأساسية والخدمية المولدة لفرص العمل الجديدة، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين دوى الحاجة فى المناطق النائية والريفية، وفى ذات الوقت يجب أن تسعى الإدارة لتهيئة الوسائل وتعبئة الإمكانيات الممكنة المتاحة لتحقيق هدفها وهو مكافحة البطالة، إنه عمل لابد أن يكون منظم للوصول إلى أمل مخطط بعناية أكثر ما هو حلم عابر من قبل المجلس، مهما حققت الإدارة تجاه هذا الهدف الكبير فان إنجازها هذا سيؤسس لمرحلة مشرقة قادمة فى مستقبل مصر إن شاء الله.

٢– إدارة شئون البطالة العاجلة، وتهدف إلى التحكم فى أزمة البطالة أو الحد منها، والتخفيف من آثارها السلبية حالياً والأمر القريب القادم، وتقوم بالاجراءات التالية: تشغيل الطاقات العاطلة فى مختلف قطاعات الإقتصاد القومى، واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الانتاج المحلى، توفير الحماية الإجتماعية للعاطلين من خلال الاخذ بنظام إعانات البطالة، والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعى والتوسع فيها، واتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بأثار الخصخصة على مشكلة البطالة، دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلى، فى الأنشطة كثيفة العمل على وجه الخصوص ومنح مزايا وحوافز وبالذات فى المحافظات ذات البطالة الكبيرة.

٣– إدارة تخطيط البطالة على مدى ربع قرن، لإحداث تغيرات أساسية أو هيكلية فى مشكلة البطالة، وذلك بخلق البيئة المواتية، أولأسس التى تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنوياً إلى سوق العمل لذايلزم التركيز على ما يلى:

أ- الهدف من هذه الإدارة تحقيق التوظف الكامل

ب-عدم الاعتماد على آليات السوق

جـ- دعم دور الدولة فى النشاط الإقتصادى، حيث أن هدف التوظف الكامل يفترض، ضمنا، أنه خيار سياسى وإجتماعى، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها.

٤: إنشاء الهيئة العامة للتشغيل الكامل وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويتكون مجلس ادارتها من وزراء العمل التخطيط والمالية، تحت أشراف ورقابة ومتابعة المجلس المقترح، وهدفها الرئيسى تحقيق التشغيل الكامل للقضاء تماماً على البطالة وبمعنى أدق اقتلاعها، وبالطبع يعد انجاز هذا الهدف، نصر سياسى وإجتماعى إقتصادى بكل المعايير، ويدعم الاستقرار، ويحقق الأمن الإقتصادى للمجتمع.

وقد أشار التقرير السنوى لمنظمة العمل الدولية عن التوظيف العالمى لعام ١٩٩٧/٩٦ إلى أهمية تبنى الحكومات هدف تحقيق التوظيف الكامل لمواجهة أزمة البطالة فى العالم، وأن تحقيق ذلك يجب أن يكون هو هدف السياسات الإقتصادية، كما جاء بالتقرير أيضاً، أن تحقيق التوظف الكامل على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق العدالة

الإجتماعية، التى يمثل غيابها تهديد مباشرا للاستقرار الإقتصادى والديموقراطية فى البلدان الصـــناعية، وأشـــار التقرير إلى أن تحقيق التوظف الكامل هو مسؤلية مشتركة بين رجال الأعمال ونقابات العمال والحكومة (١٨١)، كما أشار إعلان كوبنهاجن الصادر عن مؤتمر القمة العالمى للتنمية الإجتماعية (٦-١٢ مارس ١٩٩٥) إلـــى أن التوظف الكامل يعد وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكافل الإجتماعى (١٨٢).

سيتوقف إقتلاع جذور البطالة فى مصر، على قدرة الإقتصاد المصرى وآلياته على خلق فرص متزايدة للتوظف، تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل، وهذا لن يتحقق إلا فى ضـــوء تبنـــى اســـتراتيجية للنمـــو والعمالة، هذه الاستراتيجية تعتمد على:

١- تحقيق دفعة قوية للاستثمار فى النمو فى مختلف قطاعات الهيكل الإقتصادى، بتصحيح البنيان الإقتصادية المشوه، والنمو المتوازن لقطاعاته، وبتكنولوجيا ملائمة

٢- الإرتفاع بمعدل الاستثمار القومى الى ما لا يقل عن ٢٥%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديـــدة التى تدخل سنويا سوق العمل والتخفيض التدريخى لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد، من خلال الارتفاع المخطط التدريجى لمعدل الادخار المحلى، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الاجنبية عبر الزمن علـــى الرغم من اهميتها حاليا.

٣- عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة، يجب الاهتمام بأهمية عنصر العمل الوفير كثروة قوميـــة مهمة، إذا ما أحسن تدريبة وتعليمة وتوظيفة فى مجالات التى يمتلك فيها الوطن ميزة نسبية وتحتاج إلـــى عمالة كيفية، بما معنى ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المـــدى المتوســـط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والاسكان والرعاية الاجتماعية.

٤- العمل على توازن وتزامن نمو كل من القطاع العام والخاص، والأجنبى، والمشترك ،والتعاونى، وقطـــاع الإنتاج السلعى الصغير، وحتى القطاع غير الرسمى .

٥- الالتزام بالتخطيط الاستراتيجى الذى يحفز القطاعات المختلفـــة، للتحـــرك صـــوب التنميـــة المتواصـــله المصحوبة بالتوظف الكامل.

٦- إتباع سياسة وخطة توزيع الاستثمارات على الاقاليم المصرية بما يساعد على تحقيق التوظف الكامل على النحو التالى أ- تحقيق التوسع الافقى الزراعى (مشروع توشكى مثلا)

ب- إنشاء تجمعات صناعية جديدة

جـــ- التحكم فى الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر (عوامل الجذب والطرد)

٧- انشاء تكتلات إقتصادية شبابية ، يجمعها عمل واحد يشمل مجموعة تروضها الصـــغيرة ، تأخـــذ شـــكل المقرضون فيها هم أعضاء الجمعية العمومية، وينتجنون من بينهم مجلـــس الادارة، ويـــتم

تمليك أصول هذه الشركات ورأسمالها للعاملين فيها، وتخضع هذه التكتلات لاشراف ورقابة الادارة المقترحة، تحت نظام المعلومات فيسوق العمل، بما يكفل انسياب وتدفق البيانات والمعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة، والبيانات الخاصة بالأجور وساعات العمل، ويجب أن يكون النظام شاملا ومتكاملا، وأن يتسم بالحداثة والدقة.

- لابد أن يتحرر الفكر الإقتصادى فى مصر من أسر النظريات الإقتصادية موضوع هذا البحث، كما يجب أن يقرر من نظريات الماضى، وهذا يبرز أهمية ظهور نظريات وطنية، حتى تتكيف وتتأقلم السياسات الإقتصادية مع المتغيرات المعيشية، وهذا يقتضى ضرورة دراسة أسباب ظهور النظريات الإقتصادية، والبيئية الزمنية المعاصرة لكل منها، وتحليل شخصية صاحب النظرية وايديولوجيته، مدى درجة وتوجه الولاء الشخصى له وأهدافه، مع إدراك طبيعة حركة التاريخ سواء وطن النظرية، أو صاحبها ومحل إقامته، خاصة أن النظريات السابقة قد أهملت حالة الحرب، وبالتالى لا توجد نظريات حول إقتصاديات الحرب، كما تجاهلت النظريات حالة الاستخراب والشائع تسميتها فى العالم الثالث بالأستعمار.

رابعا: تحديد الرؤية الفكرية لمعالجة مشكلة البطالة، حيث أن سوق العمل فى مصر، يعانى حاليا من إختلال كبير فى التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها، وهذا الإختلال أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين الجديدة المشجعة للاستثمار، فإن ذلك لم يؤد إلى تدفقات استثمارية بالحجم المأمول، لذا يجب دراسة فرص العمل المحققة فى القطاع الخاص، والمعروض منها سنويا وإذا ما أضفنا الخلل الناجم عن المتغيرات الإقتصادية وعن المتغيرات الديموجرافية فى النمو الكافى، فإنه يمكننا القول أن معدلات النمو الإقتصادية تأثرت سلبا، وربما أحد أسباب ذلك معدلات النمو السكانى وهى من أعلى نسب النمو عالميا واتصفت ذلك بتأمين فرص عمل كان معظمها ذا طابع بيروقراطى أكثر منها فرص عمل حقيقية إنتاجية تساهم فى رفع القيمة المضافة.

خامسا: إن حل مشكلة البطالة فى مصر يتطلب مشاركة كل الفعاليات الإقتصادية العامة والخاصة، من أجل إيجاد فرص عمل دائمة ومنتجة للعاطلين عن العمل، ولذلك فإن مواجهة المشكلة وحلها يستوجب العمل على مسارين متتابعين ومتكاملين فى آن واحد معا، الأول – المسار الآنى العاجل: وتقوم به كل من إدارة مكافحة البطالة، وادارة شئون البطالة العالجة، السابق اقترحها، وهو تصور مرحلى ذو طبيعة طارئة مستعجلة، يهدف إلى معالجة المشكلة القائمة حاليا، وفق خطة إستثماريه تضعها الهيئة العامة للتشغيل الكامل المقترحة، فى التشغيل والتنمية، تؤدى إلى إمتصاص أكبر عدد ممكن من مخزون البطالة الحالية، وهذه الخطة تقوم على دفع العاطلين إلى المبادرة والمشاركة فى عملية التنمية بشكل مباشر من خلال إنشاء أو تنويع أو توسيع مشروعاتهم الصغيرة فى المجالات الإنتاجية والخدمية، هذا سيضمن مشاركة شريحة واسعة من الأفراد فى النشاط الخاص، وستساهم الإدارات المعنية بالتوجيه والتدريب والتأهيل، بما يزيد من الطاقة الإنتاجية والاستيعابية للإقتصاد المصرى ويوسع السوق المحلية.

ولربما تكون أهم النتائج المباشرة المتوقعة لهذا المسار السريع هى خلق فرص عمل جديدة لهؤلاء الأفراد الذين تضمهم قوائم مكاتب العمل وتحسين دخول الأسر الريفية التى اقصيت بصورة أو بأخرى عن المشاركة فى النشاط الإنتاجى والأستهلاكى، ومما يعزز إمكانية تحقيق أكثر من هذه الأهداف الرقمية، إن الخطة المقترحة تشتمل أيضا على التعرف على الإحتياجات العاجلة من المرافق العامة والخدمات الإجتماعية فى المناطق النائية والفقيرة، وتمويلها بحيث تتكامل مع جهود الفراد فى سبيل إنجاح مشروعاتهم ومساهماتهم، ولابد ان تكون التدفقات النقدية للمجلس المقترح على هذا المسار كبيرة بما تتجاوز ١٠ مليار جنيه سنوياً، لتجنب إحداث أى إرتفاع فى معدل التضخم، وذلك لأرتباط هذا الإنفاق بالإنتاجية والدخل نتيجة للعلاقة المباشرة بين العاطل – المنتج الجديد وبين مشروعه المحول من قبل الإدارة المختصة.

أما المسار الثانى هو المسار الإستراتيجى طويل الأمد، و الذى هو تصور تنموى بعيد المدى، يهدف إلى تأسيس بنية تحتية جديدة، وشبكة متكاملة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التى تستطيع بحكم فاعليتها وآلياتها الذاتية فى الربح والنمو، ان تستوعب نسبة كبيرة من الأعداد الوافدة لسوق العمل كل عام ،ولتعزيز القدرة على البقاء والأستمرار لهذه المشروعات الممولة، فإن المجلس المقتح يسعى إلى تعميق نقل التقنية وتحسين بناء القدرات الفردية والمؤسسية التى تستطيع تنفيذ التطور الإنتاجى والخدمى، بما يستجيب لتحديات الأسواق العالمية، ولهذا فإن الهدف المباشر هو خلق فرص عمل جديدة وكثيرة، ولكن ليس على حساب تطوير التقنية للمنتج، أوالمشروعات كثيفة العمالة المخطط لها فى برامج إدارة مكافحة البطالة ليست إلا مرحلة إنتاجية مؤقتة، يستتبعها ضرورة الإنتقال إلى أشكال أعلى من المنتج ذى التقنية المرتفعة.

والأستراتيجية فى المدى البعيد، هذه تسعى لرفد البنيان القتصادى بكفاءات أعمال علمية جديدة، وتوسيع المشاريع الجديدة والقائمة بأتجاة اقامة نسيج صناعى خدمى حرفى زراعى يؤسس لمجتمع تشغيل أفضل للموارد البشرية والمادية ،ويتحقق هذا النسيج من خلال خطة ربط بين التصور المرحلى والتصور الأستراتيجى مدعومة بمنهجية للتمويل تراعى تكلفة الفرصة والفرصة البديلة ،وعلى أسس تراعى بناء القدرات المستمرة للأفراد والمؤسسات بما فيها المساندة فى التدريب والإعلام والتأهيل والبحث والتطويروالتحديث.

والجدير بالذكر ان التصور لابد أن يشمل ضرورة ربط الإنتاج بأسواقة المحلية والخارجية من خلال معارض التسويق وشبكات التوزيع واتفاقيات التصدير، ودعم الشركات الكبيرة المؤهلة لإستيعاب منتجات المشروعات الصغيرة كمدخلات لها وسيكون نشاط وحدة (التمويل الموازى المقترح إنشاؤها فى إدارة مكافحة البطالة) أحد القنوات الأستثمارية التى تنشئ صناديق استثمارية تتبنى إحتياجات المنشأت الكبيرة من مصادر خاصة وطنية وخارجية تحت مظلة الإدارة، وخارج أطار مواردها العامة، إن قيام مشاريع كبيرة مستقبلاً تستطيع الإستفادة من منتجات المشاريع الصغيرة سيؤدى إلى التكامل بين الوحدات الإقتصادية، حيث يمكن الإستفادة من الوفورات الإقتصادية سواء من مدخلات الإنتاج أو مخرجاته.

سادساً : منهجيــة تنفيذ الأستراتيجيــة المقترحــة :

يتبنى المجلس المقترح منهجيــة شمولية وبعيدة المدى للوصول على الفئات المستحقـــة فعـــلاً بأكبر قدر من الدقــة والسرعة والشفافيــة هذا من جهــة، ويتناسق تحت مظله سياســة الدولــة فــى التطـــور والتحديث للأقتصاد المصــرى من جهــة أخرى، وتستند هذه المنهجيــة إلى ثلاث مكونات اساسية :

أ- خريطـــة الإحتياجات والبطالة : وترتكز هذه الخريطـــة المقترح إجراؤها فــى مصـــر علـــى المســـح والاستقصاء والتحليل وتغطى كافــة محافظات مصر، وتعمل هذه الخريطـــة علـــى تحديـــد قائمـــة الإحتياجات المعيشية، والإقتصاديــة، والتعليميــة، والصحيــة، والأتصال، والخدمات، وحاجات المرافق العامـــة فى كل محافظـــة، ومدى توافرها، إن كانت ريفيــة أو حضريـــة، إضافة لمدى التفاوت والبعـــد بين المراكز والأطراف، كما تعطى مؤشراً أولياً عن مدى إنتشار الفقر بين سكان كـــل حـــى مقارنـــة بمعايير المركز وبالمعايير الوطنيـــة الإجماليـــة للتنميـــة.

يشكل حجم البطالة ونسبتها، فى كل قطاع وفى كل محافظـــة فى مصر، مؤشراً أساسياً لتحديد حجم المشـــكلة الاقتصادية المحلية والقوميـــة، وتعتمد الخريطـــة على المقارنـــة بين معدلات البطالة المنتشـــرة فـــى كـــل محافظـــة ونوعيتها وتركيبتها، وبين صيغـــة مقارنتة لمدى التزامن، وعمق الترابط بـــين الفقـــر والبطالـــة وتستغرق هذه الخريطـــة ثلاث سنوات، تساعد على تحديد مناطق التدخل المباشر، بفاعليـــة أكثر ممـــا لـــو تركت لقوى العرض والطلب كما ستساعد فى تحديد آليات التدخل الأكثر فاعليـــة : هـــل هـــى مشـــروعات صغيرة ؟؟ أم مشاريع أشغال عامـــة ؟، أم التدريب ووالتأهيل وتنميـــة المجتمع؟ وسوف تخدم هذه الخريطـــة ليس أنشطة المجلس وحدها، وأنماأيضاً كافـــة انشطة الدولة الأقتصاديـــة والأجتماعيـــة، وتوجهات التـــدخل الإنمائى للمجتمع، ومن المقترح أن تنتهى هذه الجهود بإنشاء الهيئة العامـــة للتشغيل السابق إقترحها، والتـــى ترصـــد مشكلة البطالة فى مصر بشكل دورى وآلى.

ب- الخريطـــة الأستثماريـــة للمشروعات الصغيرة : وتمثل جزءا من الحل على الجانب الأخر لمواجهـــة المشكلة الإقتصاديتة المرتبطـــة بالبطالة، فهذه الخريطـــة هى تحليل أقتصادى لكيفيـــة توجيـــه وتوزيـــع المشروعات، وخاصـــة الصغيرة واالمتوسطة، فى محافظات مصر، وتقوم هذه الخريطـــة الاســـتثمارية على تجميع البيانات والمشاكل، ومكانتها بالإحتياطات الموضحـــة فى خريطـــة الأحتياجـــات والبطالـــة، وهى بذلك تكمل آليات تنفيذ التدخل المباشـــر اللأزمـــة التى تحددت فى الخريطـــة السابقة.

وقد تمول إدارة مكافحـــة البطالة فى مرحلة الإنتشار الأولى كافـــة انواع المشروعات الصغيرة، على سبيل العلاج الإسعافى فى مشكلة البطالة، ولكن بعد مرحلة محددة وبناء على معايير الإشباع فى السوق المحليـــة والقدرة على التسوق، وضرورة تطوير المنتجات تقنيا، فإن الخريطـــة الأستثماريـــة يجب أن تحدد الملامح الإنتاجيـــة والبشرية والتقنين للمشروعات فى المرحلة التاليـــة، ومهما يكن فإنه من المنطقى ان تقوم كل المشروعات المحمولة على منحى متخصص، مستند على الميزة التنافسية فى السلع والخـــدمات والمـــواد

الأولية لكل حى أو محافظة، فمثلاً قد توجه الأستثمارات السياحية إلى المحافظة التى تملك مزايا بيئية متميزة، وطبيعة جميلة تؤهله فنجاح المشروعات السياحية، وما يرتبط بها، أكثر مما ستحظى به مناطق لا تحظى بتلك المزايا السياحية حتى ولو كانت البطالة فيها أعلى، وانما ستوجه إلى المحافظة الأخرى نوعية أخرى من أستثمارات المشاريع الملائمة لها، وتشمل الخريطة الأستثمارات المقترحة فى مصر، وأيضاً على مؤشرات مرنة لعدد من المشاريع الممولة وإنتشارها فى الأماكن المستهدفة، بحيث لا تخلق تزاحماً شديداً، أو فائضا فى الخدمات والإنتاج، تؤدى إلى فائض يمكن للسوق المحلية أو التصديرية استيعابه، وهذه الآلية ستؤسس لبيئة تكاملية موجهة تجذب الأستثمارات الكبيرة فى المدى البعيد.

جـ- دعم فاعلية القطاع الخاص والقطاع الأهلى : وهذا يأتى من خلال دعم المبادرات الفردية، وتشجيع العمل الخاص المشمول برعاية الدولة مع فتح الباب لمنافسة حقيقية بين هذه المبادرات، لتؤدى بالنتيجة إلى أرتفاع مستوى التشغيل مع كفاءتفى أستخدام عناصر الإنتاج، وكل ذلك مرتبط بجودة عالية للسلع والخدمات المنتجة، وتشمل خطوات الإصلاح الإقتصادى التى تعنى بزيادة الإنتاجية وتعبئة الموارد الأستثمارية الخاصة، والدخول فى إتفاقات الأسواق العربية، والأسواق الدولية، اهم مؤشرات دعم القطاع الخاص، وقد لا تكون كل هذه الأعمال من مسئولية المجلس المقترح، وأنما حتما سوف يساهم فى بلورة وتعجيل تنفيذ العديد من المشاريع وخططها فى تعبئة الموارد وتوجية الستثمارات، وينظر المجلس المقترح إلى إيجاد الوسائل الكفيلة فى تقديم الدعم اللازم للمؤسسة الإقتصادية الخاصة القائمة مع ضمان توظيفها وتشغيلها لمزيد من العاطلين عن العمل وذلك فى مرحلة ثانية من مشروع إقتلاع البطالة.

سابعاً: الهيكل التنظيمى المنفذ للمجلس المقترح وإداراته : يعمل المجلس المقترح على قاعدة أستخدام البناء المؤسسى والتنظيمى لمؤسسات المجتمع الإقتصادية والإدارية والتنظيمية القائمة كجهات وسيطة، فالمجلس لا ينفذ اعماله بصورة مباشرة وإنما يلجاء إلى أسلوب أستخدام الجهة الوسيطة فى الوصول إلى المستحقين من نشاطه، فهو فى رأس هرم تنظيمى مهمته التخطيط والتوجيه والتمويل ضمن قواعد إقتصادية وإدارية، تركز على الجوانب المضيئة فى كل مؤسسة وسيطة، التى فى أغلبها مؤسسات عامة مثل المصارف، والإدارات المحلية، والدوائر العامة، والمختصة، اما التنفيذ والأستفادة فهو يتركز فى الأفراد العاطلين، ومؤسسات القطاع الخاص بما فيهم المستفيدين والمقاولين.

<u>ثامناً</u> ويقترح الباحث تحديد ثلاث برامج أساسية لإدارة مكافحة البطالة هى:

١- برنامج المشروعات الصغيرة: ويعد هذا البرنامج العمود الأساسى فى جهود الإدارة لتنمية روح المبادرة فى الأستثمار، وهو يتكون من نشاطين هامين : هما المشروعات الصغيرة وهى فردية صغيرة موجهة إلى المجالات الأستثمارية التى تزيد من القدرة الإنتاجية والخدمية، وتخلق فرص عمل جديدة، وتساهم فى تحسين دخل القائمين عليها، وتمنح القروض بناء على أسس الجدوى الإقتصادية بالدرجة الأولى وعلى ضمانات مبسطة وشروط ائتمانية ميسرة، والنشاط الثانى (القروض الأسرية متناهية

الصغر)، وهى صغيرة وبمبالغ أصغر وموجهة إلى الأسرة لتحسين دخلها بتوفير تسهيلات ائتمانيـــة، تقيم اصغر مما هى عليه الحال فى النشاط الأول، لأحد أفراد الأسرة المنتج، او للمرأة المعيلـــة، مـــن خـــلال جهات وسيطة مرتبطـــة بتنميـــة مصادر الدخل للشرائح الفقيرة من المجتمع.

٢- برنامج الأشغال العامـــة والأسكان: ويشمل تنفيذ مشروعات فى البنيـــة الأساسية بهدف رفـــع المعـــيش للفئات المستفيدة، واستيعاب عمالة كبيرة، مؤقتـــة ودائمـــة، مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، واعمال صيانـــة المبانى العامـــة، وتقويـــة أنظمـــة الـــرى بمـــا فيهـــا الحديثـــة منها، وتنظيم المناطق العشوائيـــة وتنمية القطاع الأسكانى، مع إضافـــــة أنشـــطة إستصـــلاح الأراضى، وتنميـــة المجتمعات العمرانيـــة الجديدة، حيث ســـبق للباحـــث إقتـــراح استراتيجيـــــة فـــى اطروحتـــة لنيل درجـــة الماجيستير، يؤدى تنفيذها إلى إستصلاح ما يزيد على ستة ملايين فدان، وأنشاء مائـــة مدينـــة فى حجم مدينـــة السويس، بما يستوعب ٢٠ مليون نسمة، ويستوعب حجم هائله من فرص العمـــل، لإقتلاع البطالة.

٣- برنامج التدريب والتأهيل وتنميـــة المجتمع، يقوم البرنامج بتمويل المشروعات التـــى تعنـــى بالتنميـــة البشرية، من خلال تقديم التمويل اللأزم للخدمات الصحيـــة والتعليميـــة وغيرها، من أنشـــطة التنميـــة الأجتماعيـــة، وإتاحـــة التدريب وتوفير المعدات فى مجال الحرف اليدويـــة وتوزيع المنتجات، وغيرها، وتشجيع المشاركـــة الشعبية والجمعيات الأهليـــة غير المدنيـــة، وباقى قطاعات المجتمع المـــدنى فـــى مجالى الأنشطة الإنتاجيـــة وأنشطة التنميـــة الإجتماعيـــة، مع دعم مشروعات التنميـــة الأقتصاديـــة والأجتماعيـــة للمرأة، والربط بين الجمعيات غير الحكوميـــة المحليـــة والعالميـــة، تنميـــة المواقـــع الأثريـــة والسياحيـــة، تنميـــة أستخدام فرص المعلوماتيـــة والتقنيـــة، وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل واسعة مطورة.

<u>تاسعاً</u> : ويقترح الباحث على الحكومـــة المصريـــة تطبيق السياسات التاليـــة:

١- السياسات المباشرة : العمل على زيادة معدلات أستيعاب القطاعات الإنتاجيـــة من العمالة، وذلك بالعمل على زيادة القدرة الإستيعابية للقطاع الزراعى وضرورة دراســـة تجربـــة الصين والهند فى هذا الصـــدد – وزيـــادة المقدرة الإستيعابية للقطاع الصناعى من خلال الإهتمام بدعم قطاعات الصناعات الصغيرة كثيفة العمـــل، فعلـــى المستوى القومى هناك حاجـــة إلى خلق بيئـــة إقتصاديـــة موائمـــة لنمو هذه الصناعات من خلال سياسات مالية ونقديـــة وضريبية متحيزة لهذا القطاع ومشجعة للأستثمار، وتغيير فلسفة المؤسسات التمويليـــة مـــن كيفيـــة أسترداد القروض إلى كيفيـــة إنجاح الصناعات الصغيرة، مع الإهتمام بقطاع التشيد كقطاع ذو مرونـــة تشـــغيل ناتج مرتفع، وذلك فى أستكمال البنيـــة الأساسية وخاصـــة فى الريف والمناطق العشوائيـــة والتركيز على توفير المهارات المطلوبـــة للقطاعات الحديثـــة الواعـــدة ذات مرونـــة التشغيل الناتج المرتفعـــة كقطاع التمويـــل والتأمينات والفندقـــة والسياحة والإتصالات)والأهتمام بتشجيع الصناعات الريفيـــة والصناعات التصديريـــة فـــى

القطاع الريفى غير الزراعى، وضرورة العمـل على تشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات إستيعاب العمالـة به تخفيفاً من العبء الملقى على الدولـة، وكذلك تنميـة القطاع غير الرسمى.

٢- السياسات غير المباشرة وأهمها رفع معدل النمو الإقتصادى وتشجيع النمو المحفز للتشغيل، حيث اكدت معظم الدراسات على اهميـة رفع معدل نمو الناتج المحلى افجمالى من ٤٪ فى الوقت الراهن إلى ٦٪ - ٧٪ حتى عام ٢٠٠٦، مما قد يتطلب رفع معدل الأستثمار إلى ٢٨٪ من أجمالى الناتج المحلى(١٨٣)، ورفع معدل الإدخـار إلى ١٨٪ من الناتج المحلى، ولقد أشارات أيضا معظم الدراسات إلى ضرورة تشجيع النمو المكثف للتشغيل مـن خلال الإهتمام بإستراتيجية نمو طويل الأجل، تتميز بكثافـة عماليـة مرتفعـة مما يعنى خلق معدل مرتفع مـن فرص العمـل فى القطاعات الحديثـة سريعة النمو (١٨٤)، وتنميـة مهارات القوة العاملة من خـلال السياسـة التعليميـة، فيجب إعادة النظـر فى الأستثمارات فى قطاع التعليم لتوجيهها إلى الكيف وليس الكم، ولابـد مـن الأهتمام بالنظم الحديثـة للتدريب، وتحسين قاعدة البيانات الخاصـة بالمهارات المطلوبـة للعمالـة، ووضـع تنبؤات بمدى أستجابـة القطاعات والمؤسسات المختلفـة للتغيرات فى السوق المحليـة والعالميـة، ولابد مـن أستكمال القوانين والسياسات اللازمـة لدعم البيئـة الإقتصاديـة، وتشجيع الأستثمار الخاص، فيتطلب ما سـبق وضـع الإطار القانونى لمؤسسات سوق العمـل والعمـل، على تنفيذه من جانب كافـة المؤسسـات العامـة والخاصـة.

الخاتمـة

يوضح البحث الحالى ان الفكـر الإقتصادى المصـرى ظل – مثله فى ذلك مثل الفكر العربـى مهتمـاً بتغليب الجانب السياسى والأجتماعى على الجانب الأقتصادى فى دراسـة المشاكل القوميـة، كما ان هناك عـدم فهم صحيح للنظريـة الأقتصاديـة، وعدم أستيعاب دقيـق لـدروس وعـد المراحـل التاريخيـة للنظريـة الأقتصاديـة، وقصور شديد فى تحليل أسس ودعائم ونتائج تنفيذها، من هنا عنوان هذا البحث (مشكلة البطالـة) بحث فى النظريـة الإقتصاديـة نحو الإستراتيجيه والسياسات المقترحـة لإقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل فى مصر.

فى المقدمـة تناول الباحث الخطـة التاريخيـة التى تعيشها البشريـة الأن، بعد إحتلال العراق ٢٠٠٣، وموقف مشكلة البطالة منها، خاصـة أن هناك فقراً شديداً فى الفكر الإقتصادى الراهن لفهم هذه المشكلة وسبل إقتلاعها، وتعد مباحث هيكـل الدراسـة الحاليـة، فى الحقيقية، محاولة، بـذلها الباحـث لإلقـاء بعـض الأضواء على المشكلة املا فى الأقتراب من الفهم الحقيقى والموضوعى، بعد أن تعقدت واستعصت على الفهـم، ناهيك عن الإقتلاع، لذا تم عرض تاريخ المشكلة البطالة فى العالم، اهمية البحث ، مكوناته، أهدافـة، فوائـده، المناهج البحثيـة المستخدمة.

تم فى المبحث الأول عرض وتشخيص ومواجهـة البطالة فى النظريات المرجعيـة، وهـى النظريـة الكلاسيكيـة، والنظرية الماركسية، حيث احتلت مشكلة البطالة مكانـة مهته فى النظريـة الأولى بإعتبـار انهـا اكثر المشكلات إثارة للتطرف والعنف والأضطراب، اما النظريـة الثانيـة قد اخذت من الأولى أهم منجزاتها، ثم وقفت منها موقف النقد، وأنتهى الأمـر بنظرة مخالفـة لما ذهب إليه الكلاسيك، وتخلص النظريـة الماركسـية إلى أن النظام الرأسمالى يؤدى إلى الإفقـار الدائم والمقصود للعمال، وإلى إندلاع الثورة.

وفيما يتعلق بالمبحث الثانى فقد تم بيان تحليل مشكلة البطالة فى النظريات الوسطى، وإذ تنكر النيوكلاسيك لأهم تعاليم ومنجزات الكلاسيك، وأهتمو بتجريد التحليل الأقتصادى من البعد الإجتماعي، والتركيز على الأسواق، الأسعار، وتطور النقود وعمليات الائتمان، وتبرير المتناقضات الطبقيـة، وعدم الإهتمام بمشكلة البطالـة ولهـذا مرضت الكثير من الإنتقادات التى ظهرت فيما بعد، وفتحت المجال لظهور نظريات جديدة ، تعـرف نظريـة كينز بأنهـا نظريـة البطالة، حيث كانت المشكلة الأساسية التى قام كينز بدراستها وتحليل أبعادها هى كيفيـة إنقاذ النظام الرأسمالى من البطالة، فالطلب الكلى الفعال (هو الذى يحدد العرض الكلى) وبالتـالى حجـم النـاتج و الدخـل والتوظف، ويتم مواجهـة البطالة بزيادة الأستثمار وبضرورة تدخـل الدولة.

ويشرح المبحث الثالث النظريات الحديثـة والمعاصـرة، بإظهار التعديلات، واهـم النظريـات الحديثـة التى أبرزها كانت، النقديون والذين تعتبر نظريتهم ذات تيار فكرى مميز فى مناقشـة مشكلة البطالـة الدوريـة وعلاقتها بالأدوات النقديـة، وخلاصـة الأمـر فى هذه النظريـة أن البطالة الإجباريـة، لا مكان

لها فيها، وكانت هذه النقطـــة من أهم عوامـــل النقد التى وجهت لها، وبعد ذلك كانت نظريـــة معـــدل البطالـــة الطبيعي، والتى ترى أن هناك علاقـــة بين نسبة العاطلين إلى أجمالى السكان ومعدل التغير فـــى اجـــر الســـاعة للعامل خلال مدة زمنيـــة معينـــة، ثم نظريـــة الموجات الأقتصاديـــة طويلة الأجـــل، والى لم تعطـــى أهميـــة كبيرة للمشكلة فى تحليل الموجات.

ويوضح بعد ذلك النظريات المعاصـــرة ومنها نظريـــة إقتصاديات جانب العرض، ويعتقد انصارها أن ازمـــة البطالة والركود في الأقتصاديات الرأسماليـــة المعاصـــرة، ولا تكمن فى نقص الطلب الكلى الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما فى نقص قوى العرض ونظريـــة التوقعات الرشيدة، والتى تبين أن البطالة السائدة فى النظام الرأسمالى هى إختياريه وليست إجباريـــة، فالبطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف افضل فى فترة الكساد، وليس بسبب أنهم لا يجيدون وظائف، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضـــة جـــداً ولا تغريهم على العمل، والنظريـــة المؤسسية وترى أن من أثار الثورة التكنولوجيـــة تفاقم مشكلة البطالة، وإنها لـــم تعد مشكلة كم ، بل كيف وأن علاجها من خلال التوسع فى مجالات الخدمات الإنسانية، ثم النظريـــة الكينزيـــة الجديدة والتى توضح ضرورة إبعاد الدولة عن التدخـــل فى النشاط الأقتصادى والقبول بفكـــرة إرتفـــاع معـــدل البطالة، كمفسر لمشكلة البطالقن وأنـــه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات فى معدل نمو عرض النقود، وأخيراً النظريـــة الكلاسكيـــة الجديدة، التى تقوم على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصيـــه التضخم الذاتى للأسعار والأجور المتصفـــة بالمرونـــة العالية والبطالة.

ويوضـــع المبحث الرابـــع خطـــة متكاملة أمام متخذى القرارن وامام السلطة التنفيذيـــة لأقتلاع البطالـــة، مـــن خلال الأستراتيجيـــة والسياسات المقترحـــة لإقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل، وذلك بعرض الأفكار فى الأدب الأقتصادى.المعاصـــر، حيث تم دراســـة اهم النتائج المستخلصـــة من هذا البحث، بعد عرض الأزمات التى مر بها الفكر الأقتصادى، ثم مشكلة الأحصاء الرسمى، وأهم الدروس المستفادة من البحث الحـــالى فى ظلال التغيرات العالميـــة منذ ظهور مصطلح العولمـــة فى أطراف العالم الثلاثـــة، وأخيراً المقترحات بعـــد عرض للملاحظات الأساسية فيما يتعلق بالسياسات اللأزمـــة لإقتلاع البطالة، ثم بيان للأستراتيجيـــة المقترحـــة والسياسات المقترحـــة التى تقوم على تبنى سياسة التنميـــة المستدامـــة لتحقيق معدلات عاليـــة من النمو، خلال ما تستند إلية من قدرة على التركم، ومن تغيير فى بنيـــة الأقتصاد القومى، ومن توسيع للطاقـــات الإنتاجيـــة، وخلق فرص متزايدة للتوظيف.

قائمـــــة الهوامش والمراجـــع

(1) World of work, the Magazine of the ILO, No. 39, December, 2003, P. (6)

(٢) المقصود بالعالم الأول الدول الصناعيـة وهى الولايات المتحدة الأمريكيـة وغرب أوروبـا، واليابـان، والعالم الثانى الدول التى كانت أشتراكيـة ممثلة فى الإتحاد السوفيتى سابقا، وأورنا الشرقية والصـين، أمـا العالم الثالث فيقصـد به الدول النامية ولإدراك ذلك بالتفصيـل يمكن الرجوع إلى – البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنميـة البشرية فى العالم ٢٠٠٣

(٣) يمكن الرجوع للصحف المصريـة القوميـة والمعارضـة فى شأن المؤتمر الصحفى لنائب رئـيس البنـك الدولى، فى القاهرة، يونيو ٢٠٠٤.

(٤) د. رمزى زكى، الأقتصاد السياسى للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصـرة، عالم المعرفـة، العدد ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧، الباب الأول: محنة البطالة فى عالم اليوم، صص٤٧ : ١٥٥

(٥) لقد قام الباحث بدراسة وافيـة حول حال الفكر الإقتصادى المصـرى فى مؤلفة – تأملات أقتصاديـة، الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، صص ١ : ٤٣

(٦) قام الباحث بإعداد دراسة حول (مشكلة البطالة فى مصر) وسبل العلاج، ندوة مشكلة البطالة فـى جمهوريـة مصر العربية، مركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهـر، ١٤ :١٦، يوليو ٢٠٠١.

(٧) د. رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، دراسـة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التـاريخى للتخلـف بدول العالم الثالث، عالم المعرفـة، العدد رقم ١١٨، ١٩٨٧

(٨) قام الباحث بدراسـة تجارب النمو والتنميـة، وكذلك أزمـة التنميـة والنظام الإقتصادى العـالمى، وبيـان الدروس المستفادة فى مؤلفة (مذكرات فى التنميـة الاقتصاديـة)، مؤسسة الطوبجى، ١٩٩٩

(9) M. Harvey Brenner; Estimating the Effects of Economic change on national health and social well – being, joint Economic committee, U.S. congress, Washington, June, 2004.

(١٠) لقد حفلت العديد من المراجـع بالمزيد من الآثار الإجتماعيـة والنفسية للبطالة وأهمها:

- Hennery R. Reuss, the critical decade, McGraw – Hill book company, New York, 2004.
- Harry Maurer, not working: an oral history of the unemployed, Holt, New York, 2004.
- أستاذنا د. صـلاح الدين فهمى محمود، التنميـة الإقتصاديـة، كلية التجارة، جامعـة الأزهـر، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، ص ص ١١ : ١٣.
- د. زكريا طاحون، بيئات ترهقها العولمـة (الإقتصادية – السياسية – الثقافيـة – الإجتماعيـة)، المكتـب العلمى للبحوث والبيئـة، الطبعـة الأولى، ٢٠٠٣، ص ص ٢٨٥ : ٢٩٥

- د. عادل عبدالجواد الكردسى، مشروع توشكى كأحد الحلول المقترحة للحد من البطالة فى المجتمع المصرى،
- مؤتمر مجتمع جنوب الوادى وتشكى: دراسة ديموجرافية وإجتماعية مستقبلية، كلية الأداب جامعة عين شمس، ٧ – ٨ أبريل ١٩٩٩.
- تماضر جون حسين الرفاعى، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧.

(١١) من أهم الدراسات فى هذا الصدد:

- دراسة الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فهمى محمود، دور المتغير السكانى فى عملية التنمية المخططة مع الإشارة إلى التجربة المصرية، المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية – جامعة الأزهر ١٩٧٧.
- بنت هانس & سمير رضون، العمل والعدل الإجتماعى فى مصر فى الثمانينات : دراسة فى سوق العمل، دار المستقبل العربى، القاهر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣
- د. محمد محمود غنيمى، فائض العمالة فى الدول النامية، دراسة مقارنة، عالم الكتب، ١٩٨٣

(12) Barry Bluestone and Bennett Harrison, the Deindustrialization of America, New York, Basic, 2002

- L. Bloomqrist et al, work structure and Rural. In present poverty in rural America, by Rural Sociological society task force on persistent rural poverty, boulder, CO: west view press, 1993, PP 68: 105.

(١٣) تم التركيز هنا على النظرية الكلاسيكية من خلال المراجع التالية:

- د. فؤاد موسى، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠،
- د. رمزى زكى، الإقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٦١ : ٢٠٣
- د. جلال أمين، كشف الاقنعة عن النظريات الإقتصادية، كتاب الهلال، أبريل ٢٠٠٤
- د. صلاح الدين فهمى محمود، التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٣ : ٤٠

(14) P. Sraffa, production of commodity by means of commodities, Cambridge, 1960.

- P. R. Brahmanada, Economic : the sraffa Revolution, In : Indian Economic journal, vol. 10, 1963, P 295: 395
- Heinz- D-Kurz, zur Neoricordianischen theories des allgemeines Gbichgewichts der production und zirkulation dunckez & humbolt, Berlin, Kiel, 1975.

(15) Autorenkollektive, Geschichte der Ö konmischen lchrmeinungen, Verlag die wirtschaft, Berlin 1965, PP 64: 66.

(16) Martin Godfrey, Global unemployment, the New challenge to Economic Theory, wheatsheaf Books L.T.D, 1986, PP. 31 : 32

(١٧) د. رمزى زكى، الإقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سبق ذكرة، ص ١٨٤

(١٨) د. عبدالحكيم الرفاعى، الإقتصاد السياسى، حـ١ ، مطبعة الرغائب، القاهرة ١٩٣٦، ص ٩٢٥

(١٩) د. لبيب شقير، نظرية التشغيل والدورات، نهضة مصر، ١٩٥٤، ص ص ١٩ : ٢٠

(٢٠) البطالة الأختيارية : هى التى تنشا لتفضيل العمال التعطل عن ان يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

(21) Erick Roll, A history of Economic Thought, Faber and Faber, London, 1953, P 105.

(٢٢) راجع للباحث، مذكرات فى التجارة الدولية، مؤسسة ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ص ٧١ : ٨٦

(٢٣) بول أ. باران، الإقتصاد السياسى والنمو، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٧ن ص ٦١

(٢٤) **د. رمزى زكى، الأزمة الراهنة فى علم الإقتصاد السياسى البورجوازى، مجلة الطليعة، القاهرة، اغسطس ١٩٧٢، ص ٩٨**

(٢٥) **د. رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجيهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٣، ص٤١**

(26) **Autorenkollektive, Mensch und wirtschaft, zur kritik der auffasung des menschen in der BÜRGERLIHEN politischen Ökonmie, VEB deutcher verlog der Wissenschften, Berlin 1967, S. 133: 126.**

(٢٧) **ف. كيللى و.م. كوفالزون، المادية التاريخية، ترجمة أحمد داود، دار الجماهير، دمشق١٩٧٠، ص ١١٧**

(28) Adam Smith. An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, university paperbacke, London, 1950, P. 1

(٢٩) د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادى، نهضة مصر، د. ن، ص ١٧٨

(٣٠) د. سعيد النجار، التقليديون ونظرية القيمة : أدم سميث وأساس النظرية التقليدية، مجلة القانون والإقتصاد، العددان ٣ – ٤، سبتمبر وديسمبر ١٩٥٨، مطابع دار الكتاب العربى، ص ٤١٩

(31) Lionel Robins, The Theory of Economic policy, Macmillan, London, 1952, P. 9

(٣٢) د. رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٤٣٠ : ٤٣٣

(٣٣) د. رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩ : ٦٣

(٣٤) راجع للباحث، النظرية الإقتصادية الجزئية، موسسة الطوبجى، ١٩٩٩، ص ص ١٠ : ٢١٠

(35) William J. Boumal, Economic Dynamics, The Macmillancom, New York, 2nd. 1967, PP 13 : 21

(36) N. Kaldor, Alternative theories of distribution, in : Review of economic studies, Vol. 23, 1955

(37) Ronald L. Meek, the Decline of Ricordian Economic in England, in: economic, a Vol. Xvil, No. 55, Feb. 1950, PP 43 : 62

(٣٨) اوسكار لانجه، الإقتصاد السياسى، حـ١، القضايا العامة، ترجمة د. راشد الشبراوى، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٦، ص ٣١٣

(٣٩) د. رمزى زكى، الإقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٩٦ : ١٩٧

(٤٠) د. رفعت المحجوب، الطلب الفعال مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذه فى النمو، دار النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٠، ص ٣٥.

(41) T. R. Malthus, Principles of political economy, Murray, London, 1820, P 463.

– Martin Godfrey Global unemployment, Op. cit, P. 47

(42) Gunther kohlmey, World Economy Structure and International Socialist Division of Labor, problems of peace and socialism, London, June1966.

(43) C.A Michalet, Firmers Internationals et Internationalization de la production, revue du tiers-monde, janwier / Mars 1976, P.61

(٤٤) د. فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، دراسة فىالتطور الإقتصادى ١٩٨٢، ص ٢٤

(٤٥) د. سعيد النجار، تطور الفكر الإقتصادى فى نظرية التجارة الخارجية، ١٩٥٨، ص ٢٨

(٤٦) لقد قام الباحث بتحليل كامل فى هذا الصدد، وكيفية علاج الأستعمار للمشكلات التى تعانيها الدولة الأم، وتصديرها إلى المستعمرات فى مؤلفة، مذكرات وتطبيقات فى التجارة الدولية، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، مؤسسة ناس، ص ص ٧١ : ١١٩

(٤٧) د. صلاح الدين فهمى محمود، التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٦ : ٢٢

(٤٨) المرجع السابق، ص ص ٢٧ : ٣٥

(49) Karl Marx, Das Kapital, erster band, in : Marx / engels Werke, band 23, dietz verlag, Berlin 1952, S. 127

(٥٠) د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ٢٠٥

(51) Autorenkollektive, lehrbuch politische Ökonomie, Vorsozialistische produktionswriese, verlag die wirtschaft, Berlin, 1972

(52) Karl Marx, Das Kapital, erster band, in: Marx / Enf\ gels werke, Band 23, Dietz Verlag, 1992, S. 127.

(53) Paul sweezy, theory of Capitalist Development, London, 1949, P. 43

(٥٤) ل. ابا لكين، س. دزارا سوف، ا. كوليكوف، الإقتصاد السياسى، ترجمـــة سعد رحمى، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ١٢٤.

(٥٥) د. عبدالقادر محمود رضوان، مبادئ الحاســبات الإقتصـــادية القوميـــة، ديـــوان المطبوعـــات الجامعية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٣٣.

(٥٦) ل. ابالكين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

(٥٧) روبرت هيلبروز، قادة الفكر الإقتصادى، ترجمة د. راشد البراوى، مكتبة النهضة المصــرية، ط٢، ١٩٧٩، ص ١٧٨.

(٥٨) يعتبر Max من اوائل الناس الذين تحدثوا عن الدورة الإقتصادية، وكل من ســبقوه كـــانوا يتحـــدثون عـــن الأزمات الإقتصادية فقط، ولقد شغل نفسه فى معالجـــة مشكلة الدورات الإقتصادية بعيداً عن مشكلة الأزمات الإقتصاديـــة ولتفصيل ذلك راجع:

- جوزيف شومبيتر، الرأسماليهن الأشتراكيـــة، الديموقراطية، ترجمة خيرى حماد، سلســلة أخترنـــا لـــك، دجار القومية، جـــ١، ١٩٦٣، ص ٧٧

(59) Karl Marx, A. A. Q, S. 476

(60) Rosa Luxembourg, The Accumulation of capital, Rotledge and kegan Paul, 1957.
F. L Trotsky, The First five years of the Communist international, New York, monad press, 1972.

(61) Rosa Luxembourg, The Accumulation of capital, with introduction by Joan Rbinsam, Rotledge and kegan Paul, 1957.

(٦٢) ل. س. ستافر يانوس، التصدع العالمى : العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة عيسى الزغبى وعبـــدالكريم محفوظ، ط١ : دار طلاسن دمشق، ١٩٨٨، ص ٢٧٩

(63) J. Gillman, The Falling Rate of profit, Marx's law and its significance to twentieth Century Capitalism, Cameron Associates, New York, 1958.

(64) Smage The law of the Falling Tendency of the Rate of Profit, Colombia University, ph. D. Dissertation, New York, 1963.

(65) Paul M. sweezy & Paul A. baran, Monopoly capital, Monthly Review press, New York, 1966.

(٦٦) بول. م. سويزى & بول أ. باران، رأس المال الإحتكارى، بحث فى النظام الإقتصادى الإجتماعى الأمريكى، ترجمـــة حسين فهمى مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١

(٦٧) المرجع السابق، الفصل الرابـــع.

(٦٨) بالفعل حفلت الفترة من سبعينات القرن العشرين وحتى الأن بالكثير من الدراسات التى ناقشـــت تطوراتهـــا البالغـــة من أهم هذه الدراسات ما يلى:

- W. D Nordhaus, The Falling share of profits, Brooking Papers on Economic Activity, 1974. No. 1
- R. W. Kopcke, The Decline in corporate profitability, Federal, Reserve Bank of Boston, New England Economic review, May – June. 1978.
- L. Dicks – Mireaus & J. Poterba, The Effective Tax rate and The Pre-tax rate of return, Journal of public Economics, No. 21, 1983.

(69) A. Glyn and R. B. Sutcliff, British capitalism, workers and profits squeeze, penguin, London, 1972.

(70) M. Panic and R. E. close, profitability of British manufacturing Industry, Lioyds bank review, April 1974.

(71) Ernest Mandel, late capitalism, new left books, London, 1975.

(72) U. N, Economic survey of Europe in 1983, pre-publication text, part, economic commission for Europe, 1984.

(73) P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison, Capitalism since 1945, Basil Black-well, Oxford UK, 1991.

(74) Gérard Dumemil and Dominique lévy, The Economics of the profit Rate, competition, Crises and Historical tendencies tendencies in capitalism, Edward Elgar, England and U.S.A, 1993.

(75) H. G. Moulton, Income and Economic Progress, Brooking institution, Washington D.C 1935.

- A. Hansen, Fiscal policy and business cycles, New York, 1941

(76) M. Aglietta, a Theory of Capitalism Regulation, new left Books, London, 1979.

(77) A. Chandler, The Visible hand, the Managerial Revelation in American Business, The Belknap press of Harvard U.P, 1977, A. Chandler Scale and scope, The Dynamics of industrial Capitalism, the Belknap press of Harvard U.P., 1990.

(78) Joseph A. Schumpeter, History of Economic analysis, George Allen, London, 4th Prin, 1961, PP. 145 – 149.

(٧٩) فريد ريش غنجلز، حال الطبقة العاملة أنجلترا، ترجمة د. فخرى لبيب، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠

(٨٠) كارلتون ج. هـ. هيزن، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والإجتماعية، ترجمة أحمد عبدالباقى، مكتبة المثنى، بغداد، ط٢، ١٩٦٢، ص١٠١

(٨١) د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٤

(82) Roland L. meek, [illegible] Decline of Ricardian economics In England, in: Economica, Vol. XV, No. 65, Feb. 1950, PP 43 - 62

(٨٣) د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ٢٨٢

(٨٤) أوسكار لانجيـــة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠

(85) Autorenkollektive, Mensch und wirtschoft – Zur Kritik der Auffassung desmenschen in der Bürgerlischen politischen Ökonomie, VEB deutscher Verlag der wissenschaften, Berlin, 1967, SS 78 – 91.

(٨٦) د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ٢٩١ – ٢٩٥

(87) A. C. Pigou, The theory of unemployment, Macmillan, London, 1933, P 252

(88) Joan Robinson, The Accumulation of Capital, An Essays in The Theory of Economic growth, Macmillan, London, 1962.

(88 A) W. Schultz, Transforming traditional Agriculture, New Haven, Yale University press, 1964.

- D. warriner land and poverty in the Middle East, Royal Institute of International Affairs, London, Oxford press, 1948.

- R. Mabro, industrial, growth, Agricultural under-employment and the Lewis model: the Egyptian case, 1937-1965, Journal of development studies, July 1967.

(٨٨ ب) صلاح الدين فهمى محمود، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٤٢ : ١٥٧

(88 C) W. L. Lewis, economic development with unlimited supplies of labour, Manchester School, May 1954.

(89) H. W. Amdi, The Economic lessons of Nineteen Thirties, Oxford, 1944.

- J. K. Galbraith, the great crash 1929, Beguim Books, 1954.

- C. P. Kindlberber, the Great depression 1929 – 1939, University of California, McMillan, London, 1952.

(90) John M. Keyness, The general Theory of employment, interest and money, McMillan & Co. LTD, London, 1964, P. 9

(٩١) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٣٢٩ : ٣٣٩

(92) J.R. Hicks, Acontribution to the Theory of Trade cycles, Oxford University press, London, 1950.

(93) G. Jones Hywel, An Introduction to modern theories of Economic growth, mc grow-Hill books co., New York, 1976

(94) R. F. Harrods, Towards a Dynamic economics, McMillan, London, 1949.
- R. F. Harrods, an economic in dynamic theories, in: economic journal, 1939
- E. D. Domar, Essays in the theory of Economic Growth, Oxford university press, New York, 1957.
(95) A. bums, Economic Research and The Keynesian Thinking of our times, National Bureau of Ecomic research, New York, 1946.
J. Tinbergen, The significance of Keynes's Theories from the Econometric point of view, in S. E. Harris (Ed), the new economics, knopt, New York, 1948.
(96) G. Jones hywel, an introduction to modern theories of economic, growth, McGraw Hill book Co., N.Y, 1976.
(97) E. D. Domor, Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment in: Econometrical, Vol. 14, April 1946.
- E. D. Domor, Expansion and Employment, in: American Economic Review, Vol. 37, March, 1946.
(٩٨) د. رمزى زكى، الإقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٣٤٧ : ٣٥١
(٩٩) د. زكريا احمد نصر، التطور الإقتصادى، عرض لبعض النماذج التحليليـة، نهضـة مصـر، ١٩٥٢، ص ١٥٢.
(100) R. M. Goodwin, A Growth Cycle, in; C. H. Feinstein (Ed), Socialism, Capitalism and Economic growth, Cambridge University press, 1967.
(١٠١) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٣٥٢ : ٣٥٣
(102) Joan Robinson, Economic Heresies, some old-fashioned questions in economic theory, Macmillan press, L.T.D, London, 1971.
- Joan Robinson, The Relevance of Economic Theory, in: Monthly Review, January. 1971, PP. 29: 37
(103) Joan Robinson, The Accumulation of Capital, McMillan, London, 1956.
(104) Joan Robinson, The Second crisis of Economic Theory in: the American Economic Review, May 1972.
(105) P. Armstrong A. Glyn & J. Harrison, Capitalism since 1945, Basil Blackwell, inc. 1991
- R. Libsey, The Relation between unemployment and the Rate of change of money wage rates in the U.K, 1862 – 1957, in: Economica, Vol. 60, Feb. 1960, PP. 1:13
(106) R.G. Hawtrey, Good and bad Trade, Constable, London, 1913.

- R.G. Hawtrey, The Monetary Theory of trade cycle, in; Reading in business cycles and national income, Allen, London, 1953, PP. 139:149

(107) J. G. Knut wichesell, Lectures on [illegible] onomy, Mac. Milan, New York, 1934.

J. G. Knut wichesell, Interest and [illegible] ely, N.Y [illegible]965

(108) F. A. Hayek, Prices and production, Routledge and kagan Paul, London, 1931.

F. A. Hayek, Monetary and trade cycle, Routledge and kagan Paul, London, 1928.

(109) Milton Friedman, Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability, in: American Economic Review, Vol. 38, Jun. 1948.

Milton Friedman, Studies in the Quantity Theory of Money, university of Chicago press, 1956, PP. 2:21

Milton Friedman, A program for Monetary stability, Fordham university press, New York, 1960.

- Milton Friedman, Monetary Trends in the United States and the united king dom: Their Relation to Income, prices and interest rates, 1867 – 1975, university of Chicago press, 1982.

(110) Milton Friedman, The Role of Monetary policy, in: American Economic Review, Vol. 58, March 1968, P. 9

(111) Lester C. Thurow, Dangerous currents, The State of Economics, Oxford university press, 1983, P. 79.

(112) A. W. Philips, The Relation between unemployment and the rate of change of money wage Rates in the united kingdom, 1861 – 1957, in: Economic, Vol. 25, 1958, PP. 283:299

(113) R. Lilesey, The Relation between unemployment and the Rate of change of money wage Rates in the U.K, 1862-1957, in: economic, Vol.60, Feb. 1960, PP. 1:31

(114) P.A. Samuelson and A. Rsolow, Analytical Aspects of Antic-inflation policy, in: American Economic Review, Vol. 50, May 1970, PP. 177:194.

(115) Milton Friedman, unemployment Versus Inflation, Occasioned paper No. 44, institute of Economic Affairs, London, 1975.

(١١٦) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤١٧ : ٤٣٨

(117) Robert J. Gordon, Understanding Inflation in 1980's, Brooking papers on Economic Activity, 1985.

(١١٨) د. نبيل أرنولد، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٢٣٢

(119) N.D. Kondratieff, Die LÓNGEN welender konjunktur, in: Reading in business Cycles Theory, American Economic Association, Blackiston & co., New York, 1999, PP. 20:42

(120) Robert Beckman, The Pownwave, Surviving the second Great depression, pan books, London, 1983, P. 86.

(121) Joseph Kitchin, Cycles and Trends in Economic Factors, in: the Review of Economic statistics, Vol. 7, Nov. 1925.

(122) Joseph A. Schumpeter, Business Cycles, McGraw hill books, New York, 1939.

(123) Robert C. Beckman The Downwave, Op. cit.

(124) C. Friedman, J. Clark and L. Soete, unemployment and technical Innovations, Frances Pinter, London, 1982.

(١٢٥) جوزيف أ. شومبتر، الرأسمالية الإشتراكية والديموقراطية، ترجمة خيرى حماد، سلسلة أخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، ط أولى، ١٩٦٣، ص ١١٦

(١٢٦) المرجع السابق، ص ص ١١٧ : ١١٩

(١٢٧) المرجع السابق، ص ص ١٧٩ : ٢٥٦

(١٢٨) المرجع السابق، ص ٢٥٧

(129) Gerhard Mensch, Dastechmologische patent imovationen Überwinden die Depression, Frankfurt / Main, 1975.

(130) J. Gershung, after Industrial Society, McMillan, London, 1978.

– D. Collingridge, the Social control of Technologes, Oxford university press, Oxford, 1980.

(١٣١) د. نورمان كلارك، الإقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د. محمد رضا محرم، سلسلة الألف كتاب، العدد رقم ٢٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٩٩:٢٩٨

(132) Paolopini, Economic Growth, technical change and employment empirical evidence for accumulative growth model with external causation for nine O.E.C.D countries, 1960-1990 in: structural change and economic dynamic, No. 6, 1995, PP. 185:213.

(133) A. Heertje, Economics and Technical change, weidenfeld and Nicolson, London, 1977.

- R. Boyer, New technologies and Employment in 1980's Macmillan, London, 1988, PP. 233:268.
(134) Jeremy Rifkin, The End of Work, the decline of the Global labor force and the Down of the post-Market Era, G.P. Putnam's sons, New York, 1995, PP. 8:12.
(135) M. Harvey Brenner, Esti mating the Effects of economic change on National health and social well-being, joint economic committee, U.S Congress, Washington, June, 1984.
(136) Hennery R. Reuss, The Critical Decade, McGraw Hill Book & Co, New York, 1994.
(١٣٧) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤٧٢:٤٧٠
(١٣٨) د. سامى خليل، نظرية الإقتصاد الكلى، الكتاب الثانى: نظريات الإقتصاد الكلى الحديثة، وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩٤، ص ص ٧٧٢ : ٧٧٤
(١٣٩) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤٧٢ : ٤٧٤
(140) T. Sargent and N. Wallace, Retinal expectations and the Dynamics of hyperinflation, in; International Economic Review June, 1973.
(141) Paul A. Samueleson and William Nordhous, OP. Cit, P. 646.
(142) Ibid, P. 647.
(143) R. Entrov, the Rule and Fall of the Philips Curve, in: Problems of economics, Vol. XXVI, No. 10, 1984.
(١٤٤) جيمس جوارتينى وريجاردستروب، الإقتصاد الكلى، مرجع سبق ذكرة، ص ٤٦٦
(145) Paul A. Sammelson and willima nordhous, op. Cit, 656.
(١٤٦) أنكن. ى. أوليفيتش، نظريات إقتصاديات على محك الواقع، نقد لنظريات جالبريث وبيرلى، وكلارك، ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابى ، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٣
(147 A) J. K. Galbraith, the A cffluent society, Houghton Mifflin Co, Boston, 1969
- J. K. Galbraith, Economics and the public purpose, Houghton Mifflin Co, Boston, 1973
(١٤٧ ب) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤٧٨: ٤٨٠
(148 A) Franca Modigliani, the monetarist controvery or should we fassake stalilization policies, in: the American Economic Review, March, 1977, PP. 1: 19.
(149 A) James Tabin, Inflation and Unemployment, in: the American Economic review, Vol. LXII, No.1, March 1972, PP. 1:18
(150) Paul Wonnacott and Ronland wonnacott, OP. Cit, PP. 151: 152.

(151) R. Torres and J. P. Martin, meastiring Potential output in the seven major O.E.C.D countries, In O.E.C.D Economic studies, spring 1990.

(152) G. Adams and D. case, OP. Cit. PP 151: 200

- A. S. Englandor and Gumey, OP. Cit, 94: 112.

(١٥٣) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ٤١٨

(154) Joan Robinson, The second Crisis of economic Theory, in: American Economic Review, Vol. II No. 2, 1992, P 9.

(155) Alfred S. Eichner (Ed), Why Economic is not yet a science, M. E. Sharpe Inc., New York, 1994, P 10.

(١٥٦) المرجع السابق، ص ٣٩

(157) W. R. Garside, The Measurement of Unemployment Methods and sources in Great Britain 1850 – 1979, basil Blackwell, Oxford, 1980.

- Jeremy Rifkin, The End of work, the decline of the Global labor force and the down of the post-market Era, G. P. Putnam's Sons, New York, 1995.

(١٥٨) ينص هذا القانون على أن كل إنخفاض بنسبة ٢% فى الناتج القومى الإجمالى بالمقارنـــة مع المناتج الممكن يقابله فى معدل البطالة بنسبة ١ % راجع فى ذلك:

- Arthur Okun: the Political Economy of prosperity, Norton, New York, 1970.

(159) Peter N. Hess and Clark G. Ross, Principles of Economics: an Analytical approach, San Francisco, 1993, P 43.

(١٦٠) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكره، الباب الثانى.

(١٦١) د. رمزى زكى، الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنـــة، مساهمة نحو فهم فضل، المعهد العربـــى للتخطـــيط، الكويت، ١٩٨٥، ص٤١.

(162) World of work, the magazine of the ILO, No. 18, 1996, P.4.

(163) United Nations, Report on the world social situations 1993, New York, 1993, P. 137.

(164) O.E.C.D, social Expenditure, 1960-1990, Problems of Growth and control, O.E.C.D Social studies, No. 1, Paris, 1985.

(165) Fredrick strobel, Britain Goes Down the path of income inequality in: Challenge, Nov. / Dec., 1995, PP. 37: 38.

(166) Muala beck, Shifting Gears, Thriving in the New Economy Harper Collins publishers, Ltd, New York, 1995.

(167) Jeremy Rifkin, OP. cit, P. 174.

(168) United Nations, economic survey of Europe in 1995-96, New York, 1996, P. 25.

(169) R. Jackman, Economic policy and Employment in the Transition Economics of Central and Eastern Europe, what have we learned? In: international labor review, I LO, No. 3, 1994.

(١٧٠) د. رمزى زكى، فكر الأزمـــة، دراسة فى أزمـــة علم الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنوى الغربى، مكتبـــة مدبولى، ١٩٨٧، ص ص ٧١ : ١٤١.

(١٧١) راجع للباحث، محاضرات فى التنميـــة والتخطيط الإقتصادى، مؤسســـة ناس للطباعـــة والنشـــر، ٢٠٠٤، ص ص ٣٥ : ١٣٥.

(١٧٢) د. إبراهيم العيسوى، عمر الفاروق امين، مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب (نظرة مستقبلية)، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنميـــة فى مصر، معهد التخطيط القومى، الحلقة الخامسة، ٢٠٠٢، ص ٣

(١٧٣) د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤٨١ : ٤٨٦

(174) I.L.O world employment 1996 / 97, national policies in a global context, Geneva, 1996, PP. 77: 97.

(175) D. Soshice, Wage Determination and the changing Role of institutions in advanced industrialized countries, in: Oxford Review of Economic policy, Vol. 6, No. 4, 1990, P. 36.

(176) Geremy Rifkin, OP cit, P. 167.

(177) I lid. P. 36.

(178) W. K. Roche, B. Fynes and T. Morrissey, working time and employment : A review of international evidence, in; international labour review, I.L.O, Vol. 135, No. 2, 1996, PP. 129 :157.

(١٧٩) تم الإعتماد فى إعداد الإستراتيجيـــة المقترحـــة للعلاج على المراجع التاليـــة.

- د. رمزى زكى، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٤٨٧ : ٤٩٣
- د. رمزى زكى، قضايا مزعجـــة، مكتبـــة مدبولى، ١٩٩٣، ص ص ١٤٠ : ١٤٦
- د. شنودة سمعان شنودة، البطالة فى مصر دراسة تحليلية، م. تز ق. مذكرة خارجيـــة رقم ١٥٢٤، مايو ١٩٩٩ان ص ص ٢٨ : ٣٢
- د. نادرة وهدان ، تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر، م. ت. ق. مذكرة خارجية، رقم ١٥٢٦، مايو ١٩٩١، ص ص ٥٧

(١٨٠) هبه احمد نصار، القطاعات الواعدة لإستيعاب العمالة فى الإقتاد المصرى، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اوراق اقتصاديـــة، اكتوبر ٢٠٠١، العدد (١٥١)، ص ١٦

(181) I. L. O, World Employment, OP. cit, PP. 201 : 202

(182) U. N, The Copenhagen declaration and programme of Action, World summit for Social development, New York, 1955.

(183) World Bank, Alan Abrahart, Creating, Skills to meet labor market demand, 1998.

(184) U.N D pand I L O, poverty alleviation and Income Generation in Egypt, august 1997.

المقدمة

تؤثـــر السياســـة الضريبية تأثيراً فعالاً على هيكل الاقتصاد القومي ، وينسحب هذا التأثير على شتى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ، وفي ظل الظروف المعاصرة والتي تعاني فيها المنظومة البيئية الكثير من المشكلات ، يصبح للسياسة الضريبية أهميتها القصوى ، ويصبح الإصلاح الضريبي أحد أهم العوامل اللازمة ، لأن السياسة الضريبية يمكن أن تكون عاملاً مســاندا في دعم الاقتصاد القومي ونجاح السياسات الاقتصادية المستهدفة ، كما يمكن أن تكون نقطة الضعف التي تتسبب في انهيار وفشل برامج التنمية ، أو على الأقل تتسبب في تأخير ، أو تكون حجر عثرة أمام تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج والسياسات .

ولذلــك فان دراسة هيكل النظام الضريبي في مصر يمثل من وجهة نظر الباحث – هدفا قوميا يجــدر الســعي إليه ، وواجباً وطنياً يجب القيام به ، على كل رجال الفكر والاقتصاد والفقة والقانون والإدارة والمحاسبة ورجال الأعمال ... الخ ، مما يقتضي دراسة هذا النظام واقتراح ما من شأنه أن يســهم في تحسين هذا النظام بالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والبيئية ، ولقد برز إلى الوجود مصطلح الهندسة الضريبية في إطار المتغيرات الاقتصادية العالمية التي شهدتها مختلف البلدان ، وهي علـــى أبواب القرن الحالي – القرن الحادي والعشرين – حيث سيادة حرية الاقتصاد وحرية الأسواق وحـــرية الفكر وحرية الإدارة، وحرية الإدارة، وتنظيم الجودة والأداء ، وتحطيم الحواجز التجارية ، والقضاء على القيود الإدارية محليا ودولياً .

واتجهـــت معظـــم دول العـــالم إلى تحرير ملكية وإدارة المشروعات الإنتاجية وتطبيق برامج للإصـــلاح ، والخصخصـــة ، واصـــلاح الهياكل المالية والإنتاجية مما أستدعى البحث عن أساليب وسياســـات جديدة وفعالة وغير مسبوقة ، وهو ما أستتبع ظهور عدة مصطلحات جديدة مثل الهندسة الضـــريبية ، أو إعـــادة الهيكلة ، أو الهندسة المالية إشارة إلى الحرص على تطبيق نظم وإجراءات حديـــثة تـــؤدي إلـــى علاج الإختلالات الهيكلية باعتبارها سياسات وإجراءات وبرامج غير تقليدية ، والسياسة الضريبية تعتبر كما سبق القول ، من أهم السياسات المؤثرة بشكل فعال على الاستثمار ، والإنتاج ، والأسعار ، والدخول ، والصادرات ، والواردات ، وعلى عدالة توزيع القومي في المجتمع وعلى كافة المجالات .

ويعني ذلك أن الضرائب تعتبر مجالاً خصباً لتطبيق الهندسة وتطبيق الأدوات المالية والإدارية الحديثة المؤديـــة إلـــى إعادة هيكـــلة النظام الضريبي بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة ، والمتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعـــية الجديـــدة ، إذ لم يكن كافياً في ظل هذه المتغيرات الحديثة عن الإصلاح الضـــريبي أو التطوير الضريبي – الذي تمارسه الحكومة المصرية الآن ، بل لا بد من إعادة البناء

دون هدم للأسس الصالحة ودون ترميم يؤجل ظهور المشاكل ، أو الآثار السلبية ، وإنما لإقامة قواعد جديدة تتفق مع روح العصر وتهدم المعوقات والأطر البالية المعادية للانطلاق والحريصة على الجباية فقط دون سواها ، بينما تفرض اعتبارات الهندسة الضريبية إعطاء المزيد من التيسيرات والحوافز المشجعة على الانطلاق والقادرة على حفظ التوازن الاقتصادى والاجتماعى دون الإخلال بالحصيلة المالية المناسبة لتمويل الموازنة العامة ، إن الهندسة الضريبية بهذا الشكل تعنى إعمال الفكر المتحرر وتنقية التشريعات الضريبية من الشوائب التى لحقتها فى ظل تطبيق فلسفات غير ملائمة تجاوزتها الأمم .

وللمزيد من تحسين نوعية وهيكل المنظومة البيئية ، كلفة موجبة صافية ، تفوق المنفعة الكلية ، ومن الأمثلة الواضحة لهذا ضريبة حماية البيئة ، فتحسين البيئة هنا يعنى كلفة اقتصادية ، من دون أى منفعة اقتصادية مصاحبة لها ، وينطبق هذا أيضا على فرض الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية أو التحكم فى أساليب التخلص من النفايات ، والنشاط التقانى - إذا أريد إلا يكون ضاراً بالبيئة - مطالب بأن يلتزم بقدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها ، والالتزام بقدرة المحيط الحيوى على استيعاب المخلفات .

وتعكس الضغوط البيئية والاجتماعية فشل المؤسسات فى إدارة السلع الحرة ، وتوفيرها ، وفى تصحيح فيوض الآثار العارضة ، وفى التوسط بين المصالح المختلفة ، ومن اللازم تحديد من الذى يتحمل عبء الإهمال البيئى ، ومن الذى يستفيد ، ومن الذى يستطيع أن يوازن بين المصالح المتباينة داخل المجتمع ، ويساعد هذا المنظور على فهم السبب فى أن المشورة السليمة من الناحية الفنية بالنسبة للسياسات قل أن يؤخذ بها (مثل المشورة بالتخلص من الحوافز الضارة أو فرض رسوم على الأضرار البيئية) .

من هذا المنطلق يتناول البحث الحالى (دور الهندسة الضريبية فى حماية المنظومة البيئية الحالة المصرية) دراسة مفهوم الهندسة الضريبية والمفاهيم المرتبطة بها ، ثم التلوث البيئى وأثره على التنمية الاقتصادية ، ثم ضريبة حماية البيئة ، وأخيراً تطبيق مفهوم الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة النظام الضريبى والمنظومة البيئية فى مصر ، فسلامة البيئة هى العنصر الأساسى فى حماية ثروات الدول ومواردها البشرية ، وتنعكس السلامة البيئية سلباً وإيجاباً على هذه الثروات بمختلف صورها ، ولأن الإنسان هو الغاية من كل تنمية وتطوير ، ومن حقه الطبيعى أن يعيش فى بيئة سليمة ونظيفة بجوها ومياهها وجمالياتها ، فإن قياس مدى نجاح الإنسان فى الحفاظ على هذه الغاية إنما يتوقف مدى تحكمه وتسخيره للإمكانات المتاحة للحصول على المنفعة الكاملة من بيئته والحيلولة دون انتشار

الملوثـــات الـــتى تسبب الأمراض وتزهق الأرواح ، ويقاس نجاح الأمم وتقدمها وصونها لحضاراتها بمقدرتها على الحفاظ على بيئة سليمة ، نظيفة ، نقية .

مشكلة البحث :

- تعرضـــت – وتـــتعرض – قوانين الضرائب فى مصر للعديد من التعديلات والتغيرات سواء بالإضافة أو بالحذف والاستبعاد ، حتى أصبح من الصعوبة بمكان أن نجد قانونا ضريبياً فى مصر لم تطلـــه يد التعديل والتغيـــير ، كما يثور الخلاف ويدور الجدل دائماً بين مصلحة الضرائب من جهة ، ورجـــال الفقه الضريبى والممولين من جهة ، حول ما تصدره مصلحة الضرائب من تفسيرات لمواد القـــانون ، أو مـــا تعلنه من تعليمات تفسيرية لتطبيق مواد القانون ، وهى تعليمات وتفسيرات تسعى مصـــلحة الضرائب – فى الغالب – من خلالها إلى مد مظلة الخضوع الضريبى لأوعية وأرباح غير خاضـــعة لها أصلاً ، ولعلها لم تكن فى ذهن المشرع الضريبى ذاته عند سن القانون ، هذا فى الوقت الـــذى تشـــكو فيه الإدارة الضريبية من ضآلة الإيرادات الضريبية ، وانخفاض الوعى الضريبى لدى الممولين ، وسعى بعضهم إلى التهرب من سداد الضرائب .

أضف إلى ذلك الهم البيئى الذى لم يعد أمراً داخليا يخص دولة بعينها ، لكنه أصبح أمر له بعد عـــالمى ، فالبيئة لا تعرف حدوداً سياسية ، ولقد أصبح لزاماً على المجتمع الدولى أن يتعامل مع هذه القضـــية خارج إطار الدول والأطر السياسية – النقطة المهمة هى أن على مشروعات الإنتاج – كى تضع الأضرار التى تصيب البيئة فى اعتباراتها – أن تعيد النظر بشكل شامل فى نظم إنتاجها ، ولكن هـــذا تترتـــب علـــيه تكالـــيف باهظة لا تنشط المؤسسات ورأس المال عموماً لتحملها . فما حل هذه الإشكالية ؟ .

أهمية البحث :

- يرى الباحث أن هذا البحث يحتل أهمية خاصة باعتباره يسعى لدراسة تطوير الوضع الضريبى القـــائم ، وإعـــادة بـــنـــاء هيكل النظام الضريبى الحالى ، مع سعيه نحو وضع إطار مقترح لحماية المنظومة **البيئية** على أسس مستحدثة من الهندسة الضريبية ، وذلك للأسباب الآتية :

- **أولا : أن هـــيكل النظام الضريبى الحالى يتسم بالعديد من أوجه القصور ، ويعانى من مشاكل فى التطبـــيق : فالتشـــريع الضريبى الحالى محل خلاف وجدل بين رجـــال الفقه الضريبى من** ناحـــية ، وبيـــن الإدارة الضريبية من ناحية ، كما أن هناك أحكاماً صدرت فعلا– أو فى ســـبيلها للصـــدور – بعـــدم دســـتورية بعض القوانين الضريبية أو بعض مـــواد القوانين

الضريبية ، وتشكو وزارة المالية من كثرة التهرب الضريبى ، ويشكو الممول من ضخامة العبء الضريبى .

ثانياً : قيام الحكومة المصرية فى نهاية عام ٢٠٠٤م بإجراء إصلاح ضريبى يتوافق مع برامج الإصلاح الاقتصادى ، مما يقتضى أن تقوم الدولة بتركيز جهودها فى مجال الإنفاق والقيام بوظائفها الأساسية ، ويمثل هيكل النظام الضريبى إحدى وسائل الحكم على مدى قوة الحكومة وهيبتها من جهة ، وعلى قدرتها على الحفاظ على سلامة المنظومة البيئية .

ثالثاً : يعتبر هذا البحث من الموضوعات المطروحة حديثا ، لذلك سوف يحتل أهمية كبيرة ، نظراً لأن الدراسات فى هذا المجال نادرة نسبياً خاصة فى البيئة المصرية ، مما يقتضى الوقوف على ماهية وسمات وأهداف الهندسة الضريبية ، ونتائجها ، ومخاطرها ومشاكلها ، كما باتت الحاجة ملحة فى عصرنا الحالى للتعامل مع القضايا البيئية باعتبارها إحدى التحديات التى تواجه العلماء .

رابعاً : تتركز أهمية البحث فى أن البيئة مخلوقة وقائمة بوجود الإنسان ، فلو أنه لم يبتكر ويتطور لما ظهر تلوث فى البيئة ، وهذا ما يتنافى مع طبيعة العصر المتحضر والمتقدم والحالى ، وهى تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لتنوع مظاهر التدهور البيئى ، وتعدد عوامله وتغاير وتباين المشكلات البيئية .

وتعتبر ضريبة حماية البيئة من أهم الموضوعات التى اهتمت بها دول العالم ، خاصة بعد التطور الكبير الذى توصل إليه العلم فى مجال الصناعة واستخدام أنواع الطاقة المختلفة والتكنولوجيا المتطورة فى مختلف أساليب الحياة ، وتعد الهندسة الضريبية من الأمور المهمة كونها تعمل على تسليط الضوء على أهم المواضيع التى اهتمت بها الدول المتقدمة والنامية ، وأهمية معالجة آثارها على كافة المستويات ، ومعرفة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة لدى كافة الجهات والجهود التى بذلت فى مصر .

خامساً : إن أهمية البيئة وحمايتها وتنميتها قد بدا واضحا فى السنوات الأخيرة على المستوى الدولى والمحلى ، نتيجة التلوث والتدهور والاستنزاف ، وإهمال البعد البيئى عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية ، وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة .

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :-

أولاً : بيان أوجه القصور ، ونواحي الضعف في هيكل النظام الضريبي ، حتى يتسنى إعادة بنائه بصورة جديدة ، وباستخدام وسائل وأدوات مستحدثة .

ثانياً : دراسة مفهوم الهندسة الضريبية ، ومدى الحاجة إلى تطبيق هذا المفهوم في إعادة بناء الهيكل الضريبي المصري ، مع استخدام مفاهيم أخرى مساندة ومساعدة .

ثالثاً : دراسة أثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية ، وضريبة حماية البيئة ، وتطبيق مفهوم الهندسة الضريبية في بناء أو إعادة هيكلة النظام المصري لتحقيق الأهداف القومية المبتغاة من نظام ضريبي يتسم بالعدالة .

رابعاً : يستهدف هذا البحث تبيان دور الهندسة الضريبية تجاه المنظومة البيئية وتحليل المشاكل تجاه الاقتصاد القومي ، وكيفية تنفيذ المقترحات بعد إدراك أهم النتائج والدروس المستفادة من البحث ، بما يساهم في مساعدة متخذي القرار في تبني برامج ذات فعالية ، بصورة مزدوجة تدعم النظام الضريبي من ناحية ، وتحافظ وتحمي المنظومة البيئية من ناحية أخرى.

منهج البحث :

يقوم البحث أساساً على المنهج الاستقرائي ، حيث يعتمد الباحث على مجموعة من المشاهدات الجزئية ، التي تتمثل في مجموعة الدراسات المسبقة لتحديد أبعاد المشكلة وتأصيل المفاهيم الأساسية لها وتحديد الاعتبارات والعوامل الخاصة ، لذا يرتكز البحث على دراسة تحليلية نظرية للهندسة الضريبية ، ودورها في تحسين الأداء البيئي ، مع دراسة تطبيقية في الهيكل المصري وإعادة بنائه .

كذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة العلاقات السببية ذات العلاقة بمشكلة البحث ، ثم تحليلها باستخدام أسلوب تحليل المحتوى الذي يعتبر أحد أهم السبل في منهج الملاحظة والاستنتاج ، ولقد قام الباحث بدراسة الأدبيات الاقتصادية المحلية والأجنبية في الهندسة الضريبية والمنظومة البيئية ذات الصلة بالبحث .

فروض البحث :

يقوم البحث على مجموعة من الافتراضات التي يسعى من خلال الدراسة المنهجية إلى اختبار مدى صحتها من عدمه ومن هذه الافتراضات .

١- إن تحقيق النمو الاقتصادى ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى يقتضى إصلاحا ضريبياً ملازماً له ومتمشياً مع التوجهات بادراك أهمية المنظومة البيئية .

٢- إن هيكل النظام الضريبى المصرى الحالى لم يعد صالحاً للتطبيق فى ظل التطورات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على المنظومة البيئية المصرية ، وفى ظل الظروف الراهنة .

٣- إن إصلاح النظام الضريبى المصرى يقتضى هدم الهيكل الحالى وإعادة بناء هيكل جديد على أسس مستحدثة ، لأن النظام الحالى لم يعد يتحمل المزيد من التعديلات .

٤- إن إعادة بناء هيكل ضريبى جديد يستلزم استخدام حزمة متكاملة من الأساليب والمفاهيم المستحدثة التى سبق تطبيقها فى نظم أخرى ، ولكن الجديد فى هذا البحث هو تطبيقها فى الدمج بين بناء هيكل نظام ضريبى ، وبناء أو إعادة بناء برامج حماية المنظومة البيئية .

أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث :

يرى الباحث أن هذا البحث يساهم فى إيجاد هيكل ضريبى مميز ، ومنظومة بيئية مميزة ، وأهم أسباب ودوافع كتابته هى :

ا- عدم وجود إطار نظرى كاف عن التأثيرات التى يمكن أن تحدثها الهندسة الضريبية فى المنظومة البيئية سواء بالسلب أو بالإيجاب .

ب- عدم وجود دليل عملى على التأثيرات التى أحدثتها فعلا النظم المختلفة والتى قامت بها الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة اهتمامها بسياسات مخالفة .

ج- عدم وجود دليل عملى عن خصائص المنشآت المصرية طبقاً لمفاهيم الهندسة الضريبية والمنظومة البيئية .

د- عدم وجود دليل عملى على مدى تطبيق مفاهيم الهندسة الضريبية ومستحدثاتها سواء فى وزارة المالية أو مصلحة الضرائب .

هـ- عدم وجود دليل عملى على مدى تنفيذ وزارة شئون البيئة فى مصر ، بالعمل على تنفيذ والتعاون مع وزارة المالية ، فى تفعيل آليات الهندسة الضريبية ، ودعم آثارها فى حماية والحفاظ على المنظومة البيئية .

و- ندرة الأبحاث والدراسات فى المكتبة العربية والخاصة بالهندسة الضريبية والمحاسبة الخضراء ، والتسويق الأخضر ، ودورها فى ترشيد القرارات ، فى ظل الاهتمام المتزايد فى الأبحاث والدراسات الأجنبية بتلك الأنظمة سواء على المستوى الأكاديمى أو الممارسات التطبيقية .

وخاصـــة فى ظل الاهتمام بأهمية تطبيقات نظم الخبرة ، والهندسة الضريبية فى إطار الذكاء الاصـــطناعى ، بدعم القرار الذكى وأنظمة الذكاء الموزع ، والدعم الشبكى والمنظمات الآلية والنظم الاستراتيجية .

خطة البحث :

يـــتكون البحث من مقدمة وأربع مباحث وخاتمة والهوامش شاملة قائمة المراجع ، فى المقدمة نـــبذة موجزة حول السياسات الضريبية ، والضغوط البيئية ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهدافه ، منهج البحث ، فروض البحث ، ثم أسباب ودوافع اختيار الباحث لموضوع البحث .

يوضـــح المبحث الأول – مفهوم الهندسة الضريبية والمفاهيم المرتبطة بها ، النظام الضريبى ، والبيـــئة الخارجـــية للنظام ، ثم البيئة الداخلية ، ونظم الخـــبرة ، وبعد ذلك مفهوم البيئة ، المحاسبة الخضـــراء ، أمـــا المبحـــث الـــثانى فيتـــناول بالبحث والتحليل التلوث البيئى وأثـــره على التنمـــية الاقتصـــادية ، مـــن خـــلال دراســـة مصـــدر وأسباب المشكلة البيئية ، والتلوث البيئى والتنـــميـــة الاقتصادية ، وأخيراً أثره عليها ، بينما يقترح المبحث الثالث ضـريبة حماية البيئة ، ببيان دور الهندسة الضـــريبية فى تصحيح آليات السوق لحماية البيئة ، ثم الاختيار بين الهندسة الضريبية وبدائل حماية البيـــئة وأخيراً عرض الآثار والنتائج ذات الصلة بكفاءة الهندسة الضريبية فى حماية البيئة ، مع تحليل تحديد سعر الضريبة ، وفى المبحث الرابع – دراسة تطبيق مفهوم الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة الـــنظام الضـــريبى وإعادة هيكلة المنظومة البيئية فى مصر ، ثم الخاتمة ، وبعد ذلك قائمة الهوامش والمراجع .

المبحث الأول

مفهوم الهندسة الضريبية والمفاهيم المرتبطة بها

أولاً – مفهوم الهندسة الضريبية :

يعتبر مصطلح الهندسة الضريبية من المفاهيم الحديثة التى ظهرت فى النصف الثانى من تسعينات القرن الماضى – القرن العشرين – ويجرى وضعها فى مجال التطبيق فى المجالات المختلفة منذ مطلع القرن الحالى – الحادى والعشرين – والهندسة الضريبية ليست مجرد إدخال بعض التعديلات ، ولكنه إعادة بناء تركيب النظام أو الأنظمة بهدف التطوير والارتقاء بالأداء ، ومن ناحية أخرى الوفاء بالمتطلبات المالية والاقتصادية وتبسيط الأنظمة والقضاء على تعقيدها ، والتسهيل على المواطنين والمتعاملين والقضاء على التسرب والتهرب الضريبى (١).

يتضح مما سبق أن الهندسة الضريبية Tax Engineering مفهوم مستحدث ، مشتق من مفهوم هندسة النظم Systems Engineering ، ويحتاج تأصيل هذا المفهوم من الناحية العلمية والعملية إلى بذل مزيد من الجهد العلمى المنظم يقوم به فريق من العلماء على أعلى مستوى من الخبرة العلمية والتطبيقية فى مجموعة من التخصصات المترابطة فى الاقتصاد ، والإدارة، والإحصاء ، والمحاسبة ، والعلوم الرياضية ، والقانون والتكنولوجيا ، والكمبيوتر ، وذلك للعمل على صياغة هذا المفهوم وتحديد مضمونه ومقوماته وأدواته ثم إجراء المزيد من الدراسات العلمية لتطبيقه على مشاكل النمو الاقتصادى ، والمحاسبة الضريبية ، وصولا إلى حلول ملائمة لهذه المشاكل فى ضوء المتغيرات داخل المنظومة البيئية المحيطة سواء كانت هذه المتغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية (٢).

وحقيقة الأمر أن هندسة النظم تمثل بصورة عامة شاملة ، عملية إدارية فنية ، تسعى إلى تطويع المنظومة المعرفية العلمية ، فى خدمة الاستخدامات التطبيقية أو العملية ، مع مقاربة أهداف الأداء الفنية والاقتصادية والمحاسبية والتنظيمية فى ظروف الواقع المهيمن ، والتى تؤثر فى هيكل النظام أو تتأثر به (٣)، ومن المتعارف عليه أن الوظيفة الهندسية تتعلق بتنفيذ وتطبيق الأساليب العلمية لمبادئ العلوم الرياضية والكمبيوتر والمنطق ، واستخدامها فى مواجهة أو علاج المشكلات ، وتصميم سلع وخدمات تواجه احتياجات وتوقعات المستهلكين (٤).

ولا يقصد بالهندسة هنا ذلك العلم الذى يتعلق بتكوين وترتيب وتحليل وحل المعادلات الرياضية والأشكال الهندسية ، بل يقصد بها الاستخدام التطبيقى للعلم Make Practical use of science ، وعلى هذا فإن مفهوم الهندسة الضريبية يعنى فى الواقع إعادة هيكلة النظم الضريبية من دراسة وتحليل مكونات النظام الضريبى لتحديد مدى ملائمة كل عنصر للمنظومة البيئية ، والواقع الذى يجب

أن يتكـيف ويـ أقلم معه ، هذا العنصر ، وتحديد وبحث مدى إمكانية تغيير مكونات هذا النظام ، بما يتناسب مع التغيرات المستمرة في عناصر البيئة المحيطة به [٥].

فالهندســة الضـريبية تقدم باستمرار آليات جديدة لحل المشاكل الضريبية وفقاً لأسس ديناميكية مبـتكرة مــع توفير أدوات مستحدثة تساعد على تصميم وتطبيق أدوات جديدة وتقدم حلولاً إبتكارية للمشـكلات العملية التي تواجه أي عنصر من عناصر منظومة النظام الضريبي ، وعلى هذا ، اقترح البعض التعريف التالي للهندسة الضريبية : هي أحد فروع هندسة النظم التي تمثل أسلوباً علمياً يهدف إلى إعادة صياغة هيكل السياسة الضريبية ، بحيث يتم إعادة تركيب عناصر منظومة النظام الضريبي علــى أســس جديـدة مبتكرة تحقق التوافق والتناغم بين عناصـره ، وتحقق في نفس الوقت الأهداف الاقتصــادية القومــية بأقل قدر من التكاليف الاجتماعية في ظل الظروف المتغيرة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٦].

وهــناك من يرى أن الهندسة الضريبية تعتمد على إعادة الهيكلة ، وإعادة البناء ، وليس مجرد إدخــال بعــض الإصلاحات الظاهرية ، وإنما تقوم على إحداث إعادة بناء متوازن لكافة العناصر ، وأطـراف العلاقــة والمقومات التي تقوم عليها المحاسبة الضريبية والمالية العامة ، ولما كانت نظم المعلومــات المطـبقة حالـياً غير كافية لإحداث التكامل المنشود من الهندسة الضريبية ، إضافة إلى الحاجــة الملحــة لاســتخدام أنظمة معلومات متطورة وحديثة تتسم بالذكاء ، بحيث تكون قادرة على إحداث التطور ، وتساهم في توفير قاعدة المعرفة الضريبية ، التي تعتبر من أهم أدوات الارتقاء بأداء مــأمور الضــرائب وتوفــير الخبرة والاستشارة وتدعيم ما يتخذه من قرارات أو تدعيم للرأي ، مما ينعكس على الجانب الفني لأداء مأمور الضرائب [٧].

وقد كان قصور أنظمة المعلومات التقليدية عن مواكبة احتياجات الهندسة الضريبية ، مدخل هام فــي الاتــتجاء إلــى أنظمة المعلومات المتقدمة ، أو أنظمة المعلومات الذكية التي تكون قادرة على مواجهة تحديات الهندسة الضريبية ، لعجــز الأدوات التقليدية التي تتضمنها نظم المعلومات التقليدية ، عن مواكبة متطلبات الهندسة الضريبية ، حيث أنها لا تقدم حلولا للمشاكل غير التقليدية ، إضافة إلى أنها غير قادرة على التعامل مع المشاكل الهيكلية ، أو مشاكل إعادة الهيكلة ، ونظراً لأن إعادة الهيكلة تشــمل جوانــب ، ومجالات عديدة ، قد يصعب التنبؤ بحلول لها أو التنبؤ بآثارها ، مما يعطى الباحث دافعاً قويا لتفعيل بنود البحث الحالي .

كما وان ما يحيط الهندسة الضريبية ، من وجود نظام كفء للقياس ، لا توفره أنظمة المعلومات التقليدية ، يجعل من الذكاء الاصطناعي أسلوب فعال أيضا في القياس ، لأن الهندسة الضريبية تتطلب قــياس آثــار أي تغييرات هيكلية ، وقياس آثارها ، وكذلك الارتقاء بالجانب الفني في شق المعرفة ،

وتوفير البيانات والتدريب ، وتطوير الأداء ، وإدارة الحوار والمحاكاة مع هذه الأنظمة ، مما سينعكس أثره على أسلوب تفكير مأمور الضرائب (٨).

وهناك من يتحدث عن مفهوم وأبعاد مدخل إعادة هندسة المنظومة البيئية Reangineering . أو إعادة البناء أو الهندسة كما يطلق عليها أحيانا ، بأنها تسعى إلى تحقيق تميز تنافسى فى بيئة الأعمال ، لاسيما فى بيئة حادة التنافس ، سواء فى مجال الإنتاج أو الخدمات ، فهو إذاً أحد مداخل التغيير ، ويمكن تعريف إعادة الهندسة بأنها : إعادة تصميم للعمليات الرئيسية الإستراتيجية – دون الهامشية – بشكل جذرى دون التقليدى بأى افتراضات أو مسلمات ، بشأن الوضع الحالى للعمليات ، والهدف هنا هو تحقيق تحسين سريع وجوهرى فى جوانب أداء المنظومة ، بحيث يشمل التحسين ، خفض مراحل ووقت وتكلفة العمليات وزيادة عائدها أو قيمتها المضافة (٩).

ويقوم هذا المدخل على سمتين أساسيتين ؛ هما النظرة الاقتصادية والتفكير الإبتكارى ، المستند إلى قدرة على تخيل سيناريوهات بديلة لخفض مراحل العمل ، ووقته وتكلفته ، ثم تقييمها لاختيار أنسبها ، كما يقوم أيضا على استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات للإفادة من تطبيقات وبرامج الحاسب وشبكات المعلومات (١٠)، ويمكن الاستفادة من مدخل إعادة الهندسة فى الإفادة من تكنولوجيا بناء نظام متطور للمعلومات ، يكون أساساً لقرارات وتحركات سريعة ورشيدة فى مجال إعادة بناء المنظومة الضريبية ، فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، ودخول مجال المنافسة العالمية ، ضمن استراتيجية محددة المعالم ترتكز عليها المنظومة البيئية ، تأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجى فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الحاضر والمستقبل (١١).

ويرى البعض أن الهندسة مرادف النظم الخبيرة ، والتى تعرف بأنها أداء متميز لمهمة محددة (١٢)، كما تعرف بأنها المعرفة والمهارة التى يمتلكها بعض الناس ، ومن أهم نتائجها أداء مرتفع عن الأداء التقليدى ، وهى تتكون من كم هائل من المعرفة ، والمعلومات المرتبطة ، بحزم من الحقائق ، مقرونة بأسس مبنية على التجارب العلمية ووقائع نادرة ، وإجراءات تعتمد على التقدير الشخصى ، مصنفة بأسلوب يساعد المختص على تفنيد أهم المشكلات بكفاءة (١٣). وتعتبر مقدرة الفرد على توظيف تلك المعارف ، واستخدامها الاستخدام الأمثل فى علاج المشكلات أساس التقدير بلقب خبير (١٤).

وعلى الرغم من ظهور دراسات عديدة عربية ، إلا أنها تفتقد بيان العلاقة بين الهندسة ونظم الخبرة ، مما يجعل هناك ضرورة قصوى لإيجاد تحديد فاصل يوضح للمسئولين الأهداف الحقيقية ، حتى يتسنى السيطرة على المنظومة البيئية ، وتطوير الهيكل الضريبى فى إطار الهندسة الضريبية (١٥)، وعلى الرغم من أن هندسة النظم بدأ تطبيقها أساساً من خلال المشروعات الصناعية

والتجارية ، بهدف تصميم سلع وخدمات تقابل احتياجات وتوقعات المستهلكين ، وبهدف المواءمة بين دورة حياة المنتج ، والتغيرات المستمرة فى أذواق المستهلكين وفى تقنيات الإنتاج الحديثة ، مع الارتقاء فى نفس الوقت بالجودة الكاملة ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من تطبيق نفس الأسلوب الفنى فى تصميم نظم الضرائب ، وسياستها بالشكل الذى يلائم احتياجات وتوقعات الإدارة الضريبية والممولين ، وبشكل يسهم فى مساعدة الحكومات على أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير القدر الكافى من الإيرادات السيادية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية (١٦).

وهكذا يمكن القول بإمكانية تطوير مفهوم هندسة النظم لينطبق على إعادة هيكلة النظام الضريبى ، فيما يسمى بالهندسة الضريبية ، وباستخدام المفاهيم التالية بعد تطويعها للتطبيق فى مجال الضرائب (١٧):

النظام الضريبى :

هو مجموعة من العناصر المترابطة التى تشكل كلا عضويا متجانسا ، وتترابط هذه العناصر فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات البينية فى اتجاهين بمعنى أن كل عنصر من العناصر ، يؤثر فى باقى العناصر ، ويتأثر بها فى نفس الوقت ، وعلى هذا فالنظام الضريبى يشمل ثلاثة عناصر مترابطة (١٨):

١- التشريع الضريبى :

ويقصد به مجموعة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة بفرض الضرائب ، وتنظيم طرق تحصيلها وجبايتها ، كما يتضمن أيضاً أحكام المحاكم وقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية ، والتى تمثل سوابق قضائية يتم إقتفاء أثرها فيما بعد .

٢- الإدارة الضريبية :

ويقصد بها وزارة المالية ، ومصلحة الضرائب التى تتبعها بجميع فروعها وتقسيماتها وإداراتها الفنية والإدارية والجغرافية ، وهى التى تقوم على تنفيذ التشريع الضريبى ، وتطبيق أحكامه ونصوصه بهدف تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة وتوريدها للخزانة العامة .

٣- المجتمع الضريبى " الممولين " :

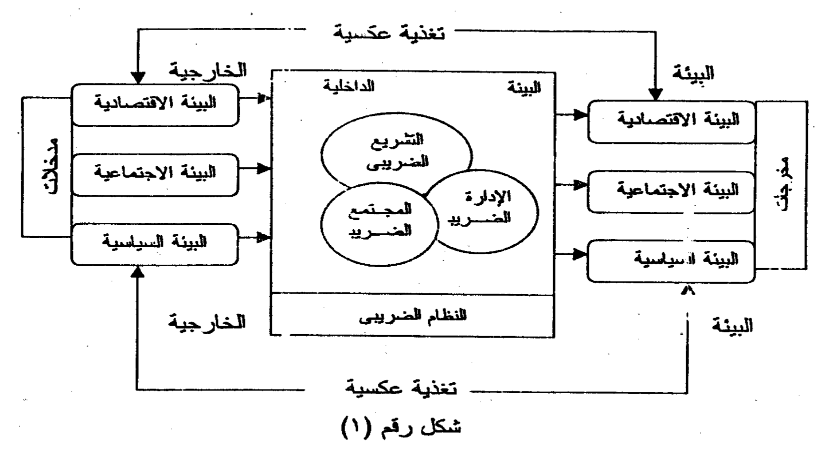
وهو تعبير يقصد به المجتمع الضريبى الخاضع للتشريع الضريبى والمكلف بأداء الضريبة سواء كــان شخصــا طبيعــياً أو معنوياً وأياً كان الشكل القانونى لهذا الشخص المعنوى (مشروعا فرديا ، شركات أشخاص / شركات أموال ... الخ) .

البيئة الخارجية للنظام :

وتتمــثل فى كل العوامل والظروف خارج النظام والتى تتغير خصائصها لأسباب خارج نطاق سيطرة النظام [١٩]، ولكنها فى نفس الوقت تؤثر فى النظام الضريبى ، كما تتأثر به ، وتشمل : البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

البيئة الداخلية للنظام :

ويقصد بها العوامل والظروف والعلاقات الداخلية التى تعمل بين أجزاء النظام بعضها البعض ، وتؤدى إلى حــدوث التفاعــل والتأثــير بين هــذه الأجــزاء بشكــل أو بآخــر ، كما هو موضـــح بالشكل رقم (١)



شكل رقم (١)

العلاقة بين النظام الضريبى والبيئة الداخلية والخارجية

المصدر : نعيم فهيم حنا ، مرجع سابق ، ص ٢٦

نظم الخبرة :

يعرفها البعض بأنها عمليات وخطوات اتخاذ القرارات التى يتبعها الخبراء من البشر ، ووضعها فـــى برامج ونماذج يتم تهيئتها بحيث يمكن استخدامها فى تقديم الاستشارات آلياً [٢٠]، وهناك من يرى أنهـا أنظمـــة حسابية تعتمد على التمثيل الصريح للمعرفة فى ضم المعرفة المتعلقة بمجال معين من مجالات الخبرة البشرية [٢١]، ويرى البعض الأخر أن تعريفها مستمد من خصائصها التى هى القدرة على حل المشكلات الصعبة بنفس الدرجة ، أو أفضل من الخبراء البشريين ، واستخدام القواعد الفعالة فـــى التحليل ، مع معالجة الفروض المتعددة والمتعارضة والقدرة على تفسير النتائج ، وإدراك حقيقة الرموز الوصفية [٢٢].

ويســـتخدم فـــى نظـــم الخبرة مصطلح نظم المعرفة كمرادف لها ، ولها تطبيقات متعددة [٢٣]، ويعـــرفها آخرون بأنها عبارة عن برامج للحاسب تحتوى على المعرفة المتعلقة بمجال معين ، وتقوم بأداء أعمال معقدة كثيرة [٢٤]، ويتم أداء هذه الأعمال عن طريق محاكاة عمل الخبير البشرى ، الذى يستفيد من المعرفة الخاصة بمجال معين ، والقواعد العملية المعتادة ، أو التنقيبية وصولا إلى قرار ما ، أو اقتراح التوصية اللازمة وذلك من خلال إدراك شامل للمجال موضع الاهتمام ، مع القدرة على استنتاج معرفة جديدة من المعرفة المتاحة القائمة ، وشرح العلاقات السببية [٢٥].

إن السياســة الضـــريبية هى مفتاح التوجيه الديمقراطى للتطور الاقتصادى ، دون اللجوء إلى الـــتدخل فـــى حركة السوق بأساليب بيروقراطية مباشرة ، إلا أن الاقتصاد العالمى قد صار متشابكا تشـــابكاً شـــديداً ، بحيث لم يعد هذا التوجه الديموقراطى ممكناً إلا فى الإطار الأوربى ، ومن ناحية أخـــرى أصـــبح الإطـــار الأوربى ضرورة حتمية ، ذلك لأن هذا الإطار هو الضمانة الوحيدة لإنهاء التـــنافس السائد داخل الاتحاد الأوروبى ، على فرض أدنى الضرائـــب على المشروعات الصناعية ، وعلى استقطاب أصحاب الثروات من دافعى الضرائب .

وحيـــنما تُجـــبر حكومات بعض البلدان النامية عمل الأطفال والتدمير الشديد للبيئة ، والأجور المتدنـــية علـــى نحو شديد ، بحيث لا يمكن فرضها إلا من خلال انتهاج أساليب قهرية ضد النقابات العمالـــية ، رغـــبة مـــن هذه الدول فى تحقيق أقصى الأرباح التجارية ، لحفنة ضئيلة من المواطنين الناشـــطين فى السوق العالمية ، مثل هذه الإجراءات إنما تدمر فى الواقع الموارد البشرية والطبيعية لدولها ، ولو فرضت منظمة التجارة العالمية عقوبات على مثل هذه البلدان ، التى يخترق الحكام فيها على نحو بين ، حقوق الإنسان الديمقراطية والاقتصادية ، لأجبرت الطلائع غير الديمقراطية بها على انتهاج سياسة تنموية تحقق التقدم لشعوبها فعلاً [٢٦].

ويمكـــن أن يؤدى فرض ضريبة على استهلاك الموارد الطبيعية ، إلى دعم الصناعات المنتجة للبضــــائع كثيفة العمل ، وإلى الحد من اتساع رقعة نقل البضائع بالشاحنات ، على الرغم من كل ما ينطوى عليه هذا النقل من نتائج مدمرة للبيئة ، إن هذه الضريبة ستعزز من أهمية العمل البشرى .

وســـتجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة شديدة الاستهلاك للطاقة أقل جدوى اقتصادية ، يضاف إلـــى هـــذا أن إعادة توزيع العبء الضريبى ، سيقوم فرصة لخفض اعتماد الدولة على دخول الطبقة العاملـــة فى تمويل ما تقدم من رعاية اجتماعية ، وفى ظل التنافس العالمى ، لم يعد بالإمكان فرض ضــــريبة على أرباح رأس المال ، تفوق المتوسط العالمى ، دون أن تحدث عواقب وخيمة ، فضريبة من هذا القبيل ستؤدى إلى رفع أسعار المنتجات والخدمات الأوروبية ، وإلى هروب المستثمرين إلى خارج البلاد ، ولكن إذا كنا نريد برغم هذا إجبار الرابحين من العولمة على تحمل حصتهم العادلة فى تمويـــل المهـــام ، فإن ضريبة هامة يجب أن تفرض على الملوثين للبيئة ، كى يدفعوا الثمن الفورى جــــزاء مــــا يقـــترفون بحـــق بيئاتهم ، ولذا فإن الدولة تبقى مسئولة عن تحقيق الإلتزام بحماية البيئة وصــــيانتها ، بعـــد إقـــناع الناس بقيمة الجهد الإنسانى اللازم لحماية البيئة إضافة إلى استخدام آليات الســـوق لتحقيق هذا الهدف أيضا . بما فى ذلك المتابعة الدقيقة لجميع أنواع الآثار البيئية وأشكالها لا الاقتصار على المحمود منها فقط [٢٧].

ثانياً – مفهوم البيئة :

إن تعبـــير البيئة مستحدث فى لغتنا العربية ، وقد جاء من كلمة (باء) أى رجع إلى مستقر ، ففى لسان العرب لابن منظور : باء إلى الشيء يبوء بوءاً ، أى رجع ، وتبوأ نزل وأقام [٢٨]، وقد جاء بالمعجم الوســـيط : أن البيئة هى المنزل ، وكذلك الحال ، ويقال بيئة طبيعية ، واجتماعية ، وسياسية [٢٩]، كما جاء بالمعجم الوجيز : أن البيئة هى المنزل ، وكذلك ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما [٣٠]، وجـــاء فـــى قاموس المنجد فى اللغة ، أن البيئة هى الحالة ، ويقال أنه حســـن البيئة[٣١] ، وفى القرآن الكريم يقول المولى جلت قدرته : " والذين تبوءوا الدار والإيمان " (الحشر –٩) ، أى الذين سكنوا المدينة من الأنصار ، واستقرت قلوبهم على الإيمان بالله ورسوله .

وقد استخدم علماء المسلمين كلمة البيئة استخداماً اصطلاحيا منذ القرن الثالث الهجرى ، وربما كـــان ابـــن عبد ربه – صاحب العقد الفريد – هو أقدم من نجد عنده المعنى الاصطلاحى للكلمة فى كـــتاب (الجمانة) أى للإشارة إلى الوسط الطبيعى (الجغرافى والمكانى والإحيائى) الذى يعيش فيه الكائـــن الحـــى ، بمـــا فـــى ذلك الإنسان ، وللإشارة إلى المناخ الاجتماعى (السياســـى ، الأخلاقى والفكـــرى) المحـــيط بالإنســـان [٣٢]، وفى تعريف معجم العلوم الاجتماعية للبيئة يقول بأنها العوامل الخارجـــية التى يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره ، استجابة فعلية ، أو احتمالية ، وذلك كالعوامل

الجغرافية والمناخية من سطح ونباتات ، وموجودات وحرارة ورطوبة ، والعوامل الثقافية التى تسود المجتمع ، والتى تؤثر فى حياتهم ، وتشكلها وتطبعها بطابع معين ، وتنقسم البيئة فى رأى معجم العلوم الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع (٣٣):

ا- بيئة فيزيائية أو جغرافية .

ب- بيئة ثقافية تتعلق بالظروف الثقافية التى تكتنف المجتمع ، كالمنطقة الثقافية التى يقع فى دائرتها المجتمع والتيارات الثقافية السائدة بها .

ج- بيئة اجتماعية تتمثل فى المجتمع وما يسوده من عادات وتقاليد ونظم .وفى اللغات الأجنبية نجد أن اللغة الفرنسية تعرف البيئة بأنها ما يحيط بنا ، أو الوسط (٣٤)، وفى اللغة الإنجليزية تعرف البيئة بأنها ما يحيط بالإنسان فى معيشته (٣٥)، وهناك من يرى بأنها - البيئة - الأحوال الفيزيائية والكميائية والاحيائية للإقليم الذى يعيش فيه كائن حى ، وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبنى البشر ، وتتكون من الهواء والمياه والتربة وكل الكائنات الحية الأخرى (٣٦)، بينما يعرفها آخر بأنها مجموع المعطيات الثابتة ، وتوازن القوى المتنافسة التى تهيمن على حياة مجموع بيولوجي ، والتى تتضمن تعايش وتطفل تدخل جميعاً فى تركيبة توازنية (٣٧).

ويقصد بالبيئة بمفهومها العام : الوسط أو المجال المكانى الذى يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه ، بكل ما يضمه هذا المجال المكانى من عناصر ومعطيات سواء كانت من خلق الله سبحانه وتعالى - كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر وقود ، والتربة والتضاريس وموارد المياه ، وعناصر المناخ من حرارة وضغط ورياح وأمطار إضافة إلى النبات الطبيعى والحيوانات البرية أو معطيات من صنع الإنسان من عمران وطرق ووسائل نقل واتصال ومزارع ومصانع وسدود وغيرها (٣٨).

وهناك من يرى إن مفهوم البيئة : هى الوسط المحيط بالإنسان ، والذى يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ، البشرية منها وغير البشرية ، فالبيئة تعنى كل ما هو خارج كيان الإنسان ، وكل ما يحيط به من موجودات ، فالهواء الذى يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه ، والأرض التى يسكن عليها ويزرعها ، وما يحيط به من كائنات حية ، أو جماد هى عناصر البيئة التى يعيش فيها والتى تعتبر الإطار الذى يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة (٣٩).

والبيئة فى أبسط تعريف لها هى (٤٠): ذلك الحيز الذى يمارس فيه البشر أنشطة حياتهم ، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتى يتعايش معها الإنسان ، ويشكلان سويا سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جواز دورات طاقات الحياة ، حيث ينتج النبات

المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة ، ويأكل الحيوان النبات والعشب ، ويأكل حيوان آكل للحوم حـــيواناً آخـــر آكلا للعشب ، والإنسان يأكل النبات والحيوان ، ويستفيد من كل منهما ، وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات .

ويـــرى البعض أن علم البيئة يعنى العلم الذى يهتم بقضايا المواطن ، والعمل على تذليل ما بها مـــن صعوبات ووضع الضوابط والقواعد التى تيسر التعايش السلمى معها (٤١)، وتم تعريف البيئة فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية ، الذى انعقد فى استوكهولم عام ١٩٧٢، بأنـــها : رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكان ما لإشبـــاع حاجـــات الإنسان وتطلعاته(٤٢) ، وقد عـــرفها بعـــض المتخصصون بأنها الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمـــارس فـــيه علاقاته مع أقرانه من بنى البشر (٤٣)، وهناك من يعرفها بأنها كل ما يحيط بالإنسان وخزانة الموارد والسلة التى تلقى فيها النفايات والمخلفات (٤٤).

وهناك شبه اتفاق بين بعض المهتمين بالدراسات البيئية على اعتبار البيئة عامة هى :

الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية (٤٥)، وهكذا نجد أن هناك تداخل مفهوم البيئة فى كل العلوم الإنسانية ، فقد بات دارجاً الحديث عن البيئة الاجتماعية والجغرافية والتنظيمية ، ونوه المتخصصون بعدم تطابق تعريف البيئة مع تعريف الطبيعة على أساس أن البيئة تضيف إلى فكرة الطبيعة مظاهر جديدة وغريبة عليها منها التلوث البيئى (٤٦).

ولقد أثارت مشكلات البيئة اهتماماً متزايداً فى الأربعين سنة الأخيرة فأقبلوا على دراستها ، غير أن بعـــض الجوانـــب الطبيعية لهذه المشكلات كانت تدرس من قبل فى أحد فروع علم الأحياء وهو الإيكولوجـــى (Ecology) ، وقـــد درجنا فى اللغة العربية على إطلاق اسم علم البيئة على التسمية إيكولوجـــى ، فاخـــتلط بذلـــك مـــع البيئة بمعنى Environment ، وبذلك أصبح عالم الإيكولوجى Ecologist وعالم البيئة Envuironment Talist وكأنهما تسميتان مترادفتان لمجال عمل واحد ، ولكن الواقع يختلف عن ذلك تماماً ، فعالم الإيكولوجى ويقابله فى اللغة الدقيقة عالم التنبؤ ، وهو يعنى بدراسة تركيب الطبيعة ووظيفتها ، أى يعنى بما يحدد الحياة ، ويكفيه استخدام عناصر الحياة المتاحة ، أما عالم البيئة فيعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة ، أى أنه يتناول تطبيق معلومات فى مجالات معرفـــية مخـــتلفة فى دراسة التفاعل مع البيئة ، فهو يعنى بوقاية المجتمعات الإحيائية من التأثيرات محلياً وعالمياً من الأنشطة البشرية ذات التأثير الضار وبتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الإنسان .

نســتنتج مــن كل ذلك أن البيئة مفهوم ذو طبيعة كلية يضم العديد من العوامل التى تتفاعل مع بعضــها البعض ، وبيئة الإنسان هى الإطار الذى يحيا فيه مع غيره من الكائنات ، وقد اتسع مفهوم البيــئة فلم يعد مقصوراً على البيئة المحلية ، وإنما امتد إلى البيئة الإقليمية ، فالبيئة العالمية ، فالكون كله [٤٧].

المحاسبة الخضراء [٤٨]:

ركــزت الجهــود المبكرة للربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية على قياس (ناتج محلــى إجمـــالى أخضر) ، مدفوعة فى ذلك بالشواغل الحقيقية ، بأن القياس التقليدى للناتج المحلى الإجمالى لا يقدم سوى صورة جزئية للتغيرات فى الرفاه – تعكس أساساً ، إن لم يكن كلية ، العناصر التى تتفاعل فى الأسواق (تشمل فقط القليل من الخدمات الاعتبارية ، مثل السكن الذى يشغله المالك) ، وكثــير من الأصــول البيئيــة – خاصة تلــك التى تعمل (كبالوعات) تتلقى التلوث والنفايات ، وتلك التى تدعم الحياة لا تؤدى وظيفة فى الأسواق ، ومن ثم تم استبعادها .

وقد حاولت هذه الجهــود المحاسبية البيئية الأولى تعديل الحسابات الوطنية لتشمل أضرار البيئة ، وخدمات البيئة ، والتغيرات فى رصيد رأس المال الطبيعى ، ولكن تبين أن ذلك يمثل مشكلة أساساً بســبب صــعوبات التقيــيم وبعض القضايا المتعلقة بالمفاهيم ، فعلى سبيل المثال هل ينبغى معاملة مصروفات حماية البيئة كاستهلاك وسيط أم نهائى ؟ ، وقد وجهت جهود لاحقة صوب إنشاء حسابات تابعة تحاول ربط مجموعات البيانات البيئية مع معلومات الحسابات الوطنية دون تعديل ، ومن حيث المبدأ تعرض كافة التكاليف والمنافع البيئية ، وأصول الموارد الطبيعية ، والحماية البيئية فى حسابات جاريــة وبيانات الميزانية ، ولكن فى التطبيق ، ونظراً لصعوبة التقييم ، كان التركيز يتم غالباً على اســتخدام المعلومــات على الكميات المادية من حسابات البيئة ، ويتمثل عيب هذا النهج فى صعوبة إجراء مقارنات عبر الحسابات فى وحدات مختلفة لتقييم الأولويات أو المفاضلات .

وفيما يلى بعض النهج الرئيسية لاستحداث مؤشرات بيئية [٤٩]:

١- **الحسابات الوطنية الممدة** : نظام الحسابات الخضراء للحسابات البيئيــة والاقتصـــــادية ، (الأمم المتحدة : إطار للمحاسبة البيئية) ، (صافى المدخرات المصححة : البنك الدولى) ، التغير فى الثروة الكلية ، حساب استنزاف الموارد وأضرار البيئة ، مؤشر التقــدم الحقيقى ،

إعـــادة تعـــريف التقدم ، ومؤشر الرفاه الاقتصادى ، رقم مصحح للناتج المحلى الإجمالى ، يعكس خسائر الرفاه من عوامل بيئية واجتماعية .

٢ - حســابات ماديــة إحيائيــة : البصمة الإيكولوجية ، الصندوق العالمى للحياة البرية ، مقياس للأرض المنتجة ، ومساحة البحر اللازمة لإنتاج الغذاء والألياف ، وبشكل متجدد ، الطاقة التى تستهلكها مختلف أساليب الحياة داخل وفيما بين البلدان .

٣- المؤشرات المرجحة على نحو متساو : وهى المؤشرات التى ترجح مكوناتها بصورة متساوية ثم تجمع ، فى حين تقدم المؤشرات غير المرجحة بصورة متساوية لبعض المكونات وزنا أكبر عــن غيرها ، وأهمها مؤشر الحياة على كوكب الأرض ، تقييم لإعداد نوعيات الحيوانات فى الغابــات ، والمياه العذبة ، والبيئات البحرية ، ثم مؤشر الاستدامة البيئة ، الذى إقترحه المحفل الاقتصادى العالمى وهو مؤشر إجمالى يقيس ٢٢ عاملاً رئيسياً تسهم فى الاستدامة البيئية .

٤- مؤشرات مرجحة على نحو غير متساو : مؤشرات الضغط البيئى وهو مقترح هولندا والإتحاد الأوربى ، ويمثل مجموعة من المؤشرات العالية لضغوط بيئية معينة مثل التحمص وانبعاثات غازات الدفيئة ، رفاه الأمم ، بريسكوت الن . وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات تعكس عناصر الرفاه الإنسانى ورفاه النظام الإيكولوجى وتضمها لإنشاء بارومترات الاستدامة .

٥- الكفاءة الايكولوجية : تدفقات الموارد ، إجمالى التدفقات المادية التى تدعم العمليات الاقتصادية ، وهى من مقترحات المعهد العالمى للموارد .

والوضـــع المـــثالى ، أن تـــراعى مقاييس صافى المدخرات المصححة رأس المال البشرى ، والأصـــول الطبيعية ، والمعرفة ، والأصول الاجتماعية ، ولكن صعوبات القياس والافتقار إلى توافر البـــيانات ، يســـتبعد ذلـــك ، وتفســـر حالياً تقديرات صافى المدخرات حالياً بعض العناصر الرئيسية لأرصـــدة البيئة -- استنزاف الطاقة ، واستنزاف المعادن ، والاستنزاف الصافى للغابات ، وانبعاثات ثـــانى أو كسيد الكربون [٥٠]، وهى تشمل أيضا الإنفاق على التعليم كبديل لتراكم الأصول البشرية ، ولكنها لا تشمل حتى الآن التغيرات فى رصيد المعرفة (الموثقة) أو الأصول الاجتماعية [٥١]، ومن الواضـــح أن صافى المدخرات المصحح يمثل تحسينا للمقاييس التقليدية للمدخرات ، غير أن الجهود المبذولة للارتقاء بها يتعين أن تستمر .

إن قدرة أى مجتمع على تلبية متطلبات رفاه الأفراد تتوقف على مستوى ونوعية سلسلة الأصول ، وكيف يوزعها المجتمع ، وتشمل هذه الأصول بوجه عام ما يلى [٥٢]:

أ- الأصول البشرية ، المهارات الفطرية ، والمواهب ، والمؤهلات ، والقدرات الخاصة بالأفراد ، وكذلك آثار التعليم والصحة .

ب- الأصول الطبيعية – سواء المتجددة أو غير المتجددة ، وهذه الأصول بها وظائف أصلية تدخل كمدخــلات فــى الإنــتاج والمنفعة – الغابات ، ومصايد الأسماك ، وخامات المعادن والقوى الطبيعــية (مثل تيارات الهواء والمياه) ، ولها أيضا وظائف البالوعة لمواجهة النواتج غير القابلــة للإســتخدام فــى الإنــتاج والاستهلاك – الهواء والمياه ، والتربة التى تتلقى التلوث والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية [٥٣].

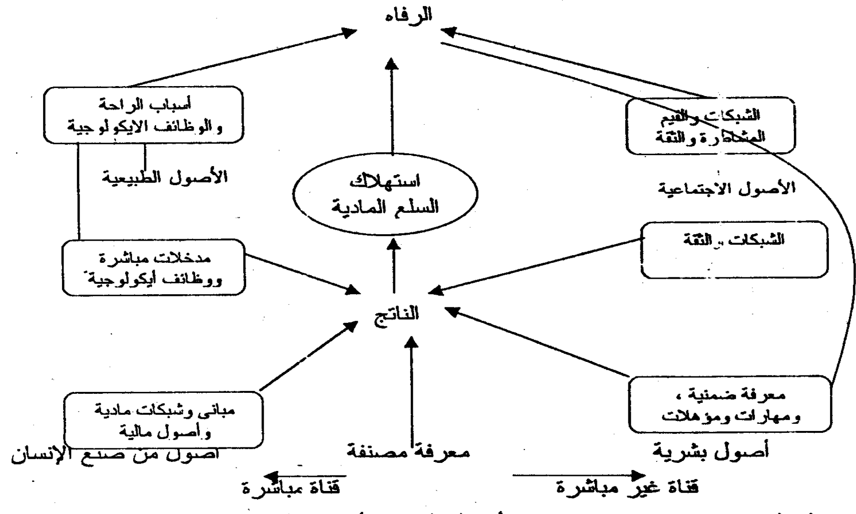
والأمــر الأكــثر أهمية ، هو أن الطبيعة تؤدى خدمات حساسة لدعم الحياة ، يعتمد عليها رفاه الحــياة كلهــا ، حتى الآن – ورغم كل أوجه التقدم التكنولوجى – لم يتم اكتشاف وسيلة لإحلال هذه الخدمــات بالفعل من خلال بدائل من صنع الإنسان ، حاول (المجال الحيوى) وهو نظام ايكولوجى مــن الــزجاج جرى بناؤه عام ١٩٩١ بتكلفة ٢٠٠مليون دولار ، إنشاء نظام للإكتفاء الذاتى التام من صنع الإنسان لإعاشة ثمانية أشخاص لمدة عامين ، ولكنه لم يستطيع [٥٤].

ج- الأصــول الــتى من صنع الانسان : منتجات مادية ثم إنشاؤها وخاصة تلك التى تستخدم فى الإنتاج ، مثل الآلات والمعدات ، والمبانى ، والشبكات المادية ، وكذلك الأصول المالية .

د- أصــول المعــرفة – المعــرفة المصنفة – التى يمكن نقلها بسهولة عبر المكان والزمان ، على خلاف المعرفة الضمنية ، التى تستلزم خبرة للفرد وحكما مستنيراً ولذا لا يمكن نقلها بسهولة حتى يتم تصنيفها

هــ- الأصــول الاجتماعية أو القائمة على العلاقات – الثقة بين الأشخاص [٥٥]، والشبكات[٥٦] ، وإضافة إلى التفهم وتشاطر القيم التى تعززها – التى تسهل التعاون داخل المجموعات وفيما بينها [٥٧].

إن أهمــية إدارة وتنظــيم الأصــول البشرية ، والمادية والمالية معروفة جيداً ، ولكن كيف تتفاعل مع الأصول الأخرى ليست معروفة جيداً ، إن الأصول الاجتماعية والبيئة تعزز رفاه الإنسان بطريق مباشر من خلال وجودها نفسه (مثلا القدرة على الثقة) فى شخص آخر أو التمتع بمشهد طبيعى [٥٨]، وهى أيضا تعزز الرفاه البشرى بطريق غير مباشر من خلال مساهمتها فى الإنتاج والرفاة المادى كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .



الشكل رقم (٢) يوضح كيف يمكن لأصول المجتمع أن تعز الرفه البشرى .

المصدر : World Development Report, 2003, p.19

والســؤال الذى يطرح نفسه الآن ، كيف يوازن بلد ما بين أهدافه فى التصدى للشواغل البيئية ومتابعة النمو الاقتصادى ؟ ، ليس من المحتمل على المدى الطويل أن يستدام النمو الاقتصادى ما لم توجــه عــناية كافــية للأصول البيئية ، والواقع أن وجود موارد محدودة يجعل من الضرورى عادة اختــيار الأولويــات بيــن المفاضــلات ، ولكن الأولويات لا تحابى دائما النمو على حساب الاهتمام بالأصول البيئية فى المدى القصير أو العكس بالعكس .

ويخــتلف الترتيــب الملائــم للأولويات بإختلاف الموقع – الدولة – وباختلاف الزمن ، حسب القضــية وعوامــل أخرى عديدة ، ما الاستنفاذ أو التدهور البيئى الذى حدث بالفعل ؟ ما مدى أهمية الأصول سواء فى عملية الإنتاج أو فى المنفعة مباشرة ؟ هل الفقراء معرضون للمعاناة بوجه خاص إذا تركت القضية دون علاج ، ويمكن تمييز ثلاث حالات عريضة حسب اختلاف التركيز والتسلسل :

أولاً : التصــدى المتزامن للشواغل البيئية إلى جانب النمو الاقتصادى حتى فى المدى القصير ، أى الجميع يكسبون ، الحفاظ وحماية الأصول الطبيعية واستمرار النمو [٥٩].

ثانياً : إيلاء أولوية أعلى للنمو الاقتصادى مع التصدى للشواغل البيئية التى يمكن التعامل معها بتكلفة قليلة نسبياً فى المدى القصير [٦٠] .

ثالثا: إيلاء أولوية للحفاظ على البيئة أو استعادتها فى المدى القصير ، بمعنى أن المفاضلة هى إضفاء وزن أكبر على البيئة ، حين يهدد الاستنفاد أو التدهور الحالى بأنه يتعذر إصلاحه – أو حين تكون للتدهور تداعيات كبيرة وبعيدة المدى(٦١) .

وتستجيب كثير من الدول النامية للاهتمام بالمنظومة البيئية على نحو أسرع مما فعلته الدول المتقدمة عندما كانت فى نفس مستويات التنمية ، مما حدا بأهمية استخدام الضرائب ، موضوع المبحث الثالث من هذا البحث ، أما فيما يتعلق بالتوازن البيئى ، والعلاقة بين الإنسان والبيئة ، والتلوث ، والحماية ، فهى جميعا من مكونات المبحث الثانى – التلوث البيئى وأثره على التنمية الاقتصادية .

المبحث الثانى

التلوث البيئى وأثره على التنمية الاقتصادية

لقد أدت الثورة الصناعية بمراحلها المختلفة إلى خلخلة الأجهزة البيئية ، فبدلا من استفادة الناس مـن الـتطور العلمى والتكنولوجى لتحسين نوعية حياتهم والحفاظ على بيئتهم الطبيعية أضراراً بيئية خطيرة .

إن الـتلوث أصبح ظاهرة شائعة فى كل مكان فى المأكل والمشرب والتنفس ، وظاهرة دولية ، فالأنهار تحمل الملوثات إلى كل الدول التى تمر بها ، وأشجار الغابات تضمر فى ألمانيا وتموت بسبب المـواد الحمضـية التى تحملها الأمطار وتدمغها الريح من شمالى غرب الولايات المتحدة ، فالتلوث مشكلة محلية وإقليمية وعالمية .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية ضرورة ، وأهم نتائجها التلوث بأنواعه المختلفة ، فمما لاشك فيه أن أثره (أى التلوث) عليها (أى التنمية) سيكون سالباً ، فكيف يمكن التوفيق بين ضرورة استمرار التنمية الاقتصادية ، تحقيقا للمزيد من إشباع الحاجات ، وارتفاعاً بمستويات المعيشة ، مع الحفاظ على التوازن البيئى ؟ .

ففى القاهرة وعلى الأخص منطقة حلوان التى تحولت بفعل المصانع إلى منطقة ملوثة ١٠٠% ، ويظهـر هذا التلوث بوضوح فى طره حيث مصانع الأسمنت تفتقر إلى الفلاتر والمرشحات ، الأمر الذى جعل الهواء محملا على الدوام بغبار الأسمنت الدقيق ، أضف إلى ذلك السحابة السوداء الناتجة عن حرق قش الأرز كل عام فى مصر ، وتعتمد استمرارية الحياة بصورة واضحة على إيجاد حلول عاجلة العديد من المشكلات البيئية الرئيسية التى أبرزها مشكلات ثلاث هى [1]:-

١- الحصول على مصادر كافية من الطعام لتوفير الطاقة اللازمة للسكان .

٢- الـتخلص من فضلات الإنسان المتزايدة ، وتحسين الوسائل التى يجب التوصل إليها للتخلص من نفايات الصناعات المتعددة .

٣- التوازن بين النمو السكانى والوسط البيئى .

معـنى هذا أهمية إلقاء الضوء على التلوث كمصلحة للتفاعل بين عوامل عديدة ، بعضها يتعلق بالإنتاج والنمو ، والآخر يرتبط بالاستهلاك وأنماطه ، وتتسم هذه المشكلة بأنها ذات طبيعة تراكمية.

إن الـتحدى الحقيقى للقرن الحادى والعشرين ، يتمثل فى ضرورة التوفيق بين النزاع المحتمل بين العمل البشرى لتحقيق التنمية فى اتجاه ، والحفاظ على التوازن البيئى فى إتجاة آخر ، وهذا معناه حتمية التقابل أو الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والضرورات الايكولوجية [٢].

من هذا المنطلق يتناول المبحث الحالى (التلوث البيئى وأثره على التنمية الاقتصادية) الجوانب الثلاثة التالية :

أولا : مصدر وأسباب المشكلة البيئية[٣] :

تعـزى المشكلة البيئية والتلوث إلى توليفة من الأسباب التى تضرب بجذورها فى أعماق الفكر الاقتصـادى ، فقضـية قـيمة السـلع الحرة (الماء والهواء والأرض) وتلوثها لم تدخل حيز الفكر الكلاسـيكى ، كمـا أنهـا لـم تحـظ بالاهتمام الواجب من الفكر النيوكلاسيكى [٤]، ولقد تأثر الأدب الاقتصـادى فـى مجال التنمية بذلك إذ تكاد تخلو الكتابات الشهيرة من التعرض للعلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية [٥].

ويرتبط بذلك السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية ، التى عملت على نحو غير مقصود بتعميق مشـكلة البيـئة (الإفـراط فى استهلاك الموارد وزيادة التلوث) ، مثل دعم بعض مدخلات الإنتاج كالمبيدات الحشرية والأسمدة والطاقة ... الخ ، بما أدى إلى التلوث ويعرف ذلك بفشل الحكومة كأحد أسباب تدهور البيئة [٦].

وجعـل الأصول البيئية المشتركة مالا عاما يتم استخدامه على الشيوع دون مقابل ودون تحديد مسـئولية ، أسـفر عـن خلـق مـا يسمى بالآثار الخارجية المتعدية على الغير ، وهذا يطلق عليه الاقتصـاديون فشـل السوق ، وبذلك خرجت سياسة الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد عن إطـار الفكـر الاقتصادى ، مما أدى إلى ترك مخلفات ونفايات وانبعاث إصدارات فى الماء والهواء والأرض بأحجام وأنواع عديدة ، بما فاق القدرة التمثلية الطبيعية للبيئة .

هذا التطور جعل البيئة عاجزة عن أن تحول هذا الكم الهائل إلى أشياء غير ضارة كما ضعفت قدرتهـا علـى تجديـد الكثير من الموارد الطبيعية ، والأحياء التى انقرضت ، كل هذا نتيجة اختلال العلاقـة بيـن عناصـر الـنظام البيئى التى تشمل عناصر الإنتاج ، الاستهلاك ، التحلل والعناصر الطبيعية غير الحية (٧).

المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية :

يتضح مما سبق أن فشل الحكومة وفشل السوق أسهما فى خلق المشكلة البيئية ، وهناك تفاوت كبـير بيـن دور كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فالأولى هى الصانع الأكبر والتاجر الأعظم فى هذا العالم ، وفى سبيل ذلك هى المستهلك الأكبر للموارد الطبيعية بكافة أنواعها ، إذ يقدر أن دول الـــ O ECD تنتج حوالى ٧٠% من إجمالى الإنتاج العالمى ، ٨٠% من إجمالى الإنتاج الصـناعى ، كمـا أنهـا تستهلك ٧٥% من إجمالى الطاقة العالمية ، من المصـادر الـرئيسـية الـثـلاث (الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعى) ، وهذه المصادر تعد المسئولة عن انبعاث ٨٥% من ثانى أكسيد الكربون فى الهواء (٨).

معـنى هـذا أن الدول الصناعية المتقدمة تعد فى الواقع مسئولة إلى حد كبير عن تأزم الوضع البيئى العالمى ، ومن الطبيعى أن يتركز إصدارات الغازات الملوثة للبيئة فى هذه الدول ٦٣,٨٤%من إجمالى انبعاث عادم الكربون فى العالم هو مسئوليتها ، على القمة الولايات المتحدة ٢٣,٨١% ، فهى تستهلك بمفردها ٣٠% من الموارد الطبيعية فى العالم ، وتبث ٤٠% من التلوث فى الكون (٩).

لذا لا غرابة أن يركز تقدير البنك الدولى عن التنمية والبيئة فى العالم عام ١٩٩٢ ، أن الولايات المـتحدة تبـث ثانى أكسيد الكربون فى الجو بما يعادل خمسة أضعاف ما تبثه الصين ، هذا رغم أن سكان الصين يبلغون خمسة أضعاف سكانها (١٠)، كما يقدر أن نصيب الفرد من الطاقة ككل يزيد عن ٨٠ ضعف مثيلة فى الدول النامية فالبرازيل مثلا يقدر استهلاكها ١٠% من استهلاك الولايات المتحدة على الرغم من أنها تعد أكبر الدول النامية المستهلكة للطاقة (١١).

من هذا يتضح أن الدول المتقدمة تعد المسئولة إلى حد كبير عن المشكلة البيئية العالمية ، والدول النامية تعد متلقية لهذه المشكلة على الرغم مما تشهده من تزايد كبير فى استخدام الآليات والمركبات واستهلاك الوقود الأصفورى الذى يعد المصدر الغنى بالكربون والنتروجين ؛ كما أنها اتبعت نمطا تصنيعياً يقتفى أثر ما اتبعته الدول المتقدمة .

وعلى ذلك نجد أن هناك ترابط شديد بين (١٢):

١- الطبيعة التراكمية للمشكلة البيئية تشير إلى أن الدول المتقدمة هى المسئولة بشكل أساسى عن المشكلة البيئية .

٢- ضـــرورة الـــتكامل فى دراسة البيئة دون فصل بين المشاكل الداخلية والدولية فالأولى تسبب الثانية ، وهذه تعمق بدورها الأولى ، مما يجعل هناك ضرورة لتطبيق الهندسة [illegible]ـريبية .

٣- هـــناك تبايـــن فى طبيعة المشكلة البيئية فى الدول المتقدمة والدول النامية ، فهى فى الأولى مشكلة ثراء ورفاهية اقتصادية واجتماعية ، وفى الثانية مشكلة ترتبط بالفقر والتخلف ، حيث تعـــانى الدول النامية من تردى أوضاعها الاقتصادية ويجمع البعض المشاكل البيئية فى العالم الثالث فى (١٣):

ا- الاختلال فى التوازن الايكولوجى نظرا للتفتيت الهائل فى الأرض الزراعية .

ب- الآثار الايكولوجية السلبية الناجمة عن زيادة سكان الحضر .

ج- استنفاذ الموارد الطبيعية وانتشار التلوث البيئى .

- <u>الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية :</u>

نخرج من كل ما سبق أن النشاط البشرى أدى إلى الإخلال بتوازن النظام الايكولوجى ، وتعنى المشكلة البيئية فى الفكر الاقتصادى : حدوث أضرار وخسائر اقتصادية عديدة مباشرة وغير مباشرة ، بعضها يظهر ويمكن تحديده ، والآخر لا تظهر آثاره إلا فى المستقبل ، وفى هذا السياق يمكن تحديد [illegible] الاقتصادية للمشكلة البيئية من خلال دوال ثلاثة (١٤):

[illegible] الاضرار البيئية : (وهى تشمل النفقات والتكاليف التى لحقت بعناصر النظام البيئى من جراء تدهور [illegible] صاع البيئية وحدوث التلوث مثل الخسائر التى تلحق بصحة الإنسان ، الغياب عن العمل ، انخفاض الإنتاجية ، هبوط خصوبة الأرض ، وانخفاض إنتاجيتها ، خسائر الثروة السمكية ، خسائر السياحة المائية ، هذا فضلا عن الأضرار المباشرة التى تلحق بالمشروعات الإنتاجية والزراعية من التلوث) .

ب- [illegible] : (وهى تشمل النفقات التى يتحملها المجتمع والأشخاص الاقتصادية لمعالجة وإزالة بعض آثار التلوث ، منها مصاريف معالجة المياه الملوثة ، تنقية الهواء وخفض تركيز الاحسية [illegible] ، نفقات العلاج والدواء ... الخ) .

ج- دالة النفقات الوقائية : (وتشمل النفقات التى تتحملها الدولة وعناصرها الاقتصادية من أجل منع حدوث التلوث أو جعله فى حدود المستويات المقبولة بيئياً) .

هـــذه الـــدول تؤثر على الإنتاج من خلال التأثير على دوال الاستثمار ودوال النفقات ما ينعكس على هيكل الأثمان النسبية ، ومن أبرز السياسات التي تتبعها الدول وضع وإتباع أساليب اقتصادية أو تنظيميـــة للحفاظ على البيئة وحمايتها ، هذه السياسات والأساليب لها بدورها تأثيراً ذا مغزى على جوانب اقتصادية عديدة .

– السياسات والمعايير والاشتراطات البيئية :

ممـــا سبق نجد أن التحكم في التلوث يعد أحد أهم عناصر الحفاظ على البيئة ، وأهم السياسات والتدابير اللازمة لذلك تتلخص في [١٥]:

أ- سياسات وتدابير بيئية بحتة

ب- سياسات وتدابير تهدف إلى حماية البيئة

ج- سياسات وإجراءات تطبق على نحو خالص يفيد الأغراض البيئية ، لكن في ذات الوقت لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة وحمايتها من التلوث في مجموعتين أساسيتين :

الأولى الأدوات السوقية :

وتعـــتمد على التأثير على نفقة الإنتاج التي قد تنتقل إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة ومن ثم تؤثـــر علـــى هـــيكلها النسبي ، هذه بدورها قد تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية وحجم الإنتاج ونوعيته ، وحجم الاستهلاك .

الثانية الأدوات والتدابير الآمرة :

وتركـــز هذه المجموعة على فرض القيود وتعيين الحدود في معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئـــية مـــن خـــلال التنظيمات التشريعية واللائحية التي تحدد مستويات إصدار العادم ، وتوصيف اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات [١٦].

- وقد تتدخل الحكومات وتتحمل في سبيل ذلك نفقات بأحد أسلوبين :

١- الـــتدخل المباشـــر (القـــيام بعملـــية التنظيف وجمع المخلفات والنفايات ، تنقية المياه وتطهيرها من الملوثات ... الخ)

٢- التدخل غير المباشر (العمل على تنمية وتطوير تكنولوجيا جديدة منظمة ... الخ)

ومن أهم الخصائص التي تميز السياسات والتدابير سالفة الذكر :

- أنها تتغير وتتطور مع مرور الوقت لتطور وتغير الظروف البيئية والاقتصادية ، كما تتغير الأولويات والاهتمامات الاجتماعية والسياسية .
- أنها تختلف في نوعها ومدى التشدد أو التساهل في تطبيقها بين الدول .
- أنهـا تقـوم فـي الأصـل علـى أسس ومعايير داخلية ، تأخذ بعين الاعتبار بعض الاعتـبارات الدولية من ناحية ، كما أن آثارها قد تتعدى حدود الدول من خلال آليات عديـدة مـن ناحية ثانية ، هذا بالإضافة إلى وجود توجه دولي نحو خلق آليات دولية لإدارة البيئة خاصة فما يتعلق بالمشاكل البيئية المشتركة من ناحية ثالثة .

وأهـم المحددات التي توضح تباين السياسات البيئية بين الدول تتمثل في طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة ، مدى وطبيعة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبـني سياسـة بيئية ما ، مدى القدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة (القدرة على تحويل المخلفات والنفايات والإصـدارات وجعلها غير ضارة ، وقدرتها على تجديد الموارد الطبيعية)[١٧] ، ما لحق بالبيئة من دمـار وأضـرار ، المقدرة التنظيمية ، مدى ما يتحمله الاقتصاد القومي من أعباء وتكاليف ، طبيعة الـنظام الاقتصـادي ومدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية وكذلك المحلية والعالمية لكل سياسة يتم تبنيتها ، فعاليتها من حيث التكلفة / العائد ، الضغوط الدولية لحماية البيئة .

<u>وتنقسم المعايير والاشتراطات البيئية إلى :</u>

١- معايير تتعلق بنوعية البيئة ، وكامل مكونات المنظومة البيئية .

٢- معايير تتعلق بخفض الإصدارات داخل الهيكل البيئي .

٣- معايير بيئية تتعلق بالمنتج الذي يتولى مهام توليف عناصر الإنتاج .

٤- معايير بيئية تتعلق بالإنتاج

نخلـص من كل ما سبق أن هناك علاقة من نوع خاص بين التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية خاصة بعد إدراك مصدر وأسباب المشكلة البيئية .

<u>ثانياً – التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية :</u>

يعـد الـتلوث البيـئي أهم مصدر وأخطر أسباب المشكلة البيئية ، ومنذ الستينات من القـرن الماضي – القرن العشرين – تتعالى الصيحات لتحذر سكان الأرض من مخاطر تفاقم التلوث البيئي ، نتيجة الاستغلال الغير حكيم للموارد الطبيعية ، والذي أنتج الكثير من الموارد البيئية ، هذا بالإضافة

إلى ظهور العديد المشاكل البيئية الأخرى التى لها علاقة وثيقة بإساءة الاستغلال هذه ، ومن هنا فإنه يتضح أنه أصبح لزاما على المجتمعات البشرية أن تعمل متكافئة على مواجهة المشكلة وفى مقدمتها مشكلة التلوث البيئى على اختلاف صوره وأشكاله .

معـنى هـذا أن التلوث البيئى يأتى فى مقدمة القضايا التى تتحدى جهود التنمية الاقتصادية ، ومشكلة لا تنحصر آثارها فى الدول المتقدمة ، وإنما تمتد هذه الآثار إلى أفقر البلدان فى العالم الثالث ، وتتحصـل هذه الآثار فى الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية النادرة وتعريض نظم بيئية للانهيار وتدمير الإطار الايكولوجى الذى يمارس فيه الإنسان نشاطه الاقتصادى [١٨].

وقـد حـذرت نماذج عالمية عديدة من مغبة هذه الآثار وخطورتها على التوازن بين الكائنات ووسـطها البيـئى ، وإنمـا على التنمية الاقتصادية ، واستمرارها بمعدلات معقولة [١٩]، كما انبرى آخـرون لقياس التكلفة الاجتماعية للتلوث ، وتأثيرها على تضخم البرامج المرصودة لمكافحة التلوث وتـزايد نسبتها فى الناتج المحلى للدول المتقدمة ، وقد يكون محل اتفاق بين الاقتصاديين أن أحد أهم الأسباب الرئيسية لمشكلة البيئة والتلوث هو عدم تحمل الملوث نفقة تلوثية وإلقاء ذلك على كاهل الغير والمجـتمع ، ومـن ثم يستمر فى ممارسة نشاطه ، ويزداد التلوث والمشاكل المترتبة عليه ، لذا فإن جوهر السياسات الاقتصادية هو تحميل الملوث عبء الآثار الخارجية .

وهكذا نجد أن هناك ضرورة لدراسة العلاقة سالفة الذكر فى عنوان هذا البند فيما يلى :

<u>١- التلوث البيئى</u>

تؤدى التنمية الاقتصادية إلى تلوث البيئة ، الذى يسبب تغيراً بيئيا يؤثر بدورة سلبيا على التنمية الاقتصـادية ، والتلوث البيئى كفعل يعنى إضافة أو إدخال أى مادة غير مألوفة إلى أى من الأوساط البيئية (الماء ، الهواء ، الأرض) حيث تؤدى هذه المادة إلى تغير فى نوعية وخواص تلك الأوساط ، وغالـباً ما يكون مصحوبا بنتائج ضارة على كل ما هو موجود فى الوسط البيئى ، كما أن التلوث البيئى كنتيجة يتمثل فى أى تغير غير مرغوب فى الخواص الطبيعية أو البيولوجية للبيئة المحيطة مما يحـدث أضـراراً لحياة الإنسان أو غيره من الكائنات الأخرى [٢٠]، وقد أشار البعض إلى أن التلوث البيئى يتواجد فقـط عندما يتحقق الإتلاف ، بأى عنصر من عناصـر البيئـة (الإنسان ، النبات ، الحيوان) [٢١].

وقـد عـرف الـتلوث البيـئى بأنه (عبارة عن الحالة القائمة فى البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتى تسبب للإنسان الإزعاج أو الضرر أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية) [٢٢] .

وفــى تعريف آخر : التلوث البيئى يشمل على كل ما يؤثر فى جميع عناصر البيئة بما فيها من نــبات وحيوان وإنسان ، وكذلك كل ما يؤثر فى تركيبة العناصر الطبيعية غير الحية[٢٣]، بينما يعرفه الــبعض بأنه (كل تغير كمى أو كيفى فى مكونات البيئة الحية وغير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها) [٢٤].

وركــز الــبعض على الخلل البيئى كتعريف للتلوث بأنه : حالة الخلل التى تعترى النظم البيئية القائمـــة نتيجة تغيرات مستحدثة بواسطة المواد الملوثة والتى من شأنها إلحاق الضرر بالكائنات الحية التى تعيش فى البيئة [٢٥].

وبطبــيعة الحـــال تخــتلف درجات التلوث وتتباين أخطاره من وقت لأخر ومن منطقة لأخرى ويمكن أن نقسم التلوث إلى ثلاث درجات متباينة هى [٢٦]:

١- التلوث المعقول أو المقبول

٢- التلوث الخطر

٣- التلوث القاتل أو المدمر

ويعود التلوث للعديد من الأسباب منها [٢٧]:

الإنسان نفسه بسوء استغلال موارد البيئة والتزايد السكانى والتزايد المستمر لمعدلات الاستهلاك ، قلــة الوعــى البيــئى ، الصـــناعة ، الانقلاب الحرارى ، وترجع مشكلة التلوث البيئى إلى أربعة مجموعات رئيسية من الأسباب هى [٢٨]:

١- استخدام وسائل النقل والمواصلات

٢- الاستخدامات الزراعية

٣- الأحوال الطبيعية كالعوامل المناخية

٤- التطور الصناعى

يضاف إلى ما سبق الأسباب التالية [٢٩]:

١- النمو الاقتصادى ونمطه

٢- السكان والفقر وسوء الاستغلال

٣- التسعير غير الاقتصادى (مصالح القوى الكبرى)

ومــن أهم أنواع التلوث البيئى ثلاث : تلوث الهواء ، تلوث الماء ، وتلوث الأرض [٣٠]، وقد أضــاف آخـرون الأنــواع التالية : التلوث الإشعاعى ، والضوضائى ، الأمطار الحمضية ، التلوث النفطى ، المبيدات الحشرية ، الأدوية والعقاقير ، البيولوجى ، المعدنى ، التغيير الحيوى ، وهناك من حصر أنواع التلوث البيئى فى نوعين [٣١]:

١- التلوث المادى (الماء والهواء والتربة)

٢- الـتلوث غـير المـادى كالضوضــاء بمــا يسـبب الأذى الفسيولوجى والضرر السيكولوجى والضرر العضوى .

وتتباين طبيعة الملوثات البيئية كما يلى :

١- ملوثات ذات طبيعة فيزيائية كالتلوث بالإشعاع والحرارى والضوضائى .

٢- ملوثــات ذات طبيعة بيولوجية كالتلوث بمسببات العدوى مثل البكتريا والفيروسات وحبوب اللقاح .

٣- ملوثات ذات طبيعة كيميائية كملوثات الهواء والماء .

خلاصة الأمر أن التلوث البيئى يحدث ما يسمى باختلال التوازن البيئى .

٢- اختلال التوازن البيئى :

الحقيقة أن مثلث العلاقات الذى أحاط بالإنسان جعله يفكر كثيراً فى ضرورة التكيف والتأقلم مع البيــئة لأغراض المصالح الخاصة فى قاعدة المثلث البيئة والاقتصاد وفى أعلاه الموارد ، وقد تحكم هــذا المثلــث فـــى فكـــر الإنسان وسلوكه وعلى الرغم من ازدياد هذا التحكم يوما بعد يوم ، إلا أن الدراسات الاقتصادية تفتقد تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها ، وطالما يحتاج الإنسان إلى الموارد فهو فى حاجة شديدة لدراسة البيئة التى تتاح بها هذه الموارد ، مما يجعله مضطراً لدراسة الاقتصاد وأنماطه وتوازنه وكذلك البيئة وتوازنها ، وكان الجوع أحد أهم العوامل التى أجبرت الإنسان على بذل النشاط والجهد للتكيف والتأقلم مع البيئة [٣٢].

المنظومات الأساسية فى البيئة [٣٣]:

يتحرك الإنسان أثناء سعيه الدائب فى إطار ثلاث دوائر أو منظومات رئيسية تتكون من المحيط الطبيعى أو الحيوى ، والمحيط المصنوع والمحيط الاجتماعى ، وتتداخل هذه المنظومات وتتفاعل مع بعضــها البعض وتظهر نتيجة هذا التفاعل فى صور مختلفة تؤثر بشكل كمى أو كيفى على متطلبات الحفاظ على البيئة :

أ- المحيط الحيوى

هــو المنظومة التى تحتوى على مقومات الحياة الأساسية اللازمة للكائنات الحية التى تعيش فى الأرض (ويشمل اليابس والمسطحات المائية والغلاف الحيوى) (٣٤).

ب- المحيط المصنوع

ويشتمل على كل ما ابتدعه الإنسان من منشآت وصناعات ... الخ .

ج- المحيط الاجتماعى

ويشــمل مــا وضعه الإنسان من القواعد والأصول والعادات والتقاليد المرعية فى التعامل بين الإنســان وأخــيه الإنســان ، أضــف إلى ذلك النظم التى تحكم عمليات التفاعل بين البشر وتضبط سلوكياتهم والمؤسسات الدينية والثقافية السياسية والاقتصادية .

إن التفاعل بين المنظومات الثلاث قائم ودائم حيث أن درجة هذا التفاعل تحدد مدى انتظام الحياة على الأرض وتنشأ المشاكل البيئية نتيجة الخلل الذى يحدث فى عمليات التفاعل بينها ، وهذا ما يعبر عــنه باخــتلال التوازن البيئى ومعنى هذا أن اختلال التوازن البيئى هو أى تغيير يحدث فى منظومة المحيط الحيوى نتيجة العوامل السابق ذكرها بحيث يؤدى هذا التغيير إلى إحداث الضرر بالبيئة .

ومن أهم أسباب اختلال التوازن البيئى (٣٥):

١- تغير الظروف الطبيعية للبيئة (الكوارث الطبيعية ، المناخ ... الخ)

٢- إدخال كائن حى جديد فى البيئة المستقرة

٣- القضاء على بعض الكائنات الحية فى البيئة

٤- الــتدخل غــير الحكيم للإنسان فى البيئة (اقتلاع الغابات ، ردم البرك والمستنقعات ، تجفيف البحيرات ، الصناعة)

ومن أهم ظواهر الاختلال البيئى (الظواهر الطبيعية لتلوث)

- نقص مساحات الأراضى الزراعية كما نقصت إنتاجيتها وخصوبتها .
- تعرية الأرض مما يكسوها فى مناطق كثيرة من غابات خاصة فى البلاد النامية.
- زيادة مخلفات الصناعة والفضلات الطبيعية التى تخرج من الإنسان .
- تمزق طبقة الأوزون وزيادة ثقبها .

- زيادة استخدام الطاقة والوقود والبترول بشكل كبير لم يسبق له مثيل .
- ارتفاع درجة حرارة الجو مما أدى إلى نقص سقوط الأمطار وانتشار الجفاف .

كل هذه الظواهر ونتائجها وغيرها تؤكد أن ما حدث ويحدث هو نتيجة ممارسات خاطئة للإنسان ، مما خلق أهمية وجود سياسات اقتصادية متوازنة .

٣- السياسات البيئية والسياسات الاقتصادية :

تهدف السياسات البيئية ضمان وجود بيئة صحية للإنسان ، تحفظ له وجوده ، الحفاظ على المنظومة البيئية من تربة وهواء ومياه ونبات وحيوان ، مع ضمان حمايتها من الآثار السلبية لتدخل الإنسان ، والتدخل بحزم لمعالجة أضرار تلويث البيئة وتدميرها من جراء السلوكيات الخاطئة وغير الواعية للإنسان [٣٦].

ومن جهة أخرى تتمثل أهداف السياسات الاقتصادية الكلية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والنمو وذلك يعنى بلوغ مستوى مرتفع من التشغيل واستقرار مستوى الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة .

إن الإنفاق العام على حماية البيئة قد أصبح ضرورة وأخذ صبغة دولية ، فآثار ذلك تمتد إلى مجالات الإنتاج والاستثمار وسوق العمل على المستوى العالمى ، وبالتالى فإن سياسة حماية البيئة تؤثر على الأهداف والسياسات الاقتصادية لجميع الدول ، كما أن الأعباء التى يتحملها الاقتصاد القومى لحماية البيئة يمكن تعويضها من عائد الاستثمار فى مجالات إنتاج السلع .

توجد آثار سلبية لتلوث البيئة تتمثل فى توزيع غير متساو للرفاهية حيث يقع الضرر والعبء الأكبر على الفئات ضعيفة الدخل ، كما أن الأضرار الناتجة عن تلويث البيئة وتدميرها ،وتصيب الإنسان والنبات والحيوان لا تأخذ فى الاعتبار البيئة كأحد عناصر الرفاهية .

وليس المجال هنا عرض آراء المؤيدين أو المعارضين سواء للسياسات البيئية أو للسياسات الاقتصادية حيث سبقنا فى هذا الكثير من الباحثين [٣٧]، غير أنه من الأهمية بمكان دراسة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية على البيئة ، فمن خلال الإنتاج والاستهلاك تظهر أضرار بيئية نستطيع صياغتها فى النقاط التالية [٣٨]:

١- أضرار تتعلق بالصحة العامة
٢- أضرار تصيب الغطاء النباتى والحيوانى
٣- أضرار تصيب الموارد الطبيعية

٤- أضرار مباشرة وغير مباشرة للاستنزاف والمظهر

٥- الأضرار التي تحدث في المناخ والجو

تمثل هذه النقاط الخمس تكلفة اجتماعية إضافية بسبب تلوث البيئة لا يجرى حسابها ضمن قياس الناتج القومي الإجمالي والحسابات القومية ، كما توجد آثار أخرى تتمثل في تدنى الناتج القومي الإجمالي وتؤثر في المدى القصير على التنمية الاقتصادية ، إن الافتقار إلى حماية البيئة سيؤدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، بيد أن إجراءات حماية البيئة تؤدى إلى تغيرات إيجابية في معدلات التنمية الاقتصادية ، مما أدى لضرورة استخدام المحاسبة الخضراء والتسويق الأخضر .

وينتج عن ذلك على المدى الطويل أن يصبح النمو الاقتصادي وحماية البيئة مفهومان متلازمان ، وذلك يعنى ارتفاع مسار منحنى إمكانات الإنتاج سواء في نوعية البيئة أو معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير ، بينما في المدى الطويل لا ينشأ تعارض في الأهداف وإنما تكامل . ويفرض ضرورة وجود حدود للنمو فيما يتعلق بالبيئة بما يسمى اتجاه النمو الأسى للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، إنتاج المواد الغذائية ، ندرة الموارد الاقتصادية ، تلوث البيئة وتدميرها ينمو أيضا بطريقة آسية ، لذا توجد حدود لقدرة البيئة الطبيعية على استيعاب وتحمل التلوث ، وبطريقة سريعة بما ينذر بحدوث كارثة عالمية بعد فترة من الوقت ولا يمكن تجنبها .

ومن الضروري أن توجد سياسة حكومية واضحة للبيئة والاقتصاد ويشترط تنفيذ جيد وفعال للنمو النوعي ، وذلك يتطلب تغيير توجهات السكان وموقفهم تجاه القيم المادية التي تغلب على تفكيرهم ، فيجب على الدولة أن تتجه نحو إنجاح السياسة الاقتصادية بالاهتمام بقيم جديدة ، ودعم إعادة هيكلة الاقتصاد القومي يدعم سياسة البيئة بدرجة أكبر من الفاعلية والكفاءة ، ويأتي ذلك بعد القيام بالعديد من الدراسات الخاصة بالسياسات البيئية والسياسات الاقتصادية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الهندسة الضريبية على المنظومة البيئية .

ثالثاً : أثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية :

يتحدد الواجب الرئيسي لدراسة التلوث (أو ما يمكن أن نطلق عليه إقتصاديات التلوث البيئي أو اقتصاديات حماية البيئة) في أن مواجهته تعتبر أداة مساعدة اقتصاديا لتعظيم الرفاهية بكافة عناصرها وفيها نوعية البيئة ونظافتها ، وبذلك يعد جزءاً من السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، وسياسة التنمية المحلية بصفة خاصة ، أضف إلى ذلك أن نقاء البيئة ونظافتها تعد جزء من الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والجمالية والحاجات غير المادية للإنسان .

كما أن نوعية البيئة بالمعنى السابق تكون أداة مساعدة تساهم فى خفض التكاليف لتحقيق أهداف السياسة البيئية ، وذلك بأقل تكلفة اجتماعية ، وفى هذا الصدد تشمل المجالات البيئية كما هو موضح من الدوال السابق دراستها ما يلى :

١- تقويم ومقارنة وسائل حماية البيئة .

٢- تقدير الأضرار البيئية باستخدام أسلوب النفقة والمنفعة .

٣- تقويــم الأضرار البيئية أو المحسنات البيئية وتكلفتها وما يتعلق بها من تكلفة حماية البيئة بطريقة أفضل ومقارنتها ببعضها .

٤- أدوات ووســائل تنفــيذ أساليب حماية البيئة ومن وجهة نظر الكفاءة ويجب تقويمها وتطويرها.

٥- دراسة أثر التلوث على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية الاقتصادية .

٦- معرفة أبعاد التلوث وصياغتها فى شكل نقدى وتحديد الأضرار السابق الإشارة إليها التى تتعرض لها البيئة .

٧- وضــع أســس معلومــات للمقايــيس والمعايير البيئية تؤدى إلى تجنب الأضرار الاقتصادية وزيادة المنافع الناتجة عن حماية البيئة .

إن مشــكلة التلوث البيئى أصبحت مشكلة اقتصادية من الدرجة الأولى حيث أنها نشأت من عدم قدرة ميكانيزم السوق عن ضمان الاستغلال الأمثل للموارد (٣٩).

<u>١- مؤشرات التكلفة والعائد للتدهور البيئى :</u>

لأدراك العلاقة بين التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية يلزم التمييز بين مراحل ثلاث :

الأولى : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمخلفات الناتجة عنها .

الثانية : المتغيرات الطارئة فى البيئة نتيجة هذه المخلفات

الثالثة : التكلفة الاجتماعية المتعلقة بهذه المتغيرات فى البيئة الطبيعية (٤٠).

ولــن تتأتى الفائدة من الدراسة إلا بتقييم التكاليف واجبة التحمل تجاه التلوث من ناحية ، وتقييم العائد من علاجها من ناحية أخرى كمياً ونقدياً كلما أمكن ذلك ، فلقد أصبح تدهور البيئة مشكلة هامة وخطــيرة وواضحة مما أدى إلى تزايد الوعى بها ، وقد كانت هذه المشكلة قاصرة فى الماضى على

التصـــرف فـــى المخلفات ، أما اليوم أصبحت تتمثل فى ازدياد حرارة الأرض ، نقل المخلفات عبر الحدود ، الأمطار الحمضية واستخدام المبيدات ... الخ .

ولقد ترجم الوعى بهذه المشكلة فى أربع مؤتمرات دولية حتى الآن ، تحت رعاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبيئة الإنسانية ، **الأول** : عقد فى استوكهولهم عام ١٩٧٢، وركز على العلاقة بين التنمية الاقتصـــادية والبيـــئة واحتلت مشكلة مضمون ومدى أثار هذه العلاقة مركز اهتمام الجهود الدولية ، **الثانى** : عقد فى نيروبى بكينيا ١٩٨٢ وركز على ضرورة تحقيق التنمية دون تدمير لموارد البيئة ، **والثالث** : عقد فى البرازيل عام ١٩٩٢ وركز على تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية ، **والرابع** : عقد فى جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ وركز على تحقيق التنمية المستدامة .

وكانت أهم نتائج المؤتمر الأخير ، توافر البيانات عن التدهور البيئى تتمثل فى :

ازديـــاد الـــتآكل فى طبقة الأوزون ، تتحدد مسئولية الإخلال بالتوازن البيئى العالمى فى الدول المـــتقدمة والغنـــية ، حيث تستهلك ٧٠% من المعادن ، ٨٥% من الأخشاب ، ٦٠% من الغذاء فى العـــالم ، بينما تحظى الدول المتخلفة بالفتات ، ويرسل مواطنوها ٧,٨طن سنويا من غاز ثانى أكسيد الكـــربون فى الغلاف الجوى ، هذا فى أوربا وحدها ، ١٨,٣ طن سنويا لكل فرد سنويا فى الولايات المتحدة .

ويرســـل المجتمع الأوربى لدول الشرق ٣٠٠ ألف طن من النفايات السامة ويصدر منها للدول النامية ١٢٠ ألف طن ؛ وهكذا يتحمل العالم الثالث ٢٠ مليون طن من مخلفات لم يتسبب فى وجودها ٢٢، مليون من غاز ثانى أكسيد الكربون يتم إلقاؤها سنويا فى الجو ؛ وهذا يؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ، فقد العالم خلال ٥٠ عام مضت ٢٦ مليار طن من القشرة الأرضية الخصبة ، يتم هدم ٤٣ مليون فدان من الغابات كل عام ، ١٦٠ ألف منتج سام يهدد الغلاف الجوى تنتجها الولايات المتحدة فقط [٤١].

(٢) تقييم النمو الاقتصادى فى إطار التلوث البيئى :

ممـــا ســـبق ذكره يتأكد لنا حقيقة مؤداها وجود التفاعل المشترك والتأثير المتبادل بين الأنشطة الاقتصـــادية والإنســـانية من ناحية ؛ والعوامل الطبيعية للبيئة من ناحية أخرى ؛ كما يؤكد مسؤولية الإنسان عن الإخلال بالتوازن البيئى بإحداث التدهور البيئى وهو يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

إن المعـــنى العـــام لكلمتى النمو والتنمية ينصرف إلى إحداث تغيير نحو الأفضل أو الأحسن ، والتنمـــية الاقتصـــادية تتضمن الإنتاج الكبير والتغييرات فى التركيبات الفنية والمؤسسية التى يتم بها الإنتاج ، بينما النمو الاقتصادى يعنى الإنتاج الكبير فقط [٤٢].

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لمقاييس النمو كمعايير رئيسية للتمييز بين التقدم والتخلف [٤٣]، ونحن نضيف إلى هذه الانتقادات أن الناتج القومي الإجمالي لم يشمل توجيه جزء من الموارد المتاحة من أجل حماية البيئة ، ذلك أن الظواهر البيئية تعتبر خارج نطاق السوق كما أن الأفكار المتعلقة بالماء والهواء النظيفين لا تظهر في الحسابات القومية بينما تظهر فقط التكاليف المتعلقة المدفوعة لمكافحة التلوث الجوي لا تظهر في صورة شراء للهواء النقي ، مما يزيد الحاجة إلى المحاسبة الخضراء .

نخرج من هذا بأن البيئة الجيدة لا يترجم منها اقتصاديا إلا الزيادة في تكاليف الحماية والتي ترجع إلى القيمة المضافة وزيادتها ، ومعنى هذا محاسبيا أن انتقال جزء من المورد لصالح حماية البيئة وعلى حساب الإنتاج يؤدي إلى إنقاص الناتج القومي الإجمالي وهذا خطأ كما يلي :

١- أنه لا يقيس الرفاهية في معناها العام والأكثر شمولا ، حيث لا تدخل السعادة في الحسابات القومية .

٢- إن تدهور العناصر الطبيعية للبيئة يسمى في الاقتصاد الكلي (انخفاض رأس المال الطبيعي) .

٣- لن تؤدي مواجهة التلوث إلى انخفاض ، ففي الأجل القصير نجد أن الإنفاق لحماية البيئة إذا تم إجراؤه بواسطة العائلات ، أي في شكل استهلاكاً نهائياً ، فإن مستوى الناتج القومي الإجمالي سيبقى دون تغيير ، وفي الأجل الطويل ستؤدي حماية البيئة إلى حلقة من الآثار والتغيرات الهيكلية المفيدة للجهاز الإنتاجي ، فمن جهة تقل الآثار السلبية للتلوث الجوي مثل صدأ المعادن ، الشوائب وتدمير المحاصيل ... الخ ، حيث أن التلوث لا يمثل سوى إسراف وخسارة في الموارد .

نخرج مما تقدم إلى أن هناك أسباباً قوية تجعلنا نعتقد أن حماية البيئة سيكون لها في الأجل الطويل آثار إيجابية على الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ، وفي الأجل القصير تعني حماية البيئة زيادة في الطلب ، تترجم في تحول اليد العاملة إلى القطاعات المكافحة للتلوث ، بما يعيد هيكلة الجهاز الإنتاجي ، كما أن قصور الناتج القومي الإجمالي كمعيار لقياس التغيرات الحادثة في نوعية الحياة كنتيجة للتغيرات البيئية ، هذا القصور يؤكد لنا مرة أخرى اتساع مفهوم التنمية بمعناه الأكثر شمولا فهذا الاتساع هو الذي يستوعب اعتبارات البيئة وضرورة المحافظة على توازنها ، وبهذا يجب أن يتسع مفهوم النمو الاقتصادي ليشمل اعتبارات التوازن البيئي ، فهي اعتبارات للنمو المتواصل وللتنمية الحقيقة المستدامة .

٣- التوازن الاقتصادى والتوازن البيئى :

يعتــبر تحقــيق الاســتقرار الاقتصادى من أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، بما يعنى تحقيق الــتوظف الكــامل دون تضخم ، أى أن إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادى أو الدخل الحقيقى ، وتحقيق أعلى مستويات استخدام الموارد المتاحة وفى الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقود (٤٤).

إن تحقــيق درجة محمودة من استقرار الأسعار فى إطار من التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصــاد القومى والنمو الاقتصادى المطرد ، هو تحقيق للاستقرار الاقتصادى الداخلى أو التوازن الداخلى (٤٥). بهذا المعنى نجد أن الاستقرار الاقتصادى مرادف للتوازن الاقتصادى ، بما يمثل تعادل إنتاج المجتمع وإشباع حاجاته .

والــتوازن البيــئى هــو التوازن بين الكائنات الحية ، وعلى قمتها الإنسان من جهة والعناصر الطبيعية من جهة أخرى ، الإنسان بأنشطته المختلفة ومخلفاته وتفاعله مع العناصر الطبيعية المحيطة به ، والتأثير فيها والتأثر بها ، وتعامله مع غيره من الكائنات الأخرى (٤٦).

والســبب الرئيســى لإحداث الإخلال بالتوازن البيئى هو التلوث ، وعلى ذلك نجد أن التوازن البيئى هو المحصلة المنطقية للآثار الجانبية وقدرة البيئة على استيعاب هذه الآثار .

وفى دراسة حول العلاقة بين التوازن الاقتصادى والتوازن البيئى نجد النقاط الآتية (٤٧):

١- إن التوازن الايكولوجى يتمثل فى توازن بين الميلاد والموت (الوجود والفناء) ، أما التوازن الاقتصادى فإنه يتمثل فى التعادل أو المساواة بين الإنتاج (ميلاد السلع) والاستهلاك (فناء السلع) .

٢- إن وظيفــتى الإنــتاج والاستهلاك كما توجدان فى مجال الاقتصاد ، فإنهما توجدان أيضا فى النظام الأيكولوجى .

٣- رغــم اخــتلاف معنى التداخل والتفاعل من ناحية ، والتوازن من ناحية أخرى ، فى كل من المجالين (الأيكولوجى والاقتصادى) ، فإن هذا التفاعل وذلك التوازن موجودان فى كل من المجالين .

٤- إن تدهور البيئة بسبب الأنشطة الاقتصادية وتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الإنسانية ، أضــحى يشــكل إخلالاً بالتوازن البيئى الطبيعى (٤٨)، إن هذا الإخلال يشكل إخلالاً بالتوازن الاقتصادى فى الحاضر والمستقبل .

٥- إن التلوث البيئى ينشئ صراعا بين المصالح الخاصة والمصالح العامة الجماعية ، إن البحث عــن تنظــيم الــربح بواسطة شخص أو مشروع خاص يمكن أن يتحقق ولكن على حساب المصــلحة الجماعــية ، ومــن ثــم فــإن تغطية الربح لا يتفق دائما مع المصلحة القصوى الاجتماعية .

٦- فــى إطــار الــنظام الأيكولوجى ، يكون كل تلوث صدمة تسبب إخلالا بتوازن هذا النظام ، ويتزايد هذا الإخلال مع تزايد كمية الملوثات المنبعثة وعلى نحو قاطع ، فإن التوازن يتدهور كلما حدث تفوق لكمية التلوث على القدرة الإستيعابية للوسط .

٧- إن تحقيق التوازن الاقتصادى كهدف رئيسى لكل السياسات الاقتصادية ، يقتضى الحفاظ على الخصــائص الطبيعية لموارد البيئة أو تنمية هذه الخصائص دون إحداث تدهور فعاليتها فى المستقبل ، إن ذلك يعنى وجود الارتباط الوثيق بين نوعى التوازن الاقتصادى والبيئى .

إن الــتفاعــل بيــن المــــوارد الطبيعــية للبيــئة والإنسان من خلال الأنشطة الاقتصاديــة والاجتماعية [٤٩]، يجب أن يتم على أساس سياسة بيئية مرتكزة على الرشادة الاقتصادية ، كما أن كل سياسة اقتصادية يجب أن تدخل اعتبارات التوازن البيئى فى أهدافها .

٨- إن مفهوم التنمية المتواصلة المستدامة أضحى تحقيقه هنا بتحقيق التوازن البيئى ، إن التنمية المتواصــلة هى تلك التى تحقق إشباع الحاجات الحاضرة دون تدمير أو تشويه قدرة الأجيال المقــبلة على تحقيق إشباع حاجاتها ، إن سياسات التنمية يجب ألا تتناقض مع تلك السياسات المــتعلقة بــإدارة البيــئة وحمايتها ، إن الهدف الرئيسى لهذه السياسات المتعلقة بإدارة البيئة وحمايتها ، إن الهدف الرئيسى لهذه السياسات مشترك ويتمثل فى تحسين نوعية الحياة .

وعلــى ضــوء ذلــك ، فإن التوازن البيئى يمكن اعتباره محوراً موجها لإستراتيجيات التنمية المتواصــلة ، فهو محور ضابط لتوجيه هذه الاستراتيجيات لاستخدام موارد البيئة مع المحافظة على القــدرات الإنتاجــية للمحيط الحيوى لإنتاج الثروات المتجددة وعدم نضوب غير المتجدد منها بالقدر الذى يحقق استمرار التنمية وتواصلها على المدى القصير والبعيد .

إن المعــيار لتحقــيق هــذه التنمية أو تحقيق التوازن البيئى هو عدم وجود فجوة بيولوجية بين العملــيات الطبيعية البيولوجية لبناء الموارد وأنشطة هدم الإنسان لها من أجل استخدامها فى التنمية ، وذلــك مــن خــلال التكنولوجيا المناسبة ، وكذلك فإن التنمية من المنظور البيئى لا تتم بمعزل عن السياسات الإقليمية والدولية والعالمية للمحافظة على التوازن البيئى ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة

فـــيما يـــتعلق بالـــتوازنات البيئية فى نقل وتبادل واستخدامات الموارد الطبيعية وسياسات إعادة البناء الطبيعـــــى (الإحلال) لهذه الموارد [٥٠].

المبحث الثالث

ضريبة حماية البيئة

قد يكون محل اتفاق بين الاقتصاديين أن أحد أهم الأسباب الرئيسية لمشكلة البيئة ، هو عدم تحمل الملوث نفقة تلويثية ، وإلقاء ذلك على كاهل الغير والمجتمع ، ومن ثم يستمر فى ممارسة نشاطه ويزداد التلوث والمشاكل المترتبة عليه ، لذا فإن جوهر السياسات الاقتصادية لدينا هو تحميل الملوث عبء الآثار الخارجية ، وهناك عادة أسلوبان بديلان للتدخل الحكومى الذى يستهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث ، ينصرف الأول إلى استخدام الحوافز الاقتصادية وبالذات فرض ضريبة على الصناعات والمنشآت الملوثة للبيئة ، بينما تلجأ فى الثانى إلى الرقابة المباشرة حيث تتدخل الحكومة مباشرة لوضع حد أقصى لمستويات التلوث المسموح بها وتلزم الصناعات على أن تحقق – على الأقل – هذه المستويات [1].

فخفض التلوث سيكون قليل التكلفة إذا تحمل مسببوه ضريبة على الانبعاثات ، لأن مسببى التلوث الذين لا يتحملون غير تكلفة منخفضة للحد من التلوث ، هم وحدهم الذين سيختارون خفض الانبعاثات ، فى حين سيفضل الذين يتحملون تكاليف أكثر ارتفاعا أن يدفعوا الغرامات ، وبالنسبة للدول النامية يكون استخدام أدوات الحد من التلوث ، التى تحقق إيرادات أمراً مفيداً بوجه خاص حيث يتيح للحكومة مصدراً للتمويل الذاتى لحماية البيئة [2].

وإن كانت ضرائب حماية البيئة تعد ابتكارا حديثاً لم يصبح له حتى الآن ، أثر كبير فى الإيرادات العامة ، فهناك دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، مؤخراً تبين أن الضرائب البيئية كانت مصدراً يعتد به لتمويل مصروفات بيئية منتقاة فى الدول النامية ، إما إمكانات تحقيق إيرادات من الضرائب المرتبطة بالتلوث فى الدول النامية ، فما تزال تحتاج إلى ملاحظة فى التطبيق العملى [3].

ففرض ضرائب على الوقود إذا كانت له فى الأساس أهداف مالية ، فإنه سيحقق إلى جوارها أهدافا بيئية . إلا أنها قد تكون ذات آثار سلبية بالنسبة لمحدودى الدخل ، كما حدث فى مصر فى الربع عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالسولار ، ويمكن تلافى ذلك الأثر السلبى عن طريق بعض السياسات التعويضية ومنها تخفيض شرائح الضرائب الأخرى ، أو خفض أسعار بعض السلع الأساسية .

وحتى يكون تطبيق الضرائب أكثر فعالية يتعين استخدام ضرائب انتقائية ، ففرض الضريبة على الوقود لن تكون بمثل كفاءة وتأثير الضريبة المفروضة على الانبعاثات الفعلية لكل وحدة من الوقود المستهلك ، وإذا كانت الضرائب على التداخلات البيئية المسببة للتلوث ليست سوى مؤشر غير كامل للانبعاثات البيئية ، إلا أنها تعتبر من أكفأ الأساليب غير المباشرة فى حماية البيئة ، كما يسهل دمجها فى النظم القائمة للضرائب غير المباشرة [4].

وقد يتمثل أحد الجوانب السلبية فى مثل تلك الضريبة من أنها تعامل كل مستعملى الوقود على أساس أنهم يسببون نفس القدر من التلوث ، ولكن يمكن التغلب على المشكلة ببعض الأدوات التى تميز بين المستخدمين تبعاً لطبيعة كل منهم ، وذلك إن لم تكن إدارة مثل هذه الأدوات باهظة التكاليف [5] ، وفى كل

الأحـــوال فإنـــه فـــى أى دولة نامية تواجه قيوداً على الإيرادات وتعانى من ضعف المؤسسات ، يجب أن يتم جانـــب كبير من سياسات الحد من التلوث فى مراحله الأولى ، بفرض ضرائب على المدخلات الثابتة – مثل آلات الاحـــتراق الداخلى – والمدخلات المتغيرة كالوقود ، طبقا لمسوى الانبعاثات المتوقعة ، وقد تكون تلك الأساليب غير المباشرة أكثر فعالية من الأساليب التنظيمية التقليدية التى تعتمد على الرصد والقوانين (٦).

إن بعـــض آثـــار تدهور البيئة ، والتلوث ، وتصريف النفايات وانعكاساتها على المجتمع ، من الصعب إظهارهـــا فـــى الإطار الحالى للحسابات القومية ، التى لا تأخذ الموارد الطبيعية والبيئية فى اعتبارها ، وينشأ هـــذا القصور أساساً من المعاملة المتضاربة لرأس المال الطبيعى ، ورأس المال الذى يصنعه الإنسان وأوجه القصـــور فى هذا الموضوع هى (٧): إن الموارد الطبيعية والبيئية لا تدرج فى الموازنات العمومية ، ومن ثم فـــإن الحسابات القومية تقيس التغيرات فى أحوال البيئة والموارد على نحو مضلل ، فشلت الحسابات القومية التقليدية فى تسجيل انخفاض رأس المال الطبيعى مثل أرصدة الدول من المياه ، والتربة ، والهواء ، والموارد غير المتجددة ، والأراضى غير المستثمرة ، وغالبا ما تدرج التكاليف التى تنفق على استعادة الأصول البيئية – تكاليف التنقية من التلوث فى الدخل القومى فى حين أن الأضرار البيئية لا تؤخذ محل الاعتبار .

والقصـــور هـــنا يصـــيب حساب الناتج القومى الإجمالى عن طريقتين ؛ الأول إغفال المخرجات غير المرغوب فيها مثل التلوث ، والثانية – تقييم المدخلات المفيدة للبيئة والمتعلقة بالاحتياجات البيئية غالباً ما يتم ضمنياً بقيمة صفرية ، وتبين أوجه القصور هذه أن هناك حاجة إلى إطار محاسبى يتيح وضع حساب مقاييس مـــثل الناتج المحلى الصافى المصحح بيئياً ، والدخل الصافى المصحح بيئياً ، ومثل تلك المقاييس ستؤدى إلى محاســـبة أفضـــل لإهلاك رأس المال الطبيعى ورأس المال الذى هو من صنع الإنسان ، واستبعاد المرتبطة بذلك من مصروفات الدفاع عن البيئة ، وتقدير الأضرار الواقعة على البيئة نتيجة للأنشطة الاقتصادية (٨).

وحـــتى يمكـــن الوصول إلى الدخل الصافى المصحح بيئيا يجب الأخذ فى الاعتبار مصروفات حماية البيـــئة الـــتى تـــتحملها الحكومـــة والقطاع العائلى ، والتى تعامل كمصروفات ختامية فى نظام الأمم المتحدة للحســـابات القومـــية ، الآثـــار البيئية على الصحة والجوانب الأخرى لرأس المال البشرى ، التكاليف البيئية للأنشـــطة الاســـتهلاكية العائلية والحكومية ، الأضرار البيئية من السلع الرأسمالية التى تطرح جانبا ، والآثار السلبية فى دولة معينة والناجمة عن أنشطة إنتاجيـــة فى دول أخـــــــــــرى (القيد السلبى والآثار السلبية الـــتى تنقل إلى الخارج (القيد الإيجابى) ، ومن الناحية الموضوعية فإن توسيع نطاق نظام الحسابات القومية وتحويله إلى حسابات مصححة بيئياً ، لهو أمر سهل نسبياً ، أما الجزء الصعب فيه فهو الوصول إلى تقديرات حقيقية (٩) .

وأول الملوثـــات التقلـــيدية التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند فرض هذه الضريبة ، الحرائق ، مثل حـــرق قـــش الأرز ، وإطارات السيارات ، لما تحدثه من أضرار مادية وصحية على الإنسان ، إذ تنطلق من الـــنار فـــى أثناء إشتعالها غازات وأكاسيد سامة مثل أكاسيد الكربون ، وأكاسيد الكبريت ، وأكاسيد النتروجين الســـامة ، وأيضـــاً بعـــض عناصر معدنية ثقيلة ، ولا شك أن الدخان الذى ينبعث نتيجة للحريق سواء من المصانع أو من الحرائق فى الأماكن العامة ، هذا الدخان يحدث أضراراً بيئية وصحية ، ويتناول هذا

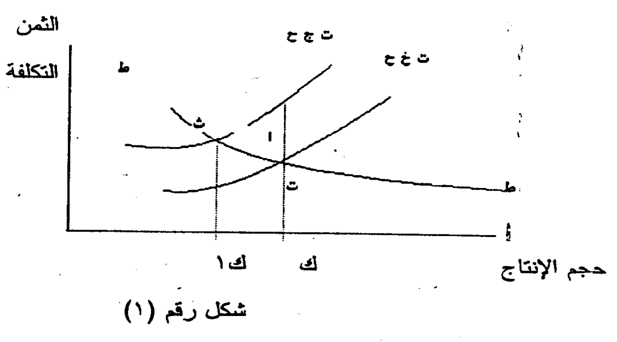
المبحث ضريبة حماية البيئة وحدها ، دون غيرها من أساليب التدخل الحكومى ، حيث يهدف إلى تقويم كفاءة الضريبة كوسيلة لحماية البيئة ، وأثرها فى إعادة تخصيص الموارد من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة ، تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث إلى حدها الأدنى ، وهذه الضريبة قد يكون لها آثار سلبية ، قد تفوق آثارها الإيجابية ، من المنظور الاقتصادى ، مما يجعل تناول البنود التالية ذو أهمية كبيرة .

أولا – دور الهندسة الضريبية فى تصحيح آليات السوق لحماية البيئة :

تعتبر الهندسة الضريبية من أفضل عناصر معالجة فشل السوق (١٠) ، وتعرف هذه بتصحيح الآثار الخارجية ، التى تؤدى إلى عدم كفاءة نظام السوق فى تخصيص الموارد ، فوجود هذه الآثار يجعل هناك اختلافا بين المنافع والتكاليف الخاصة (كما يعكسها السوق) والمنافع والتكاليف الاجتماعية (١١) .

ولقد نتج عن الثورة الصناعية والنمو الاقتصادى الكثير من الأضرار البيئة ، بما أدى على أن افتراض البعض وجود أثر خارجى سلبى على الموارد الحرة ، بما أدى إلى أن أصبحت التكاليف الاجتماعية الحدية تفوق التكاليف الخاصة الحدية للمنشأة المسئولة عن التلوث بقدر يعادل الأضرار الحدية للتلوث (١٢) .

ويوضح ذلك الشكل رقم (١) حيث يصور منحنيات التكاليف الاجتماعية الحدية ت ج ح ، والتكاليف الخاصة الحدية ت خ ح ، ومنحنى طلب المنشأة للنشاط ، فإذا لم تكن ثمة سلطة تحمل المنشأة الملوثة على سداد قيمة التكاليف الحدية للتلوث (أى حماية البيئة) فإن المنحنى الملائم لصنع قراراتها يكون ت خ ح ، وتكون كمية الناتج هى ك ، وهى كمية أكبر من اللازم من وجهة نظر المجتمع الذى يضطر فى النهاية إلى تحمل التكاليف الحدية للتلوث ومقدارها ا ث .



شكل رقم (١)

تصحيح مشكلة الآثار الخارجية السلبية عن طريق الضرائب

ولتصـــحيح هــذا الموقف اقترح صاحب نظرية الآثار الخارجية (بيجو) فرض ضريبة على المنشأة

المســئولة عن التلوث حتى يكون المنحنى ت . ج . ح (أى التكاليف الاجتماعية الحدية) هو الــذى يمــثل تكلفة الإنتاج ، وعندئذ تتحمل المنشأة النفقة الكاملة لانتاج تلك السلعة ، وتنتــج فقــط الكمية ك١ وتبيعها بسعر أعلى ، وتنبغى أن نلاحظ أن ك١ هى الناتج الأمثل ، وهى لا تتحقق إلا إذا تحمل الملوث كل تكاليف الموارد المستخدمة بما فيها التعويض عن تلوث المياه مثلا .

ويستحسن فرض ضريبة أو العمل على تقليل التلوث من قبل الملوث ، وفى هذه الحالة تعتبر تكلفــة مباشــرة تــتحملها الصناعات المسئولية عن التلويث ولذلك تأخذها فى الاعتبار عندما تصنع قراراتها .

وخلــص R. coase [١٣] إلى أن وجود الآثار الخارجية لا يقدم برهانا قويا للتدخل الحكومى لفرض الضريبة ، وفى رأى الباحث أن هذه النتيجة لا تصح إلا فى حالتين :

١- أن يكــون عــدد المتأثريــن نتــيجة الآثار الإضافية للصناعات الملوثة على الإنتاج عند المستوى الأمثل اجتماعيا (ك١) ، وعند هذا الناتج تتعادل المنفعة الحدية للمستهلكين مع التكلفة الاجتماعية الحدية للإنتاج بمعنى ضرورة الارتباط بوجود قاطنين متأثرين . وطبقا لذلــك لا يجب التدخل التشريعى بفرض ضريبة حماية البيئة ، ويرى Coase أن السوق نفسه يستطيع حل مشكلة تلوث الموارد الحرة .

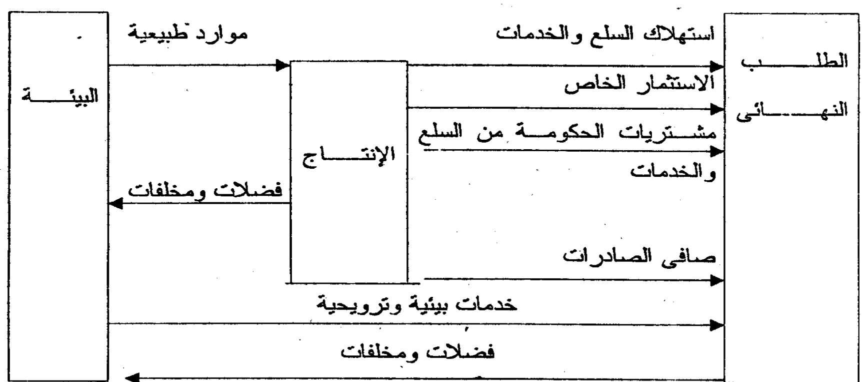
٢- عــندما تكون حقوق الملكية محددة تحديدا قاطعا ، وتظهر المشكلات البيئية عندما تكون هــذه الموارد نادرة وماذا عن تلوث الموارد الحرة غير النادرة وهى التى ليس لها حقوق كمية .

وعــندما يؤدى النشاط البشرى إلى تلوث الماء والهواء والأرض فلا مناص من التدخل الحكومـــى وتوجــيه السياسة العامة لحماية البيئة عن طريق استخدام الضريبة أو غيرها من الحوافز الاقتصادية أو الرقابة المباشرة .

ثانيا :- الاختيار بين الهندسة الضريبية وبدائل حماية البيئة :

تــتعامل الــنظرية الاقتصادية مع البيئة باعتبارها نوعا من السلع الرأسمالية غير القابلة للإنتاج والــتى تنتج تيارا من الخدمات المختلفة للإنسان ، وينبغى أن نمنع التدهور فى قيمة هذا الأصل لكى نحافظ على تيارا المنافع التى يتلقاها منه النظام الاقتصادى .

يوضـــع الشـــكل رقـــم (٢) أن البيئة تزود الاقتصاد بالمواد الطبيعية التى تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة إلى سلع استهلاكية ، ثم ترد هذه الموارد إلى البيئة فى صورة فضلات غير مرغوبة ، كمـــا يستخدم المستهلكون البيئة كمستودع للتخلص من فضلاتهم ، وهذا يعنى أن هذه المخلفات تعتبر منـــتجا للنشـــاط الإنتاجى لقطاع الأعمال ، ومنتجا أيضا للنشاط الاستهلاكى ، الملكية أو السلطة على المـــورد ، وهـــذا متوفر مع الموارد النادرة لكنه غير موجود للموارد الحرة لهذا تطالب التشريعات بضرورة التدخل (الموارد الحرة) للقطاع العائلى .



شكل رقم (٢)

العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادى

وبســـبب العلاقة الوثيقة بين البيئة والاقتصاد ، سميت هذه العلاقة بالنظام المغلق ، ويقصد به الـــنظام الذى لا يتلقى مدخلاته من خارجه ولا يحول مخرجاته إلى خارجه [١٥]، ونظرا لهذه العلاقة التبادلـــية بيـــن البيـــئة والاقتصـــاد ، فقد دافع الاقتصاديون طويلا عن استخدام الحوافز الاقتصادية والاستعاضـــة بهـــا الرقابة والتنظيم المباشر للبيئة ، والحوافز الاقتصادية ما هى الا أدوات قصد بها ترشيد استخدام البيئة وصيانتها والتحكم فى مصادر التلوث المختلفة التى تهدد النظام البيئى .

وعلـــى الرغم من ذلك لا تحتل الحوافز الاقتصادية نفس المنزلة التى تحتلها الرقابة الحكومية المباشـــرة علـــى المنشآت الملوثة للبيئة ، فقد تزايدت الرقابة الحكومية فى مجال البيئة فى السنوات الأخيرة بسبب التوسع الصناعى وانتشار التحضر واهتمام الرأى العام بالبيئة . فالبيئة ذات ملكية عامة تـــناط مسئولية حمايتها بالدولة وحدها ، كلما بعدت الشقة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة

كلما كان ذلك أدعى لمطالبة الدولة باتخاذ إجراءات قانونية تصحيحية بهدف تأمين المصالح الاجتماعية [١٦].

وتتخذ الرقابة المباشرة فى الغالب صورة فرض (حد أعلى للتلوث) يمكن قبوله فى منطقة معينة . وتحدد هذا المستوى وكالة حكومية مختصة ، تقوم من جانبها أيضا بإلزام الصناعات المتوطنة ، وأهم القيود التى يجب مراعاتها من قبل الصناعات الملوثة للبيئة كما يلى [١٧]:

أ- الالتزام باستخدام مدخلات معينة فى العمليات الإنتاجية (المبيدات - الخامات) .

ب- تحديد أنواع الوقود أو الطاقة التى ينبغى استخدامها (الطاقة الكهربية).

ج- تحديد الطريقة أو النسب التى تستخدم بها تلك المدخلات .

ولكن يعاب على الرقابة المباشرة أنها لا تقدم حافزا مستمرا للقيام بمزيد من المكافحة طالما تحقق المستوى المطلوب من تنظيف البيئة أو الوصول إلى الحد الأقصى المسموح به للتلوث كما أنها لاتأخذ فى حسبانها الاختلاف فى تكاليف حماية وصيانة البيئة بين المنشآت المسئولة عن التلوث.

ولذلك توصف الرقابة المباشرة بعدم الكفاءة نظراً لأنها تؤدى إلى مكافحة أقل للتلوث لكل جنيه منفق [١٨] إذا قورنت بالحوافز الاقتصادية كالضريبة ورخص التلوث والدعم وتسعير الموارد الطبيعية كالماء والطاقة .

فالضريبة تحقق أقصى تحكم للتلوث لكل جنيه منفق نظراً لأن لكل منشأة جدولا لتكاليف حماية البيئة ، ومن ثم تحفز الضريبة هذه المنشآت على تخفيض ما تلقيه فى البيئة من وحدات التلوث عند أقل تكلفة ممكنة كى تتجنب بذلك الوقوع تحت طائلة الضريبة . ويرجع الاقتصاديون عادة ضرائب حماية البيئة ليس فقط على الرقابة المباشرة ، وإنما على ما عداها أيضا من الحوافز الاقتصادية ، وقد لاقت الضريبة - نظريا - تأييد نفر غير قليل من الاقتصاديين ، كما أن الدراسات التطبيقية التى قام بها البعض الآخر انتهت إلى نتائج تؤازر دفاع الاقتصاديين عن كفاءة الضريبة فى مكافحة التلوث وحماية البيئة .

ومن أهم هذه الدراسات ، دراسة عن الاستخدام العام لـ Schultze [١٩] ، ودراسة التحكم أو ضبط التلوث لـ Majone [٢٠] ودراسة التلوث والأسعار والسياسة العامة لـ Kness [٢١] ، ودراسة الإدارة الاقتصادية للمياه لـ Johnson [٢٢] ودراسة Dorcey [٢٣].

وخلاصة هذه الدراسات أن الضريبة أكثر كفاءة فى مكافحة التلوث من البدائل الأخرى ، وتشير النماذج المنبثقة عنها إلى أن هذه الضريبة أقل تكلفة فى الحصول على المستوى المرغوب من نوعية

البيئة من وضع مستويات إلزامية لإصدارات التلوث ، كما أنها تعتبر حافزاً يحث الصناعة على تطوير تقنياتها الموجهة لحماية البيئة وتقليل معدلات التلوث ، إذ لولا الضريبة ما كان هناك ما يكره تلك الصناعات على أن تتكبد أى تكاليف لمكافحة التلوث .

وهكذا فإنه من بين السياسات البيئية البديلة تبدو الضريبة – نظريا وتجريبيا – وكأنها أفضل حافز لتقليل مستويات التلوث ، حيث تقوم الصناعات الملوثة للبيئة – من خلال آليات معينة – بالدفع مقابل الأضرار التى ألحقتها بالبيئة ، أو التعويض عن قيمة التدهور فى قيمة الأصول البيئية (فرض ضريبة لا يمكن نقل عبئها للمستهلك) .

ثالثاً – بعض الآثار والنتائج ذات الصلة بكفاءة الهندسة الضريبية فى حماية البيئة .

تمارس ضريبة التلوث (حماية البيئة) آثار تخصيصية فى أكثر من اتجاه ، وتؤثر فى توجيه الدوافع الاقتصادية الموجهة المرغوبة اجتماعيا ، كما تؤدى إلى تعديل فى السلوك الاقتصادى للصناعات الخاضعة لمثل هذه الضريبة ، حيث يتوقع أن تستجيب هذه الصناعات لضريبة التلوث بواحد أو أكثر من الخيارات التالية [٢٤] :

١- نقل عبء الضريبة – جزئيا أو كليا – إلى المستهلكين (رفع الأسعار – تحويل الأسعار – تخفيض الناتج) .

٢- استيعاب الضريبة بالكامل (تخفيض الأرباح الموزعة – زيادة الاقتراض – تخفيض الاستثمارات الجديدة).

٣- التخلص من عبء الضريبة عن طريق الاستثمار قصير الأجل فى تركيب معدات التحكم فى التلوث أو الاستثمار طويل الأجل فى تكنولوجيا تحسين البيئة ومحاربة التلوث أو إحلال مصانع جديدة أقل تلويثاً للبيئة .

٤- تقوم الصناعات بإعادة توجيه مواردها إقليمياً أو دولياً وتوطين منشآتها فى المناطق التى تقل فيها أضرار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة ، أو إلى الدول التى ليس لديها تشريعات بيئية أو قيود صارمة على البيئة كدول العالم الثالث .

ويتولد عن هذه الاستجابات والتعديلات فى السلوك الاقتصادى ، نتائج مهمة فيما يتعلق بقدرة الضريبة على تحقيق التخصيص الكفء للموارد وتوجيهها تلك الوجهة التى تحقق الناتج الأمثل – اجتماعيا – سواء من السلع والخدمات أو من المستوى المرغوب من نوعية البيئة ، ومن أهم النتائج :

١- تؤدى ضريبة التلوث إلى زيادة تكلفة إنتاج الصناعات كثيفة التلوث الأمر الذى يتسبب فى نقص العرض من هذه الصناعات وارتفاع أسعارها [٢٥] ، وقد تزداد هذه التكاليف إلى القدر الذى يصبح الاختيار الوحيد معه هو منع المشروعات الملوثة للبيئة (من الاختيارات المنع إذا كان هناك بديل) من القيام أصلا أو توقف المشروع إذا فرض عليه تحمل مثل هذه التكاليف الإضافية .

٢- يمكن استخدام الإيرادات التى تغلها الضريبة فى تعويض الجماعات المتضررة من التلوث أو استعمال هذه الإيرادات فى تمويل سلسلة عريضة من المشروعات تتضمن البحوث التجريبية عن الطرق البديلة لتحسين نوعية البيئة ، ومن أهم مزايا هذه الضريبة ، هو أنها تقدم حافزاً لمواصلة البحث عن طرق بديلة لتقليل التلوث ، وتحسين تكنولوجيا البيئة والتحكم فى التلوث فى الأجل الطويل [٢٦] .

٣- تحث الضريبة الصناعات على أن تستثمر قدراً مهما من رأس المال فى معدات وتقنيات مكافحة التلوث طالما كان الإنفاق عليها أقل تكلفة من دفع الضريبة ، بل قد يكون هذا الاستثمار وسيلة للتخلص من أعباء الضريبة [٢٧].

٤- إيجاد سوق جديدة لمبتكرات التحكم فى التلوث ومنتجاتها (صناعة معالجة النفايات) صناعة حماية البيئة وتقنيات لإعادة تدوير المواد واستخدامها .

٥- تحقيقاً لهدف الكفاءة الاقتصادية ، فإن السياسة البيئية المثلى ، ينبغى أن تصمم لتقليل التلوث بطريق مباشر ، وليس بطريق غير مباشر ، لذا يجب أن تفرض الضريبة على التلوث نفسه ، ويجب أن يتفاوت معدل الضريبة بتفاوت الأضرار التى يلحقها التلوث مباشرة بسكان منطقة معينة .

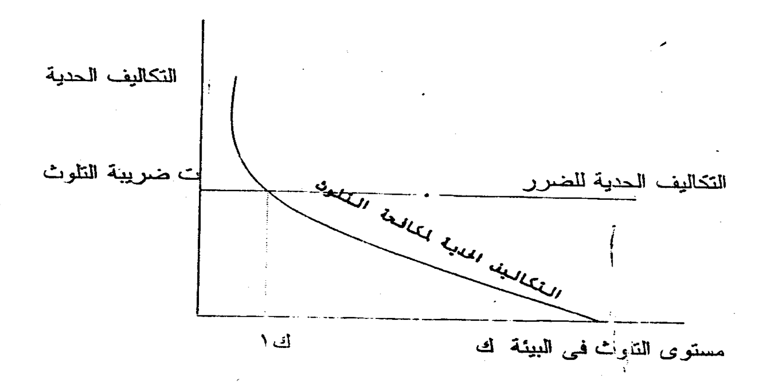
ومن ثم فإن المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة تكون ضريبة التلوث فيها اكثر ارتفاعا ، الأمر الذى يشجع الصناعات التى يصدر عنها تلوث أكثر أن يتوطن فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو غير الآهلة بالسكان بشرط أن المناطق الصناعية مغلقة لا يسمح بالزحف السكانى إليها حتى يكون عدد الأفراد المتضررين منها قليلا ، وهذا ما حدث عندما أنشأت مصانع الأسمنت بحلوان لكن ماذا عن الزحف السكانى والعمرانى ؟ !! .

رابعا: تحديد سعر ضريبة حماية البيئة : المشكلة والحل :

إن سعر الضريبة يجب أن يتحدد عند النقطة التى تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدى الذى يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث ، ويوضح الشكل رقم (٣) منحنى التكاليف الحدية للضرر

يشير إلى تكلفة مقدارها (ت) ، تفرضها الصناعة الملوثة على كل قاطن فى نطاقها وعرضة لعوادمها وفضـــلاتها ، وفـــى غيبة الضريبة أو أى قيود تشريعية أخرى على الصناعة فإنها سوف تسبب قدراً كبيراً من التلوث هو ك وبالتالى قدراً كبيراً من الأضرار .

وبفــرض ضـــريبة تعـــادل التكاليف الحدية للضرر (ت) ، فإن التلوث يقل إلى (ك١) كما تقل الأضـــرار الناجمة عنه ، والمستوى (ك١) هو الأمثل لنوعية البيئة المرغوبة من وجهة نظر المجتمع لأن أى مستوى أفضل من ذلك سوف تكون تكاليفه أكبر من منافعه الاجتماعية ، أما إذا لم تقم المنشأة بدفع تكاليف الأضرار التى أحدثتها ، فإن البيئة تتعرض لمستوى أكبر من التلوث هو (ك) ، بينما لا تنفق شيئا لمكافحة التلوث (أى أن التكاليف الحدية لمكافحة التلوث = صفر) .



إن قـــياس قـــيمة الأضرار التى يصاب بها المتضررون من التلوث ، أمر صعب حيث تتباين الأضـــرار فـــيما بيـــن المناطق تبايناً كبيراً ، كما تتباين قيم الضرر بتباين أنواع الوحدات المعرضة للإصابة بأضرار التلوث .

ورغم الاجتهادات العديدة التى بذلت فى هذا الميدان ، إلا أن تقدير القيمة النقدية لأضرار التلوث ، مازال أمر صعبا أن لم يكن – فى بعض الأحيان – مستحيلا ، وتمثل هذه المشكلة حجر عثرة أمام بناء نظام ضريبى كفء لضريبة حماية البيئة .

ولذلك أقترح Dales إقامة أسواق لتراخيص التلوث ، تضع الحكومة فى ظله حداً أعلى لمقدار التلوث الذى يمكن للبيئة فى إقليم معين أن تمتصه ، ثم تصدر رخصا للتلوث تعرضها للبيع ، وتطالب

مـــن يرغـــب فى تصريف فضلاته فى بيئة معينة أن يشترى هذه الرخص (٢٨) ، والمقصود هنا هو شراء حق استخدام جزء معين من البيئة كمستودع للفضلات .

ويمـــثل هـــذا الاتجاه أسلوب لحماية البيئة عن طريق تحميل سعر موجب مقابل الحصول على رخص استخدام البيئة كمستودع للتخلص من الفضلات ، والمنطق وراء هذا السعر الموجب أن يكون هناك عبء مالى مباشر على الراغبين فى استخدام الموارد الحرة لمثل هذه الأغراض .

إن وجود سعر مقابل استخدام البيئة يقوم على افتراض مؤداة أن العرض المادى للموارد الحرة أقـــل من طلب الناس على منافع هذه الموارد ، ومن ثم لابد أن يكون لها سعر موجب (٢٩) ، وقد لجأ الكثيرون إلى تقدير تقريبى لأهم الأضرار مستخدمين فى ذلك بعض الأساليب ، مثل أسلوب الأضرار النوعية (أى صحية ، مادية ، نباتية ، سياحية) (٣٠) .

وهـــناك طريقتان هما طريقة قيمة الممتلكات ، وطريقة الفروق الأجرية ، وتعتمدان على مدى معـــرفة الناس بأضرار التلوث وإدراكهم لنظافة البيئة التى يقطنونها ، ويمكن قياس وتقدير الأضرار الناتجة عن التلوث كما يلى :

أ- حســـاب الانخفاض فى القيمة الايجارية نتيجة الأضرار التى تصيب الممتلكات العقارية من التلوث .

ب- الانخفاض فى المحاصيل الزراعية الناتجة من ملوحة المياه المستخدمة .

ج- يمكـــن تقدير الأضرار السياحية فى الشواطئ والمتنزهات العامة ورياضة الصيد وغيرها عـــن طـــريق الاسترشـــاد بالرسوم المفروضة على مناطق مشابهة لتلك المناطق المعرضة للتلوث.

وغـــير خاف أن طرق التقدير لا ترقى إلى مستوى الدقة المنشودة ، وتحتاج إلى نظم معلومات تـــنطوى علـــى تكاليف تفوق أى منافع متوقعة من قيامها ، وهذا معناه أن الافتقار إلى نظم معلومات علـــى درجـــة عالية من الكفاءة يناط بها حساب الأضرار ، ويتوفر لديها بيانات دقيقة عن الملوثات ومقاديرها ومصادرها ، وتستخدم عدداً كافياً من الكفاءات العلمية والفنية .

نخلص من هذا المبحث بأن هناك تأييد كبير من الاقتصاديين المعاصرين لاستخدام الضريبة فى حمايـــة البيئة ومكافحة التلوث ، كما أنهـــم يفضلونها على السياسات البديلة المصممة لحماية البيئة ، وتتمـــيز الضريبة بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة فى مجالى المكافحة والحماية ، إذ تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى إستخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار إلى الحد الأدنى .

ويـؤدى استخدامها إلى تشجيع الصناعات الأكثر كفاءة فى استخدام الموارد الطبيعية النادرة والتى تولد قدراً أقل من التلوث ، بالإضافة إلى كونها حافزاً للبحث عن بدائل لخفض التلوث وتحسين البيئة ، والاستثمار فى تقنيات مكافحة التلوث ، وإحلال المصانع الجديدة الأقل تلوثا فى الأجل الطويل .

<u>ومن الأمثلة التطبيقية لهذه الضريبة :</u> تم تطبيق هذه الضريبة فى دول عديدة وتحت مسميات مختلفة ، فهناك ضريبة الطاقة التى تفرضها دول السويد ، فنلندا ، الدانمارك ، ايطاليا ، هولندا ، والنرويج [٣١]، منذ يناير ١٩٩١ ، كما بدأ الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة فى فرضها .

ويقـدر أن فرض ضريبة الكربون فى بعض الدول على مصادر الطاقة الأحفورية ستزيد من نفقة الإنتاج ، ويتوقف ذلك على القدرة الدولية التنافسية للصناعات المختلفة ، ولقد سبقنا كل من Danmol &Oates فى اقتراح فرض ضريبة دولية على الإصدارات الملوثة للبيئة تعادل الآثار الخارجية المتعدية الحدود ، ثم عاودوا فرض تعريفة جمركية ضد الدولة الملوثة ومقتضى ذلك أن الدولة المتضررة تلجأ إلى فرض تعريفة تعادل تكاليف الضرر الذى لحق بها مما قد يسفر عن خفض الثمن الدولى للسلعة الملوثة [٣٢] .

وهناك استخدامات لها فى نفقات حماية البيئة ومكافحة التلـوث ، فى دول مجموعة الـ OECD ، وتعد البرازيل من أهم الدول النامية فى هذا المجال ، أضف إلى ذلك فرنسا ، حيث تتجاوز النفقة المخصصة لحماية البيئة بصورة إجمالية حوالى ٥٠ مليار فرنك ، وهذه النفقة فى تزايد وتبلغ حوالى ٤% من المصروفات المخصصة للصالح العام [٣٣] .

ناهيك عن الأمثلة الأخرى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشريعاتها فى هذا الصدد ، ألمانيا ، اليابان ، لذا نوصى بأهمية دراسة هذه النماذج .

فى الواقـع قد تزايد فى البحوث الحديثة ، رفض نهج التنمية القائل : حقق النمو أولاً ، ثم قم بالتنظيف فيما بعد ، ومفهـوم منحنى كوزنتس البيئى [٣٤] ، وهذه العلاقة تصدق بالنسبة لبعض الملوثات ، ولكنها لا تصدق بالنسبة لملوثات أخرى مثل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون التى تستمر فى الزيادة مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل [٣٥] ، كما أن التكنولوجيا الجديدة وانتشار المعرفة بشأن تأثير تدهور البيئة يعنى أن البلدان النامية تستطيع القيام باختيارات بيئية أفضل ، كما فى حالة الانتقال إلى البنزين الخالى من الرصاص .

ومع ذلك ما زالت البيئة تمثل تحديا رئيسيا للقوى الفاعلة والمؤسسات الوطنية ، فإدارة الغابات وموارد المياه ، والمناطق الساحلية ، ومصايد الأسماك ، وسقاط الهواء تفرض مشكلات عديدة

ومعروفة بشأن التنسيق الذى يشمل تأثيرات خارجية وسلعا عامة (حرة) ، وفى كثير من الحالات ، عـند معالجـة مصـايد الأسماك والغابات والمسطحات المائية والهواء باعتبارها من مجمع الموارد الشائعة المشتركة تكون الجهود المبذولة للحفاظ وحماية البيئة أقل من اللازم ، وإذا طبق التنسيق فإن المكاسب يمكن أن تكون أكبر (٣٦) .

ومناهج المالية العامة المتعلقة بهذه المشكلات هى فرض ضرائب على الأنشطة التى تتولد عنها آثـار خارجـية سلبية ، ودعم الأنشطة التى تحقق آثاراً خارجية إيجابية أو القيام بتنظيم هذا النشاط بصـورة مباشـرة ، ويمكن معالجة الاتجاه إلى توفير السلع العامة بأقل من الحاجة إليها عن طريق استخدام العملية السياسية لتحديد النوع والمستوى الذى يتعين به توفير هذه السلع – وبعد ذلك تفرض الضرائب أو يتقرر الدعم لتقوية حوافز عرض السلع العامة أو توفيرها بصورة مباشرة ، والحصول علـى التمويل من إيرادات الضرائب ، ولكن هذه العلاجات صعبة التنفيذ عادة – وتعقدها المنازعات بشأن تقاسم الأعباء والمنافع وبشأن طبيعة وأهمية وقيمة الآثار الخارجـية والسلع العامة (٣٧).

وكثـير من القضايا البيئية لم تكن ظاهرة فى المراحل الأولى للأنشطة التى عجلت بالمشكلات بالإضـافة إلـى أن دوائـر قويـة ظهرت لتحول دون التغيير ووضع المشاغل البيئية فى مستويات منخفضـة مـن الأولويـة ، ولا يقتصر الأمر على أن السياسات كثيراً ما تخفق فى إحباط الأنشطة الضارة بالبيئة بل إنها كثيراً ما تشجع تلك الأنشطة – فى صورة دعم خاص (٣٨).

يشـجع الدعم الضار الأنشطة المفسدة للبيئة والاقتصاد (٣٩)، فدعم الفحم مثلا ، يمكن أن يضر الاقتصـاد بتخصـيص الإيرادات الضريبية الشحيحة لنوع من النشاط ليس تنافسياً بالأسعار الدولية ، ويدمـر البيئة بتشجيع استخدام أحد مصادر الطاقة التى تحدث أكبر قدر من التلوث ، وقد فرض هذا الدعـم لأسباب عديدة منها . أسباب كثيرة طيبة ، مثل تخفيف عبء الفقر أو معالجة فشل الأسواق ، غـير أنـه كثيراً ما يفشل فى تحقيق هذه الأغراض ، أو يحققها بتكلفة عالية للغاية ، ومن شأن إلغاء أشـكال الدعم الضارة أن يفيد الاقتصاد والبيئة فى وقت واحد ، ويفرج عن الأموال العامة لأغراض أخرى ، بما يحقق المصلحة لكل الأطراف (٤٠).

وممـا يدعـو للأسف أن الكثير من إصلاحات السياسة غالباً ما يكون صعب التنفيذ ، لأنه فى الواقـع يكون محققاً لمصلحة أحد الأطراف دون طرف آخر ، وبمجرد إقرارا الدعم ، تتشكل دوائر تدعو لبقائه بعد أن يكون قد أدى دوره المفيد ، إذ أن بعض أصحاب المصالح المهمة سياسيا يخسرون مـن إلغائـه ، وهناك عامل آخر يحول دون إلغاء الدعم – أساساً فى البلدان الصناعية وهو مصيدة المكاسب العابرة ، حيث يجرى تحويل سبل الدعم المتوقع إلى رأسمال فى الأصل المتصل به (٤١).

وأشـكال الدعم الضارة وفيرة ومتعددة أيضا فى مجال الطاقة ، وذلك أن جانبا كبيراً من إنتاج الطاقـة وتوزيعها تشرف عليه الحكومات ، وعندما يفشل الإطار المالى والتنظيمى فى تسعير الطاقة بطـريقة تدرج التكاليف الاجتماعية الكاملة لاستخدامها فى الحسبان ، يحدث الإفراط فى الاستهلاك ، وتـرتفع تكالـيف التلوث ، وتقدم الدول النامية أشكالا من الدعم تزيد قيمتها على ١٢٠ مليار دولار لإنتاج الكهرباء (٤٢)، وعلى حين تستخدم الطاقة على نطاق واسع ، فإن الدعم يفيد عادة الفئات مرتفعة الدخل بصورة غير متناسبة (٤٣)، وأوجه الدعم الضارة موجودة أيضا فى قطاعات أخرى ، مثل إدارة المـياه ، والطرق ، ومصايد الأسماك ، ومازال النقاش دائراً حول الطريقة التى يخدم بها بعض من هـذا الدعم أهدافاً رئيسية مثل تخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة ، والواقع أن السياسة الإصلاحية الرامـية إلـى وقف تشجيع التدهور البيئى هى الخطوة الأولى فى تنفيذ تدابير أوسع تكفل عدم تبديد أصول بيئية مثل الغابات والأسماك ومساقط الهواء (٤٤)، وأكبر مثال على ذلك دعم الطاقة الضار فى إيران .

ومـن المعروف أن تلوث الهواء يحدث أضراراً شديدة على الصعيد المحلى فى كثير من الدول النامـية والـتى تمر بمرحلة انتقال (٤٥)، وتلوث الهواء هو فى الأساس قضية تتعلق بالآثار الخارجية حيث لا يأخذ المتسببون فى التلوث فى حسبانهم المصالح المتفرقة لمن يضر بهم هذا التلوث ، وعلى الرغم من القيام بالعديد من الأعمال والمبادرات على المستوى المحلى ، فإن استراتيجيات المكافحة ، مـثل معايـير الوقـود والسيارات الجديدة ، تلقى بوجه عام تأييداً وتحتاج إليه ، فى الإطار الوطنى الأوسـع ، كما أن القوى الفاعلة على المستوى الوطنى منهمكة فى التصدى لمشكلات التلوث ، مثل أوزون المسـتوى السطحى والكبريت ، الذى يؤثر على مناطق أكبر ، وعلى البلدان المجاورة ، وفى غياب التأييد المؤسسى الأوسع ، لا تطبق أو تنفذ غالبا نهج المالية العامة التقليدية ، ودور الإعلام فى هذا الصدد دور حاسم (٤٦).

فالنـتائج البيئية حساسة للترتيبات المؤسسية ، وهذا يبرر الحاجة إلى تجنب التركيز على وجه الحصـر على معايير الإنبعاثات وعلى ضرائب التلوث ، واستكمال هذه الأخيرة بأصوات المستفيدين مـن البيئة وغير ذلك من الآليات من أجل تحسين الخيارات البيئية (٤٧)، وهذه المبادرات ليست بديلا عـن الجهـود الرامية إلى إنشاء مؤسسات ذات طابع رسمى بدرجة أكبر واستخدام أدوات السياسات الرسـمية ، وإنمـا هـى مكملات واضحة تخفض التكلفة المتوقعة للأخذ بالتدابير التى تنص عليها السياسات وتنفذها (٤٨)، مع الأخذ فى الحسبان مبادئ ومعايير كل من المحاسبة الخضراء ، والتسويق الأخضر أو التسويق صديق البيئة ، أو ما يسمى بالتسويق البيئى (٤٩).

المبحث الرابع

تطبيق مفهوم الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة النظام الضريبى وإعادة هيكلة المنظومة البيئية فى مصر

تـتركز أهـم ظواهر الخلل فى المنظومة البيئية المصرية فى عدد تسعة تحديات مازالت تقف عقـبة فى سبيل ما نرجوه بالنسبة لاستدامة التنمية على الأسس والركائز التى تضمن حماية الموارد البيئـية وحمايـة عطائها للأجيال المقبلة ، وتتمثل هذه التحديات فى [١] : محدودية المساحة المأهولة بالسـكان ، الـتلوث بكافة أشكاله ، المخلفات الصلبة خاصة المخلفات الآدمية فى الحضر ، والمواد الخطـرة الـناتجة عـن الأنشطة الصناعية والزراعية والمنزلية والمستشفيات ، تحقيق الاحتياجات المتزايدة للسكان من مياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحى المتكاملة ، العشوائيات ، التشريعات ، الإدارة البيئية السليمة ، تنمية الوعى البيئى ومشاركة المجتمع فى جميع المشروعات [٢].

وأوضـحت الدراسات فى الأدبيات المعاصرة أن تركيز ملوثات الهواء فى مصر قد تتراوح ما بين ٣ إلى ١٤ ضعف الحد الأقصى المسموح به دولياً [٣]، وتعتبر مشكلة المياه فى مصر من المشاكل ذات الأبعـاد الكمية والنوعية ، فعلى الرغم من محدودية الموارد المائية ، فإنها تعانى من كافة أنواع التلوث [٤]،أضف إلى ذلك تلوث الأراضى الزراعية [٥]، وتعتبر مشكلة الطاقة فى مصر من المشاكل متعددة الجوانب والأبعاد وللإعتبارات التالية [٦]:

١- إن تحقيق استدامة التنمية يتطلب الحد من استخدام مصادر الطاقة التقليدية .

٢- إن تحقيق استدامة التنمية يتطلب الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستوى الدخل [٧].

ومـن أهم أسباب المشكلة البيئية فى مصر [٨]: فشل السوق ، السياسات التى اتبعتها مصر منذ الخمسينات من القرن الماضـى للإسراع بالتنمية الاقتصادية ، تركز الاستثمار فى المناطق الحضرية [٩]، محدوديـة الأراضـى الزراعية وعدم التوازن فى خطط التنمية ، الدعم والإعانات على استخدام الموارد [١٠]، الإخفاقات المؤسسية والمتمثلة فى عدم وجود خطة للعمل البيئى وغياب الأطر القانونية الفعالـة وعدم تحديد المسئولية تجاه تردى الأوضاع البيئية [١١]، الفقر [١٢]، الإغفال التام فى الإدماج للعوامـل السكانية مع التنمية والبيئة علاوة على عدم تنفيذ المعايير لتقييم الآثار الناتجة ، فقد عنصر المشـاركة الديمقراطـية الإيجابـية المتكاملة فى صنع القرار الإنمائى البيئى ، ندرة وضعف برامج التوعية الاقتصادية والبيئية ، مما نتج عنه ضعف مستوى الوعى الإنمائى البيئى ، لدى مراكز اتخاذ

القرار والمواطن معاً ، إنخفاض فعالية أداة التنفيذ التشريعي في رصد ومراقبة تنفيذ التشريعات البيئية على الجهات المخالفة في حق البيئة (١٣) .

انخفاض كفاءة نظم المعلومات الاقتصادية والبيئية ، التي تعمل على تعزيز ومساندة تقييم واختيار المشروعات التنموية (١٤)، وبالرغم من إنشاء جهاز شئون البيئة بالقرار الجمهوري رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ ، فإن دوره قد اقتصر على المهام التنسيقية دون التنفيذية (١٥)، وكانت التطورات قبل العقد الأخير من القرن الماضي تؤدي إلى تردي الأوضاع البيئية بصورة كبيرة ، وبالتالي استمر أسلوب المعالجة الجزئية للمشاكل البيئية (١٦).

وتعتبر بداية التسعينات هي نقطة التحول نحو تكوين سياسات أكثر فاعلية في مصر ، حيث تبنت الدولة هدف تحقيق التنمية المستدامة وأعلنت التزامها بحماية البيئة ، كما تم إعداد خطة العمل البيئي عام ١٩٩٢ ، والتي أبرزت مدى خطورة المشاكل البيئية على استدامة التنمية في البلاد ، كما شاركت مصر في مؤتمر ريو ١٩٩٢ ، وجوهانسبرج ٢٠٠٢ ، ويرجع تزايد الاهتمام المصري إلى إدراك الحاجة إلى تنمية الموارد الطبيعية المحدودة ، تبني استراتيجية متسقة في مجال السعي للحصول على المعونة ، رغبة الحكومة المصرية في الاستفادة من السياسات البيئية للبنك الدولي (١٧).

وبدأت الدولة تتبنى أسلوب المعالجة المتكاملة للمسائل البيئية في خطط التنمية بدءاً من الخطة الخمسية ٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٦ ، مما أدى إلى تبني سياسات تدريجية تستهدف إلغاء الدعم نهائيا على المبيدات والأسمدة الكيماوية والطاقة ، تحديد أولويات العمل البيئي (التلوث وتدهور الموارد الطبيعية – الأرض والمياه – تلوث الهواء ، إدارة المخلفات الصلبة ، حماية التراث المصري ، وتعزيز المؤسسات البيئية) ، بحوالي ٥٠٠مليون دولار ، خلاف الاستثمار في برامج الصرف الصحي والزراعي ومعالجة مياه الصرف ، ثم صدر قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية عام ١٩٩٥ ، وتبنت الدولة العديد من البرامج (برامج خاصة بتدهور الموارد الطبيعية – ١٧ ، برامج لحماية التراث -٧ ، برامج لدعم وتعزيز المؤسسات البيئية والوعي البيئي – ١٥ ، برامج للسيطرة على تلوث الهواء -١١، برامج لإدارة المخلفات الصلبة ٧) (١٨).

وتم إنشاء صندوق حماية البيئة كأداة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة ، مع زيادة دور المؤسسات المختلفة للمجتمع المدني (١٩)، وأخيراً إنشاء وزارة دولة مستقلة لشئون البيئة عام ١٩٩٧ ، وفرض ضرائب على بعض أنواع الوقود (٢٠)، وبالرغم من هذه التوجهات الإيجابية ، فإن السياسات البيئية المصرية لا تزال تفتقر الفاعلية في التنفيذ ، الأمر الذي يرجع إلى العديد من أوجه القصور على كافة المستويات التشريعية ، والمؤسسية والإدارية بالاضافة إلى دور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ويتضح ذلك من (٢١):

أ- الإطـــار التشريعى : يعانى القانون ٤ لسنة ٩٤ من أوجه القصور التى يمكن إيجازها فى الخلل فى المواد القانونية ، المركزية فى اتخاذ القرارات ، وتعطيل الاستثمارات وعدم شمولية النصوص [٢٢].

ب- الإطـــار المؤسسى والإدارى يعانى من عدم توفر الكوادر الفنية ، غياب المتابعة والمراقبة وقصور المعلومات [٢٣].

ج- أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية : الافتقار إلى البدائل ، الحد من قدرة الحكومة على التنفيذ الفعال لقانون البيئة [٢٤]

وجـــاءت التشريعات المصرية فى مجال حماية البيئة فى صورة اتجاهات أربعة تداخلت ثلاثة منها ، وحاول الرابع تفادى الأخطاء التى ظهرت قبله ــ فالمشرع المصرى أهتم – أولا – منذ نهاية القـــرن التاســع عشـــر بتضـــمين التشريعات العقابية أحكاماً ذات أبعاد بيئية (المادة ٣٣ من قانون العقوبات الصادر فى ١٨٨٣ ، القانون ٥٨ فى ١٩٣٧ ، والمعدل بالقانون ١٦٩ فى ١٩٨١) ، ومن ناحية ثانية ظهرت تشريعات فرعية أخرى لمعالجة مسائل بيئية بعينها منها ثم القانون الشامل[٢٥]:

- قوانيـــن النظافة العامة وآخرها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧، والقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، بشأن حماية النيل والمجارى المائية من التلوث ، القرار بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن المخلفات السائلة ، قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية ، القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن التدخين ، القانون رقم ٥٧ عام ١٩٨٠ بشأن التخاص من البرك ، ٨٢٤ لســـنة ١٩٧٩ بإنشــــاء اللجـــنة العليا لحماية الهواء من التلوث [٢٦] ، ومن الملاحظ أن هذه التشريعات لم تحقق الحماية الكافية المتكاملة والمنشودة للبيئة بوصفها كيانا متعدد العناصر يؤثر على كل عنصر منها فى باقى العناصر ويتأثر بها .
- هـــناك قوانيـــن ذات معالجـــة جزئـــية لمسائل بيئية مثل القوانين المنظمة للمحال العمومية والملاهـــى والمحـــال المقلقة للراحة والمحال الصناعية والتجارية وتشريعات تنظيم أعمال البـــناء والهـــدم ١٠٠٠ ... الخ ، وقد ترتب على تلك المعالجات الجزئية فى تشريعات لم تصـــدر أصلا لحماية البيئة أن وضعت المخالفات البيئية فى إطار لا يتفق وخطورة الآثار المترتبة عليها من وجهة النظر البيئية .
- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة .

إلا أن القانون الأخير أغفل تعريف البيئة كحالة باعتبارها الوضعية التى تحقق السلامة والأمان والصـــحة والـــراحة الذهنـــية والعصبية والبصرية للكائنات الحية ، كما اقتصر اهتمام القانون على

الأماكن العامة دون الخاصة ، مع إغفال مسألة الضرر الناتج عن التلوث فوراً أو مستقبلاً ، لذا يرى الباحث ضرورة أن يهتم القانون بجميع المصالح مثل السجون ، المدارس ، المستشفيات سواء حكومية أو غير حكومية ، ومن الواجب إدراك التحديات التى تواجه مصر حتى يتسنى وضع المقترحات اللازمة حول كيفية المواجهة الملائمة [٢٧].

من حصيلة الرسوم والضرائب التى تفرض تطبيقا لمبدأ الملوث يدفع وتضمين النفقات ، لذا نرى أن على الدولة من خلال جهاز شئون البيئة ووزارة البيئة ، ووزارة المالية ، دوراً هاماً فى هذا الخصوص وبما يسمح به القانون ، ولقد سبقتنا فى ذلك دول متقدمة ، سبق الإشارة إليها فى المبحث الثالث .

إن سياسة التصنيع التى قامت خلال فترة الستينات والسبعينات تميزت بالتمركز السكانى الشديد ، مما أدى إلى خلق مشاكل تلوث بيئى ، تفوق كثيراً مشاكل التلوث البيئى فى الدول الصناعية ، كما سبق القول ، حيث أدى غياب الفكر البيئى فى عملية التصنيع إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئى عن النشاط الصناعى ، ومن أهم أسباب مشاكل التلوث البيئى فى مصر [٢٨]:

١- لا توجد خريطة صناعية بمصر تحدد الأماكن المناسبة لكل صناعة تجنباً لأخطارها المحتملة ، وترك الدوائر الصناعية تختار من هذه الأماكن ما يحلو لها فى غياب التخطيط العلمى السليم المدروس ، والبعيد المدى لتدارك آية أخطار محتملة لهذه الصناعات .

٢- غياب التخطيط العمرانى السليم بمعظم المدن ، ممثلا فى اختلال التنسيق بين التوطن السكانى والتوسع الصناعى ، مما ترتب عليه تفاقم مشاكل التلوث البيئى بتلك المناطق الصناعية ذات الكثافة السكانية المرتفعة غير المنظمة .

٣- عدم التزام التخطيط الإنشائى للمصانع بتنفيذ الاشتراطات الهندسية الوقائية للأخطار المحتملة لكل صناعة ، كذلك عدم الالتزام بوجود أحزمة أمان حول كل صناعة للسيطرة على أية أخطار محتملة .

٤- عدم اقتصار التلوث على المواد التى تنطلق من المصانع نتيجة العمليات الإنتاجية فقط ، بل يمتد ليشمل وحدات توليد الطاقة المرتبطة بها ، أو التى تغذى المناطق الصناعية ، وكذلك وحدات معالجة المياه ، مما يؤدى إلى تفاقم هذه المشكلة .

٥- تجاهل المخطط الصناعى لبرامج حماية البيئة من التلوث عند تخطيط الأنشطة الصناعية خلال العقود الماضية حتى الآن ، نتيجة لغياب الاهتمام الجاد والحقيقى بالبيئة ، نتيجة

لأهمية التلوث البيئى الناجم عن برامج التنمية الصناعية ، فضلا عن عدم انتشار الوعى البيئى ، وأفكار حماية البيئة لبداية مرحلة التصنيع فى مصر .

نخلص من العرض السابق إلى أهمية تطبيق الهندسة الضريبية لحماية المنظومة البيئية فى مصر ، ويمكن القول بأن الهدف أو الأهداف التى تسعى الهندسة الضريبية إلى تحقيقها تتمثل فيما يلى (٢٩):

أ- تفكيك عناصر النظام الضريبى ، ودراسة كل جزء على حدة ، ثم إعادة تركيب أجزائه على أسس علمية سليمة بحيث يتم مراعاة ظروف البيئة الداخلية والخارجية.

ب- مقابلة احتياجات وتوقعات كل من المجتمع الضريبى والحكومة فى توفير نظام ضريبى جيد يكفل العدالة ويسهم فى تمويل الإنفاق العام بأقل قدر من الأعباء .

ج- مراعاة عوامل التكلفة والعائد Cos/ Benefit عند إعداد النظام بهدف تدنية التكاليف الاجتماعية للنظام ، وتقليل فرص التعديل المستمر فى التشريع الضريبى وهو ما يؤدى إلى تدنية خسائر المجتمع عموماً .

د- التقييم الذاتى المستمر للنظام ودراسة آثار التغيرات فى الظروف البيئية على النظام وعلى تكلفة تغييره .

أولاً – تطبيق مفهوم الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة النظام الضريبى فى مصر (٣٠):

إن تطوير وإعادة هيكلة النظام الضريبى يقتضى استخدام أساليب هندسة نظم المعلومات ، والأساليب المطبقة فى التخطيط والرقابة فى الموازنات التخطيطية ومبادئ وطرق الإحصاء ، وطرق الاستقصاء وجمع المعلومات ، وغير ذلك من السبل التى تؤدى إلى تصميم نظام ضريبى واضح ومستقر ويتسم بالعدالة والشفافية ويحقق احتياجات ويقابل توقعات كل من الإدارة الضريبية والممولين.

ولقد اقترح البعض استخدام أسلوب Delphi (٣٠) بعد تطويره ، وهو أسلوب فنى يستخدم أساساً للتنبؤ بالأحداث المستقبلية ، وفيه يتم أخذ رأى مجموعة من الخبراء والحصول على توقعاتهم بشكل مستقل ، وبعد ذلك يتم استبعاد القيم المتطرفة مع استخدام الاحتمالات الشخصية للتوصل إلى أقرب التوقعات ، مع استطلاع واستقصاء آراء مجموعات أو عينات منتقاة من الممولين ، وأفراد المجتمع الضريبى .

ويتم بعد ذلك تفريغ الآراء المتجمعة ، والاقتراحات المطروحة فى جهاز حاسب آلى لاستكمال بقية الأسلوب الفنى من خلاله ، كما يتم أيضا استخدام الأسلوب الصفرى فى إعادة هيكلة النظام الضريبى ، والأساس الصفرى ، أساس يستخدم فى إعداد الموازنات النقدية ، ومن أهم مراحل تطبيق مفهوم الهندسة الضريبية والأسس العلمية المكملة له فى إعادة هيكلة النظام الضريبى المصرى : تحديد الأهداف الاستراتيجية القومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تقسيمها إلى أهداف تكتيكية مرحلية ، تحديد الدور الذى يمكن أن يلعبه النظام الضريبى فى تحقيق هذه الأهداف داخل النظام المالى والاقتصادى عموماً ، التشخيص الدقيق لمشاكل وعيوب وأوجه قصور النظام الضريبى الحالى وذلك لمحاولة تلافيها عند بناء وهيكلة النظام الضريبى الجديد ، وبناء مجموعة من النماذج المتعددة لنظم ضريبية مختلفة تصلح فى ظل الظروف السائدة حالياً والمتوقعة مستقبلاً .

كما يتم تحديد وحساب تكلفة وعائد كل نموذج ، وبناء على ذلك يتم اختيار النموذج الأمثل فى ضوء مجموعة من المحددات منها : (مدى ملاءمته للظروف البيئية المحيطة ، مدى تحقيقه للإيرادات الضريبية ، مدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية ورضا الممولين ، مدى تميزه بالاستقرار النسبى لفترة محدودة من الزمن دون حاجة إلى تعديل وتغيير) ، ثم يتم تنفيذ حملة إعلامية لبث المشروع النهائى المقترح للحصول على تأييد ومساندة الجهات صاحبة المصلحة ، وعرض المشروع على مجلسى الشعب والشورى لإصدار التشريع اللازم .

يجب أن يظل الهيكل الحالى المتفق عليه قائماً لفترة محدودة لا يتم تغييره إطلاقاً لأى سبب من الأسباب خاصة وأنه من المفترض أن الأسلوب السابق قد راعى كل الاحتمالات والظروف المتوقعة ، وتتولى هذه العملية لجنة منتقاة من المتخصصين تكون فريقاً متجانساً من مجموعة التخصصات المترابطة أو ذات الصلة بالبيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ويجب أن تكون الجماعات المستقصاه ممثلة ليس فقط لقيادات جميع الفئات فى المجتمع ، بل أيضا تكون ممثلة لنوعيات مختلفة ومتعددة فتشمل القيادات السياسية والإدارية والفنية وقطاعات منتقاة من أفراد الشعب والغرف التجارية والصناعية واتحاد العمال والقيادات العمالية والمهنية ، والأكاديمية والجمعيات الأهلية والإعلاميين ... الخ .

ثانياً – استخدام الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة المنظومة البيئية فى مصر [٣٢].

يرى الباحث أن هناك مجموعة من المعايير التى يمكن استخدامها للحكم على كفاءة أى نظام ضريبى أو سياسة ضريبية فرعية داخل النظام الضريبى العام ، هذه المعايير تنبع أساساً من قدرة هذه

السياسة الضريبية على المساهمة فى تحقيق دالة الأهداف القومية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هذه المعايير ما يلى [٣٣]:

- مدى قدرة السياسة الضريبية على المساهمة فى تعبئة المـوارد المحلية لتمويل الإنفاق العام ، والمساهمة فى تحقيق وتنفيذ خطة التنمية .
- مدى قدرتها على تحسين توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على استخداماتها المثلى البديلة .
- القدرة على تحسين إعادة توزيع الدخل القومى بين فئات وطبقات المجتمع ومناطق المجتمع.

ويمكـن اسـتخدام الهندسة الضريبية فى تخطيط وتقييم سياسة الإعفاءات الضريبية من خلال إدراك فلسفة الحوافز الضريبية التى تقوم على تحقيق أى أو كل الأهداف التالية [٣٤]: تخفيض مخاطر استثمارات معينة ، تحسين ربحية الاستثمارات ، إدارة قوية للمفاضلة بين الحوافز الخاصة بالاستثمار فى أنشطة محددة ، وزيادة الأنشطة المنتجة فى المجتمع ، وتستخدم السياسة الضريبية صوراً متعددة للحوافـز الضـريبية تساعد على زيادة حجم الاستثمارات صديقة البيئة ، أو ما يطلق عليها الباحث الاسـتثمارات الخضراء ، ومن أهم هذه الصور ما يلى [٣٥]: الإعانات ، المعاملة الضريبية للخسائر المـرحلة ، اسـتخدام طـريقة الإهلاك المعجل ، استخدام مسموحات الاستثمار ، الإعفاء الزمنى ، المعاملة الضريبية لنفقات التجارب والأبحاث ، المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية ، وغيرها .

وحـتى يتم تحقيق أهداف الهندسة الضريبية فى المنظومة البيئية المصرية ، يلزم إيضاح أوجه القصور فى النظام الضريبى المصرى [٣٦]:

- أوجه القصور فى التشريع الضريبى المصرى الحالى ، كثرة وتعدد الأحكام الصادرة بعدم الدسـتورية لبعض القوانين الضريبية أو بعض مواد هذه القوانين ، ازدياد الجدل الفقهى والقانونى بين المحاسبين وفقهاء المالية العامة والضرائب وأساتذة القانون ، ورجال المال والأعمال حول العديد من مواد قوانين الضرائب ، اضطرار المشرع إلى إلغاء بنود معينة من هذه القوانين بسبب أو آخر (حتى على الرغم من عدم دستوريتها القانونية) .
- أوجه القصور فى الإدارة الضريبية [٣٧].
- أوجه القصور فى المجتمع الضريبى (الممولين) [٣٨].

ولمواجهـة أوجـه القصور سواء فيما يتعلق بالنظام الضريبى ، أو بالمنظومة البيئية ، نجد أن هـناك ضـرورة إلـى عمل مكمل لما سبق دراسته فى هذا البحث ، ألا وهو تفعيل دور المشاركة

المجتمعية ، فعن طريق المجتمع الأهلى المدنى غير الحكومى يمكن المساهمة فى حل جزء من المشكلة ، ومن أهم الأمثلة المعاصرة والتى نعاينها حتى الآن ، مشكلة السحابة السوداء ، لدرجة أن الحكومة المصرية أعلنت فشلها فى المواجهة ، وطالبت بالا يكون الحرق فى وقت واحد ، بل فى أوقات متفرقة وحسب حركة الرياح ، وهذا ما ورد بالصحف القومية المصرية حتى لحظة كتاب هذه السطور فى ديسمبر ٢٠٠٤ .

تم فى عام ١٩٩٤ ، اجتماع من أعضاء الجمعيات المهتمة بالبيئة فى مصر وصدر قرار بتشكيل لجنة الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة ، والآن فى مصر ١٤ ألف وستمائة جمعية ، وهذه الجمعيات موجودة فى كل بقاع مصر ، ويجب أن يكون لها دور كامل وكبير جداً فى ما يتعلق بحماية البيئة [٣٩]، وهناك من يرى أن الجمعيات الأهلية ركيزة التنمية الاجتماعية كلها وسلامة البيئة هى أساس ودعامة صحة المجتمع كله بما فيه مقومات والحفاظ وحمية الثروات والموارد ومقدرات المجتمع [٤٠].

كانت هناك زيادة كبيرة فى العضوية النشيطة فى منظمات المجتمع المدنى خلال العقدين الماضيين ، وفى خلال سنوات قليلة أصبحت منظمات المجتمع أكثر قدرة ، وتعمل أحياناً بصفة مستقلة ، وتؤثر أحيانا فى أنشطة الحكومة والقطاع الخاص [٤١]، وكان دور المجتمع المدنى ملحوظاً للغاية فى حشد التأييد لقضايا معينة ، والإمداد بالمعلومات ، وتوفير التحقيق الذى تقوم به أطراف ثالثة ، وكثيراً ما تأخذ منظمات المجتمع المدنى زمام المبادرة وتعبر عن المصالح غير المسموعة – بناء الثقة الشرعية ، والمعرفة الضرورية .

كما يلعب المجتمع المدنى ووسائل الإعلام دوراً هاماً فى تفعيل دور الهندسة الضريبية ، وعمليات الرصد مثلا ، مع تحسين الخضوع للمساءلة وخفض الحوافز من أجل فساد الحكومة ، ويمكن أن يكون الاستغلال الصناعى والتجارى للموارد الطبيعية بوجه خاص عرضة للفساد ([٤٢]وفى وسع مجتمع مدنى نشيط أن يجعل من الأيسر لموظفى البيئة وغيرهم فضح سوء الإدارة، وحين يكون فى وسع المواطنين الحصول على موارد مستقلة للمعلومات ، وقنوات هادفة للمشاركة السياسية وحماية قانونية ضد الانتقام ، يمكنهم أن يصبحوا قوة سياسية فاعلة فى تحسين الأداء فى الهيئات العامة .

ومنظمات المجتمع المدنى مهتمة بوجه خاص لدعم استراتيجيات التنمية السليمة بيئيا ، وغالباً ما تكون الإدارة البيئية فيوض آثار تبعية على المراحل اللاحقة ، وتستطيع المنظمات غير الحكومية غالباً توفير المعرفة والروابط بين المواقع المتناثرة جغرافيا ، وكثيراً ما كانت الطفرة فى النشاط البيئى المدنى جزءاً من اتجاه واسع بتصاعد فى نشاط المجتمع المدنى بوجه عام [٤٣]، وتكشف مسوح

الـــرأى باستمرار عن مستويات من الانشغال العام بالبيئة فى العالم النامى يماثل ذلك القائم فى العالم الصناعى (٤٤).

كثيراً ما تواجه مواقف بعض هذه المنظمات مواجهة بين الوكالات والهيئات الحكومية وبين هذه المـــنظمات ، ولكن هذا لا يعنى أن هذه المنظمات لن تستمر فى التصرف بحيث تحقق أفعالها نتائج ملموســـة من خلال مشاركتها السياسية فى تحسين أحوال البيئة ، بل إنها يمكن أن تكون سنداً حقيقيا للأجهـــزة المسئولة عن حماية البيئة فى تنشيط الالتزام وردع المخالفين ، ويتزايد دور هذه المنظمات يوما بعد يوم ، فى الكشف عن المخالفات البيئية والإخطار بها ، بل حتى اتخاذ المبادرة القانونية ، إذا مـــا ســـمحت القوانيـــن بذلك ، كما هى عليه الحال الآن فى مصر ، وأجهزة حماية البيئة التى تأخذ المـــبادرة فـــى أداء مهمتها تجد حليفاً قوياً فى هذه المنظمات ، عندما تشركها منذ البداية فى صياغة السياسات وتحديد المتطلبات البيئية ، إلا أن هذا يتطلب أن تكون لديها دراية كافية بالتفاصيل الفنية فى الموضوع ، إذ أن الداعية الذى يقيم قضيته على معلومات غير دقيقة ، أو ينادى بمتطلبات غير ممكنة التحقـــيق ، يســـبب أضراراً بليغة عن طريق خلق جو من الشك والصراع الذى لا يخدم فى النهاية الهدف الأساسى للبرامج فى حماية البيئة (٤٥).

الخاتمة

تناول البحث الحالى تحت عنوان (دور الهندسة الضريبية فى حماية المنظومة البيئية : الحالة المصرية) ، دراسة الموضوع فى مقدمة شملت نبذة موجزة حول السياسة الضريبية ، والضغوط البيئية ، مشكلة البحث ، وأهميته ، وأهدافه ، ومنهجيته ، وفروضه ، ثم أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث ، خطة البحث التى شملت مباحث أربع ، يوضح أولها مفهوم الهندسة الضريبية والمفاهيم المرتبطة بها ، النظام الضريبى ، والبيئة الخارجية للنظام ، ثم البيئة الداخلية ، ونظم الخبرة ، وبعد ذلك مفهوم البيئة ، المحاسبة الخضراء ، أما المبحث الثانى فيتناول بالبحث والتحليل التلوث البيئى ، أثره على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة مصدر وأسباب المشكلة البيئية ، والتلوث البيئى والتنمية الاقتصادية ، وأخيراً أثره عليها ، بينما يقترح المبحث الثالث ضريبة حماية البيئة ، ببيان دور الهندسة الضريبية فى تصحيح آليات السوق لحماية البيئة ، ثم الاختيار بين الهندسة الضريبية وبدائل حماية البيئة ، وأخيراً بعض الآثار والنتائج ذات الصلة بكفاءة الهندسة الضريبية وبدائل حماية البيئة ، وأخيراً بعض الآثار والنتائج ذات الصلة بكفاءة الهندسة الضريبية فى حماية البيئة مع تحليل تحديد سعر الضريبة .

وفى المبحث الرابع – دراسة مفصلة لتطبيق مفهوم الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة النظام الضريبى ، وإعادة بناء هيكلة المنظومة البيئية فى مصر ، خلاصة هذا البحث أن تطور الأنشطة الاقتصادية أحدث الإخلال بالتوازن البيئى ، ونشأت مشكلة التلوث البيئى بأنواعه وصوره المختلفة ، ولقد أهمل الفكر الاقتصادى القديم قضايا البيئة ، بينما دخلت فى إطار التحليل الاقتصادى المعاصر ، وأدى ذلك إلى ضرورة التكامل بين السياسات البيئية وسياسات التنمية المستدامة لصالح كل من الجيل القائم والجيل القادم .

إن تكلفة حماية والحفاظ على المنظومة البيئية ، من خلال تكلفة الحفاظ على التوازن البيئى التى لا تتناقص مع الرغبة فى استمرار التنمية الاقتصادية بالمعنى الشامل ، كما أن تحقيقها – التنمية الاقتصادية – أضحى متوقفاً على مراعاة التوازن البيئى ، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، وإعادة استخدامها وتدوير النفايات مع تحسين المتاح من السلع والخدمات ، وتشجيع وسائل الاتصال

والنقل التى لا تلوث البيئة ، والتركيز على الدقة فى الفحص والرقابة على مراحل الإنتاج والاستهلاك والتغيرات فى الهيكل الاقتصادى .

ومـــن الجدير بالذكر ضرورة توجيه الاستثمارات للقطاعات قليلة الاستخدام للطاقة ، والموارد الـــتى تحمـــي البيـــئة ، وضرورة إعادة وضع عمليات الإنتاج والاستهلاك فى الدورة الأيكولوجية ، خاصـــة فـــى مجـــال الزراعة والصناعة ، والاهتمام بالتوسع فى استخدام مصادر الطاقة المتجددة ، فاســـتمرار وجـــود الإنسان مرتبط بسلامة الأجهزة المكونة للمنظومة البيئية ، مما يؤمن للبشر حياة أفضل من خلال : وضع التشريعات اللازمة لمكافحة تلوث البيئة ، وتنشيط الأبحاث المتعلقة بمكافحة الـــتلوث ، تنمـــية الوعـــى البيـــئى ، والاهتمام باستخدام سياسات ومعايير مبادئ المحاسبة الخضراء والتسويق الأخضر .

مما تقدم نجد أن ضريبة حماية البيئة تقدم حافزاً لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة ، بعيداً عن الزحام السكانى ، ورغم ذلك فإن تطبيقها وتقدير معدلاتها يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة عن كل نوع من التلوث ، وتقويمه نقدياً ، والباحث يوصى باستخدام ضريبة التلوث ضـــمن حزمة واسعة من السياسات البيئية والسياسات الاقتصادية المكملة ، فمن أهم المميزات الفعلية لنظام فرض الضريبة من خلال تطبيق الهندسة الضريبية :

١- هذا النظام فعال اقتصاديا ويؤدى لتوازن الهندسة الضريبية مع المنظومة البيئية .

٢- يوفر اعتمادات مالية يمكن صرفها فى أوجه مختلفة (مثل التخطيط والبحوث التى تجرى لمكافحة التلوث وحماية البيئة) .

٣- يوفر الحافز الإيجابى والدعم الذاتى لعملية مستمرة ومتواصلة فى المكافحة .

ومـــن أهم أنواع الضرائب التى تطالب وزارة المالية بتطبيقها من خلال مصلحة الضرائب ما يلى :

- ضرائب الطاقة أو ضرائب الكربون كما تسمى فى الدول الصناعية المتقدمة .
- رسوم إصدار على المخالفات والنفايات والانبعاثات الملوثة للبيئة .
- إصدار تراخيص بالتلوث ، ورسوم المراقبة والتسجيل .
- ضرائب المدخلات ، وضرائب المخرجات .
- رسم التعبئة والتغليف ، ورسم العلاقة البيئية .

- تطبيق نظام الجمارك الخضراء أي الجمارك البيئية ، لخفض استيراد السلع الملوثة للبيئة ، مثل تعريفة جمركية ضد الدولة الملوثة .
- التعاون بين وزارة المالية ووزارة شئون البيئة في إنشاء محطات لرصد التلوث لتقديم المعلومات اللازمة للحد من انتشار التلوث .
- إنشاء صندوق خاص مهمته تمويل مشروعات صيانة المنظومة البيئية فعلى المتسبب في التلوث أن يتحمل تكاليف التدابير اللازمة للحد من التلوث ، لضمان صيانة وحماية المنظومة البيئية ، على غرار البرنامج الأمريكي المعروف باسم SUPER FUND ، ويهدف إلى إصلاح مواقع النفايات الخطيرة عن طريق فرض ضرائب على النفط الخام وعلى المنتجات البتروكيماوية .

وهناك بعض الاعتراض على هذا النظام من الضرائب ، فمع التقدير لكل هذه الرسوم والضرائب ، إلا ترى أن المنتج المصري محمل بأعباء ضريبية لا طاقة له بها ، تقلل من قدراته التنافسية ؟ ثم ما هو موقف الاتفاقات الدولية من ذلك ؟ مما قد يدفع نحو البحث عن سبيل آخر غير الضريبة ، التي قد يتحملها المستهلك ، فتزيد من التكاليف والأعباء .

لقد جاء هذا البحث كاملا للإجابة على هذه الاعتراضات ومن أهم الدوافع وأهم جوانب قناعة الباحث بضرورة فرض هذه الضريبة – ومصر اليوم في صدد اعتماد قانون جديد للضرائب يناقش الآن في مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية ، ثم في مجلس الشعب والشورى – تحول ضاحية مثل حلوان جنوبي القاهرة التي كانت منذ أيام قدماء المصريين منتجعاً صحياً يؤمه الناس من مختلف بقاع العالم للاستشفاء بمياهه المعدنية والاستمتاع بهوائه النقي وسمائه الصافية ، وحديقته اليابانية الشهيرة ، التي جعلته مقراً لأكبر مصحة للمصدورين مثلا ، تحولت إلى قلعة صناعية فيها أعلى نسبة لتلوث الهواء وتدهور البيئة الطبيعية من ناحية ، بينما تعاني – في الوقت نفسه – ازدحاما سكانياً وتدهوراً في مرافقها الأساسية وارتفاعاً حاداً في نسبة الأمراض والجريمة أي تدهور البيئة الاجتماعية أيضاً .

وموضوع حلوان يعني انعدام الوعي أو الاهتمام بالآثار البيئية المترتبة على تحقيق هذا الهدف ، ومآل إليه أمر بحيرة مريوط ، التي أعلن خبراء البيئة تضاؤل حصادها من الثروة السمكية إلى عشر ما كانت عليه ، وبلوغها درجة من التلوث جعلت منها خطراً على حياة السكان والطيور المهاجرة والمقيمة ، بعد أن كانت مكاناً مختاراً للصيد في مواسمه ، أو لننظر إلى ما صارت إليه حال شواطئ الإسكندرية بعد تلوث مياه البحر بمخلفات الصرف الصحي غير المعالجة .

فالتحولات البيئية غير المحمودة لبناء قلعة صناعية فى حلوان أو للصرف الصحى فى البحر ، لم تكن هدفا لأولئك الذين خططوا لأنشطة تنموية لا شك فى أنها مفيدة اقتصادياً واجتماعيا ، من وجهة نظر معينة ، وما يتحمله المجتمع بأسره من خسائر وأضرار ، يصعب تقديرها بمال فى بعض الأحيان ، لا تدخل فى حسابات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ، إن الذى يتحمل نفقات علاج الفشل الكلوى نتيجة تلوث مياه المجارى المائية – بفعل الأنشطة الصناعية أو الزراعية – هو الخدمات الصحية وليس أصحاب الأنشطة فى الحقل (كحرق قش الأرز مثلا) أو المصنع ، إننا الآن أمام مشكلة جديدة تنشأ عند ما يؤدى النشاط فى مكان ما إلى تكلفة فى مكان آخر ، وقد يكون أحيانا بعيداً جداً عن مكان هذا النشاط .

لذا تتوافر لدى الباحث قناعة تامة بضرورة اللجوء إلى الأدوات التشريعية لفض الالتزام بالمتطلبات البيئية ، وتحديد التعويضات والغرامات المستحقة عن إلحاق الضرر بالجماهير أو البيئة ، بسبب ممارسات تسبب التلوث ، مما يقتضى فرض ضريبة حماية البيئة المقترح نظامها من الباحث ، لإعداد خطط الالتزام البيئى فى الصناعة والزراعة والتجارة ، مع إلغاء الدعم عن الطاقة الذى يحقق نواحى إيجابية عديدة .

- خفض استهلاك الطاقة وترشيده ، بما يؤدى إلى توفير جزء منه للتصدير وزيادة حصيلة النقد الأجنبى مثلما فى حالة البترول .
- كما أن ذلك يؤدى إلى خفض النفقات المتعلقة بالإنشاءات اللازمة للطاقة وصيانتها ويلاحظ أن معظم هذه الإنشاءات وما يلزمها من تجهيزات ومعدات وغيرها مستورد من الخارج .
- إن جزءاً من الموارد التى تم الحصول عليها أو توفيرها قد يستخدم لتخفيف الأعباء المالية العامة المفروضة على المشروعات الملوثة ، ومن ثم يخفف من تأثير تضمين النفايات ، وبالتالى الاستمرار فى العمليات الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية .

لكل هذه الأسباب ، تعرض هذا البحث لدور الهندسة الضريبية فى إعادة هيكلة النظام الضريبى المصرى ، مع التطبيق على تصميم وإعادة هيكلة المنظومة البيئية فى مصر ، ومن خلال الدراسة فى هذا البحث والنتائج التى توصل إليها الباحث نوصى بما يلى مكملاً التوصيات السابقة :

١- إعادة صياغة القانون الضريبى بصورة تسمح بنجاح الأهداف المطلوبة ، فيجب أن تتوافر فى الصياغة الوضوح التام ، والبعد عن اللبس والغموض .

٢- ضـــرورة عرض القانون قبل إقراره على جمهور فقهاء الاقتصاد والبيئة ورجال لإدارة الضـــريبية ، حـــتى يأخذ حقه فى المنافسة الكافية ، وحتى يعرف المكلفون بتنفيذه مقدماً التعديلات والتغييرات المستحدثة .

٣- يوصى الباحث بإلغاء كافة القوانين الضريبية القائمة حاليا ، وإصدار تشريع جديد يتم فيه تجميع كافة قوانين الضرائب ، وما يتعلق بها من إعفاءات وجزاءات وعقوبات .

٤- العمـــل على توفير الإعلام الكافى للممولين عن أهداف الضريبة وأثرها ، والآثار السالبة الناجمة عن التهرب منها مع محاولة تقديم المساعدة المستمرة للممولين فى تقديم إقراراتهم وتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم ... الخ .

الهوامش وقائمة المراجع المبحث الأول

(١) فؤاد على جمعة ،استخدام الهندسة الضريبية في تطوير نظام الخصم والإضافة والتحصيل تحت الحساب ، الإدارة العام لرسم التنمية وضريبة التضامن الاجتماعي مصلحة الضرائب ١٩٩٧ ، ص ١

(٢) نعيم فهيم حنا ، دور الهندسة الضريبية في إعادة هيكلة النظام الضريبي في مصر (نموذج مقترح) ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، دار مستشارك الضريبي ، ١٩٩٧ ،ص ٢٤

(3) James A.Lacy , systems management , achieving total quality , Mc G raw - Hill , Inc, New York 2004,4 ad , pp 2 – 6

(4) peter Tufano , How Financial Engineering Can advance Corporate Strategy , Harvard Business review , Jan / feb 1999 ,pp.136-137 .

(٥) فريد النجار ، البورصات والهندسة المالية ، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٥ – ١١ .

(٦) نعيم فهيم حنا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥

(7) Samir , s , Morcios, Tax Perform , Taxation , nov 2004

(٨) سمير سعد مرقص ، استخدام الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة في بناء قاعدة المعرفة الضريبية وتطوير أداء مأمور الضرائب ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، فرع طنطا ، فبراير ١٩٩٧ ، ص ١

(٩) سمير أبو الفتوح صالح ، إعادة هندسة منظومة التعليم في مصر المؤتمر العلمي السنوي الثاني ١١– ١٢ مايو ١٩٩٧ ، إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي ، ص ٤١

(10) Kenneth C.Laudon and Jane p.Laudon Management Information System : New Approoaches to Organization and Technology , 5th ed , prentice Hall , Inc ,Asimon & shuster co , New Jersy , 1999 ,pp. 320 – 335 .

(11) R.E.witt , Reengineering the MBA , Directors and Boards . 19 , 1 ,Fall , 2004 , pp.19 -14 .

(12) S.E.Bonner and D.L.LEWIS , Determinations of Auditor Epertise , Journal of Accounting Research, supplement . 2000 ,vol 42 ,p.5 .

(13) P.Harman etal , Expert System : Tools and Applicatoons John wiley & sons Inc , 2001 ,p.565.

(14) J.A.Sundali and A.B.Atkins , Expertise In investment Analysis : Fact for Fiction " Organization Behavior and Human Decision processes , Aug 1999, vol 8 , No.1 , p.252 .

(١٥) من أهم الدراسات في هذا الصدد :

– إبراهيم شاهين ، المراجعة بين الذكاء الصناعي ونظم الخبرة والتقدير الشخصي ، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة الأزهر بنات ، العدد الرابع ، يناير ١٩٨٧

- A.Sangster & R.A.Willson , Knowledge _ Based Learning within the curriculum , B ritish Acounting Review ,1991,pp. 243 – 261 .

– صلاح الدين عبد النعم مبارك ، الإطار النظري والعملي لتصميم نظام خبرة محاسبي لتقييم قرار الاندماج ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، ١٩٩٣ ، ع ١

- أبو بكر عبد العزيز البنا ، بناء نظام خبير لتحديد القيمة للأغراض الجمركية ، المجلة العلمية لكلية التجارة
- جامعة الأزهر بنات ، ع١٠٥ يونيو ١٩٩٨
- هندي عبد الله الهندي ، نظام خبرة مقترح للتخطيط الإستراتيجي ، مجلة البحوث التجارية ، ع١ ، مج٢٣ ، يناير ٢٠٠١
- مجدي محمد سامي ، الإطار العام للنظم الخبيرة و دورها في تخطيط عملية المراجعة ، كلية التجارة جامعة الزقازيق المؤتمر العلمي السنوي الرابع (آليات التنمية في مصر في ضوء المستجدات العالمية والمحلية) ، ٨- ٩ مايو ٢٠٠٤

(١٦) محمد موسي عثمان ، موسوعة اقتصاديات التكنولوجيا ،مكتبة الشيماء ، ميت غمر ، ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ، ص ص ٦٨ - ١٤٨

(١٧) نعيم فهيم حنا سابق ،ص ٢٥

(١٨) المرجع السابق ، ص ٦

(19) George A.Steiner and Jon F.Steiner , Business Government and society , AMamgerial perspective , tixt and cases , 1th ed , Mcegraw - Hill , Inc , New York ,2004 pp91 -95.

(20)Aker M.G.porter , E.Blocher , and W.M ister , Expert System for Management Accounting , March 1999 ,pp.30.33.

(21) M.ABramer , Asurvey and Critical Review of expert Systems research , in D.Michie (ed) , Introductory Reading in Expert Systems ,N.Y, 1997 , pp.8 – 310 .

(22) F.Hayes Roth Knowledge – Based Expert system the state of Art in the U.S , in Expert system , state of The Art Report , ed . , pergemon Infotech , 1996.

(23) Peter Duchessi , The conceptual design for a knowledge based system as production planning process , as set in Barry G.silverman , Expert System for Business ,Addison- Wesly publising co. , 1997 ,pp.56 -61 .

(24) Paul Harman and david King , Expert System Artificial Intelligence in Business , New York , wiley press ,1995, p.g .

(25) David W.Rolson , Principles of Artificial Intelligence and Expert System Development , Mc Graw Hill Book , co . New York , 1999 ,p.14 .

(٢٦) زكريا طاحون ، بيئات ترقهها العولمة (الاقتصادية – السياسية – الثقافية – الاجتماعية)جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة ، مدينة نصر القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٨٨

(٢٧) التقرير السنوي لمندي البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، حول الاتجاهات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،٢٠٠٢

(٢٨) إبراهيم علي حسن ، الإسلام والبيئة ، المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية ، سلسلة دراسات إسلامية ، العدد ٥١ ، ٢٠٠٠ ، ص١١

(٢٩) إصدار مجمع اللغة العربية ، ح١ ،ط٣ ، ص ٧٧

(٣٠) إصدار مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤ ، ص ٦٦

(٣١) إصدار دار المشرق بيروت ، طبعة ١٩٨٦ ، ص ٥٢
(٣٢) محمد عبد القادر الفقي : البيئة ،مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث ، رؤية إسلامية مكتبة ابن سينا ، ١٩٩٣ ، ص٩
(٣٣) إصدار الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ١٠٤
(٣٤) قاموس Larausse
(٣٥) قاموس Harrap`s
(٣٦) ترافيس واجز ، البيئة من حولنا ، ترجمة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٧،ص ١٩ .
(37) Pierre George , L`E nvironnement , QueSais-je , P.U.F .
(٣٨) زين الدين عبد المقصود ، البيئة و الإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة ، منشأة المعارف بالإسكندرية ،ط٢ ،١٩٩٧ ، ص ١٨
(٣٩) محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١٧
(٤٠) جهاز شؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ، مجلة التنمية والبيئة ، ع٥ ،١٩٨٧ ، ص ٧٢
(٤١) عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي ، الحفاظ علي البيئة من منظور إسلامي ، سلسلة المنتدى الاقتصادي (اللقاء الرابع) مركز صالح عبد الله كامل ، القاهرة في ٢٦ مايو ١٩٩٨ ، ص ٩٥
(٤١) أبوبكر عبد العزيز البنا ، دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي دارسة تطبيقية علي منطقة حلوان الصناعية ، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين) ، جامعة الأزهر ، سنة ٢٠٠٢ ، العدد ٢٧ ، ص ٣٢٠.
(٤٣) حسن احمد شحاتة ، البيئة والتلوث و المواجهة : دراسة تحليلية ، دار التعاون للطباعة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨ ١١ .
- سامي عفيفي حاتم ، منطقة حلوان بين مشكلات التلوث وآفاق الحماية ، مركز بحوث دراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان ،٢٠٠٠ ، ص ص ١-١٠
(٤٤) أبو بكر عبد العزيز البنا مرجع سابق ، ص ٣٢٠
(٤٥) رشيد الحمد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، ع٢٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠
- خالد محمد فهمي ، التوطن الصناعي والبيئة ، معهد التخطيط القومي ، ٣٨ ، ١٩٨٥ ، ص ١٢
- محمد صلاح الدين محمد ، نموذج مقترح للقياس المحاسبي لأثار تلوث البيئة الزراعية في مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ببورسعيد ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩١ ، ص ٤
- Micheal K.Taussing and Joseph J.Seneca , Environmental Econmics , prentice – Hall , Inc ,New York ,1994 . p.14 .
(٤٦) محمد السعيد رشدي ، حق الشخص في بيئة ملائمة ، مجلة التنمية والبيئة ، العدد ١٤ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٧٣
(٤٧) عدلي كامل فرج ، السكان والبيئة ، مشروع التربية السكانية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٣

(48) The World Bank World Development Report 2003 Sustainable Development Dynamic World , Washington , 2003 , p . 15.
(49) World Bank , World Development Indicators , Woshington 2001, CDRom (sima349) .
(50) World Bank , Johannesburge and Beyond : An Aganda for Action paper to Be presented by Environmentally and socially sustainable Development , in Run-up to World summit on sustainable Development , August 2002 .
(51) Kirk Hamliton Gemines Saving as sustainability Indicator , World Bank Environmental Economics series 77 ,2000 ,Washington .
(52) Nicolas Sambonis , partition as solution to Ethnic war : an Empirical Critiqua of the Theoretical literature World politics 52 : 437 –483 , 2000 , p. 13.
(53) UNDP, UNEP , W.B and WRi , World Recources 1998 – 99 A Guide to the Global Environment , 1999 .
UNDp : United Nations Development programme .
UNDp : United Nations Environment programme .
WRi : World Resowrces Institute .

(54) G .Hall , nature and the Market Place : Capturing the value of Ecosystem Services ,Washington , D.C Island press ,2000 .
(55) UNDP, UNEP, W.B. and WRI , World Resources 2000 -2001 : people and Ecosystem , the Fraying Way of life , Oxford , Elservier science , 2000 .
(56) UNDP, UNEP, W.B. and WRI , World Resources 2000 -2001 : people and Ecosystem , the Fraying Way of life , Oxford , Elservier science , 2000 ,Synnthesis of the Reports of the scientific , environmental Effects and Technology and Economic Assessment Panels of the Montreal Protocol :
A Decade of Assessment for decision Markers Regarding the protection of the Ozone layer , Nairobi , 1999.
(57) http://www.worldbank.org/depweb/englishlmodules/environm/water/ (2000) .
(58) Robin White , Siobhan Murray and Mark Rohweder Pilot Analysis of Global Ecosystem: Grasslands Ecosystem , World Resources Institute , Washington , D.C , 2002 , Auialable online at :
http://www.wri.org/wr 2000/grassland-page.html
(59) Davidson Gwatkin , socio- economic Differeces in Health , Education and Nutrition in Modagascar , W.B , Washington , 2000 .
(60) Susmite Dasgupta , Benoir Laplante , Hua Wong and David Wheeler , confronting the environmental Kuznets Curve Journal of economic Perspectives 16,2002,pp.177-168 .
(61) Ortiz Malavasi and Kellenberg , Background note for Wdr , 2003 .
- Thalif Deen , the State of World Population 2004 Edition , World , Population News Service ,Popl INE , Nov .Dec.2004,Vol.26,p.l.

و من أهم المراجع العربية في هذا الصدد :
_ زكريا طاحون ، إدارة وهندسة البيئة ،المكتب العربى للبحوث و البيئة ،١٩٩٦م .
زكريا طاحون ، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب ، المكتب العربى للبحوث و البيئة ،٢٠٠٣م .

الهوامش والمراجع المبحث الثاني

(١) عدلي كامل فرج ، الإنسان ودورة البيئة ، المجلس الأعلي للشباب والرياضة ، ١٩٨٦ ، ص ١٤

- مريم إبراهيم حنا ، دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة سكان المناطق العشوائية لمواجهة تلوث البيئة ،كلية التجارة جامعة المنصورة ،١٩٩٥ ، ٤٧

(2) j.p Brad & E. Gerelli , Economic et Politipue de L,emerinnement , Paris , 1996 , p .14.

(٣) السيد أحمد عبد الخالق ، السياسات البيئية والتجارة الدولية ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر كلية التجارة جامعة المنصورة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٦٥٩ - ٦٦٤

(4) Ni jkamp et al , Regional Sustainable Development and Natural Resources use , World Bank , 1990 ,p. 158.

(5)p.Dasgupta & K.Maler , The Environment andEmerging Development Issues . World Bank , 1992 , p.102.

(٦) بلغ حجم الدعم المقدم للطاقة ٢٣٠ بليون دولار علي مستوي العالم ، ويمثل دعم البترول ٥٥% ،الفحم ٢٣ % ، الغاز الطبيعي ٢٢ % من الدعم العالمي ، ارجع في ذلك إلي :

- B.Iasen & A.shal , World Fossil fuel sulesidies and and globa carbon emission , World Bank , Dec , 1995 ,p.20.

كما تدعم بعض الدول المبيدات الحشرية بنسبة ١٥ % مثل مصر والسنغال وإندونيسيا ، أي أن السياسات المتعلقة بالنفقات و الأسعار لم تكن سياسات واقعية .

- E.B.Barbier & J.C Burgess , Agricultural Pricing and Environment Degradation . World Bank , Aug . 1966 , p.10.

(٧) أحمد مدحت سلام ، التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، أغسطس ١٩٩٠ ، العدد ١٥٢ ، ص ١٩

(٨) الـ OECD هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، راجع في ذلك :

خالد محمد فهمي ، اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٩٢ ، العدد ١١٠ ، ص١٠٧

(9) L. Frolov , Global proplems and the Future of Mankind Progress publishers Moscow , 1982 , pp. 126 – 127 .

(10) Woeld Bank , World Development Report , 1992, p. 165. (11) A.chvrckill & R.Sunders , Global Warming and the Development World , F&D , vol.28, no .2, Jun . 1991 ,p. 47 .

(١٨) محمد إبراهيم منصور ، دور الضريبة في مكافحة التلوث وحماية البيئة ، مؤتمر اقتصاديات البيئة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٧ -١٩ إبريل١٩٩٥ ، ص ٥٤٢

(١٩) يعتبر نموذج (حدود النمو) في تقرير نادي روما ١٩٧٢ من أهم النماذج التي دقت ناقوس الخطر حول مستقبل البيئة والتنمية . أنظر في ذلك :

- ميدوز وآخرون ، حدود النمو ترجمة محمد مصطفي غنيم ، دار المعارف ، ١٩٧٦ .

(٢٠) عبد الله الصعيدي ، الاقتصاد والبيئة دار النهضة العربية ١٩٩٣ ، ص ٣٤

(21) J.Iarquand , some problems Pollution , I.F.S. , 1994 ,pl

(٢٢) جاء هذا التعريف في كل من :

- محمد صابر سليم وآخرون ، علم البيئة ، وزارة التربية والتعليم ، ٨٥ / ١٩٨٦ ، ص ٣٠١
- محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠
- إبراهيم محمد درويش عيسي ، التكلفة / العائد من منظور بيءي ، تجارة المنصورة ،١٩٩٥ ، ص٥٠

(٢٣) محمد مدحت إسلام ،.مرجع سابق ، ص١٩

(٢٤) مني قاسم ، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٣ ، ص ٣٥

(٢٥) محمد صابر سليم أحمد حسن نعيم في الإنسان والنظم البيئية ، تربية عين شمس ، ١٩٩١ ، ص ٢٥

(٢٦) زين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان ، منشاءة المعارف ، ١٩٨١ ، ص ص ١٠٢ ، ١٠٤

– حسن عبد العزيز حسن ، اقتصاديات الموارد : الكتاب الأول ، ١٩٩٦ ، ص ٦٤ ، ٦٧

(٢٧) زين الدين عبد المقصود ، المرجع السابق ، صص ١٠٨ ،١١٥

(٢٨) محمد صابر سليم وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ ،٥٨

(٢٩) حسن عبد العزيز حسن ، مرجع سابق ، ص ص٦٨

(٣٠) زين الدين عبد المقصود ، مرجع سابق ، ١١٥ – ١٤٠

(٣١) محمد السيد أرناؤوط ، طعام الإنسان وشرابه ، المكتبة الثقافية ، ١٩٩٠ ،ص ٢٢٢ – ٢٢٤

(٣٢) قدمنا اجتهادنا في شأن التكييف والتأقلم مع البئة في فصل خاص، بها تحت عنوان " العوامل التي أجبرت الإنسان علي دراسة الموارد " ،انظر في ذلك :

– محمد موسي عثمان الموارد الاقتصادية : من منظور بيئي ، مكتبة الزهراء الشرق ١٩٩٧ ، ص ٤٣ –٦٥

(٣٣) محمد صابر سليم وعرفة أحمد حسن ، مرجع سابق ، ص ص ١١ – ١٣

(٣٤)لقد قدمنا دراسة مفصل حول المحيط الحيوي في مؤلفنا سالف الذكر حول البيئة بالفصل الأول والفصل الرابع انظر محمد موسي عثمان مرجع سابق .

(٣٥) محمد صابر سليم وعرفة أحمد حسن، مرجع سابق ص ص ١٤ – ١٩

(٣٦) صالح محمد زين الدين ، أثر حماية البيئة علي مستوي التشغيل والنمو والأسعار ، المؤيمر السنوي العام الحادي عشر كلية التجارة جامعة المنصورة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٦٨

(٣٧) راجع في هذا المؤتمرات المتعلقة بالبيئة والتنمية الاقصادية ، ويعد أهمها مؤتمر اقتصاديات البيئة بجامعة المنصورة عام ١٩٩٥ (كلية التجارة)

(٣٨) صلاح محمد زين الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩٠ ، ٩٩٢

(39) O. Sunkel & J.Leal , les science Economique et L'environnemental dans la perspective Du Develoment , in : Revue International dessience souoles , No . 109 , 1996 ,p. 450

(40) F.R. Forsund & S.stron , Emiromental Economis and Management : Pollution and natural Resources , U.S.A . 1988. p.27.

(٤١) حفلت المراجع الاقتصادية والبيئية الكثير عن هذة المؤشرات وأهمها :

- عبد الله الصعيدي ، مرجع سابق ، ص ٣٨ – ٥٢

- رمضان محمد مقلد ، أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٦٣ -٣٨٧

(42) C.Kindlebeger , Economic Devolopment , Newyork , 1958 , p.3 .

(٤٣) لايخلو كتاب عن التنمية الاقتصادية من تقدم النقد لهذة المقاييس راجع في ذلك :

محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ١٩٧٧ ، ص ١٨

- علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٦٣ ، ص ٧

(٤٤) أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، والتحليل الاقتصادي الكلي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢

(٤٥) محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ، الكتاب الثاني ، ص ٨٩

(٤٦) علي زين العابدين ، محمد ابن عبد المرضي ، تلوث البيئة ثمن المدنية ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٢ ، ص ١٧

(٤٧) عبد الله الصعيدي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٣ – ٧٥

(٤٨) عيون عبد القادر مطاوع ، قضايا البيئة والتنمية في مصر (التلوث البيئي) معهد التخطيط القومي ، دراسة توثيقة رقم ٩ ، ١٩٨٩ ، ص ٦٣

(49) K.A. Dahibery , Natural Resources and people , Westview . 1996 . pp. 57 -66 .

(٥٠) وفاء أحمد عبد الله ، نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي تعمل علي تحقيق التوازن البيئي كمعيار للتنمية المتواصلة ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة ح / ١٤٨٤ ، يناير ، ص ٥٢ .

- حمدي أحمد هاشم ، الأثار البيئية للتلوث الصناعي في حلوان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧ .

- زكريا طاحون ، التلوث خطر واسع الإنتشار (مع التعرض لمشكلة السحابة السوداء) ، دار السحاب للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٧٧ -١٩٤ .

هوامش ومراجع المبحث الثالث

(١) زينب صالح الأشوح ، الإطراب والبيئة ومداواة البطالة ، دار غريب ، ٢٠٠٣

- نهي الخطيب ، اقتصاديات البيئة والتنمية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١ .

(٢) مني قاسم ، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤ ، ص ٧٠ .

(٣) محمود نصر الله ، حماية البيئة الهوائية من التلوث الصناعي ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٨ .

(4) William Easterly , Life During Groth , Journal of Economic Groth ,N. 4,1999, pp.239- 75.

(5)................................, Inquality Does Cause Under Development : New Evidence , center for Global Development Working , paper . 1 , Washington , 2002 .

(6) Norman Myess and Jemifer kent , perverse Subsidies : How Misused Tax Dollars Harm the Environment and the Economy , Washington , D.C. Covelo , London : Island press for International Institute for Sustainalable Development , 2001 .

(7) David Blannchflower and Andrew J.Oswald Well-Being over Time In Britoin and the USA National Bureau of Economic Reseearch Working paper 7487 , Campri dge , Moss , 2002 .

(٨) لقد تناولنا موضوع المحاسبة الخضراء في البحث الأول لمعالجة هذة القضايا ، وهي من مقترحات البنك الدولي ، لوضع أسس جديدة لإستحداث مؤشرات خاصة لحماية البيئة ، أنظر للمزيد :

- World Bank , World Development Report 2003 , Sustailable Development in Dynamic World , Washington , 2003 p.15.

(٩) - مني قاسم ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

- عبد الله الصعيدي ، الجريمة البيئية ، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد٢٠٣، أول نوفمبر ٢٠٠٤.

محمد موسي عثمان ، التمنية المستهدفة المستدامة مع إشارة خاصة لمصر ، مح مرجعي ، ٢٠٠٣ ، الجزيء الأول .

-عبد الحميد عبد العزيز مشالي ، مشكلات البيئة والتنمية في مصر ، مجلة المهندس ، ع٥٨٤ ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص ٤٠

(10) B.Browning , Puplic Finance and System and Price System ,Newyork , 1993

(١١) للمزيد من التفاصيل في هذة النقطة راجع :

د. محمد مرسي عثمان ، مرجع سابق ص ١٠٧

(12) A.Figou .Wealth and Weffer , Macmillan , 1921 .

(13) R.coase , the Problem of social cost , Journal of law and Economic Vol.3 , oct. 1960, pp.1-44.

(15) Ton.Tietenberg , Environmental and Natural Resource Economic Glenview , 1994,pp.17-21

(١٦) د. نعمت الله نجيب إبراهيم ، اقتصاديات تلوث البيئة مع الإشارة إلي الدول النامية ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ١٩٧٦ ، ص ٦٩

(١٧) د. محمد إبراهيم منصور ، تحليل الآثار التخصصية لمكافحة التلوث ، مؤتمر اقتصاديات البيئة كلية التجارة جامعة المنصورة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٥٧

(18) A.Kneese Economics and the environment , Penguin , London , 1977, p.122.

(19) C.Schultze , The Public use of Private Inderest , Washington ,1987p.10.

(20) G.Majone ,choice amony policy Inst ruments for bollution Control , policy Analysis , 1986 , p. 547 .

(21) A.Kness , pollution , Prices and Public Policy , Washington , 1985. p.38 .

(22) E.Johnson , A study in The Economics of Water Quality Monagenent , Water Resources Research , rol . 3 , No. 2 , 1977, pp. 291 -305.

(23) A.D orcey Effluent charges , Information Generation and Bargaining Behavior , Natural Resource Journal , Vol . 13, Jan ,1983 , pp.118-133.

(٢٤) د. محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ٥٦٢ – ٥٦٣

(25) Norw[illegible] Ministry of Environment , pollution Abatement in Nornegion Mining and Manu[illegible]turing Osls , Vou . 1988.

(26) Ch.howe ,Natural Resource Economics , JohnWiley , Newyork , 1989 ,p.308.

(27) A.Jack , Response Options for Evaluating the Theconsquenceso of pollution charges , Dean Mann , 1988 , p.186 .

(28) H.Dales , pollution property and Presses Tornto , 1986 , p.35.

(٢٩) د. نعمة الله نجيب ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٧٣ – ٧٤

(30) M.Royston , [illegible]national Programe of Environmental Management Education , Geneva , 1987, [illegible]

(31) The Econ[illegible] [illegible]arch 17 -1993 , pp.45 [illegible] 47.

(٣٢) هناك دراسات عديدة في هذا المجال [illegible] حول إقتراحات بفرض ض[illegible] مثل ضريبة الكربون كضريبة دولية كتلك التي قام بـ [illegible]

- J.M.Dean , Trade and the Environment , W.B.Wps. [illegible] 1992,p.13.
- J.wholly , the Innterface Between Environmental an[illegible] [illegible]ade Policies,the Economic Journal, Vol. 101, No.405 , March 1991.

(33) OCDE. Environment et Economic ,Paris , 1995 ,p.142 .

(34) Zmarak Shalizi and Christine Kraus Globalization , Openmess and The Environment ,World Bank , Washington , D.C.processed , 2001 .
- Simone Barghesi , The Environmental Kuznets Curve : Asurvey of Literature , European University Institute, Florence , Available online at :

http://www.feem.it/web/active/wp/abs99/85-9.processed,1999 .
(35) William Esterly , life during Growth , op .cit ,p.218.
(36) World Bank ,Parteners in Transsforming Development : New Approaches To Developing Country – ovened Poverty Reduction Strategies ,2000 , Available online at :
http://www.poverty/strategies/prspbroc.pdf
(37) J.heal, Nature and The Market Place : Capturing The Value of Ecosystem Services , Wachington , D.c. , Island Press ,2000.
(38) Eleanor Dorsey , The Road to Groundfish Collapse and Turning the Corner to Reccovery : A Brief History of the new England Fisheries Crisis , Boston 1998 .
(39) Normal Myers and Jenifer Kent ,2001 , op. cit ,p.22.
(40) World Bank , World Development Report 1992 : Development and the Environment , New York , Oxford University Press , 1992 .
(41) Gordon Tullock , The transitional Gains Trap , Bell Journall of Economic , 1975 , V.6 , N.2 , pp.6 671 – 78 .

وللحصول علي تفاصيل أكثر أرجع إلي :

. http://www.discovery.com/news/features/everglades.html
(42) World Bank , Implementation Completion Report No.22390-TUN : North West Mountainous Areas Development Project , Washington D.C.processed , 2001 .
(43) OECD, Agricultural Policies OE CD Countries : Monitoring and Evaluation , Paris , 2001 , p. 153 .
(44) A.Kudat B.Ozbilgin and V.Borisov , Reconstructing Russia's Coalsector , in Michael M.Cernea and Ayse Kudateds , Social Assessments for Better Development : Case Studies in Russia and Central Asia , Washington , D.C. World Bank . 1997.

- أشرف هلال ، الجريمة البيئية في ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسة والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤

(45) Pernille Holbdahl and Haakon Vennemo Environmental Challenges in Chino , Success , and failures , Determinants , Driving Forces , 2003 .
(46) Masami Kojima and Magda Lovei , Urbon Air Quality Management : Coordinating Transport , Environment and Energy Policis in Developing Countries , World Bank Technical paper pollution Management Series 508 , Washington ,D.C , 2001
(47) World Bank , 2000 , op cit , p.63 .
(48) http://www.gdnet.org/
- http://www.femise.org/presntation/presentation.htm.

(٤٩) خالد محمد الفتاح مشرف ، استخدام عناصر المزيج التسويقي الاجتماعي في علاج مشكلة التلوث البيئي في مصر ، ورقة عمل ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع -- كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، ٨-٩ مايو ٢٠٠٤ ، ص ١٠٣

هوامش ومراجع المبحث الرابع

(١) نفيسة أبو السعود ، التحديات البيئية في مواجهة القرن الواحد والعشرين ، معهد التخطيط القومي ، ٢٠٠٠ .

(٢) زينب صالح الأشوح ، ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٧٣ .

(٣) محمد موسي عثمان ، ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٨

(٤) مصطفي كمال طلبة ، قضايا وتحديات البيئة للتنمية ، في سلوى شعراوي جمعة (محرر) البيئة والتنمية أوراق غير دورية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد ، التاسع ، نوفمبر ١٩٩٩ .

(٥) عبد المنعم بلبع ، وماهر جورجي نسيم ، تصحر الأراضي مشكلة عربية وعالمية ، منشئة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ .

(٦) رجب سعد السيد ، مسائل بيئية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .

(٧) منير انحمش (محرر) ، حلقة نقاشية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، ديسمبر ٢٠٠٢ .

(٨) محمد موسي عثمان ، استراتيجية جديدة لتنويع الاستثمارات كمدخل من مداخل تحديث الوطن ، ندوة تحديث الوطن ، وايدسيرفيس أبريل ٢٠٠٣ .

(٩) أحمد الجلاد ، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤ .

(١٠) محمد السيد أرناؤوط ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(١١) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، التشريعات البيئية ، دائرة المعارف البيئية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، يناير ١٩٩٥ .

(١٢) سيفن مينك ، الفقر والبئة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد العربي ، ديسمبر ١٩٩٣ .

(١٣) نور الدين هنداوي ، السياسة التشريعية والإدارة التنفيذية لحماية البيئة ، مؤتمر القانونيين المصريين لحماية البيئة ، الجمعية المصرية للاقتصاد و الإحصاء والتشريع ، فبراير ١٩٩٢ .

(١٤) فؤاد راشد عبده ، الإدارة البيئية ، أهميتها في الحفاظ علي الموارد وأثرها علي التنمية الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ١٣٤ ، خريف ٩٨ .

(١٥) سلي شعراوي جمعة ، صنع السياسات البيئية في مصر ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(١٦) السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٧٩٣ .

(١٧) محمد موسي عثمان ، التنمية المستدامة ، مرجع سابق ص ٧٩ .

(١٨) علا عادل علي ، توجيهان إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، ٢٠٠١ ، العدد ١٥ .

(١٩) إسماعيل صبري عبد الله ، التحديات البيئية في مصر ، و منهج العمل المقترح ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي ، المجلد الأول ، العدد الأول والثاني ١٩٩٣ .
(٢٠) أحمد السيد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٦٥٦ .
(٢١) أشرف هلال ، الجريمة البيئية في ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .
(٢٢) شريف عبد الجليل ، الاقتصاد المصري والعولمة ،إقراء العدد ٦٧٤ ، ٢٠٠٢ .
(٢٣) حافظ النهراوي ، دليل الدراسات البيئية : تخطيط وإدارة وتنفيذ الدارسة البيئية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .
(٢٤) نجاة الينش ، برنامج تقييم المشروعات الزراعية في ظل الاعتبارات البيئية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،٢-٦مايو ١٩٩٨.
(٢٥) أشرف هلال ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
(٢٦) الوقائع المصرية – أعداد مختلفة .
(٢٧) إبراهيم العسوي ، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٤٣ ، يوليو ١٩٩٦ .
(٢٨) مني قاسم ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .
(٢٩) نعيم فهيم حنا ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
(٣٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٧ – ٣٢ .
(31)Richard I.Levin , Charles A.Kirkatrick and David S.Rubin , Quantitative Approaches to Management , 5th ed , McGraw.
- Hill Kogakusha Ltd , Tokyo , 1982 , pp.132,ff .
(٣٢) نعيم فهيم حنا ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ – ٣٧ .
(٣٣) نعيم فهيم حنا ، ترشيد سياسات الإعفاءات الضريبية نموذج مقترح لترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر الضريبي الثامن عن الأنظمة الضريبية وسياسات الاستثمار في إفريقيا ، القاهرة ، ٢-٤ ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ١٣٦ .
(٣٤) سمير سعد مرقص ، ومحمد صبري ،استخدام الهندسة الضريبية في تخطيط وتقييم سياسة الإعفاءات الضريبية ، مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا ، ٢٣ -٢٤ فبراير ١٩٩٧ ، ص ٢ .
(٣٥) المرجع السابق ، ص ٦ .
(٣٦) نعيم فهيم حنا ، دور الهندسة الضريبية في إعادة هيكلة النظام الضريبي المصري ، مرجع سابق ، ص ص ١١- ٢٢ .
(٣٧) محمود السيد الناغي ، دور الإدارة الضريبية في مجال الاستثمار ، بحث مقدم من المؤتمر الضريبي الثامن لمنطق مصري ضرائب إفريقيا ،القاهرة ، ٢-٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٤٩٧ .

(٣٨) رابح رتيب بسطا ، الممول والإدارة الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٠-١٧ .

- رمضان صديق محمد ، الشروط المعتبرة قانونا لتصحيح الربط النهائي ، دارسة فقهية قضائية مقارنة ، مجلة الدليل ، العدد ٢٨ ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٣٦ .

- عبد الحميد عطا إبراهيم - المنازعات الضريبية ، الأهرام الاقتصادي ، ٣ ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٨٢ .

-A.R,Prest ,Public Finance in Developing Counters , 4th ed ,Weidenfeld and Nicolson , London , 1992 , pp 156- 160 .

- محمد حسان عوض ، التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية في دول حوض البحر المتوسط ، المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الإقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠- ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ٧-٢٨ .

-عبد الهاب زهران ، وآخرون ، الصناعة والبيئة ، الجامعة العمالية ، ٢٠٠٤ ص ص ١٢٥- ١٣٦ ، ثم التشريعات المصيرية لحماية البيئة ، ص ص ٢٠٥ - ٢٣١ .

(٣٩) محمد حبشي علي ، حول دور العمل الأهلي في حماية البيئة ، فى محمد عبد الحليم عمر (محرر) حماية البيئة من التلوث واجب ديني ، سلسلة المنتدى الاقتصادي (اللقاء الرابع) ، مركز صالح عبد الله كامل ، القاهرة ، ٢٦ مايو ١٩٩٨ ، ص ص ١٢٥ - ١٢٧ .

(٤٠) عبد العاطي الشافعي ، حول دور العمل الأهلي في حماية البيئة ، في محمد عبد الحليم عمر (محرر) ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٩ -١٣٢ .

(41) Paul F.Steinberg , Environmental Leadership in Developing Countries , Transnational Relayions and Biodiversity Policy in Costa Rica and Bolivia , Cambridge , Mass : MIT press , 2001 .

(42) Ibid , pp. 43- 55 .

(43) SusanRase –Ackerman , Cprruption Government : Causes Consequenes , and Rom , Newyork , Cambridge Unitversity Press ,1999 .

(44) Riley E.Dunlap , George H.Gallup J2 and ALCM.Gallup , Health of the Plance : Results of a1992 International Environmental Opinion Survey of Citizen in 24 Nations , Prineton , N.J: The George H.Gallup International Institute ,1993 .

- Riley E.Dnlop and and Angela G.merting , Global Concen for the Environment : Is Affluence a PrereQuisite , journal of Social I ssues , 1995 ,V.15 , No.4 , pp.121 37 .

- Quentin Kidd and Aie –Ric Lee , Postmaterial Values and The Environment : A Critique and Reappraisal , Social Science Quarterly , 1997 78(1) : 1-15 .

(٤٥) أسامة الخولي ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ، عالم المعرفة ، العدد ٢٨٥ ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٤ .

جامعة المنصورة
كلية التجارة
وكالة شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

المؤتمر الدولي
المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية
المستدامة في الوطن العربي
القاهرة ١٨-٢٠ ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل حول
توزيع الاستثمار في الأقاليم المصرية
لتشجيع المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة

إعداد

الدكتور / محمد موسى عثمان

تبلغ مساحة مصر مليون كيلو متر مربع ، لا تزيد النسبة المأهولة فيها عن ٥ر٣٪ من هذه المساحة والجزء المأهول يتركز تركيزا شديدا حول النيل ودلتاه ، حيث يعيش حوالي ٩٩٪ من السكان ، ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن التوزيع في المنطقة المأهولة في غاية السوء وأهم ظاهرة في هذا المجال هي تضخم المدن بصورة عشوائية (١) .

تمثل القاهرة والإسكندرية ومدن القناة والجيزة وكفر الشيخ مناطق جذب ، فضلا عن أن الجيزة تعتبر امتدادا عمرانيا لمدينة القاهرة ، أما مناطق الطرد فتمثل جنوب الدلتا ومحافظات أسيوط وسوهاج وقنا ، فبالنسبة لمنطقة الطرد الموجودة في الصعيد ، يخرج تيار منها الي القاهرة الكبرى ، وتيار ثان الي الإسكندرية ، وتيار ثالث الي مدن القناة وتيار رابع الي محافظتي سيناء ولا سيما البحر الأحمر وجنوب سيناء ، وهناك تيار فرعي يخرج من قنا الي أسوان (٢).

وبالنسبة لمنطقة طرد الدلتا ، فإن جنوبها بصفة عامة ، والمنوفية بصفة خاصة يخرج منها تيار كبير الحجم إلى القاهرة الكبرى ، وتيار آخر الي الشمال ، وتيار ثالث إلى الإسكندرية ، وهذا معناه أن حركة السكان في مصر قد زادت زيادة مطردة ، وشملت قطاعات متزايدة من السكان بشكل مستمر (٣)٠

ولقد أدي ضغط الزحام في القاهرة إلي أعراض غير مستحبة أهمها (٧) :

١-لجوء السكان إلي العشش والأكشاك والكبائن والصفيح والمقابر والخرائب ٠
٢-ارتفاع الكثافة السكانية إلى حد الاكتظاظ ٠
٣-وجود خلل عقلي وعقلي وعاطفي لدي أغلب السكان أبعدهم عن الموضوعية في الفكر٠
٤-انتشار مظاهر العنف والتطرف وارتفاع معدلات الجرائم من سرقة ونشل وتسول وتعاطى المخدرات والاغتصاب ٠
٥- ظهور جماعات الفكر المتطرف سواء الديني او الجنسي الإباحي مثل عبدة الشيطان وعبدة الفراعنة وغيرهم٠

إذا من أهم المحاور وراء هذه الظاهرة ، سوء توزيع الاستثمار الإقليمي بما يستلزم ضرورة إنشاء أو تشجيع الاستثمار في المجتمعات المستحدثة ومن أهم أهدافها (٥):

١-إقامة نوع من التوازن بين الامتداد السكاني والموارد الطبيعية ، وذلك عن طريق تنمية الثروة والإنتاج والدخل، نتيجة لتحويل الأراضي البور إلى مصادر دائمة لإنتاج مقادير وفيرة من الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية والموارد الصناعية الخام .

٢-خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة وتشجيع المشروعات الصغيرة .

٣-تكوين مجتمعات تتاح بها فرص افضل من الخدمات والتنظيمات تسمح بمستوى معيشي افضل للأسر والافراد .

٤-القضاء على مظاهر العشوائية والانحراف فى بعض المناطق بقصد إيجاد تنسيق في التوزيع السكاني بين مناطق الدولة لتحقيق التوازن الجغرافي .

٥-تحقيق اعلي معدل للنمو الاقتصادي على المستوى القومي في ظل الموارد المتاحة بكل إقليم ، بتشجيع المشروعات الصغيرة .

٦-تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات المختلفة (الزراعية- الصناعية- التجارية -الخدمية) بين المحافظات مما يؤدي إلى تماسك الهيكل الاقتصادي ،واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧-التوزيع الإقليمي السليم للصناعة .

٨-تنمية الأقاليم وذلك لتحويل مناطق الطرد الي مناطق جذب، أي النهوض بالمناطق الطاردة وخاصة البيئات الريفية والصحراوية .

٩-إعادة تخطيط التجمعات السكانية والعمل علي توفير الوحدات السكنية للعمال الذين يتم توظيفهم في المشروعات الجديدة .

١٠- تحديد أنسب المواقع للاستثمار في المشروعات الإنتاجية الخدمية لذا يجب:

١-ضرورة إعادة الهيكل التوزيعي للسكان في الوادي والدلتا .

٢-زيادة المساحة المأهولة بالسكان لضمان استيعاب الزيادة المتوقعة من جهة ولحدوث تحسين في الكثافة السكانية من جهة ثانية .

٣-العمل على إنشاء مراكز جذب سكانية جديدة وذلك :

أ-بالاختيار المدروس لهذه المناطق من بين مختلف مناطق الجمهورية مراعين سهولة ورخص إقامة المرافق العامة والمشروعات الأساسية ٠

ب- إعطاء الأولوية لتلك المناطق التى توفر فيها بعض الموارد الاقتصادية وينبغي بأن تتجه حلول المشكلة إلي التقليل من الفروق بين مستوي المعيشة بين الأقاليم المختلفة ، وذلك عن طريق تخطيط إقليمي لمختلف أقاليم الجمهورية يهدف إلي خلق فرص العمل والكسب بهذه الأقاليم وتزويدها بالخدمات والمرافق لتشجيع المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة٠

من المسلم به أن إعداد تخطيط إقليمي للاستثمار عملية شاقة تتطلب وقتا طويلا واستثمارات ضخمة - مما يجعلنا نوصى بضرورة إنشاء وزارة مستقلة للتحول الديموغرافي (٦) ، وجدير بالذكر أن التخطيط الإقليمي للمحافظات سيتضمن تخطيط المدن الرئيسية بها ، ولاشك أن تخطيط مثل هذه المدن سيؤدي الي امتصاصها لبعض المهاجرين الذين يتجهون من الريف ٠

ومعني هذا ان تخطيط هذه المدن سيترتب عليه خلق مراكز حضريه إقليمية تستطيع اجتذاب المهاجرين من الريف ، ان علي الدولة ان تفكر في إقامة المدن اللازمة لإيواء حوالي ٢٠ مليون نسمة علي الأقل ، بالإضافة إلى الزيادة الحالية التي قد تستوعب بطريقة أو بأخرى في البيئات القائمة ، كما يعني ذلك أيضا ان الدولة في حاجة إلى إنشاء ١٠٠ مدينة او تجمع سكاني اقتصادي في حجم مدينة السويس أو بور سعيد أو طنطا ، مساحة كل تجمع ١٠٠ كيلو متر مربع في المتوسط ، وإنشاء أنشطة صناعية وتجارية واستصلاح واستزراع اراضي تتيح فرص عمل لحوالي ١٤٠٠٠٠ فرد في كل تجمع ،و ٢٠٠٠٠ فدان في المتوسط كزمام لكل تجمع (٧).

وفيما يتعلق بالأراضي الزراعية تري إحدى الدراسات ان (٨): الوادي الجديد به ٨ مليون فدان صالحة للزراعة ، ومنخفض القطارة به ٤٫٥ مليون فدان

صالحة للزراعة بإجمالي ٥ر١٢ مليون فدان ، وهناك دراسة أخري تري أن مصر بها ١٤٨ر٢٥ مليون فدان صالحة للزراعة بالإضافة الي المساحة الحالية (٩).

وفي هذا الإطار يمكن توجيه العمران نحو الصحراء في الجهات التالية :

أولا : شبه جزيرة سيناء ومنطقة قناة السويس (استصلاح ١٥ مليون فدان - الثروة السمكية - قيام صناعات بالقناة في مدنها الثلاث)

ثانيا : إقليم مريوط بالساحل الشمالي غربي الاسكندريه

ثالثا : المدن الصناعية الجديدة

رابعا : البحث والتنقيب عن الموارد المعدنية في الصحاري المصرية ، مازالت الصحاري بحاجة الي مسح جيولوجي شامل الكشف عما تخبئة أراضيها من موارد معدنية، ولا شك في أن العثور علي مورد معدني بشكل اقتصادي سيتيح الفرصة لاقامة مراكز عمرانية تعدينية .

لقد أن الأوان لان ننظر إلى الاستثمار الإقليمي كبعض مكمل للاستثمار القومي الشامل ومترابط معه ، بمعني أن نفصل الخطة القومية الشاملة إلى مجموعة خطط إقليمية ،وهذا يتطلب تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية متوازنة علي أساس علمي سليم ، كما هو مقترح في الشكل رقم (١) وعني عن البيان أن التخطيط للاستثمار الإقليمي لمختلف أقاليم الوادي والدلتا يستهدف تحقيق النمو في مناطق الطرد، وبما يساهم في توفير فرص العمل والكسب والحياه للفائض السكاني عن طريق المشروعات الصغيرة .

وطبقا للدراسة التي أعدها مركز النيل للأعلام والتعليم حول تعمير مصر ، يمكن إضافة ٢٧٠ر٧ مليون فدان في شتي أنحاء الجمهورية بالإضافة إلى ١٤٨ر٢٥ مليون فدان سالفة الذكر، فيبلغ الإجمالي ٤١٨ر٣٢ مليون فدان، ولكن طبقا للإمكانيات المادية المتاحة يمكن استصلاح ٦ مليون فدان (١٠). لذا يجب:

١-التخفيف من عوامل الطرد بالمناطق الريفية

٢-التخفيف من عوامل الجذب بالمناطق الجاذبة

٣-إيجاد عوامل هجرة من المدينة أو الحضر الي الريف والي المراكز الجديدة

٤-التنمية الصحراوية واستصلاح أراضيها

٥-إقامة المجتمعات العمرانية والصناعية الجديدة

ومن هذا المنطلق نوصي بضرورة إنشاء وزارة التحول الديموغرافي لعمل (١١).

١-رسم سياسة التوزيع السكاني وإعداد الخطط القومية التي تحقق الأهداف المقررة

٢-رسم سياسة التخطيط الاقليمي والتعمير تبعا للتغير السكاني أعلاه

٣-اقتراح التشريعات التي تكفل تحقيق أهداف سياسة التهجير والتوطين

٤-تنظيم وتنسيق الأنشطة التي تعمل في مجال التحول الديموغرافي

٥-الإشراف علي تنفيذ خطط وسياسات التحول ومتابعتها وتقييم الإنجازات

٦-إبرام الاتفاقات والعقود مع الأجهزة والمؤسسات المحلية أو الدولية المختصة بأنشطة التهجير والتوطين

٧-تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة لمجالات تنمية التخطيط العمراني التي تعقد بالبلاد والاشتراك فيما يعقد منها بالخارج

ومهمة وزارة التحول الديموغرافي هي :-

١-تعمير محافظات القناة : بور سعيد - الإسماعيلية - السويس

٢-تعمير سيناء

٣-تعمير الصحراء الغربية

٤-تعمير الصحراء الشرقية

٥-رفع مستوي الخدمات والمرافق بمناطق الطرد السكاني

٦-إعادة تعمير الوادي الجديد (توافر الزراعة)

٧-الساحل الشمالي (زراعة + سياحة)

٨-إقامة المدن الجديدة وهي السبيل الوحيد لخلق منافذ صحيحة للمدن المكتظة بالسكان

ويتبع الوزارة :

١-مجلس استشاري من وزراء :

(التخطيط - التعليم - المالية - الزراعة - الصناعة - الصحة - الإسكان - النقل والمواصلات - الأوقاف - الشئون الاجتماعية - القوى العاملة - التجارة الخارجية - الحربية - الري).

٢- مركز للوثائق والمعلومات :

٣- إدارة البحوث الديموغرافية وتشرف علي :-

- بحوث التحول الديموغرافي
- بحوث المياه والتعدين
- بحوث الزراعة وتربية الحيوان
- بحوث الصناعة
- البحوث الطبية
- بحوث الإسكان
- بحوث النقل والمواصلات
- بحوث الصحراء
- بحوث البناء
- بحوث البترول
- بحوث التهجير
- بحوث التوطين
- بحوث إعادة التوزيع
- بحوث البحار
- الجمعيات السكانية

٤-إدارة الإحصاء والتي تشمل :

أ- اتجاهات النمو السكاني بكل محافظة علي حدة :

* حساب معدل الزيادة السنوية للسكان بكل محافظة ومقارنتها بمعدل الزيادة السكانية في مصر ككل .

* استخراج معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بكل محافظة ومقارنتها بالمعدلات المقابلة في مصر ككل واستنتاج ما اذا كانت المحافظة طاردة أو جاذبة للمهاجرين .

ب : توزيع السكان وكثافتهم :

* العوامل المؤثرة في توزيع السكان بكل محافظة .
* العوامل المؤثرة في كثافة السكان بكل محافظة . ومقارنتها بمصر ككل .

ج- موقف المحافظات من الهجرة الداخلية :

* هل المحافظة التي تتبعها إدارة الإحصاء تكسب أم تخسر بالهجرة
* أهم المحافظات التي يهاجر سكانها الي المحافظة
* أهم المحافظات التي يهاجر أليها سكان المحافظة
* توقيع تيارات الهجرة المستقبلية واتجاهها بكل محافظة

د - النشاط الاقتصادي وقوة العمل :

* عدد المشتغلين بالزراعة ونسبتهم إلى جملة المشتغلين بكل محافظة .
* عدد المشتغلين بالصناعة ونسبتهم إلى جملة المشتغلين بكل محافظة .
* عدد المشتغلين بالنقل والتجارة ونسبتهم إلى جملة المستغلين بكل محافظة.
* عدد المشتغلين بالخدمات ونسبتهم إلى جملة المشتغلين بكل محافظة
* عدد الذكور وعدد الإناث ونسبة كل منهم إلى جملة سكان المحافظة
* فئات السن الثلاث الرئيسية في المحافظة ونسبة كل منها الي جملة السكان . ودراسة كل النسب ومقارنتها بمصر ككل .

هـ - مشكلة السكان داخل المحافظة :-

* مشكلات النمو السريع للسكان في المحافظة .
* مشكلات ارتفاع الكثافة أو انخفاضها في المحافظة .
* مشكلات الهجرة الداخلية .
* مشكلات العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية .
* مشكلات المرافق والخدمات العامة أو سوء توزيعها .

ثم بعد ذلك تنظيم الوزارة التنظيم التقليدي المعتاد للوزارات الأخرى .

إلى أن يمكن [illegible] القول وضع العلاج الاقتصادي الأ[illegible] [illegible]
المشروعات الصغيرة وذلك بخلق فرص العمل الملائمة لخفض معدلات البطالة ، والعمل علي تشجيع الزواج للقضاء علي ظاهرتي العزوبية والعنوسة ، للحفاظ علي أخلاقيات المجتمع المصري (من الزواج العرفي - وزواج المتعة - وجرائم هتك العرض والاغتصاب) .

وأول ما يمكن عمله التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية ، وفي هذا المجال نوصي بإنشاء مجلس أمناء التحول الديموغرافي ويتكون من الأمانة الفنية للتوسع الزراعي الأفقي أو لاستصلاح الأراضي، مهمتها المساعدة علي كيفية خروج مصر من عنق الزجاجة - نقصد من شريط الوادي ودلتاه المزدحمة بالسكان - إلي مناطق جديدة ، ويجب إنشاء جهاز تخطيط إقليمي للاستثمار علي ست محاور (١٢).

أ- محور المناطق المجاورة لوادي النيل التي تعتبر امتدادا طبيعياً له نفس نشاطه وتصل مساحتها إلي مليون فدان صالحة للزراعة تستوعب ٦ مليون نسمة .

ب- محور منطقة بحيرة ناصر : مليون فدان تستوعب ٢ مليون نسمة ،

ج- سيناء : حيث تعتبر وحدة تخطيطية قائمة بذاتها تستوعب ٣مليون نسمة

د- الساحل الشمالي الغربي الموازي للبحر الأبيض المتوسط من الإسكندرية إلى السلوم ويمكن أن يستوعب ٤ مليون نسمة .

هـ- ساحل البحر الأحمر الذي يستوعب ٤ مليون نسمة

و - وادي توشكي بالصحراء الغربية : وهو وادي جديد يماثل وادي النيل يتسع لنحو ٦ مليون فدان صالحة للزراعة ويستوعب ١٢ مليون نسمة .

وفيما يتعلق بوادي توشكي تري إحدى الدراسات (١٣) : ان الصحراء الغربية صالحة تماما لكي تصبح واديا جديدا ، يقوم علي أساس مد خط مياه من بحيرة ناصر إلي منخفض القطارة ، ويصل هذا الخط من البحيرة إلى المنخفض عن طريق منخفضات الصحراء الغربية لزراعتها وتعميرها واستصلاح ٦ مليون فدان جديدة ، ويوضح الشكل رقم (٢) صورة وادي توشكي ،وقد بدء في تنفيذه في مصر فعلا .

ويمتاز وادي توشكي بخلق مجتمعات جديدة تستو[illegible]

ناحية ، ويسهم في تأمين مستقبل الغذاء في مصر من ناحية أخري ، وتقترح دراسة أخري ، ضرورة الاهتمام باستصلاح وادي قنا خاصة ، وهو قريب من مياه النيل شرقا ؛ وتبلغ مساحته ٣ مليون فدان ، بالإضافة إلي وادي توشكي (١٤) . وفي دراسة أخري أن الصحراء الغربية بها ١٥ مليون فدان صالحة للزراعة (١٥) ، وتري دراسة أخري بأن سيناء بها الآن ٥ر١ مليون فدان صالحة للزراعة (١٦) ، ويري البعض أن مصر بها ٣ر٨ مليون فدان صالحة للزراعة (١٧)، ويري البعض أن مصر بها ٢٢ مليون فدان صالحة للزراعة مستقبلا منها ٣ مليون فدان بالوادي الجديد و ٣٥٠ ألف فدان بسهل جنوب بور سعيد و ٣٠٠ ألف فدان غرب النوبارية (١٨) .

ولقد كان من أهم نتائج دراستنا لنيل درجة الماجستير أن الإمكانيات المتاحة فعلا في مصر الآن هي أن الأراضي الصالحة للزراعة فعلا هي ٠٠ر١٣ مليون فدان تكفي لاستيعاب ٢٧ مليون نسمة ، وتم عرض التوصيات اللازمة لتحقيق ذلك ، ونحن نتفاءل اذا ما بذلت جهود حقيقية لتبني الاستراتيجية المقترحة في مجال التوسع الأفقي لأغراض مواجهة مطالب الغذاء والتهجير والتوطين ، ومما يزيد تفاؤلنا أن الصور التي التقطها القمر الصناعي للأراضي المصرية جعلت الدكتور | فاروق الباز يصرح لنا بأن مصر بها ٦ مليون فدان صالحة للزراعة في الصحراء الشرقية في شكل وديان يوضحها الشكل رقم (٣) عن طريق القمر الصناعي (١٩) وبذلك تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة فعلا الآن في مصر هي ٠٠ر١٩مليون فدان تستوعب ٤٠ مليون نسمة .

أضف الي ذلك أن بناء ١٠٠ مدينة حضرية تستوعب كل مدينة ما يقرب من ٠٠٠ر١٤٠ نسمة ، بما يعني استيعابها ١٤ مليون نسمة وبذلك تستوعب كل من التنمية الريفية والحضرية ٥٤ مليون نسمة ؛ بما يقضي تماما علي مشكلتي السكان والبطالة .

إن التنمية الشاملة في مصر كانت توضع دائما علي أساس مركزي لا إقليمي إذ كانت [illegible] في [illegible] في [illegible] الأقاليم النائية البعيدة عن

أقطاب التنمية والتطور ، يداعبها قليل من الامل في اللحاق بها ، مما يجعل عملية إيجاد ظروف بيئية إنسانية لا يكون لها تأثير سلبي علي التنمية عموما، أمرا ضروريا فتجانس التنمية مع الظروف البيئية أمر في غاية الأهمية ، وهنا يتطلب إيجاد تكامل بين البيئة والتخطيط التنموي (٢٠).

ويلزم إلمام وزارة القوي العاملة بعملية تنسيق أنواع النشاط التي تقوم بها الهيئات المختلفة بكل اقليم، وتقدير الموارد البشرية اللازمة ، ويمكن أن تقوم القوات المسلحة بدور هام في هذا الصدد، في بناء القري والمدن الجديدة وتشجيع الاستثمار في هذه الأقاليم .

ولو أضفنا نتائج الورقة الحالية إلي نتائج رسالتنا للماجستير نجد أن التنمية [illegible] من خلال استصلاح الأراضي سالفة الذكر وتحقيق التنمية الحضرية، والريفية سواء في المدن القديمة والجديدة تستوعب ١١٣ مليون نسمة، وبذلك تصلح هذه الاستراتيجية المقترحة للقضاء تماما علي ظاهرة البطالة ، حيث الوقت سيصبح للعمل والزواج .

وتتلخص أهم ملامح الاستراتيجية المقترحة في (٢١) :

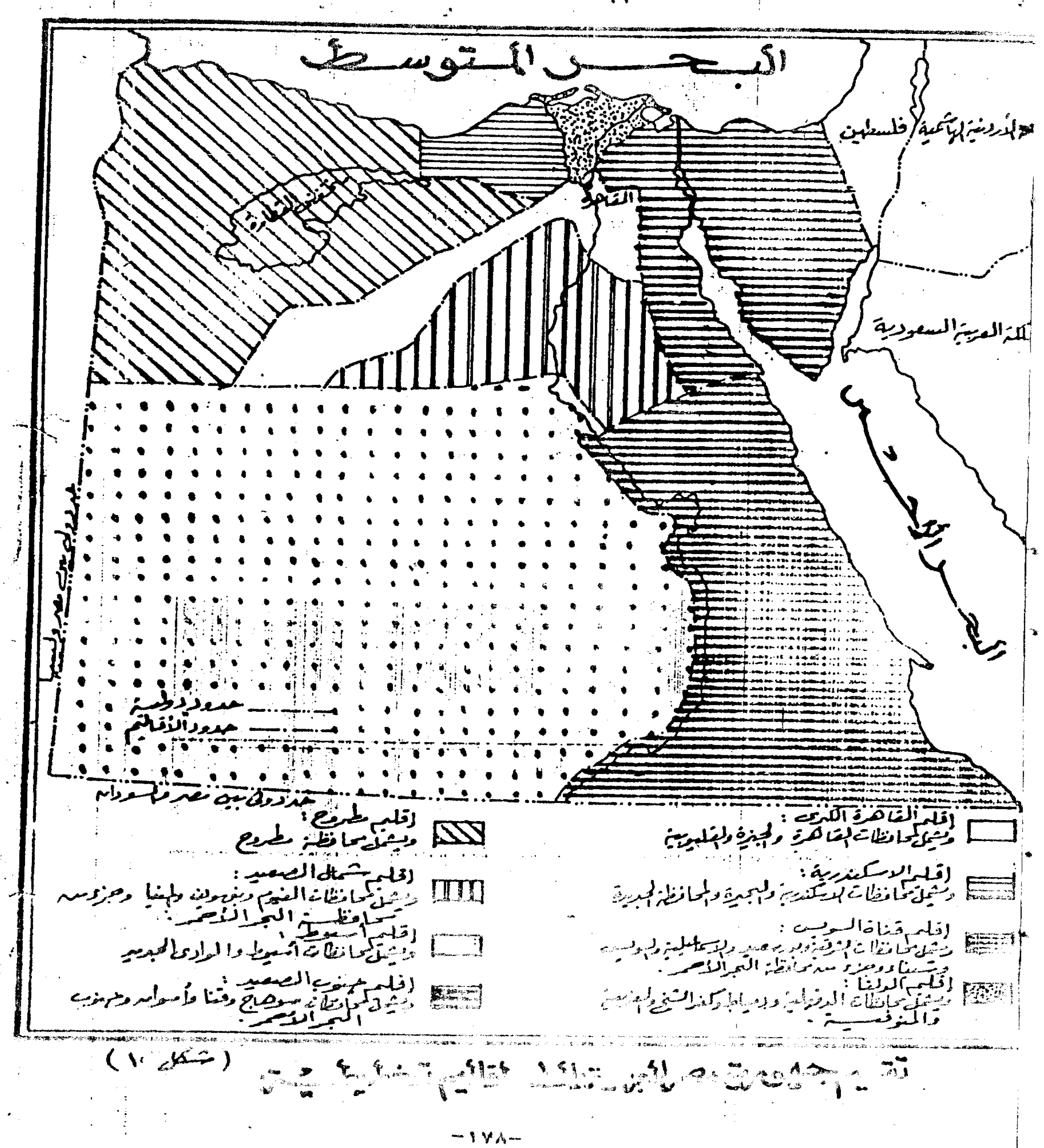
١-إعادة توزيع الاستثمار بما يخدم أغراض إعادة توزيع السكان علي خريطة مصر .

٢-خلق الظروف المواتية للمزيد من رعاية معدلات المواليد (صحيا وتعليميا)

٣-التنمية الاقتصادية الإقليمية الشاملة

٤-تشجيع المشروعات الصغيرة

٥-دعم التنمية المستدامة بكل جوانبها .


البحر المتوسط
المملكة الأردنية الهاشمية
فلسطين
المملكة العربية السعودية
البحر الأحمر
القاهرة
منخفض القطارة
حدود دولية
حدود الأقاليم
حد دولي بين مصر والسودان
حد دولي بين مصر وليبيا
إقليم القاهرة الكبرى :
ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية
إقليم الإسكندرية :
ويشمل محافظات الإسكندرية والبحيرة والمحافظة الجديدة
إقليم قناة السويس :
ويشمل محافظات الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء وجزء من محافظة البحر الأحمر .
إقليم الدلتا :
ويشمل محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية .
إقليم مطروح :
ويشمل محافظة مطروح
إقليم شمال الصعيد :
ويشمل محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وجزء من محافظة البحر الأحمر .
إقليم أسيوط :
ويشمل محافظات أسيوط والوادي الجديد
إقليم جنوب الصعيد :
ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر .

(شكل ١٠)



المصدر: (صورة وادي توشكى الجديد) د. عصمت عاشور، ص ٢١٩

شكل رقم (٢)

المصدر:

شكل رقم (٢)

المراجـــع

١-محمد موسى عثمان ، الجوانب الاقتصادية لمشكلة السكان في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق فرع بنها ١٩٨٣ ، ص ١٩١

٢-المرجع السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٣

٣-المرجع السابق ، ص ١٩٣

٤-المرجع السابق ، ص ١٩٥

٥-المؤسسة المصرية العامة للاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة ، تكوين المجتمعات الجديدة في الأراضي المستصلحة ، ١٩٩٨ - ص ١

٦-كانت هذه التوصية إحدى أهم توصيات دراستنا لنيل درجة الماجستير

٧-د محمد صبحي عبد الحكيم - جغرافية مصر. مكتبة الانجلو ، ١٩٩٨ ص ١٠٠

٨-ج .م .ت .ع .أ - السكان والتنمية في جمهورية مصر العربية ، مرجع رقم ٨٩٩|أأ| ٩٨ ص ص ١٢٨ - ٣٠٠

٩-مركز النيل للأعلام - سلسلة دراسات قومية - تعمير مصر -ع٣ -٩١ ص٥٨ ٦٣،

١٠-محمد موسى عثمان ، الجوانب ق لمشكلة السكان في مصر ، مربع سابق ، ص ٢٨٤

١١- المرجع السابق ،ص ٢١٧ - ٢٢١

١٢- المرجع السابق ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦

١٣-د . عصمت عاشور، التخطيط التعميري للصحراء الغربية - هندسة الأزهر - ١٩٨٢ ص ٢١٩

١٤-محمد البهي العيسوي - الجيولوجيا الإقليمية في مصر - الهيئة العامة للمساحة - ١٩٩١ - ص ١١

١٥- د. احمد عويضة ، جيولوجيا الصحراء الغربية - علوم القاهرة - ملخص عربي - ١٩٨١

١٦- د . احمد جمال عبد السميع - الإمكانات الزراعية في شبة جزيرة سيناء - دورية المجالس القومية المتخصصة - رئاسة الجمهورية - س ٣ع ١ -ص ٤٤

١٧- محمد السيد أيوب - التنمية الزراعية والسكان دراسات سكانية - ع٤٦ ص ٦٦

١٨- الهيئة العامة للاستعلامات - الزراعة المصرية - ١٩٩١ ص ١٧

١٩- د . فاروق الباز - مصر الخضراء - دار المعارف - سلسلة كتابك - ع١٠٨ ص ٥١-٥٥

20 – G. Wibberley, population and the D evelopment of Human settlements, G.P.W / V.A 20-7-1998, p.2 .

٢١- محمد موسى عثمان ، المرجع السابق ،ص ص ٣٤٤ – ٣٦١

مقدمة:

يتكون النظام الإنتاجي للمنظمة من ثلاث عناصر وهى المدخلات / العمليات التحويلية / المخرجات ، وهذه العناصر تتأثر شكلاً وموضوعاً بالأهداف الرئيسية والبيئة المحيطة، وأيضاً بنظام التغذية العكسية التى تشمل مهمة الرقابة على نشاط النظام ككل[1]. والنظام عموماً هو مجموعة من العناصر التى ترتبط بعضها البعض وتكون فيما بينها علاقات مشتركة ومتبادلة نتيجة لاداء كل عنصر للوظيفة المحددة لها ودوره فى تحقيق هدف أو أهداف معينة وبالتالى فإن النظام الإنتاجى يعنى تحويل موارد متاحة من خلال عملية تحويلية إلى مخرجات. والمدخلات فى النظام الإنتاجى تتخذ أشكال متعددة فقد تكون مواد خام / طاقة / آلات ومعدات / تسهيلات إنتاجية/ معلومات / تكنولوجيا / عماله/ أثاث / تجهيزات وهو ما يتضح فى النظام الإنتاجى السلعى؛ أما فى النظام الإنتاجى الخدمى فتختلف المدخلات، فمثلا فى المستشفيات كنظام إنتاجى نجد المدخلات تتكون من مجموعات متباينة (مرضى/ أطباء / مستلزمات طبية / أدوية/ تحاليل/ أشعة) - وفى الجامعات على مستوى الكليات الجامعية نجد المدخلات تتمثل فى الطلبة والطالبات / أعضاء هيئة التدريس / المعامل / التجهيزات.

أما العمليات التحويلية: فهى لابد وأن تتناسب مع عملية المدخلات ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تتم العملية التحويلية لأحد الأنظمة الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية إلا إذا توافرت عناصر المدخلات المختلفة - فلا يعقل أن تتم العملية التحويلية (الرعاية الصحية) فى مستشفى كنظام إنتاجى إلا إذا توافرت عناصر المدخلات السابق الإشارة إليها، أيضاً لا يمكن أن تتم العملية التحويلية (تنمية المهارات والقدرات والمعرفة لدى طلاب التعليم التجارى الثانوى) فى مدرسة تجارية ثانوية كنظام إنتاجى إلا بتوافر المدخلات.

أما المخرجات: وهى الهدف النهائى من النظام الإنتاجى سواء كان سلعى أو خدمى فيمثل النتيجة النهائية لتفاعل النظام، فمخرجات المستشفى عملاء أصحاء وفى مدرسة ثانوية

تجارية المخرجات هم: أفراد متعلمون فى مجال العلوم التجارية.

أهداف التعليم الفنى التجارى:

يهدف التعليم الفنى التجارى إلى إعداد طلاب للاندماج فى الحياة بمختلف جوانبها لمواجهة المطالب الخاصة بالمجتمع والأسرة، وكأعضاء فى مؤسسة تجارية، وغير تجارية عامة أو خاصة.

وتحتاج عملية التكيف والتأقلم مع الحياة والبيئة إلى خبرات متنوعة والخبرة هى ثمار تفاعل الفرد والبيئة وتتلخص أهم أهداف التعليم التجارى فى:(٢)

أولا: الأهداف العامة وتشمل:

أ - أهداف تتعلق بمطالب المجتمع:

١ - تعرف الدارس على الإتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محلياً ودولياً.

٢ - تعرف الطالب على الهيكل الاقتصادى المصرى

٣ - تعرف الطالب على الوظيفة الاجتماعية لمجالات النشاط المالى والتجارى المختلفة.

٤ - معرفة دور الدولة والقانون فى حماية المتعاملين فى النشاط المالى والتجارى.

٥ - معرفة دور الفرد فى خدمة المجتمع.

ب - أهداف تتعلق بمطالب نمو الطلاب:

١ - تنمية الإتجاهات والقيم الدينية والأخلاقية لدى الطلاب مما يساعد على

خلق جيل مؤمن ملتزم بالقيم الروحية فى مجال النشاط المالى والتجارى.

٢ - تنمية التفكير المنطقى لدى الطلاب وتدريبهم على ممارسة إسلوب التفكير العلمى.

٣ - إكساب الطلاب المهارات والعادات والسمات الشخصية التى تساعد على نضجهم.

٤ - ممارسة الهوايات.

ثانيا: الأهداف الخاصة وتشمل ما يلى:

أ - أهداف تتعلق بالإعداد للحياة العامة والعملية ذات الصبغة التجارية:

١ - تحقيق المطالب الاقتصادية للفرد (التربية الاستهلاكية - ممارسة العمل التجاري - إدارة الشئون المالية الخاصة، التكيف مع البيئة - الحقوق والواجبات).

٢ - تحقيق المطالب الاقتصادية للمجتمع (القدرة على المساهمة فى النشاط - فهم الاقتصاديات المحلية والدولية).

٣ - التكيف على ظروف العمل (الثقافة العامة - المعلومات المهنية - السمات الشخصية المرغوبة - عادات العمل المرغوبة - آداب المهنة التجارية - تنمية التفكير العلمى - الإبتكار).

٤ - الإعداد لعمل ذى طابع تجارى (النظريات - المهارات - الميول - الإتجاهات - الخبرات العملية - القدرة على التعلم المستمر).

ب - الأهداف السلوكية وتشمل:

الأهداف المعرقية، أهداف وجدانية، وأهداف حركية.

إدارة الجودة الشاملة والعملية التعليمية:

تعددت مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وقد اشتملت على ما يلى:(٣)

١ - مفهوم أول يوضح أن الجودة الشاملة تتضمن فلسفة ومجموعة مبادئ تجعل التنظيم القائم فى تحسن مستمر - بمعنى أن إدارة الجودة الشاملة هى الإدارة التى تطبق الأساليب الكمية من خلال موارد متاحة مادية كانت أو بشرية بهدف تحسين الموارد والخدمات التي تقدم لمنشأة ما ولكل العمليات داخل المنظمة، والدرجة التى يمكن من خلالها تحقيق احتياجات المستهلك الحالى والمرتقب.

٢ - مفهوم ثان يوضح أن إدارة الجودة الشاملة ما هى إلا فلسفة المشاركة فى إدارة الأعمال حيث يعترف هذا المفهوم بأن حاجات المستهلك وأهداف أى منشأة ليست منعزلتين وإنما متطابقتين.

٣ - مفهوم ثالث يوضح أن إدارة الجودة الشاملة يمثل فلسفة إدارية تنتهجها الإدارة التى تهدف إلى استخدام الموارد البشرية والمادية بأحسن الطرق الممكنة لتحقيق أهداف المنشأة ويرتبط بهذا المفهوم ما يلى:

* أن المنشأة تعمل داخل مجتمع ويجب أن تقوم هذه المنشأة بخدمة المجتمع (نظرة شمولية).

* أن أهداف المنشأة تتمثل فى النمو والربحية من خلال رضاء المستهلك الأخير أو المشترى الصناعى.

٤ - مفهوم رابع يوضح أن إدارة الجودة الشاملة تمثل عملية للتطوير التنظيمى وللأفراد،الهدف منها هو زيادة درجة الرضا لكل من له علاقة بالمنشأة سواء كانوا عملاء أو موردين أو مساهمين أو عاملين.

٥ - مفهوم آخير يوضح أن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن تغيير فى الإتجاهات الإدارية نحو الجودة حيث التركيز التام على الجودة فيما تقوم به المنشأة بداية من الموارد وحتى العميل (سلعة أو خدمة)

ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم إدارة الجودة الشاملة يمكن أن نضع مفهوم محدد لإدارة الجودة الشاملة فى مجال العملية التعليمية بحيث يوضح هذا المفهوم بداية بأن الخدمة التعليمية ليست شئ مادى ملموس ولكنها سلسلة أنشطة أو عمليات تدور ما بين نظم فنية ونظم إجتماعية ونظم تربوية ونظم الإتصالات،وبين التفاعلات والإتجاهات والدافعية وأن جودة الخدمة التعليمية يمكن أن تتأثر بهذه الأنظمة ككل - فالنظام الفنى المتمثل فى الخدمات التعليمية المختلفة يحتاج لأن يتكامل مع النظام الرئيسى ككل من أجل بناء ثقافة الجودة - أو بمعنى آخر لابد من تحسين الأنظمة الفرعية فى كافة مجالات التعليم .. وصولاً إلى نظام رئيسى متكامل ومتشبع بالجودة الشاملة.

فأدارة الجودة الشاملة للعملية التعليمية فى مجال التعليم التجارى الثانوى تعنى تحقيق النقاط التالية :(٤)

١ - التركيز الواضح على الطالب أو الدارس

٢ - التكامل مع استراتيجية الجهة التعليمية (المدرسة / الوزارة)

٣ - التركيز على فلسفة التعليم التجارى الثانوى والمفاهيم والكتب الدراسية وطرق التدريس (الأساليب الفنية).

٤ - الإهتمام بمشاركة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى بالمدرسة.

٥ - إستمرارية التحسين.

٦ - الإهتمام بالفكر الإدارى فى كافة إدارات المدرسة ووظائفها ومستوياتها.

٧ - إعتبار كل فرد فى المدرسة مسئول عن الجودة.

٨ - أن كل العمليات المنفذة تتضمن الجودة الشاملة وتتمشى مع متطلبات التغيير الثقافي.

٩ - الجهاز الفنى (موجهى العموم - المستشار - الخبراء).

وفيما يلى مناقشة النقاط الثمانية وباختصار وجيز:

اولاً: *التركيز الواضح على الطالب او الدارس:*

يلاحظ أن مخرجات النظام الإنتاجى فى مجال التعليم التجاري الثانوى هو وجود خريجين على مستوى جيد فى العلوم التجارية المختلفة سواء كان الطالب نظام الثلاث أو الخمس سنوات دراسية - مثلا فى نظام الثلاث سنوات (التعليم التجاري) قد تحدد للطالب عدد (٢٤) مادة دراسية خلال الثلاث سنوات موزعة على السنوات المختلفة واجتياز الطالب لهذه المواد جميعها يعنى حصوله على دبلوم الدراسات التجارية.

وحتى يتحقق إدارة الجودة الشاملة لابد من الإهتمام الكلى والجزئى بالطالب خلال السنوات الدراسية الثلاثة (التركيز الواضح) عن طريق استخدام الأدوات الحديثة كالحاسب الآلى وفتح ملف لكل طالب يوضح فيه درجة استيعاب كل طالب للمواد العلمية - مدى التجاوب للطالب مع أستاذ المادة - مدى التحسن فى تقديرات الطالب - غياب وحضور الطالب - الهوايات - الإتجاهات . . . إلخ، وبهذا نصل إلى درجة جيدة من التركيز على الدراس أو الطالب والذى يمثل فى نهاية الأمر مخرجات للعمليات التعليمية.

ثانيا: *التكامل مع استراتيجية الجهة التعليمية (المدرسة / الوزارة)*

تضع وزارة التربية والتعليم مناهج التدريس المختلفة بحيث تكون هذه المناهج موحدة على مستوى الدولة - هذه المناهج لابد أن تلتزم بها الجهات التعليمية المختلفة ، ويقوم نظام التفتيش بالمدارس المختلفة على أساس التحقق من تطابق مناهج التدريس الموضوعة بما تم وضعه مسبقاً من إستراتيجيات منهجية وتقييمية ويتأتى التكامل بتطابق استراتيجيات التعليم

الموضوعه بالبرامج المتخذه من قبل المدرسين والقائمين بالعمليات التعليمية والإستيعاب الذهنى والعقلى لطلاب مراحل التعليم المختلفة - ويبرز دور إدارة الجودة الشاملة فى هذا المجال فى جودة وسيلة الأتصال بين الوزارة من جهة والمدرسة من جهة أخرى.

ثالثا: *التركيز على فلسفة التعليم التجارى الثانوى ومفاهيمه والكتب الدراسية وطرق التدريس:*

فلسفة التعليم التجاري الثانوى يجب أن تتمشى شكلاً وموضوعاً مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة من حيث الفكر والنظم الاجتماعية والنظم التربوية ونظم الاتصالات وأيضا ضرورة تكامل النظم الفرعية أفقياً ورأسياً مع النظام الرئيسى.

وبالنسبة للمفاهيم يجب أن تكون واضحة لدى جميع القائمين بالعملية التعليمية سواء كانت مفاهيم أصلية أو مفاهيم فرعية تتعلق بالمادة التعليمية موضع الدراسة حتى تصل هذه المفاهيم واضحة لدى طلاب هذه المرحلة،وأيضاً بالنسبة للكتب الدراسية يجب أن يشملها إدارة الجودة الشاملة شكلاً وموضوعاً ونقصد بالشكل نوعية الأوراق وأحبار الطباعة والتجليد وأخيراً الإخراج الجيد، أما الموضوعية تتمثل فى جودة المادة العلمية المقدمة والتبسيط العلمى الذى لا يخل بالمضمون والمراجعة العلمية الدقيقة والجيدة.

أما عن طرق التدريس وهى لب موضوع الجودة الشاملة فيتمثل فى فن نقل المعلومات من المدرس إلى الدارس (الطالب)، فقد يتطلب هذا البند الإعداد لمدى سنوات طويلة وإعداد المدرس عن طريق التدريب الجيد، والذى يركز فى بداية ونهاية على فن نقل المعلومة (من المدرس إلى الطالب) وفن الإتصال الجيد وفن جذب الإنتباه وفن الإلقاء، وهى لا تخرج عن مجالات علم النفس التربوى.

رابعا: *الإهتمام بمشاركة الطلاب مع اعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى للمدرسة:*

الحكمة من إدارة الجودة الشاملة هى أن كل فرد فى المنظمة أو المستشفى أو المدرسة له

دور فى الناتج النهائى للعملية الإنتاجية - وتفاعل المدخلات الجيد والعمليات التشغيلية الرشيدة يؤدى فى نهاية الأمر إلى جودة المخرجات.

- فاحتفال المدرسة بيوم الخريجين هو شكل من أشكال المشاركة بين قدامى الطلاب (الخريجين) وبين أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى للمدرسة (الشكل الأول)
- واحتفال المدرسة بيوم رياضى هو أيضاً شكل من أشكال المشاركة بين الطلاب الحاليين وبين أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى للمدرسة (الشكل الثانى)

فالشكل الأول: من أشكال المشاركة ما زلنا نسمع عنه فى بعض مدارسنا وهو تقليد عظيم يجب أن يقتدى به فى كافة مدارسنا وتطبقه المدرسة السعيدية بالجيزة كل عام.

والشكل الثانى من أشكال المشاركة وهو الشكل الغائب فى كافة مدارسنا وهو الأساس لنبت الجذور لإدارة الجودة الشاملة ويتمثل فى ضرورة تواجد يوم رياضى فى كل فصل دراسى يجمع بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى للمدرسة لخلق روح الفريق باعتبار أن الجودة الشاملة مسئولية كل فرد داخل المدرسة.

خامساً: *إستمرارية التحسين:*

استمرارية التحسين تعنى أن التحسين فى حد ذاته هدف مستمر وليس هدف ثابت - فلا يكتفى بمدراسنا مثلا الحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠٠ حتى يمكن أن نقول أننا وصلنا للتحسين - فهناك بعض المدارس الخاصة فى مصر قد حصلت على هذه الشهادة والبعض الآخر يسعى للحصول عليها - والأهم فى موضوعنا هو الإستمرارية للتحسين سواء بالنسبة للخدمة الطلابية كاستخدام الوسائل السمعية والبصرية أو بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس كاستمرارية تدريبهم وتحفيزهم على العملية التعليمية وأخيراً بالنسبة للجهاز الإداري للمدرسة وتحسين ظروف العمل والإهتمام بالإضاءة والتهوية ووسائل الانتقال من وإلى المدرسة.

سادسا: الإهتمام بخريطة الفكر الإدارى فى كافة إدارات المدرسة ووظائفها ومستوياتها:

«المدرسة» فى مفهومها هى مجمع علمى متكامل يحوى كفاءات علمية متباينة فنجد فى المدراس الثانوية العامة مدرسين من التخصصات المختلفة (تاريخ - جغرافيا - علوم - رياضة - لغات - كمبيوتر) وفى المدراس الثانوية التجارية مدرسين متخصصين فى العلوم التجارية (محاسبة - إقتصاد - إدارة - كمبيوتر) والفكر الإدارى يتمثل فى الفكر الإبتكارى الناتج عن وجود هذا المجمع العلمي المتكامل من المعرفة فى داخل المدرسة الواحدة وتفاعل هذه المعارف وتعاملاتها مع الطلاب بجانب الجهاز الإدارى للمدرسة يجعل من العملية الخاصة بالجودة الشاملة أمر يسير فالفكر الإبتكارى هو فى حد ذاته فكر تطويرى لازم لمناخ إدارة الجودة الشاملة على أن يتم ذلك تحت إشراف الجهاز الفنى والمتمثل فى موجهى العموم فى المواد التجارى ومستشار التعليم التجاري والخبراء المتخصصين.

الإدارة العامة للتعليم التجارى:

وحتى يتسنى تحقيق الجودة الشاملة يلزم قيام هذه الإدارة بالواجبات التى اختصها بها القانون: (٥)

١ - متابعة وتوجيه وتقويم أعمال الإدارات التابعة لها.

٢ - إعداد مشروع الخطة الإنمائية والموازنة السنوية.

٣ - إبداء الرأى

٤ - التركيز على إدارات:

أ - التوجيه الفنى (تحسين العملية التعليمية والتربوية - تطوير الشخصيات - الدراسات الميدانية - تطوير المناهج والكتب - تحليل المناهج واقتراح الوسائل التعليمية - الصيانة).

ب - إدارة الخطة والتنظيم المدرسى (الدراسات الميدانية للمشكلات - المعوقات المدرسية).

جـ- إدارة المناهج والكتب (إعداد مشروعات الخطط والمناهج للمواد، وطرق ووسائل التدريس - دراسة البحوث المقارنة ذات الصلة بالخطط والمناهج وطرق التدريس - دراسة التقارير الدورية - الوسائل - إعداد مشروعات التجارب والبحوث التربوية - دليل المعلم).

د - إدارة شئون الطلاب والإمتحانات.

ونقترح ضرورة أن تقوم هذه الإدارة بدراسة وتحليل الإصلاحات.

سابعاً: إعتبار كل فرد فى المدرسة مسئول عن الجودة:

«المدرسة» هى منطقة إتخاذ القرارات الإدارية فى مجال العملية التعليمية والمدرسة شأنها فى ذلك شأن أى منظمة خدمية تقوم بالعملية الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتوجيه والتنظيم والتنسيق والرقابة.

وتطبيق الجودة الشاملة يتطلب أهمية دور كل فرد فى المدرسة وإعتباره مسئولا عن الجودة الشاملة إبتداء من حارس المدرسة وحتى أعلى درجة فى التنظيم.

فقد تكون هناك درجة عالية من إلتزام الطلاب (جودة طلابية)

وقد يكون هناك أيضاً درجة عالية من إلتزام المدرسين (جودة تعليمية)

وقد يكون أخيراً هناك أيضاً درجة عالية من إلتزام الإداريين (جودة عمالة)

ولكن سوء الإستقبال لأولياء الأمور أو المفتشين أو الزائرين من جانب حارس المدرسة يعطى إنطباع سئ عن سوء جودة الخدمة.

ثامناً: ضرورة التأكد بأن العمليات المنفذة تتضمن الجودة الشاملة وتتمشى مع متطلبات التغيير الثقافي:

العمليات المنفذة داخل المدرسة تعني:

- بالنسبة للطالب ... قد تم الإستيعاب العلمي لكافة المواد المقررة.
- بالنسبة للمدرس ... أن نقل المعلومات إلى الطلاب قد تم بالكم والكيف المناسب.
- بالنسبة للموجه ... أن كل من الطالب والمدرس قد قام بدوره الجيد.
- بالنسبة للأعمال الكتابية ... أن جميع الأعمال المكتبية المطلوبة داخل المدرسة قد تمت بشكل جيد.
- بالنسبة للقائمين بالأعمال الإدارية ... أن جميع الأعمال الإدارية المطلوبة داخل المدرسة قد تمت بشكل جيد.
- بالنسبة للتجهيزات والمعامل ... أن جميع التجهيزات والمعامل المتواجدة داخل المدرسة على درجة أداء جيدة.

ولابد من التأكد أخيراً بأن جميع العمليات المنفذه والموضحة سابقاً تتمشى مع متطلبات التغيير الثقافي أى أنها تتميز بالمرونة وغير جامدة بحيث يمكن أن يتم تغييرها وتطويرها بما يتطلبه احتياجات العصر من العمليات التعليمية.

المدرس وعملية التدريس:

ترتبط الجودة الشاملة فى التعليم التجاري بالمدرس (الأجر - التجدد - التنوع - المركز الأدبى والاجتماعى - صفات وقدرات المعلم - التدريس الجيد - الإتصال الفعال - الفروق الفردية - طرق إعداد المدرس - الأساليب المشتركة فى تدريس المواد التجارية - بناء المهارات

- الطرق الخاصة للمواد التجارية - الأسئلة والإمتحانات - تقويم الدرس - الوسائل التعليمية - مشكلات تدريس المواد التجارية - الإتجاهات الحالية والمتوقعة فى التعليم التجارى - المطالب العلمية والتربوية اللازمة لمعلم وخبير وموجهى المواد التجارية لمسايرة الإتجاهات الحاضرة والمستقبلية ونظم وبرامج إعداد المعلم).

ومن الملاحظ ان من اهم التطورات العالمية:(٦)

- تطور وسائل الإنتاج وتزايد دور العمل الذهنى وتضاؤل دور العمل البدنى.
- تزايد قدرة الإنسان على استخدام موارد بديلة عن الموارد الطبيعية.
- تقصير الزمن بين الكشف العلمى، وتطبيقاته لخدمة الإنسان.
- تعقد الخبرة والمعرفة الإنسانية، وتشعب عناصرها، وظهور علوم وتخصصات جديدة، وازدياد الحاجة إلى إعداد متخصصين فى مجالات عديدة عامة، ومتخصصة.
- تُوفر البيانات والمعلومات العلمية وتدفقها المستمر مما أثرى الإنسان بالمعرفة فى كثير من أمور الحياة المتعلقة بالفرد أو بالمجتمع أو بالمؤسسة.
- توفر وسائل الإتصال بين الأمم ومن ثم زاد التفاعل بين مختلف الثقافات ونمت العلاقات الدولية ثقافياً واقتصادياً.

وترتكز الجودة الشاملة فى رأينا بضرورة أن نأخذ فى الإعتبار ما يلى :

أ - الإهتمام بتحقيق التنمية البشرية للإنسان المصرى.

ب - دراسة التطورات السلبية والإيجابية للشخصية المصرية نتيجة التطورات التى حدثت فى بناء المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً ... إلخ.

جـ- دراسة تدهور التعليم الفنى التجارى على الرغم من الجهود التى تبذل من أجل تطويره، فنحن غير راضيين عن مخرجاته.

وهذا يدعو إلى ضرورة دراسة السياسة التعليمية فى التعليم الفنى التجارى، ودراسة نماذج هذا النمط من التعليم فى الدول المتقدمة، حيث الإهتمام بالعملية التعليمية فى التعليم التجارى، ويتم ذلك هناك بمعرفة أكثر السبل ملائمة لجعل عمليتى التعليم والتعلم أكثر إنتاجية، بتنمية المعارف والقدرات المرتبطة بالمواد الدراسية، وهذا يتطلب الإهتمام بإعداد معلم العلوم التجارية.(٧)

مشكلات التعليم الفنى التجارى:

لقد ترتب على التوسع الكبير فى السنوات الأخيرة فى التعليم الفنى التجارى عدة مشكلات يتعين إيجاد حلول لها لكى يحقق أهدافه، فى إعداد القوى البشرية للحياة وفقاً لروح العصر الذي نعيش فيه، مسلحة بالعلم والخبرة والمعرفة، مما يؤدى إلى تقدم المجتمع ونموه، ولعل من أبرز هذه المشكلات:(٨)

١ - مشكلة فائض العمالة من الخريجين.

٢ - هبوط مستوى العملية التعليمية.

٣ - عدم كفاية التجهيزات وسرعة استهلاكها.

٤ - الفترات المتعددة (الصباحية / المسائية / الخدمات)

وحيث أن التعليم التجارى يستوعب ٦٠٪ من خريجى المدارس الإعدادية للأسباب التالية:

١ - قلة المال اللازم لإنشاء المدرسة التجارية إذا ما قورن بتكلفة الطالب فى التعليم الصناعى أو الزراعى.

٢ - ضغط الجماهير

٣ - قانون الإدارة المحلية الذى يعطى الحق للمحافظات فى نوعيات التعليم

ومن أهم معالم إيجابيات برامج تطوير التعليم الفني التجارى لربطه بالبيئة فتح مدارس تخصص لتخريج نوعيات تخدم قطاعات ودوائر العمل المختلفة مثل تخصص فن البيع، تخصص شئون قانونية، تخصصات التأمينات والمصارف، والفندقة ... إلخ، وكذلك شمل التطوير الأخير مواد جديدة تساعد على التكيف مع البيئة ومع احتياجات سوق العمالة فقد تم استحداث :(٩)

أ - مادة إدارة المحفوظات بالصف الأول عام ١٩٩٦/٩٥

جـ- مادة فن البيع والترويج بالصف الثالث عام ١٩٩٨/٩٧

د - المحاسبة الضريبية

هـ- زيادة حصص الآلات الكاتبة بنوعيها.

و - إدخال الحاسب الآلى بجميع مدارس الجمهورية منذ ١٩٩٦/٩٥.

ز - مادة اقتصاديات النشاط السياحي بالصف الثالث عام ١٩٩٨/٩٧

وجارى حالياً العمل على تطوير مناهج المدارس الفنية المتقدمة التجارية نظام السنوات الخمس.

الحكم علي جودة الخدمه التعليميه بالمدارس التجاريه المختلفه:

توصلت بعض الدراسات[10] إلي أن هناك عدد (١٠) معايير للحكم علي درجة الجوده الشاملة للخدمه يمكن ان نطبقـها علي الخدمه التعليميه داخل المدرسه وتتمـثل المعايير السابقه في:

١- تناسق الاداء التعليمي والثقه:

(أ) المدرسه تؤدي الخدمـه التعليميـه صحيحه مـن اول يوم دراسي وحتي آخر يوم.

(ب) المدرسة ملتزمه بمصاريف دراسيه محدده من قبل الوزاره ولا تزيد عنها.

(جـ) المدرسه تحتفظ بسجلات صحيحه يتم فيها التسجيل اولاً بأول.

(د) المدرسه تؤدي الخدمه التعليميه في الوقت المخطط لها.

٢- درجة استجابة القائمين بالعمليه التعليميه لاداء الخدمه:

(أ) نقل المعلومه بأحسن وسيله.

(ب) جذب الانتباه.

(جـ) المراجعه.

(د) التطبيقات.

٣- التنافسيه (توافر المهارات والمعرفه المطلوبه).

(أ) توافر الخبرات العلميه في المدرسين وخلق نوع من التنافس بينهم .

(ب) توافر كفاءات عاليه من الطلبه كدارسين وخلق نوع من التنافس بينهم.

(جـ) توافر المعرفة والمهارات للافراد القائمين بتدعيم العمليات التعليميه.

٤- سهولة الاتصال:

(أ) وقت انتظار مناسب (يوم عمل دراسي) للحصول علي الخدمه التعليميه.

(ب) سهولة اتصال اولياء الامور بالمدرسه والعكس صحيح

(جـ) مواقع ملائمة لأداء الخدمة التعليمية (فصول دراسية جيدة)

٥ - العمل طبقاً لروح الفريق لجميع القائمين بالخدمة التعليمية:

(أ) الإحترام المتبادل

(ب) نظافة وأناقة الأفراد الذين يتعاملون مع المترددين.

٦ - فعالية الإتصالات:

(أ) شرح وتوضيح الخدمة التعليمية ذاتها.

(ب) شرح وتوضيح تكلفة الخدمة التعليمية (المدارس الخاصة)

(جـ) شرح وتوضيح العلاقة بين الخدمة التعليمية وتكلفتها

(د) الإهتمام بأى مشكلة لدى الطالب أو الدارس تتعلق بالخدمة التعليمية.

٧ - الجدارة التعليمية (الثقة / الصدق / الأمانة / الإهتمام الخاص بالطلاب)

والجدارة التعليمية تتمثل فى الثقة المتبادلة بين القائمين على التدريس والطلاب والصدق المتبادل بينهم والأمانة فى التعاملات والإهتمام الخاص بالرعاية الطلابية فى كافة المجالات (ثقافية / اجتماعية/ رياضية)

٨ - الأمان البدنى والنفسى

(أ) السلامة فى مكان أداء الخدمة التعليمية (بنيان جيد)

(ب) الظروف الطبيعية المناسبة (تهوية / إضاءة / إتساع)

٩ - الفهم المتعمق لطالب الخدمة التعليمية

(أ) معرفة احتياجات الطالب على وجه دقيق

(ب) توجيه الإهتمام الشخصى بالطلاب

(جـ) تحديد مستويات كل طالب على حدة ومعرفة نقط القوة والضعف فيه

١٠- توافر التسهيلاتالخاصة بالخدمة التعليمية:

(أ) التسهيلات المادية (معامل / أجهزة / وسائل نقل / ملاعب ... إلخ)

(ب) المظهر العام للقائمين على الخدمة التعليمية.

(جـ) جودة المعدات والأدوات المستخدمة فى تقديم الخدمة التعليمية.

(د) الجريدة المدرسية

(هـ) الرحلات .

(و) السيارات المدرسية.

النتائج :

فى الختام تعتبر التعليم الفنى التجارى بمثابة إعداد اوإقامة بنيه اساسيه للبشر، والنموذج الحالى للتعليم فى مصر لا يستطيع تحقيق ما تصبوا إليه وثيقة القرن الواحد والعشرين والتى اكدت حاجاتنا الماسه الى اصلاح التعليم، بتغيير نظمه ، مناهجه حتى يستجيب لمتطلبات سوق العمل ومن الاهميه بضرورة دراسة المعالم الرئيسيه للتعليم الثانوى الفنى وهى:

١- التحاق اصحاب المجاميع المتدنيه في التحصيل الدراسى (اصحاب المجاميع الصغيره).

٢- ارتفاع دخول مخرجاته (ارتفاع الاجور للخريجين فى بعض القطاعات)

٣- النظره المتدنيه للتعليم الفنى التجارى وخريجيه.

٤- احجام القطاع الخاص عن انشاء مدارس ثانويه تجاريه خاصه.

لذا نوصى بما يلى:

١- ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى التجارى وتحسين مستوياته العلميه والثقافيه والمهاريه وتطويرها وتحديثها وتنوع اختصاصها فى ضوء احتياجات التنميه فى مختلف قطاعاتها، وهذا يتطلب توفير الموارد البشريه من المعلمين خريجى كليتي التجاره والتربيه.

٢- ضروره تشجيع القطاع الخاص على الاسهام فى تطوير التعليم الفنى التجارى.

٣- العمل على قبول المتفوقين من الخريجين بالجامعات.

٤- تطبيق جوانب اداره الجوده الشامله.

لا شك ان المتغيرات التى حدثت فى العالم، سواء داخل مصر او خارجها، تفرض

على المستويات المسئوله عن تطوير التعليم بصفة عامـه والتعليم التجارى بصفة خاصه إحداث العديد من التطور فى المناهج لكي تلبى احتياجات المجتمع فى اطـار المتغيرات العاليه ذات التأثير على الاقتصاد القومى، ومن هذا المنظور نرى ضرورة الاهتمام بما يلى :(١١)

١- ربط التعليم التجاري بالاحتياجات المستقبليه، فى ضوء تطور العلم والتكنولوجيا، وهذا يتطلب تنمية المعارف والقدرات المرتبطه بالتخصصات التجاريه والاهتمام بحسن اعداد مدرس العلوم التجاريه فى المرحله المتوسطه بحيث يساير المدرس والمدرس الاول والموجه باستمرار الحاجات الاجتماعيه المتغيره، ولعل اهم المتغيرات الحيويه هي تلك التي ترتبط بالتقدم التقني السريع وانعكاساته على الصناعه والمحاسبه واداره الاعمال.

حيث ان السرعه المتزايده فى التغير التقنى قد ادى بصوره كليه الى تغير مماثل فى طبيعـــه الوظائف والمهام خلال السنوات القليله الماضيه، بل ان التغير التقنى لم يتسبب فقط فى اختفاء بعض الوظائف، ولكن ترتب عليه رفع مستوي بعضها وظهور وظائف واعمال جديده لم تكن موجوده من قبل، وعلي سبيل المثال فـان معالجة البيانات آليا وستخدامها في مجال مسك الدفاتر، يفرضان اعادة النظر ومراجعة اهداف ومحتوي واساليب ومناهج المواد التجاريه، بشكل يعكس الدور الحقيقي لهذه الاليه فى هذا المجال.

٢ - اتاحة اكتساب المهاره بالممارسه الحقيقيه والتدريبات المتكرره الامر الذى ينبغي معه العمل على اشباع حاجة المدرسين بالاسلوب الذي يتناسب مع كثرة وكثافة الفصول بالمدارس، لذا ينبغي ان تهتم الدوله بتهيئة المناخ في المؤسسات التعليميه، بحيث يستطيع اعضاء هيئة التدريس تحفيز الطلاب على عملية التعلم وتشجيع كل طالب على الاندماج بحماس فى العمليه التعليميه.

(٣) وحيث ان التعليم الفني التجاري يهتم بمرحلة ما قبل التعليم الجامعى، وما

قبل الاحتراف المهنى، او الاستخدام ذي الطبيعـه الشخصيه، فهو يعد تعليماً فنياً حيوياً في المفهوم الواسع للتعليم الموجه للوظيفه، وقد ادي التقدم السريع في التقنيه الي الحاجه لنظام اعلي من المهارات الفنيه، ومفاهيم معرفيه اكثر من جانب العاملين بالاعمال المكتبيه.

لذلك فان اهميـة التدريب المستمر خصوصاً في المهارات الاساسيـه اصبحت ظاهره، وحركات التنقل شائعه بين العاملين في الاعمـال المكتبيه ونظراً لتغير الخطوط الوظيفيه من وظيفـه فرديه الي سلسله من المهن فان هناك حاجه الي قاعده واسـعه من التعليم التجـاري لاعداد الافراد الذين يسايرون التـغير في متطلبـات المهاره وينبـغي ان توجه النظر الي ان المـوظف الناجح هو الذي يعرف اساليب النظام الفعال ويستخدمها بكفاءه.

(٤) إن الحاجه الي اساليب تـدريب جديده تواكب متطلبات التغيـر في كثير من الصناعات قـد بدأت في الظهور في مجال الاعـمال التجاريه وقوة الـعمليه التربويـه اليوم تكمن في اعـداد افراد يتلقـون تعليماً مـستـمراً ، لان تغـير الخطوط الوظيفـيه من وظيـفه فرديه الي سلسلـه من الوظائف قد ادي الي ادراك الطلاب ان مهنتـهم الاولي لن تستمـر علي حالها طوال حـياتهم، مما يستدعي الي انشاء نوع جديد من التعليم التجاري المستمر.

التوصيات:

حتي يتسني تحقيق الجوده الشامله في مجال التعليم الفني التجاري يلزم دراسة ما يلي :

١- مشكلة التعليم والتدريب التقني والمهني.

٢- تفتقر السياسه التعليميه الحاليه الي المواصفات المحدده لنوعيه العماله من التعليم التجاري (المخرجات).

٣- الافتقار إلي تعاون قطاعات الانتاج والخدمات في متطلبات الجوده الشامله لتطوير خريجي هذه المدارس.

٤- احجام الطالب عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم نتيجة التقاليد الاجتماعيه للمجتمع المصري في نظرتة للثانوي العام وعدم احترام العمل اليدوي.

٥- الافتقار الي احصائيات وبيانات عن حقيقه موقف القوى العامله التي يتطلبها سوق العمل كماً ونوعاً سواء داخل البلاد ام لحاجة الدول المحيطه.

٦- الافاده من الخبرات الاجنبيه والقضاء علي الفجوه التكنولوجيه .

٧- دور الاعلام في توجيه الانظار نحو هذا النمط من التعليم .

٨- تطوير نظم واساليب ،ومؤسسات اعداد القوي الفنيه البشريه التجاريه في مصر، حيث انها لم تتطور التطور الكافي الذي يتوائم مع الاتجاهات الجديده والعصريه في هذا الميدان، كما انها لم تحظي حتي الان بالاستثمارات التي تتناسب مع اهميتها في عمليه الانتاج، مما جعلها قاصره كماً ونوعا وعاجزه عن تحقيق الاهداف المرجوه منها.

٩- اعداد سياسه طويلة الاجل تهدف الي تخريج الاعداد اللازمه من العماله الفنيه التجاريه لسد الاحتياجات الفعليه للدوله في ظل سياسه الخصخصة والاصلاح الاقتصادي.

١٠- يقترح الباحث «الأخير» أهمية تطبيق إدارة الجودة الشامله من خلال دراسه ميدانيه يتم فيها استخدام قائمة الاستقصاء المرفقه.

"قائمة استقصاء
عن تطوير مناهج التعليم الفني التجاري في ظل الجوده الشامله"

١- ماهي مـقترحاتكـم لتطوير الماده العلميه التي تقـوم بتدريسهـا؟ وكيف يمكن النهوض بمستوي الاداء رأسياً وافقـياً ؟ وما هي الاجهزه التي يمكن الاستعانه بها في هذا الصدد داخل الوزاره او خارجها؟.

٢- ما هي مقترحاتكم لتطوير الخطط والمناهج الدراسـيه بما يساعد علي :

ا- تحقيق اهداف الخطه والمناهج.

ب- تحقيق اهـداف المجتمع.

جـ- تحقيق التكيف والتأقلم بين البـيئه والمدرسه من خلال التطور بما يناسب المرحله والعصر.

٣- ما رأيك في كل من :

أ - المناهج والمقررات الدراسيه والكتب الدراسيه.

ب- التوجيه الفني التجاري (المدرس الاول فالاعلي).

جـ- دور المركز القومي للبحوث التربويه.

د- دور المركز القومي للامتحانات.

هـ- دور المركز القومي لتطوير المناهج.

٤- ما مقترحاتك فيما يتعلق بكل من :

ا- التجارب والبحوث التي تهدف اليي تطوير الماده التي تقوم بتدريسها .

ب- هل الماده العلميه تشتمل علي الاسس العلميه والتربويه.

جـ- هل هناك عداله في توزيع الماده علي هيئات التدريس

٥- مامقترحاتك في كل من :

أ - تعديل الكتب الدراسيه الحاليه واهم سلبياتها وجوانب العجز والقصور.

ب- كيف يتم تطويرهذه الكتب بما يحقق الهدف من التعديل المقترح او التطوير.

جـ- ما مدي علاقاتك وتعاونك مع المختصيين بالمناهج والكتب بالادارات التعليميه المختلفه.

٦- وضح رأيك ومقترحاتك في التالي :

أ - المواصفات الواجب توافرها في الكتاب المدرسي.

ب- الضمانات التي تكفل سلامة تأليف الكتاب المدرسي.

جـ- فحص الكتاب المدرسي ومراجعتة واخراجه.

د - كيف يكون الكتاب المدرسي بديل كامل للكتاب الخارجي، ويغني الطالب عن الدروس الخصوصيه.

٧- ما مقترحاتك وما رأيك في :

أ - اعداد المعلم التجاري (التربوي خريج كلية التربيه والتجاري خريج كلية التجارة).

ب- تطوير اعداد المعلم التجاري وسلبياته وايجابياته.

جـ- سلبيات وايجابيات التوجيه الفني (المدرس الاول فالاعلي).

٨- ما رأيك في اعداد ادلة المعلم في الماده التي تقوم بتدريسها وفروعها، وكيف

يتم التعاون في هذا الصدد بين كل من:

أ - المختصين بالمناهج والكتب (عرض النقاط الصعبه التي لم يوضحها الكتاب المدرسي.

ب- التوجيه الفني وما هي النقاط التي يجب ان يتضمنها الدليل في كل باب.

٩- ما هي مقترحاتك بالنسبه لتخطيط كل من :

أ - الوسائل التعليميه (وسيلة ايضاح تعيين المعلم علي الشرح وتساعد التلميذ علي الفهم).

ب- الانشطه المتصله بالماده التجاريه التي تقوم بتدريسها .

جـ- مدي الارتباط بين الوسائل وموضوعات المنهج، وما هي الاجهزه المعينه.

١٠- ما هو رأيك ومقترحاتك في كل من :

ا- تخطيط اساليب التقويم الخاصه بالتلميذ.

ب- تخطيط اساليب التقويم الخاصه بهيئات التدريس .

جـ- تخطيط اساليب التقويم الخاصه بالتوجيه الفني

د- تخطيط اساليب التقويم الخاصه بالعمليه التعليميه في الماده العلميه وما يتصل بها .

١١- ما مقترحاتك بالنسبه لكل من:

ا- البرامج التدريبيه اللازمة للنهوض بالماده مع التنسيق بينها وبين برامج المواد

الاخري عند التنفيذ.

ب- الندوات والمؤتمرات.

جـ- المتابعه الميدانيه.

د- الجديد والمستحدث في مجال الماده العلميه.

هـ - نظام الامتحانات المطبق حالياً (نصف العام الدراسي- نهايه العام الدراسي).

و- المكتب الفني.

ز- التخطيط والتنسيق والمتابعه والتقويم للعمل بكافه المجلات.

١٢- ما هو رأيك في التوجيه الفني ومتابعة وسائل التنفيذ في اطار الماده العلميه التي تقوم بتدرسها؟

١٣- ما هو رأيك في نظام الاجتماعات الدوريه للمكتب الفني للماده العلميه واجتماعات الموجهين العاميين؟

أ - المكتب الفني : ادارات ومديريات المحافظات.

ب- الموجهين العاميين.

١٤- ما هي مقترحاتك في عقد اللقاءات والندوات مع المسئوليين عن التنفيذ علي كل من:

أ - المستوي المركزي.

ب- المستوي المحلي .

١٥- ما هي سلبيات الاداره المدرسيه وما هي مقترحاتك لعلاج هذه المشاكل

من حيث :

ا- العـلاقـات الاداريه العليـا بين اداره المدرسـه والادارات الاعلي (الاداره التعليميه - التوجيه الفني - المديريه).

ب- العلاقات الداخليه بين اداره المدرسه والعاملين بها ومجموعة التلاميذ.

جـ- عوامل نجاح الاداره المدرسيه.

١٦- اكتب تقـريراً مفصلا عن الكتـاب المدرسي الذي تقوم بتدريسـه من حيث مطابقـته للمنهج والاسـلوب والاخراج والوسـائل، ونواحي القصـور به ان وجدت وكيـفيه معالجـتها، علي ان يعكس هذا التقـرير رأي الميدان في هذا الشأن.

١٧- هل تقترح برامج تدريبيه معينه وما هي؟

أ - تحديد موضوعات ومحتويات التدريب.

ب - تنسيق البرنامج التدريبي.

جـ- تحديد المواد التدريبيه وطرق التدريب .

د- تقديم البرنامج التدريبي.

هـ- متابعة التدريب وتقييمه من حيث البناء (استطلاع رأي المتدربين).

و- مقترحات تطوير البرنامج التدريبي .

ز- [illegible]

ح- توصيف المهام (معارف - مهارات . قيم).

١٨- هل تقترح اضافـة مواد جديده الي محتويات التعلـيم الفني التجاري ؟ وما

هي عناصرها؟ وما هي اهم مراجعها العلميه؟.

١٩- ما هي اهم معوقات تطوير التعليم التجاري؟ وما هي معوقات العمليه التعليميه بصفه عامه من وجهة نظرك؟.

٢٠- ما هي الصوره المثلي في رأيك في علاقتك بالاداره العامه للتعليم التجاري؟ وايضاً بمستشار التعليم التجاري؟.

٢١- ما هي في نظرك مواصفات خريج التعليم التجاري التي تلائم الاحتياجات الفعليه لسوق العمل ؟ وكيف يتم التعاون مع رجال الاعمال في هذا الصدد؟.

٢٢- هل نحن في حاجه الي انشاء مركز معلومات خاص بالتعليم التجاري ؟ وما هي مقترحاتك في هذا الصدد؟ وما هو المركز الذي يمكن الاستعانه بها؟ وما هي مقوماته؟ وما هو عوامل نجاحه؟.

٢٣- هل يمكن انشاء مشروع برأس مال دائم للاستثمار في المدارس التجاريه والفندقيه؟ وما هي مجالات تطبيقه؟ وماهي معوقاته؟ وكيفية التغلب عليها؟.

٢٤- هل تقترح انشاء مجله او نشره دوريه خاصه بالتعليم الفني التجاري يدرج بها كل جديد؟ وماهي اهم المحتويات؟ وكيف يتم توزيعها؟ وكيف نجعلها مناره تضيف الي دنيا التعليم التجاري بكل ما هو لازم وضروري؟.

٢٥- ما هي الزياره الميدانيه المقترحه في عمليه التطوير للتعليم التجاري والمكمله له؟

٢٦- هل تؤدي المكتبه المدرسيه دورها؟ وما مدي الاستفاده منها؟.

٢٧- ما هي افضل نماذج للتعليم الفني في دول العالم؟ وما هي اقربها للبيئه

المصريه؟ وهل تقترح امكانية تطبيقها في مصر؟ وكيف يمكن ذلك وما هي الجهات التي يمكن الاستفاده منها في هذا الصدد سواء الحكوميه او غير الحكوميه؟.

٢٨- ما هو رأيك في البرامج التعليميه التي تعرض بالاذاعه والتليفزيون وما هو رأيك في كيفية تطويرها بصوره افضل؟.

٢٩- ما هي مقترحاتك التي تري ان يتم عن طريقها تطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التعليم التجارى؟.

٣٠- ما هي الوسائل المقترحة التي يمكن بها رفع المعاناه عن الاسر المصريه التي تعول طلبة التعليم التجاري؟.

المراجع العلمية حسب ترتيب وجودها بالبحث:

(١) محمد رشاد الحملاوي، إدارة الانتاج والعمليات، مكتبة عين شمس، غير مذكور تاريخ النشر.

(٢) علي احمد علي وآخرون، تدريس المواد التجاريه، مكتبة الانجلو، ١٩٨٩، ص ص ٥-٢٠.

(٣) أحمد ابراهيم عبد الهادي، إدارة الانتاج والعمليات والتكنولوجيا، بنها، غير مذكور تاريخ النشر، ص ص ٣٢٠-٣٢٣.

(٤) بتصرف من الباحث ومن خلال قراءات:

Source:
John Pike and Richard Barnes, *Total Quality Management* Chapman, Hall ,London,1994.P27.

(٥) وزارة التربيه والتعليم، الهيكل التنظيمي، ١٩٧٨، ص ص٦٦-٧١.

(٦) كمال حمدي أبو الخير، إدارة المكاتب ونظم المعلومات، مكتبة عين شمس، ١٩٩٥، ص٦٢.

(7) Calfrey C. Calhoun Managing the Learning Process in Business Education, Corolind,1996,P93

(٨) رئاسة الجمهوريه، المجالس القوميه المتخصصه، التعليم الفني ودوره في اعداد القوي العامله، غير مذكور تاريخ النشر، ص ٣٤.

(٩) المرجع السابق، ص٣٥.

(10) Source:
Parasuraman ,A.Zeithaml,V.and Berry, I conceptual, Model of Service Quality and its Implications for Future Research Jorunal of M arketing, Fall1985.P.47.

(١١) كمال حمدي ابو الخير، مرجع سابق ص ص٥٩-٦١.

المقدمة

لقد تناولت المراجع العربية والاجنبية مشكلة السكان بعرض وتحليل التركيب النوعى والعمرى والمهنى للسكان ، اذ ان معرفة توزيع العمر امر اساسى جدا فى التحليلات السكانية لاسباب ثلاثة :

١ ـ السن يحدد صفات الفرد الخاصة .
٢ ـ محدد للجوانب الرئيسية فى المجتمع اجتماعيا واقتصاديا .
٣ ـ ارتباطه بمعدلات المواليد والوفيات والحالة الزواجية .

وكذلك التوزيع النوعى هام لما يلى : ـ
١ ـ تحديد الاحتياجات الاساسية لكل نوع ودوره الاقتصادى .
٢ ـ تحديد شكل الجماعة وحركتها .
٣ ـ تحديد الاثار الناتجة عن التوزيع النوعى للسكان لتحديد السياسة السكانية .

والباحث هنا يتناول التركيب العمرى والنوعى بصورة مختلفة ، اذ انه قد ظهرت مشاكل هامة وخطيرة جدا ذات أبعاد لايعلم مداها الا الله حقيقة وهى :

١ ـ مشكلة الزواج وهى موضوع (تكلفة بناء اسرة جديدة بالنسبة للشباب فى سن الزواج ، ذكور واناث بحسب اسعار ١٩٩٦) .

٢ ـ ارتفاع اعباء الطفولة وهى موضوع (تكلفة انجاب طفل جديد) .

فالباحث يتوقع زيادة نسبة العزوبية لدى الشباب ، وزيادة نسبة العانسات لدى الفتيات مستقبلا ، مما قد يؤدى الى ظهور انحرافات اجتماعية رهيبة ، واقتصادية متلاحقة ، كذلك ارتفاع تكلفة انجاب طفل جديد ، مما يجعل ضرورة عمل ابويه فى اكثر من مهنة ، مما يؤثر بالسلب على خلقه مواطنا صالحا .

تكلفة بناء اسرة جديدة :

لعل السعادة الشخصية للفرد اكثر ارتباطا بحالته الزواجية ، منها باى عامل آخر . كذلك تتأثر رفاهة اى جماعة الى حد كبير بنسب سكانها العزاب والمتزوجين الذين يعيشون مع ازواجهم ، والارامل والمطلقين ، مما يوثر على شكل وانكار وتركيز اذهان افراد المجتمع فى الشئون الجنسية او غيرها .

من هنا كانت اهمية دراسة ظاهرة الزواج ، وتبدو دراسة تكلفة بناء اسرة جديدة فى مصر تشير الى وسائل الزواج التى اصبحت اكثر انتشارا اليوم نتيجة ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهى :

أ ـ الزيجات المدبرة
ب ـ الزيجات التى تتم بعد فترة محدودة لخطوبة قصيرة .
جـ ـ زيجات المصلحة

وتصل الدراسة لابد من استنتاج ان التكلفة تتجه اساسا من اوجه الانفاق الضرورية التى تشمل : (١)

المسكن ، الاثاث ، التغذية ، الملبس ، الصحة والنظافة العامة ، التعليم ، والاعداد للحياة والثقافة العامة ، الترويح .

وترى دراسة الجهاز المركزى ان نفقات الاسرة تشمل : (٢)

- انفاق على المجموعات الرئيسية :
  ١ ـ انفاق على الطعام والشراب .
  ٢ ـ انفاق على الاقمشة والملابس والاحذية .
  ٣ ـ انفاق على الاثاث والتجهيزات ومواد النظافة المنزلية .
  ٤ ـ انفاق على الانتقالات والمواصلات الخاصة والعامة .
  ٥ ـ انفاق على الثقافة والترفيه .
  ٦ ـ انفاق على التعليم .
  ٧ ـ نفقات طبية وعلاجية .
  ٨ ـ نفقات اخرى (ادوات شخصية ـ مواد وادوات نظافة ـ دخان وبكيفات وبكياج ... الخ) .

وقد اوضحت الدراسة ان متوسط الانفاق السنوى بالجنيه على المجموعات الرئيسية عام ١٩٦٦ هى :-

١ – حضر :		٢ – ريف :
طعام	١٨٥٥٫١	١٣٠٩٫٧
احذيه واقمشة وملابس	٣٦٠٫١	١٩٨٫٠
السكن	٦١٧٫٥	٢٥٥٫٧
اثاث	١٦٧٫١	٥٨٫٧
نقل ومواصلات	١٦٢٫٢	٢٣٫٣
ثقافة وترفيه	٥٩٫٠	٦٫٨
تعليم	٧٫٤	٥٫٢
صحة	٨٦٫٦	٢٥٫٩
شخصية	٣٧٦٫٨	٢٠٥٫٧
جملة سنوية	٣٦٩٣٫٤	٢١٢٩٫٠
شهريا	٣٠٧٫٨ جنيه	١٧٧٫٤ جنيه

وبينت النسب الشهرية كما يلى :

	حضر	ريف
طعام وشراب	٤٩٫٥٪ (٣)	٦٠٫٩٪ (٤)
اقمشة وملابس واحذية	٩٫٦ ٪	٩٫٢٪
السكن	١٦٫٥٪	١١٫٩٪
اثاث وتجهيزات منزلية	٤٫٥٪	٢٫٧٪
انتقال ومواصلات	٤٫٣٪	١٫١٪
ثقافة وترفيه	١٫٦٪	٫٣٪
تعليم	٫٢٪	٫٢٪
صحة	٢٫٣٪	١٫٢٪
شخصية	١٠٪	١١٫٤٪
الجملة	٩٨٫٥٪	٩٨٫٩٪

والان ننتقل الى دراسة التكلفة عام ١٩٩٦ ، طبقا للدراسة التى اجراها المركز الوطنى للدراسات الديموجرافية فى باريس .

وقام الباحث باعداد نهائى لتكلفة بناء اسرة جديدة وكانت خصائص العينة هى :-

١ – تشمل العينة موظفى الحكومة والقطاع العام فقط لانهم يمثلون ذوى الدخل الثابت (محدودى الدخل) حيث يمكن تحديد دخولهم بدقة ، اما التجار فقد تم استبعادهم لان دخولهم لاتتحدد بدقة

واستبعد كذلك المزارعين ملاك الاراضي حيث ان دخولهم تشمل جزء لايمكن قياسه بدقة ، ولقد وجد الباحث ان محافظة القاهرة يوجد بها خمس فئات من الدخول :

١ — فئة موظفي الحكومة والقطاع العام وهى عينة البحث .
٢ — فئة موظفي القطاع الخاص وهم اعلى دخلا من الفئة السابقة .
٣ — فئة العاملين بالبنوك والاطباء واساتذة الجامعات وهم اعلى دخلا من الفئتين السابقتين .
٤ — فئة العاملين بشركات الاستثمار وهؤلاء يمثلون دخول اقرب الى طموح شباب المتزوجين جميعا .
٥ — فئة العاملين بالمنظمات الدولية وهؤلاء يساوون في دخولهم نفس الدخول التى يتقاضاها ذات العاملون بنفس المنظمات باية دولة اخرى .

ب — سن الزوجة اقل من ٣٥ سنة .
جـ — اتمام الزواج عام ١٩٩٦/١٩٩٧

<u>والهدف من هذه الدراسة :</u>

١ — ابراز المشاكل الاقتصادية للشبان حديثي الزواج وكذلك للاقتصاد القومى من جراء هذه الزيجات بحيث يمكن ايجاد مجالات المساعدة للشباب المقبل على الزواج .

٢ — قياس مدى رضا المتزوجين حديثا عن عملهم الحالى ورغبتهم في تغيير هذا العمل الى عمل آخر بالوطن او بالخارج ليكون ذلك مؤشرا يمكن الاستفادة به عند دراسة استقرار العمالة .

٣ ـ تحديد المشاكل الحقيقية التى تواجه حديثى الزواج .

٤ ـ ايضاح الضغوط الاقتصادية الفعلية التى قد تؤثر على سلوك شبابنا فى الاتجاه السلبى المعاكس للتنمية والاخلاق .

الفروض :

١ ـ اختلاف اولوية توزيع الدخل على بنود الانفاق المختلفة فى كل اسرة حديثة عن الاخرى .

٢ ـ قد تؤدى المساعدات المالية للازواج الشبان وبالتالى الفتيات الى زيادة الخصوبة .

٣ ـ مساهمة الزوجة الحديثة فى تحمل الاعباء المالية عند الاعداد للزوجية وبعد الزواج عن طريق العمل .

٤ ـ لا يتم تحديد اجور افراد العينة طبقا لكفاءتهم .

٥ ـ يعانى افراد العينة من عجز الدخل عن تغطية المصروفات فيلجأون الى الاقتراض .

٦ ـ تأثير الدخل فى قطاع العينة بالسن والتعليم والمهنة .

٧ ـ تأثر الادخار والاستثمار العائلى بالعوامل السابقة .

٨ ـ توجد رغبة لدى افراد العينة بصفة عامة فى الانتقال الى وظائف اخرى اكثر ادرارا للدخل او السفر للعمل بالدول البترولية التى تعطى اجور اكبر ، الا ان المقبلين على الزواج اكثر رغبة فى ذلك . ومما زاد المشكلة تعقيدا انه قد سادت العالم فى الفترة الاخيرة موجة من التضخم انعكست اثارها على مصر ، مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، الامر الذى ادى الى التأثير مباشرة على ميزانية الاسرة المصرية ، خاصة بالنسبة لفئة العينة ، خاصة وان الشباب المقبل على الزواج مطالب بشراء لوازم المنزل من اثاث واجهزة كهربائية وخلافه بالاسعار الحالية وكذلك ايجار السكن اصبح يشكل عبئا

على الدخل بالنسبة للشبان افراد العينة ، فالشباب المقبل علــى الزواج ازاء التكاليف الباهظة لتكوين الاسرة امام خيارين كلاهما مر : امـــا الزواج وقبول مستوى معيشة منخفض لنفسه ولاسرته أو الإضراب عن الزواج ومعاناة الاحباط والكبت • وقد تم اختيار السن ٣٥ حيث أن إحصاءات الزواج والطـــلاق عام ١٩٩٦ تبين ان حوالى ٩٠٪ من الزوجات ، ٨٠٪ من الازواج اقل مــــن ٣٥ سنة وبذلك وقع الاختيار على السن ٣٥ ليكون الحد الاعلى لسن الا زواج الشباب وتوضح الدراسة الاعباء التى تحملتها الاسر الشابة عند تكوينهـــا طبقا للرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى نوفمبر (١٩٩٨) .

ولقد صممت قائمة استقصاء تضمنت ٤١ سؤالا تغطى موضوعات السن والدخل والانفاق والادخار والاستثمار ••• الخ •

وكان حجم العينة ٨١٢ حالة تتضمن ٤٣٩ من الاسر التى يكون ســــن الزواج فيها اقل من ٣٥ سنة ، ٣٧٣ اسرة كان الزوج ٣٥ سنة فاكثر •

نتائج الدراســـة :

١ ــ وجدت علاقة طردية بين كل من سن الزوج وسن الزوجة وقت اجـــراء البحث (٩ر٠) وقد يدل ذلك على ان تقديم بعض المساعدات الماليـــة للازواج الشبان قد يكون سببا فى خفض سن الزواج للشبان والفتيـــات وبالتالى يرفع من الخصوبة ، الا ان معامل الارتباط بين سن الزوج والزوجة وقت زواجهما كان اقل بكثير (٤ر٠) مما يشكك فى ارتفاع الخصوبة •

٢ ــ تلعب الزوجة دورا اقتصاديا كبيرا جدا فى الاسر الشابة حيث بلغـــت

نسبة الزوجات العاملات الشابة ٥ر٢٥٪ ، مما يوضح توجيه المساعدات المالية للازواج العاملين دون الزوجات حتى تجد هذه المساعدات طريقها الى العدد الاكبر من الاسر ، وكذلك للشبان المقبلين على الزواج .

٣ ــ لم تحدد الدراسة الدخل الواجب الحصول عليه قبل الاقدام على الزواج (معامل الارتباط ١٤ر٠)

٤ ــ انخفاض دخول افراد العينة من حملة المؤهلات العالية والمتوسطة .

٥ ــ وجد من البيانات التى تم الحصول عليها ان زيادة الدخل تكون مصحوبة عادة بزيادة فى متوسط مديونية الشخص، وحاجة الشباب الى الاقتراض شديدة لتحمل عبء التضخم ومحدودية دخلهم ، وكذلك رغبتهم فى اقتناء الاجهزة المعمرة الحديثة مثل التلفزيون الملون والسيارة الخاصة لسبب ازمة المواصلات .

ويوضح الشكل البيانى (٤) العلاقة بين الدخل والديون .

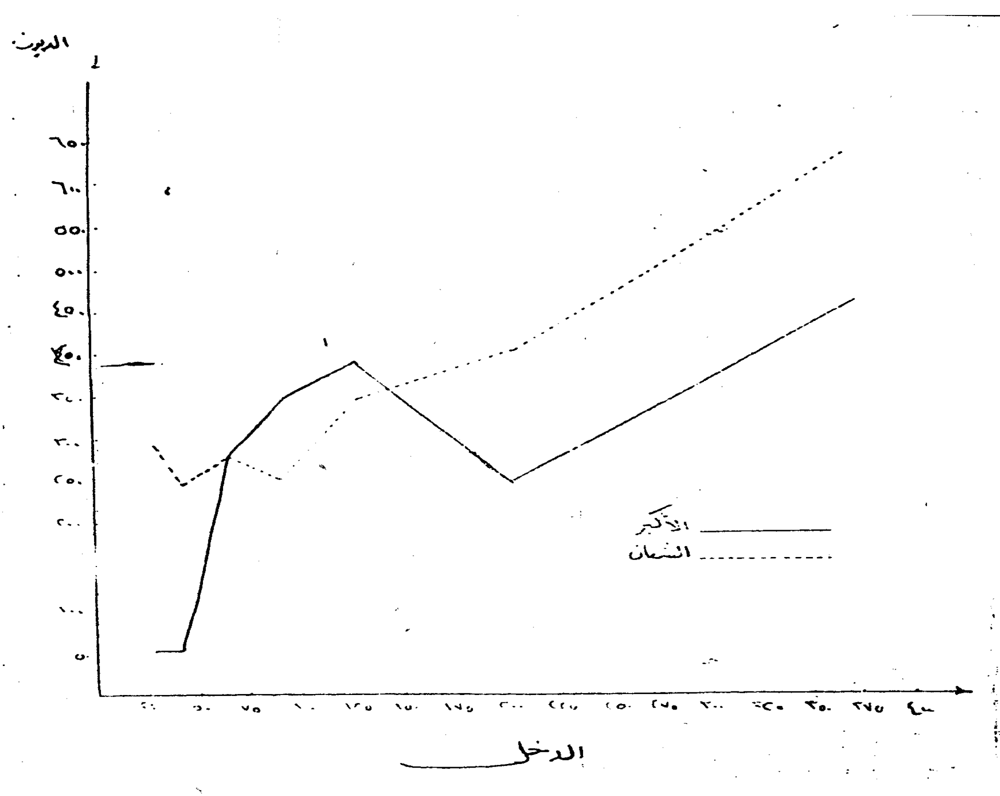
اما توزيع القروض بحسب مهنة الزوج وسنه فقد اتضح منه ان الازواج الشبان الذين يشغلون المهن التالية يحصلون على قروض اكبر :

أ ــ اصحاب الكادرات الخاصة (اساتذة الجامعات والقضاة) .

ب ــ المهنيون (اطباء ومهندسون ومحامون ... الخ) .

جـ ــ موظفى المشروعات الزراعيـــة .

ولحاجة الازواج الشبان الى المال لشراء المستلزمات المنزلية لاستكمال بناء الاسرة فان نسبة الاشخاص المدينون كانت (٢١٪)، وتزداد الديون لمستويات التعليم العالية (حاملى درجات الدكتوراه والماجستير) وتتحمل الاسرة الشابة بديون اكبر فى حالة عمل عائلها فى القطاع الحكومى .



الشكل رقم (١) العلاقة بين دخل الفرد وديونه

المصدر: محمد موسى عثمان، الجوانب الاقتصادية لمشكلة السكان في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الزقازيق فرع بنها - الشكل رقم (٨)

لذا يرغب جميع افراد العينة فى تغيير مكان عملهم او العمل فى الدول العربية مما قد يدفعهم الى الاقتراض الآن على امل تسديد ديونهم من الدخل الاكبر الذى يتوقعون الحصول عليه فيما بعد .

٦ ـ ارتفاع نسبة المستثمرين فى عينة البحث ٨٩٫٧ للشبان وهناك علاقة طردية بين كل من الدخل والمبالغ المستثمرة (معامل الارتباط ٦٢ر) .

٧ ـ اختلف توزيع الانفاق كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) .

ويتضح من الجدول ان الشبان يخصصون نسبة كبيرة للسكن ولقد تبين من النتائج التى تم التوصل اليها عن هيكل الانفاق بالنسبة لاسر العينة من الجدول السابق ان :

أولا : الطعام والشراب يستنفد ٤٥ر٦١٪ من انفاق الاسرة الحديثة لذلك يجب توجيه عناية خاصة الى هذا البند عند تخطيط السياسات الحكومية الهادفة الى مساعدة ذوى الدخل الثابت نسبيا بدعم السلع الاساسية ومن اهم السياسات الناجحة فى هذا المجال :-

١ ـ توزيع السلع المدعومة عن طريق الجمعيات التعاونية .

٢ ـ دعم القطاع العام ، ويبين الجدول (رقم ٢) من دراستنا مقارنة بين اسعار كل من القطاعين العام والخاص لبعض السلع الاستهلاكية فى الحضر والريف من سنة ١٩٩١ حتى سنة ١٩٩٦

٣ ـ دعم شركات ومؤسسات الامن الغذائى لتغطية اكبر جزء من الاحتياجات عن طريق الانتاج المحلى ، اذ ان الاعتماد على استيراد الاغذية يؤدى الى عدم الاستقرار لان اسعار الاغذية المستوردة تعتمد على عوامل لايمكن التحكم فيها بشكل فعال ، ويوضح الجدول (رقم ٣) الزيادة التى طرأت على اسعار بعض الاغذية المستوردة فى الفترة من (سبتمبر ١٩٩٤ حتى يناير ١٩٩٦) .

جدول (١)

هيكل الانفاق لاسر العينة

بنود الانفاق / نسبة الانفاق	الشبان P_1 %	الاكبر P_2 %	العينة P_3 %	القيم المعيارية Z 1,2	Z 1,3	Z 2,3
الطعام والشراب	٤٥,٦١	٤٦,٤٥	٤٧,٥٦	٧,٨	١١,٥	١,٧
الملابس والمباضات	١٠,١٦	١٠,٥٤	١٠,٣٦	٠,٦-	١,٩	١,٧
الوقود	٦,٨١	٥,٨٩	٦,٣٤	١,٤	٥,٧	٥,٥
الانتقال	٨,٨٣	٨,٢٠	٨,٥١	,٩٧	٤,٠	٣,٩
التعلم والثقافة	٤,٣٧	٧,٤٤	٥,٩٣	٤,٥	١٩,٥	١٨,٩
الصحة والعلاج	٧,٠٢	٦,٠٠	٦,٥	١,٦	٦,٢	٦,٠
خدمات أخرى	٥,٥٧	٤,٨٤	٥,٢٠	١,١	٤,٩	٤,٨
المكن	١١,٦٣	٧,٦٤	٩,٦٠	٦,١	٢٠,٤	١٩,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠			

المصدر: محمد محمود عثمان ، المرجع السابق ، الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١١-١١)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

"في حضر الجمهورية" الجدول رقم (٢)

(١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠)

السنوات	الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	الطعام والشراب	النفقات الطبّية	المسكن ومستلزماته	الإنتقال والمواصلات	الملابس والأقمشة	سلع وخدمات متنوعة	الرقم العام
١٩٩١	٣٠٣,٢	٢١٩,٨	١٧٩,٩	١٦١,٧	٢٢٦,٣	٢٠٦,٦	٢٠٠,٥	٢١٤,٣
١٩٩٢	٣٥٧,٥	٢٣٨,٢	٢٠٩,١	٢٠٩,٤	٢٧٥,٢	٢٣٩,٣	٢٤٢,٦	٢٤٣,٥
١٩٩٣	٤٤٨,٧	٢٥٦,٤	٢٣٠,٢	٢٤٨,١	٣٦١,٠	٢٦٢,٠	٢٨٣,٩	٢٧٣,٠
١٩٩٤	٤٦٩,٢	٢٨١,٢	٢٥٣,٣	٢٦٧,١	٣٨٦,٤	٢٨٢,٦	٢٩٦,٥	٢٩٥,١
١٩٩٥	٤٩١,٥	٣١٠,١	٢٦٦,٣	٢٨٠,١	٣٩٩,٤	٣٠٥,٨	٣١٢,٧	٣١٩,٩
١٩٩٦*	٦٦٧,٨	٣٤٦,٤	٣١٠,٣	٢٨٦,٥	٤٢١,٥	٣٤٥,٣	٣٧٢,٤	٣٦٥,٥

* بيانات عام ١٩٩٦ بأوزان بحث الدخل والانفاق (١٩٩١/٩٠)

الجدول رقم (٢) مصدره: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الحضر جدول (١١-١٦) والريف جدول (١١-١٧) ص ص ٢٤١ - ٢٤٢

تابع الجدول رقم (٢)

جدول رقم (١١-١٧)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

في ريف الجمهورية

(٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠)

السنوات	الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	الطعام والشراب	النفقات الطبية	المسكن ومستلزماته	الإنتقال والمواصلات	الملابس والأقمشة	سلع وخدمات متنوعة	الرقم العام
١٩٩١	٢٩٧,٩	٢١٨,٢	١٧٨,٧	١٥٩,٥	٢٢٧,٥	٢٠٨,٣	١٦٩,٧	٢١١,٣
١٩٩٢	٣٦٥,٠	٢٣١,٢	٢١٤,٣	١٩٩,٣	٢٥٩,٣	٢٥٤,١	٢١٧,٨	٢٣٥,٥
١٩٩٣	٤٤١,٤	٢٤٧,٣	٢٣٠,٦	٢٢٥,٦	٣٣٥,٠	٢٩٣,٠	٢٦٢,٨	٢٦٠,٢
١٩٩٤	٤٧٠,١	٢٧١,٧	٢٥١,٩	٢٤٠,٣	٣٦٣,٣	٣٠٤,٥	٢٧٣,٢	٢٨١,٧
١٩٩٥	٤٩٣,٨	٢٩٦,١	٢٦٤,٧	٢٤٨,٣	٣٨٠,٦	٣٢٤,١	٢٨٨,٦	٣٠٣,٠
*١٩٩٦	٧٤٤,٦	٣٢٠,٨	٢٩٩,٧	٣١٢,١	٣٥٧,٦	٣٢١,٦	٣١٦,٧	٣٤٠,٢

بيانات عام ١٩٩٦ بأوزان بحث الدخل والانفاق (٩٠/١٩٩١)

الجدول رقم ([illegible])

جدول رقم (١١- ١٥)

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لأسعار الجملة

(٨٦/٨٧=١٠٠)

المجموعات الرئيسية	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ *
الرقم العام	٢٨٧,٩	٣٠٥,٣	٣٢٤,٥	٣٥١,٦
منتجات المزرعة	٢٠٨,٣	٢٢٦,٤	٢٤٢,٢	٢٦٥,٧
المواد الغذائية	٣٧٤,٠٠	٣٩٤,٠٠	٤١٧,٠٠	٤٧٦,٠٠
المشروبات والتبغ	٢٦٥,٠٠	٢٦٨,٥	٢٧٣,٨	٢٩٦,٢
الخيوط والمنسوجات	٢٦٥,٤	٢٧٥,١	٣٠٢,٦	٣٢٢,٢
الملابس الجاهزة	٣٢١,٣	٣٥٣,٧	٣٦٨,٠٠	٣٧٤,٨
الجلود والاحذية	٣٣٩,٧	٣٥٥,٥	٣٦٢,٩	٣٧٠,٠٠
الخشب ومنتجاته	٢٧٩,٤	٢٨٦,٠٠	٣٠٦,٨	٣١٣,٧
الورق والطباعة	٢٨٢,٦	٢٨٤,٣	٣٦٨,٨	٣٨٩,٩
الكيماويات ومنتجاتها	٣١٢,٨	٣٣١,٧	٣٤٩,٣	٣٧٧,٢
الوقود ومنتجاته	٥٩١,٨	٦١٩,٩	٦٢٦,٣	٦٣٢,٦
منتجات المطاط والبلاستيك	٢١٤,١	٢١٧,٣	٢٦٨,٥	٢٩١,٨
منتجات تعدينية غير معدنية	٢٢٦,٠٠	٢٦٤,٦	٢٧٤,٥	٢٩٢,٥
المعادن	٢٧٥,٥	٢٩٢,٥	٣٢٦,١	٣٤١,٠٠
منتجات معدنية وماكينات ومعدات	٢٧٠,٦	٢٧٩,٥	٢٨٨,٧	٢٩٥,٣
وسائل النقل	٣٤٠,٣	٣٤٥,٦	٣٨٣,١	٣٩٣,٦
منتجات تحويلية أخرى	٢٠٤,١	٢٠٩,٤	٢١٩,٧	٢٧٤,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المرجع السابق، جدول (١١-١٥) ص ٢٤٢

(٢٢٣)

ثانيا : يوضح جدول هيكل الانفاق ان اجرة السكن تمثل ١١,٦٣% للشهان ٠ فالمشكلة الحقيقية للاسر الحديثة هى البحث عن مسكن للزواج وهو صعب جدا الامر الذى ساهم فى وجود مشكلة خلو الرجل التى تتفاقم يوما بعد يوم مما يفرض على الحكومة ضرورة وجود حل للمشكلة وذلك على الرغم من ظهور القوانين الجديدة لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

ثالثا : تزداد اعباء الاسر الحديثة بعد ١٩٩٦، اذ بدأ الانفاق على الاثاث يمثل عبئا كبيرا لارتفاع اسعار الخشب اخيرا وذلك بعد اجراء الدراسة الحالية بنسبة ٤٥% عام (١٩٩٨) عنه فى (١٩٩٦) مما يلجأ اشخاص العينة الى الاقتراض او الشراء بالتقسيط الذى تتراوح ارباحه ما بين ١٥ ــ ٢٥% ٠

ويمكن فى نهاية البحث عمل مقارنة بين تكاليف بناء الاسرة عامى ١٩٩٦ ٠ (١٩٩٨) كما يلى طبقا لمتوسط معلومات العينة فى صورة نقدية كما يلى :

بالجنيهات

	١٩٩٦	١٩٩٨
السكن مقدم ايجار	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
ايجار شهرى	١٢٨	٢٤٠
الاثاث كامل	١٢٢٠٠	١٤٤٦٠
قسط شهر	١٢٠	٢٤٠
الطعام شهريا	٢٣٠	٣٥٥
الملابس شهريا	١٠٥	٢١٨
الوقود شهريا	١٦	٣١
الانتقال شهريا	١١,٨٠	١٦
التعليم شهريا	٤٤	٨٧
الصحة والعلاج شهريا	٦٦	٩٢,٢

وبذلك تبلغ التكاليف الاجمالية للاسرة قبل سداد اى قسط او ايجار او مصروف شهرى كما يلى :

	١٩٩٦	١٩٩٨
مقدم ايجار سكن	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
اثاث	١٢٢٠٠	١٤٤٦٠
مفروشات للسكن (كالسجاد والستائر)	٢٤٠٠	٣٩٠٠
مستلزمات ديكور اخرى	٦٨٠	١٣٠٠
مطبخ وادواته	١٢٨٠	١٣٩٠
جملة	٢٨٥٦٠	٢٦٠٥٠

وتبلغ قيمة الاقساط الشهرية للبنود السابقة فقط

	١٩٩٦	١٩٩٨
سكن	١٢٨	٢٤٠
اثاث	١٢٠	١٤٠ مائة واربعون
مفروشات	٢٦	٦٩
ديكور	١٣	٢٥
مطبخ	٦٠	٧٢
جملة شهرية	٢٤٧	٥٤٦

هذا قبل تكوين الاسرة فعلا بعدا عن بقية النفقات المتمثلة فى الطعام والملبس وخلافه.

جدول يوضح التطور الكمى لأهم السلع الصناعية من عام ٨٢/٨١ حتى عام ١٩٩٨/٩٧

السلعه	الوحدة	بأسعار عام ١٩٩٢/٨١ عام	خاص	جملة
		عام	خاص	جملة
سكر مكرر	ألف طن	٦٧٥.٧	١٧	٦٩٢.٧
علف حيوان ودواجن	ألف طن	١٥٢٤	٨٧	١٦١١
المياه الغازية	م صندوق	٤٥.٦	٤٥.٨	٩١.٤
السجائر	مليار سيجارة	٣٦	–	٣٦
غزل قطن وفبران	ألف طن	٢٥٥.٦	١٠	٢٣٥.٦
غزل صوف	ألف طن	٧.٩	٢.٥	١٠.٤
غزل حرير	ألف طن	١٦.٣	–	١٦.٣
البان صناعية	ألف طن	–	–	–
بطاطين	م قطعة	١.٩	١.٥	٣.٤
ملابس جاهزة	م قطعة	١٢.٨	٣٢	٤٤.٨
سيارات لركوب	عدد	١٦٢٧٣	–	١٦٢٧٣
أتوبيسات	عدد	٧.٥	–	٧.٥
لوارى	عدد	٢٤٥٤	–	٢٤٥٤
غسالات كهربائية	بالألف	٢١٠.٣	١.٢	٣١٢.٣
ثلاجات كهربائية	بالألف	٣٢٤.٤	١.٥	٣٢٥.٩
لمبات كهربائية عادية	مليون	٤٦.١	–	٤٦.١
سخانات بوتاجاز	بالألف	٢٠	–	٢٠
عدادات مياه	بالألف	١١٩.٢	–	١١٩.٢
عدادات كهرباء	بالألف	٣٨١.٤	–	٣٨١.٤
معدن الالومنيوم	ألف طن	١٤٠.٥	–	١٤٠.٥
حديد التسليح	ألف طن	٣٠٤	٥٠.٥	٣٥٤.٥
الأسمنت	ألف طن	٣٦٢٩	–	٣٦٢٩
فوسفات	ألف طن	٦٩١	–	٦٩١
ملح الطعام	ألف طن	٧٤٩	١٢٠	٨٦٩
زجاج مسطح ومنقوش	ألف طن	٢١.٤	–	٢١.٤
أسمدة أزوتية	ألف طن	٥١١	–	٥١١
أسمدة فوسفاتية	ألف طن	٤١٢٣	–	٤١٢٣
صودا كاوية	ألف طن	٤٥	–	٤٥
إطارات ركوب ونقل	ألف طن	٦٦١	–	٦٦١
صابون غسيل	ألف طن	٢٢٧.٩	٢٣	٢٥٠.٩
صابون تواليت	ألف طن	٤٩.٤	٥.٠	٥٤.٤

المصدر: الأهرام، مركز المعلومات والأبحاث، المعلومات ١٩٩٨، ص ٤٩

جدول يوضح التطور الكمى لأهم السلع الصناعية من عام ٨٢/٨١ حتى عام ١٩٩٨/٩٧

السلعه	الوحدة	بأسعار عام ١٩٩٧/٨٦			معدل النمو	
		عام	خاص	جملة	جملة عام	سنوى
سكر مكرر	ألف طن	١٠٥٢.٥	٣٠٠	١٣٥٢.٥	٩٥	٤.٣
علف حيوان ودواجن	ألف طن	١١٦٠	٥١٥٦	٦٣١٦	٢٩٢	٨.٩
المياه الغازية	م صندوق	—	٢٢٨	٢٢٨	١٤٩	٥.٩
السجائر	مليار سيجارة	٣٢	٢١	٥٣	٤٧	٢.٤
غزل قطن وفبران	ألف طن	٨٨.٤	١٨٦.٦	٢٧٥	١٧	١.٠
غزل صوف	ألف طن	٠.١	٢٢.٤	٢٢.٥	١١٦	٤.٩
غزل حرير	ألف طن	٢.٦	١١.٦	١٤.٢	(١٣)	(٠.٩)
البان صناعية	ألف طن	١٣.٩	—	١٣.٩	—	—
بطاطين	م قطعة	١.٣	١٠.١	١١.٤	٢٣٥	٧.٩
ملابس جاهزة	م قطعة	٢٢	١٨١.٥	٢٠٣.٥	٣٥٤	٩.٩
سيارات لركوب	عدد	١٢٥٠٠	٢٤٢١٣	٣٦٧١٣	١٢٦	٥.٢
أتوبيسات	عدد	٥٢٠	٢٢٨٢	٢٨٠٢	٢٩٧	٩.٠
لوارى	عدد	١٠٠٠	١٢٨٧٢	١٣٨٧٣	٤٦٥	١١.٤
غسالات كهربائية	بالألف	٢٠١.٦	١١٤.٥	٣١٦.١	١	٠.١
ثلاجات كهربائية	بالألف	٢٨٤.٨	٢١٠.٢	٤٩٥	٥٢	٢.٦
لمبات كهربائية عادية	مليون	٥٤	٧٢.٥	١٢٦.٥	١٧٤	٦.٥
سخانات بوتاجاز	بالألف	٧٥	٢٥	١٠٠	٤٠٠	١٠.٦
عدادات مياه	بالأف	٢٧٥	—	٢٧٥	٢١٥	٧.٤
عدادات كهرباء	بالأف	٥٨٠	—	٥٨٠	٥٢	٢.٧
معدن الالومنيوم	ألف طن	١٧٠	—	١٧٠	٢١	١.٢
حديد التسليح	ألف طن	٢٥٠.٨	٢١٦٤.٢	٢٤١٥	٥٨١	١٢.٧
الأسمنت	ألف طن	١٢٧٠٠	٨٩٠٠	٢١٦٠٠	٤٩٥	١١.٨
فوسفات	ألف طن	١٤٥٠	—	١٤٥٠	١١٠	٤.٧
ملح الطعام	ألف طن	١٢٤٠	٣٠٠	١٥٤٠	٧٧	٣.٦
زجاج مسطح ومنقوش	ألف طن	٢٥	٢٠	٤٥	١١٠	٤.٨
أسمدة أزوتية	ألف طن	—	١٢٧٩.٨	١٢٧٩.٨	١٧٠	٦.٤
أسمدة فوسفاتية	ألف طن	٢٥٦٧.٤	٣٣٦٧.٣	٦٩٣٤.٧	٦٨	٣.٣
صودا كاوية	ألف طن	١٣٤	—	١٣٤	١٩٨	٧.١
اطارات ركوب ونقل	ألف طن	١٢٥٠	٤٠٠	١٦٥٠	١٥٠	٥.٩
صابون غسيل	ألف طن	٥٣.١	٢٣٠	٢٨٣.١	١٣	٠.٨
صابون تواليت	ألف طن	٤٢.٥	٩٠	١٣٢.٥	١٤٤	٥.٧

١ المصدر: الاهرام، مركز المعلومات والابحاث، ١٩٩٨، المعلومات، ص ٥٠.

قائمة المراجع

(١) كمال محمود الحسيني، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتنظيم الأسرة، الجزء الأول - ١٩٩٧ - ص ٨

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، ١٩٩٧، ص ٢٤٠

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٤، جدول ٤٧

(٤) المرجع السابق، ص ١٧٦، جدول ٤٨

(٥) محمد يس عثمان، الجوانب الاقتصادية لمشكلة السكان في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، فرع بنها

(٦) ألفريد سوفي، مشكلة السكان في العالم، ترجمة د. جلال صادق، د.ن.

(٧) المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، السكان في العالم الإسلامي، جامعة الأزهر، د.ن

(8) B. Berelson, Population Policy, 1996.

(9) N. Hey, How will we Feed the Hungry Billions, N.Y, 1995.

(10) Rapid, Egypt: The Effects of Populations Factors on Social and Economic Development, The ~~Fatures~~ Fatures Group, Cairo.

المقدمة

لقد تناولت المراجع العربية والاجنبية مشكلة السكان بعرض وتحليل التركيب النوعى والعمرى والمهنى للسكان ، اذ ان معرفة توزيع العمر امراساسى جدا فى التحليلات السكانية لاسباب ثلاثة :

١ — السن يحدد صفات الفرد الخاصة .
٢ — محدد للجوانب الرئيسية فى المجتمع اجتماعيا واقتصاديا .
٣ — ارتباطه بمعدلات المواليد والوفيات والحالة الزواجية .

وكذلك التوزيع النوعى هام لما يلى : —

١ — تحديد الاحتياجات الاساسية لكل نوع ودوره الاقتصادى .
٢ — تحديد شكل الجماعة وحركتها .
٣ — تحديد الاثار الناتجه عن التوزيع النوعى للسكان لتحديد السياسة السكانية .

والباحث هنا يتناول التركيب العمرى والنوعى بصورة مختلفة ، اذ انه قد ظهرت مشاكل هامة وخطيرة جدا ذات ابعاد لايعلم مداها الا الله حقيقة وهى :

١ — مشكلة الزواج وهى موضوع (تكلفة بناء اسرة جديدة بالنسبة للشباب فى سن الزواج ، ذكور واناث حسب اسعار ١٩٩٦) .

٢ — ارتفاع اعباء الطفولة وهى موضوع (تكلفة انجاب طفل جديد) .

فالباحث يتوقع زيادة نسبة العزوبية لدى الشبان ، وزيادة نسبة العانسات لدى الفتيات مستقبلا ، ما قد يؤدى الى ظهور انحرافات اجتماعية رهيبة ، واقتصادية مقلقة حقا ، كذلك ارتفاع تكلفة انجاب طفل جديد ، ما يجعل ضرورة عمل ابويه فى اكثر من مهنه ، ما يؤثر بالقطع على خلقه مواطنا صالحا .

تكلفة انجاب طفل جديد

ان المشكلة الثالثة التى تواجه الاقتصاد القومى المصرى نتيجة لازدياد السكان هى ان الهيكل الحالى للتكوين العمرى للسكان يتميز بوجود نسبة كبيرة فى فئات السن الصغيرة (اقل من سن ١٥) وهى السن التى عندها يعتبر الانسان مستهلكا للسلع دون مساهمة فى الانتاج ، هذا على المستوى القومى ، اما على المستوى الاسرى فان الجانب الاقتصادى له اهمية كبرى فى تكوين الاسرة واستمرار حياتها فعندما يبدأ الشباب فى التفكير فى تكوين الاسرة تتصارع داخله عدة عوامل اهمها مدى توفر المال الكافى لتحمل المسئولية الاقتصادية قبل التفكير فى تحمل المسئولية العاطفية وغالبا مايشغل تفكيره المهر والشبكة والهدايا وايجار المسكن وتكاليف التغذية والملبس ومصروفه الشخصى ، فاذا كان هذا هو الحال عند بدء تكوين الاسرة ، فما بالك عندما يصل طفل جديد ، ولقد بلغت نسبة الاطفال فى مصر من مجموع السكان ٤٣٫٥٪ (١) ، مما يزيد من الخطورة الاقتصادية للوضع الديموغرافى ، مما يجعل الانفاق العام والخاص يركز بشكل كبير على احتياجات هؤلاء الاطفال مما يؤثر على التنمية الاقتصادية ، وفى المنزل ايضا يشكل هذا العدد الكبير من الاطفال عبئا آخر على الاسرة ، والنتائج التى نستخلصها عن وجود الطفولة ثقيلة الاعباء هى :-

١ - تزايد عبء الاعالة بالنسبة للسكان الذين هم فى سن العمل والانتاج .

٢ - زيادة النشاط الاستهلاكى فى المأكل والملبس والمسكن وضعف القدرة العامة على الادخار .

٣ - زيادة الانفاق على الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية لصغار السن

بدلا من زيادتها على الصناعة والزراعة والمرافق العامة ونتيجة منطقية لارتفاع عبء الطفولة كان :ـ

- عدم قدرة المدارس على استيعاب جميع الاطفال ، وعملها دورتين او ثلاث في اليوم واكتظاظ الفصول وازدياد عبء المدرسين .
- تعقد مشكلة المواصلات .
- ازدياد الطلب على المساكن التى اصبحت اليوم باهظة التكاليف ، خيالية الايجار .
- ازدياد عدد الاحداث والمنحرفين في الاحياء الفقيرة الشديدة الازدحام
- اهمال اجهزة الاعلام المشاكل الحقيقية للشباب على الرغم من ضخامتها .
- ازدياد تسرب التلاميذ مما يثير ضجة .

٤ ـ خلق مشكلة ايجاد عمل لمن يبلغ سن العمل [١] ويوضح الشكل البيانى (٩) نسبة الاطفال الى اجمالى السكان ونسبة الاعالة لهم .

وعند حساب تكلفة انجاب طفل جديد لابد من ادخال كل مايصرف عليه منذ ان كان جنينا حتى سن ١٥ سنة [٢] واذا كان من العسير قياس الابتهاج والاشباع اللذين يشتقهما الوالدان من تربية الطفل فانه من الميسور حساب نفقات هذه التربية . ويرى Espenshade [٣] ان

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ السنة العالمية للطفل ١٩٧٩ ـ الطفل المصرى في ٢٥ عاما ـ مرجع رقم (٩٠ ـ ١١٠٠٠ ـ ١٩٧٩) ـ ١٩٧٩ ص ٢٠ ، ٣٠

(٢) المركز الدولى للاطفال ـ الطفل ونموه من المولد الى سن السادسة ، اليونسكو ص ٢٢ ، ٤٧ ، ٤٩ ـ د . عبد الرحيم عمران ، النظم الصحية في بعض البلاد الاسلامية ، في مستقبل الطفل في العالم الاسلامى ـ الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨ ـ ١٠٩

(٣) Thomas J.Espenshade, in Family Planning Prespectives Volume 9, N.5, Sep/oct. 1997, p. 227-228 .

الشكل البياني رقم (١)

نسبة الأطفال إلى اجمالي السكان ونسبة الاعالة % ١٩٦٠-١٩٩٩

المصدر: أعد الباحث هذا الشكل من جداول التعداد للسنوات المذكورة طبقاً للبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [illegible] (١٩٩٧) ص ص ١٠، ٧٠

معرفة الوالدين كم يتكلف الطفل سوف تجعلهما يتوقفا للتفكير قبل مباشرة مهمة الوالدية • ويخلص بان الطفل الاول فى الاسرة هو الاكثر تكلفة ، وان التكلفة الاضافية التى تتحملها الاسرة بالنسبة للطفل الثانى حتى بلوغه سن الثامنة عشرة تمثل نحو نصف تكلفة الطفل الاول •

٥ — هناك نفقات انفعالية بجانب النفقات المادية لتربية الطفل ما لا يمكن حسابها ، ومن بينها الشعور بالقيد ، والقلق على صحة الطفل ومستقبله •

٦ — وفى مصر يقل اهتمام الزوجين بتكاليف تربية الاطفال (١) • حيث يتوقع الوالدان ان يعوضا عن هذه التكاليف بما يحصل عليه اطفالهما من العمل قبل ان يستقلوا عن الاسرة ولكن العكس صحيح •

ولقد شرح Spengler المطابقة بين معدل المواليد المطلوب والدخل بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تقع خلال عملية التصنيع • (٢) فهو يعتقد ان كل اسرة — بوعى او بلا وعى — تزن قيمة وتكاليف اى طفل زائد على موارد الاسرة المتاحة لتخصيصها للطفل ، يتؤدى تلك العملية الى مسلك عام بشأن حجم الاسرة يتغير كلما زاد الدخل كما يبدو من الشكل (٦) •

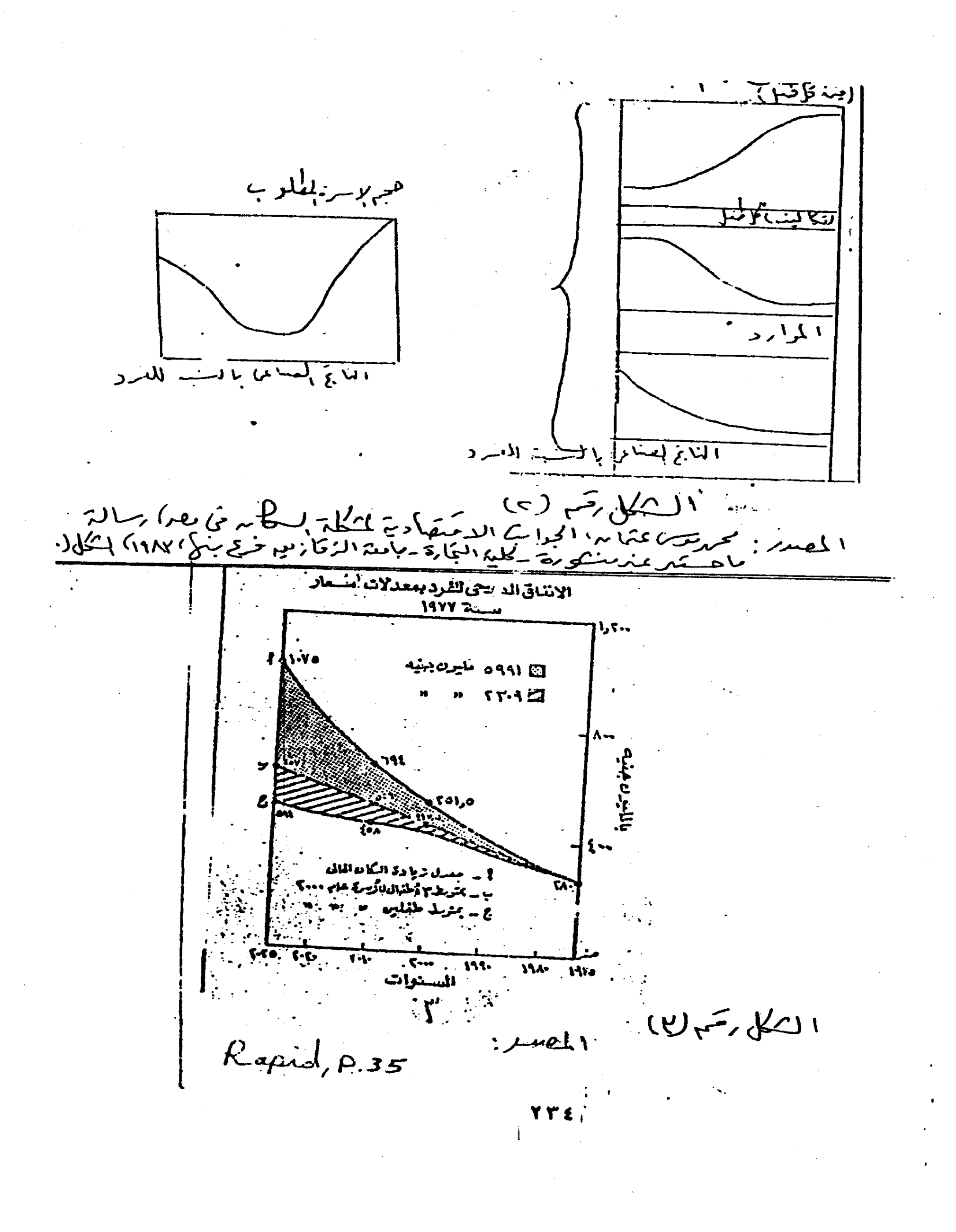
$$\text{حجم الاسرة المطلوبة} = \frac{\text{القيمة}}{\text{التكاليف}} \times \text{الموارد}$$

وتشمل قيمة الطفل فى رأى Spengler اعتبارات نقدية ، كاسهام الطفل فى مزرعة الاسرة او تجارتها ، والاعتماد المحتمل فى النهاية على مساعدة الابن عندما يبلغ الوالدان سنا متقدمة ، وكل يزداد التقدم الاقتصادى تقل

---

(١) هذا بناء على الدراسة التى اجراها مركز الشرق والغرب فى هونولو والنتائج مقتبسة من دراسة للباحثة Eva Mueller على الدول النامية •

(٢) ج • ج • سبنجلر — تحليل للقيم والاخصاب — مجلة الديموغرافيا ع ٣ — ١٩٦٦ ص ١٠٩ •



الشكل رقم (٢)

المصدر: محمد ... الجوانب الاقتصادية لمشكلة السكان في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق فرع بنها، ١٩٨٢، الشكل ١

الشكل رقم (٣)

المصدر: Rapid, P.35

القيمة ، كذلك تشمل القيمة الحب الاسرى والوراثة ودليل الرجولة او الانوثـــة ، وبرى ان تكاليف الطفل تشمل المصروفات المالية النقدية فعلا لاشباع حاجــات الطفل وهى منخفضة جدا فى مجتمع تقليدى .

ومن الناحية الاحصائية طبقا للبيانات الرسمية للجهاز المركزى (١) نجـــد ان التكاليف تشمل : —

١ — الرعاية الصحية : يوضح الجدول رقم (٣) الانفاق الصحى للفرد

الفحص العام للوالدين قبل الزواج ثـم : —

— اثناء الحمل : خدمات الوعى الصحى والغذائى

— اثناء الوضع : فى المنـزل او المستشفـى

— بعد الوضع : الزيارات المنزلية ، الفحوص الصحة والتغذية .

— رعاية الرضع والاطفال فى سن ما قبل المدرسة : فحص دورى لاكتشاف الامراض متابعة النمو العام للطفل والتطعيم والصحة والغذاء وتعليم الام الطرق السليمة للرضاعة والتغذية .

ولقد بلغت الزيادة فى مراكز رعاية الامومة والطفولة بالحضر حوالـى ٦١٪ عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٧٦ ؛ ويوضح هذا مدى التكلفة التى تتحملها الدولة فى ذلك بالاضافة الى وحدات الصحة المدرسية وهى خدمات مجانية من الحكومـــة لجماهير الشعب ولكن من المستفيد الحقيقى منها ؟ وهل تؤدى دورها المرجو؟ على اية حال انها تكلفة مستمرة ومتزايدة نتيجة زيادة اعداد الاطفال .

٢ — التعليـم :

ان التعليم الابتدائى والاعدادى فى مصر الزامى ومجانى للاطفال وذلـك ابتداء من العام الدراسى ١٩٨١ / ١٩٨٢ وكان :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — السنة العالمية للطفـل ١٩٧٩ — دراسة كاملة .

ب — انشاء مدارس جديدة .

ث — العمل اكثر من فترة دراسية

— التوسع فى المدارس القائمة بازالة الملاعب منها .

— عجز شديد فى المدرسين .

— ارتفاع نسبة التسرب من المدارس خصوصا الاناث

— انشاء مدارس ومعاهد للمعوقين .

— عدم قدرة التلاميذ على استيعاب وتحصيل الدروس ، لارتفاع كثافة الفصل ومتوسط عدد التلاميذ لكل مدرس .

٣ — الخدمات الاجتماعية :

— دور الحضانة النهارية لاطفال الامهات العاملات .

— للايتـــام .

— للقطاء وغير الشرعيين والضالين .

٤ — الخدمات الرياضيــة .

٥ — الخدمات الثقافيــة .

٦ — خدمات تنظيم الاســرة .

٧ — الخدمات الاعلاميــة .

من هنا تتضح التكاليف الضخمة التى تتحملها الدولة نتيجة انجـــاب طفل جديد وهى ما نسميها التكلفة الحدية للانجاب والتى اتضح انها تـــزداد بزيادة عدد الاطفال .

وحساب تكلفة انجاب طفل جديد يؤثر بلاشك على التطور الاقتصادى اذا مايحث عدم انجابه [1] ومحية ذلك . وقد ظهرت بالفعل دراســـات

(1) H. Leibenstein, Benefits and costs of Population with Special Reference to the U.A.R (Egypt), Harvard, Combridge, 1967, p. 343 .

لعمل هذه المقارنة التكلفة وربح عدم الانجاب، وكانت الدراسات السابقة لكل من Eva Muller و Spengler و Espenshade حول التكلفة تتدمج مع التطبيق الميداني ، اما المقارنة بين تكلفة انجاب طفل جديد والربحية عدم انجابه فقد ظهرت في شكلين :

١ ـ كول وهوفر لتتبع دخل الفرد مع نقص الاخصاب وعدم النقص[١]
٢ ـ انكى والاستثمار في ضبط السكان بحساب زيادة الدخل نتيجة منع ولادة جديدة (وذلك باحتساب تيارى الاستهلاك والانتاجية لطفل لم يولد ثم طرح الثاني من الاول للحصول على المزايا الاقتصادية لمنع ولادة واحدة [٢] .

الربح والتكلفة :

ان تأثير منع عدد معين من الولادات يؤثر على الانتاج بطرق متعددة :
١ ـ زيادة دخل الفرد (لان الطفل الذى لم يولد لم يكن ليضيف الى الانتاج شيئا) .
٢ ـ زيادة معدل نمو الدخل القومى .
٣ ـ زيادة الادخار لصغر حجم الاسرة .
٤ ـ تغير توزيع العمر مما يؤثر على الدخل الناتج للحكومة .
٥ ـ تحويل الموارد المخصصة لاستهلاك الصغار لقطاعات التنمية ، لذا تحسب عوائد الاستثمار على التربية في الطفل من وجهة نظر الدولة لا من وجهة نظر الاسرة [٣] . وبناء على ذلك كانت نتائج بوج : [٤]

---

(١) A.J.Coale and E.M. Hoover, op. cit, pp.175-181
(٢) S.Enke, "The Economics of Government payments to Limit Population", Economic Development and Cultural Change, 1960, pp.339-348.
(٣) H.Leibenstien, Economic Backwardness and Economic Growth, No Date, P. 161-165.
(٤) دونالد ج . بوج ـ بحث ميدانى عن وسائل الاتصال وتنظيم الاسرة فى مصر ـ مركز التنمية الاجتماعية بشيكاجو ـ ١٩٨١ ـ ص ٢٣، ٢٥

١ - بان منع ولادة واحدة فى مصر تؤدى الى تيار دخل صافى يزيد من ٢ر٥ الى ٤ر٥ اضعاف الدخل الحالى .

٢ - زيادة مدخرات الحكومة نتيجة خفض نفقات التعليم غير الاولى .

٣ - تحسن نوعية القوى العاملة نتيجة زيادة الانفاق على الصحة والتعليم للفرد الواحد من قطاعات الافراد والحكومة على حد سواء ، وهنا تثار مشكلة احتساب الانفاق الحكومى اللازم لمنع ولادة واحدة (٤٠ جنيه مصرى فى الحضر) ٢٠٠ جنيه فى الريف) الا اننا نوصى بضرورة اعداد دراسة ميدانية مستقلة حول تكلفة انجاب طفل جديد ، ويرى الباحث انه طبقا لتقديرات H.Leibenstien حول تكلفة انجاب طفل جديد فى مصر انها تساوى (حتى سن ١٥ سنه) ٣٣١٢ جنيه فى الريف ، ٤٨٦٣ فى الحضر ، فى حالة توفير كل الاحتياجات كما يجب ان تكون شاملة العبء الاقتصادى المباشر لكل مولود جديد فى مصر كما يلى :-

٥٣١٧	لتوفير السكن
٦٤٢٣	لتوفير العمل
١٣١٢٣	اجمالى استهلاك النهائى
٤٨٦٣	متوسط العبء الاقتصادى للمولود الجديد (تكلفة انجاب طفل جديد) .

وبذلك نخلص من هذا البحث ان هناك انعكاسان خطيران للزيادة السكانية : اولهما - صعوبة بناء اسرة جديدة مما يؤدى الى اثار اقتصادية واجتماعية واخلاقية رهيبة وثانيهما - ان نسبة المواليد او اعدادهم تمثل اعباء اقتصادية جسام على الاقتصاد القومى المصرى ، الذى لا يستطيع

تحمل حتى طفل واحد جديد يولد الان ، الا انه انعكس من ارتفـــاع المواليد ، مشكلة خلق فرص العمل المناسبة لهم .

وحتى يتسنى إدراك مدى حجم المشكلة يوضح الجدول رقم (١) توزيع السكان حسب السن عام ١٩٩٦ حيث يمثل الأطفال أقل من ٦ سنوات ١٥,١٪ من إجمالي عدد السكان، وأقل من ١٠ سنوات ٢٤,٢٪، وأقل من ١٥ سنة ٢٤,٩٪ وتعداد هؤلاء هو ٢٠٧٢٢٨٧٦ أي حوالي ٢١ مليون طفل مما يظهر أهمية دراسة تكلفة بناء أسرة جديدة، وأهمية حساب تكلفة انجاب طفل جديد والتي تصل في الحضر إلى ما يقرب من ٢٥ ألف جنيه مصري.

كما يوضح الجدول رقم (٢) توزيع سكان مصر حسب الحالة الزواجية في حضر وريف مصر عام ١٩٩٦م، حيث نجد أن نسبة الغير متزوجين ٢٠,٦٪ في الحضر، ٢٥,٤٪ في الريف بإجمالي ٢٧,٨٪ على مستوى الجمهورية. أما فيما يتعلق بعقود الزواج والطلاق نجدها في الجدول رقم (٣) من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٦م، نجد انخفاض معدلات الزواج من ١٠,٩٪ عام ١٩٦٠م إلى ٨٪ عام ١٩٩٦م، مع هبوط معدلات الطلاق من ٢,٥٪ عام ١٩٦٠م إلى ١,٢٪ عام ١٩٩٦م.

والحق يقال أنه هناك إهتمام كبير من الحكومة المصرية برعاية الأمومة والطفولة كما هو مبين بالجدول رقم (٤) ببيان عدد الحوامل المترددات والمستجدات، وحالات الولادة والختان والتطعيم.

الجدول رقم (١)

توزيع السكان حسب مجموعات الأعمار

طبقا للنتائج الأولية لتعداد السكان ١٩٩٦

فئات السن	عدد السكان	
أقل من ٦ سنوات	٨٩٣٧٢٢٤	١٥,١
من ٦ الى اقل من ١٠	٥٤٢١٣٢١	٩,١
من ١٠ الى اقل من ١٥	٦٣٦٥٢٣١	١٠,٧
من ١٥ الى اقل من ٦٠	٣٥٥١١٢٧٩	٥٩,٩
من ٦٠ فاكثر	٣٠٣٧٢٢٧	٥,١
الاجمالى	٥٩٢٧٢٣٨٢	١٠٠,٠

المصدر الجهاز المركزي، المرجع السابق ص ٢ جدول (١-١٢)
(٢٤٠)

جدول رقم (ج)

جدول رقم (١ - ١٢)

توزيع السكان (١) حسب الحالة الزواجية فى حضر و ريف الجمهورية

طبقا للنتائج الاولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦

الحالة الزواجية	حضـــر	ريـــف	جملـــة
لم يتزوج أبدا	٤٩٣١٤٨٦	٤٦٨٢٩٩٧	٩٦١٤٤٨٣
متـزوج	٩٢١١٧٨٦	١١٩.٩٧٩٣	٢١١٢١٥٧٩
عقد قـــران	٧٧٥٩٧٧	٥٧٥٤٣٢	١٣٥١٤.٩
أرمـــل	١.٣٤٨٥١	١١٣٣٦٦٢	٢١٦٨٥١٣
مطلـــق	١٥٤٥٤٩	١٣٥٤٨٤	٢٩..٣٣
الجملـة	١٦١.٨٦٤٩	١٨٤٣١٣٦٨	٣٤٥٤٦.١٧
التوزيع النسبي(٪)			
لم يتزوج أبدا	٢٠,٦	٢٥,٤	٢٧,٨
متـزوج	٥٧,٢	٦٤,٦	٦١,١
عقد قـــران	٤,٨	٣,١	٣,٩
أرمـــل	٦,٤	٦,١	٦,٣
مطلـــق	١,٠	٠,٧	٠,٨
الجملـة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) السكان : في سن الزواج (الذكور ١٨سنة فاكثر، والأناث ١٦ سنة فاكثر) .

المصدر السابق ص ٢٤

جدول رقم (٣)

تطور اعداد عقود الزواج و أشهادات الطلاق

في السنوات ٦٠ و من ٨٠ الى ١٩٩٦

السنوات	عقود الزواج		إشهادات الطلاق	
	عدد (بالألف)	معدل ٪	عدد (بالألف)	معدل ٪
١٩٦٠	٢٨٢	١٠,٩	٦٥	٢,٥
١٩٨٠	٣٨٥	٩,١	٦٩	١,٦
١٩٨١	٣٨٥	٩,٤	٦٩	١,٦
١٩٨٢	٤١٣	٩,٣	٧٠	١,٦
١٩٨٣	٤٣١	٩,٤	٧١	١,٦
١٩٨٤	٤١٩	٨,٩	٧٦	١,٦
١٩٨٥	٤١٤	٨,٥	٧٣	١,٥
١٩٨٦	٤٠٦	٨,٥	٦٩	١,٤
١٩٨٧	٤٠٢	٨,٢	٦٩	١,٤
١٩٨٨	٤١٣	٨,٢	٦٨	١,٣
١٩٨٩	٣٩٢	٧,٥	٦٥	١,٢
١٩٩٠	٤٠٥	٧,٦	٦٧	١,٣
١٩٩١	٤٠٠	٧,٣	٦٤	١,٢
١٩٩٢	٣٩٧	٧,١	٦٣	١,١
١٩٩٣	٤٣٢	٧,٦	٦٥	١,١
١٩٩٤	٤٥٢	٧,٨	٦٧	١,٢
١٩٩٥ *	٥١٩	٨,٧	٨٣	١,٤
١٩٩٦ *	٤٨٩	٨,٠	٧٥	١,٢

* بيانات أولية مصدرها مصلحة الأحوال المدنية

المصدر السابق، ص ٢٨٧، جدول رقم (١-١٦)

جدول رقم (ع)

نشاط مراكز رعاية الامومة والطفولة

(بالالف)

البيـــان	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥*	نسبة التغير بين عامي ٩٢/٩١، ١٩٩٦/٩٥
عدد الحوامل المترددات	١٢٤٠	١٣١٧	١١٣٩	١١٢١	٨٧٢	١٠٥٧	١٩,٧-
عدد الحوامل المستجدات	٩٣٨	٦٨٤	٦٨٤	٦٩٢	٦٥٩	٦٩٥	١,٦
جملة الولادات التي تمت بواسطة المراكز	٥٤٩	٧٩٣	٦٧٢	٦٥٣	٦٤٧	٧٩٨	٠,٦
عدد الاطفال المترددين علي المراكز	٢٤٩٠	٢٥٣٩	٢٥٧٣	٢٧٩٣	٢١٤٧	٢٩٥١	١٦,٢
عدد عمليات ختان الاطفال	١٢	٢٣	١٥	١٦	١٥	١٤	٣٩,١-
عدد حالات التطعيم (الثلاثى)	١٥٩٤	١٥٤٣	١٤٨٣	١٥٥١	١٥٢٢	١٥١٧	١,٧-
عدد حالات التطعيم ضد شلل الأطفال (جرعة ثالثة)	١٥٩١	١٥٤٠	١٤٧١	١٥٢٣	١٥٢٢	١٥٠٩	٢,٠-

المصدر: السابع، ص ١٧٤ جدول رقم (٥-٧)

قائمة المراجع

(1) Rapid, Egypt: The Effects of populations Factors on Social and Economic Development, The Fatures Group, Cairo.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو ١٩٩٧

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السنة العالمية للطفل ١٩٧٩ - الطفل المصري في ٢٥ عاماً - مرجع رقم (٩٠-١١٠٠٠-١٩٧٩).

(٤) المركز الدولي للأطفال - الطفل ونموه، اليونسكو - ١٩٩٧

(٥) د. عبد الرحيم عمران، مستقبل الطفل في العالم الإسلامي، ١٩٩٧٧

(6) Thomas J. Espenshade, In Family planning prespectives, Vol. 9, 1997.

(٧) محمود كمال عثمان، الجوانب الاقتصادية لمشكلة السكان في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٨٢

(8) H. Leibenstein, Benefits and costs of Population with special Reference to the U.A.R, Harvard, 1997.

مقدمة :-

بالرغم من عدم وضوح الفرق بين الجفاف والتصحر - إلا أن الاثنين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً . فإذا كان الجفاف يعتمد على الظروف المناخية مثل الأمطار ودرجة الحرارة .:. الخ. إلا أن محصلة ذلك هو نقص المياه الذى يعتبر من أهم العناصر التى تؤدى إلى التصحر وإذا كان التصحر هو التغير البيئى الذى يأخذ مجراه على حواف الصحراء نتيجة وطأة الظروف المناخية والمتقلبة مثل نقص الامطار وسوء استخدام المياه، فالنتيجة هى تدهور وانخفاض الكتلة الحيوية للنبات. مشكلة التصحر من أهم مشكلات هذا العصر وهى الشغل الشاغل لاكــثر دول العــالم وكمثال لذلك يتبين أن المساحة المتصحرة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقــدر بنحــو ٦،٩ ملايين كم٢ ونحو ١،٣ مليون على امتداد ساحل البحر المتوسط. بينما يقــدر التصحــر علــى مستوى العالم سنوياً بمحو ٣٠ مليون كم٢، ونتيجه لذلك يتعــرض نحــو ٨٥٠مليــون انســان للتشرد. [1]

كذلك نجد أن أزمة المياة خصوصاً بمنطقة الشرق الأوسط على قمة الأولويات في ثلاثية النفط والماء والغذاء. وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع من أن حدود الموارد المائية لاتتفق مع الحدود السياسية.

وبهذا سيصبح موضوع المياه مبرراً قوياً لتفجير النزاع بين المصالح المختلفة للدول مما يؤدى إلى نشوب الصراع بين الأطراف المختلفة حول المورد المائى الواحد حول انصبة كل منها من المورد المشترك.[2] ومن هنا كان لدراسة ظاهرة التصحر وأهم اسبابها التى ترجع لنقص المياه أهمية قصوى وخصوصاً ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين للتصدى لهـــذه الظــاهرة وسنتناول فى هذا البحث دراسة التصحر ونقص المياه من خلال ثلاث مباحث.

يتناول المبحث الأول تعريف التصحر وأسباب انتشاره، ثم يستعرض نتائجه واساليب مجابهته.

ثم يتعرض المبحث الثاني والثالث لمشكلة نقص المياه.

حيث يتناول المبحث الثاني الموارد والاحتياجات المائية فى مصر ثم تحليل استراتيجيات تنميــة وإدارة الموارد المائية.

وأخيراً يعرض المبحث الثالث ترشيد استخدام مياة الري كأحد تحديات التنمية الزراعية.

---

[1] عادل سعد الحسنين ، الجفاف والتصحر فى أفريقيا، ندوة مصر وأفريقيا، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٩٦، ص٣٣٥ - ٣٣٦.

[2] غادة الحفناوي، أزمة المياة فى الشرق الأوسط، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي ، العددان ٤٣٧-٤٣٨

المبحث الأول

التصحـــــــر

يستخدم لفظ Desertification أو التحول الصحراوى لبيان تحول الأراضى الزراعية إلــــى صحراء وهى مشتقة من الصحراء Desert ويدل مصطلح التصحر على تحول جغرافي نباتي حيوانى – مناخى – عمرانى – تضاريسى جيمورفي – أقليمي نطاقى/ فهــو مصطلــح بيئــى بالمعنى الشامل.

وقد استخدم هذا المصطلح لوصف الاراضى التى يقل معدل المطر السنوى عن ١٠٠مم وبهـــا ندرة فى الحياة النباتية فيما عدا مواقع الواحات ومجارى الأودية.

وعلى ذلك أصبح مصطلح التصحر المتعارف عليه هو انتشار المظــاهر والســمات المشــابهة لصحراء فى المناطق الجافة وشبة الجافة، ناتجة عن تدخل الإنسان أو تغير المناخ.

وبالرغم من أهمية سقوط الأمطار لمنع حدوث التصحر إلا أن تدخل الإنسان وتأثيره السئ على الأرض والتربه يلعب دوراً هاماً فى حدوث عملية التصحر وما يترتب عليها من تدهور التربة الانتاجية الزراعية والصناعية.

هذا وقد لوحظ أن ظهور فترات جفاف بالقارة الأفريقية خصوصاً ببعض البلدان مثل اصومــــال وكينيا وتنزانيا أدت إلى انتشار المجاعات فى أفريقيا فى اثيوبيا والصومال وغــــرب الســـودان نتيجة نقص المياه.[٣]

---

[٣] سليمان عبد الستار خاطر، دارسة فى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنظام البيئى، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية عدد ١، القاهرة ، ١٩٨٧ ص٢٨-٣٢.

أولاً : اسباب التصحر :

يمكن تقسيم العوامل التى تؤدي الى التصحرالى مجموعتين : [٤]

أولاً : عوامل طبيعية

ثانياً : عوامل بشرية

(١) العوامل الطبيعية :

وهى نتيجة اخلال بالتوازن الطبيعي أو البيئي ويمكن ملاحظتها فى :

(أ) التغيرات المناخية : وهى أحد اسباب التصحر الطبيعية وهى كما نرى له علاقة وثيقة بنقص المياة الذى سنذكرة فيما بعد وخلاصة الدراسات التىتمت أوضحت أن هذه الذبذبات المناخية التى تحدث خلال القرن الحالى تشابه تلك التى حدثت منذ ٢٠٠ – ٤٠٠ عاماً مضت (خلال القرن السادس عشر). وأن الجفاف الذى دام فترة ٥-٦ سنوات الأخيرة فى منطقة الساحل بأفريقيا ربما يتوقف. وهناك مايزيد على أن مناخ اقليم الصحراء أثناء الـ ٢٠٠٠ سنه الأخيره قد تغير عدة مرات يتناوب فيها فترات مطيرة وفترات جافه.. أما عن ذبذبة مناسيب الأنهار والبحيرات فى أفريقيا فقد ظهر ذلك فى النهرين الكبيرين فى غرب أفريقيا (السنغال والنيجر) فقد قل المنسوب بها خلال فترة الجفاف المذكورة سابقاً.

ونفس الشئ ظهر فى بحيرة تشاد بشكل يماثل ما ظهر فى النهرين الكبيرين.

(ب) نقل غبار الأتربه : وتعد العواصف الرملية والترابية أحد عمليات التصحر فى أفريقيا. وقد لوحظ فى حالات كثيرة وجود سحب ترابية كثيفة توضح ممرات العواصف الترابية من الصحراء الكبرى والمناطق المحيطة بها. حيث تقوم بنقل غبار التربة من تلك المناطق إلى البحر المتوسط شمالاً. والمحيط الأطلنطى وحتى أمريكا الوسطى غرباً.

وتقدر كمية غبار التربة بـ ٦٠-٢٠ مليون طن سنوياً. ومن الغريب أن هذه العواصف الشديدة تتحرك على ارتفاع ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر خصوصاً فى شهرى يوليو ويناير، وأهمية هذه العواصف الترابية أنها تعد اشارات للتصحر.

(٢) العوامل البشرية :

ترتبط بالتصحر انشطة كثيرة من فعل الإنسان وقد وجد أن الانسان هو العنصر الأساسي والهام فى تكوين عملية التصحر، ويتم ذلك عن طريق الآتي :

---

[٤] د. سليمان عبد الستار خاطر ، مرجع سبق ذكره. ص٣٩-٤٨.

(أ) الأفراط الرعوي :

نتيجة لسؤ استخدام المراعى ومعناه أن يتحمل المرعى عدداً من الحيوانات لاتتفق وطاقة المرعى الغذائية - ويصاحب الافراط فى استخدام المرعى اضرار بالغة الخطورة بالنسبة لموارد البيئية الحيوية، فيحدث تدمير سريع للغطاء النباتى فى هذه المناطق وما يصاحبه من تعرية للتربة وضعف القدرة البيئية على التعويض النباتى حيث ينجم عن ذلك ظاهرة التصحر.

ففى سنوات وفرة المطر في النطاق الجاف من أفريقيا يهتم الرعاة بالكثرة العددية للحيوان دون اعتبار لأى عوامل أو نتائج أخرى كما يساعد عدم تعاون البدو لاحصائيات الحيوانات إلى تفاقم المشكلة وتعرض الاف الرؤوس للموت جوعاً والمثال والنموذج الذى يبين حجم هذه المشكلة يأتى من الصومال فقد اتلفت معظم النباتات فى وسط وشمال الصومال. ولا تزال عملية التدمير والتلف مستمره نتيجة الافراط الرعوى بواسطة الرعاة مما أدى إلى أن تتحول أراضى الصومال إلى صحراء حقيقية فيما عدا اودية الأنهار بحلول عام ٢٠٠٠.

أما المثال الآخر هو كينيا ، فقد أدى الأفراط الرعوى فى جنوب افريقيا إلى كوارث اجتماعية وبيئية مثلما حدث فى مجاعة ١٩٦١-١٩٦٢ مما أدى إلى تدهور البيئة الزراعية وكذلك البيئية، وإلى تذبذب فى أعداد الماشية حيث يحدث زيادة فى أعداد الحيوانات فى سنوات فوق معدل المطر ويقل العدد بسبب الجوع والكوارث البشرية فى سنوات الجفاف.

(ب) الضغط الزراعي Over-cultivaton:-

ويقصد به تكثيف الاستخدام الزراعي أو تحميل التربة بما يعوق القدرة البيولوجية وخصوصاً عندما يكون التوسع فى الزراعة المطرية كثيراً ما يكون على حساب المرعى. وهذا يؤدى إلى انسحاب الرعاة إلى مناطق أقل ماء وأفقر مرعى.

وأوضح الأمثله على ذلك كان فى جنوب ووسط تونس، إذ تضافرت العوامل كالتكثيف الزراعي والاستخدام الرعوى الجائر وعدم صيانة التربة إلى حدوث التصحر.

أما تنزانيا فتقاسى السهول شبه الجافة والتلال من أمطار متقطعة غير مضمونه ولا يعول عليها. بالاضافة إلى الضغط الشديد للأفراط الرعوى وزراعة الأراضى الجافة فى المناطق الجافة وعلى حساب المراعى ومحصلة ذلك حدوث نقص فى المياه وحدوث مجاعات(*)

(*) سليمان عبد الستار خاطر، مرجع سبق ذكره ص٤٨.

(جـ) إزالة الغابات وتدهور اراضيها :-

يزداد معدل إزالة الغابات فى المناطق الجافة والمدارية فى العالم حيث يزال سنوياً نحو ٤ ملايين هكتار وتعتبر قارة أفريقيا هى الأسوأ على الاطلاق حيث تفقد سنوياً نحو ٢,٧ مليون هكيتار ويستخدم معظم الغطاء النباتي المزال اما كوقود أو صناعة الفحم والذى يزداد بزيادة السكان مما أدى إلى التدهور السريع فى الغابات.[٦] .

(د) سوء الادارة :-

و يحدث سوء الإدارة من اصرار السكان على الضغط على المراعي الطبيعية : التربة والمرعى، ويؤدي سوء الاستخدام إلى عواقب وخيمة فى شيوع الجفاف وانتشار التصحر فى أفريقيا.

هذا ومن المعروف أن سؤ ادارة الموارد - على عكس تغير المناخ العالمى - يغلب عليه الطابع المحلى والأقليمى بصورة تنذر بالخطر.

ونقطة البدء هى في إدارة خزانات المياه الجوفية والمياه الباطنية فى المناطق الجافة وشبه الجافه، وبهذا يكون الأساس الأول فى معالجة التصحر هو إيجاد إدارة قومية واعية تدير السياسية المائية للمنطقة، وحماية موارد المياه القومية وإمداد الدول الأفريقية بالمساعدات التى تحتاجها فى مسح مصادر مياهها وكذلك العمل على تدريب الأفراد على إدارة مخزون المياه القومية ومنع استنزافه ، لأن سوء استعمال المورد المائى يؤدى إلى كارثة محققه للإنسان والحيوان فى فترات الجفاف على وجه الخصوص. [٧]

ثانياً : نتائج التصحر:

١- الصورة الأرضية وهو زحف الصحراء :-

فى دراسة عن الصحراء الكبرى قدر زحف الصحراء إلى الجنوب بـ١كم سنوياً ولكن أكثر الدراسات قد بينت أن معدل الزحف أكثر بكثير من ذلك.

ففى منطقة الصحراء الكبرى التى تمتد من السنغال غرباً إلى أثيوبيا شرقاً، وجد أن الزحف الصحراوى يزيد على ٥٠كم سنوياً فى بعض المناطق، ومع تكرار حدوث الجفاف فى غرب أفريقيا اصبح هناك أهتمام مجدد لاقامة حاجز أخضر او الحزام الغابى Green Belt عبر الهوامش الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى ووضع برنامج مكثف لزراعة الاشجار على مدى ٢٠ عاماً.

---

[٦] د. عادل سعد الحسنين، مرجع سبق ذكره ص٣٦.

[٧] سليمان عبد الستار ، مرجع سبق ذكر ص٤٨ .

وبدأ بهذا المشروع فى الجزائر منذ سنة ١٩٧٥ وعندما ينتهى هذا الحاجز سيصبح طوله حوالى ١٧٠٠كم وعرضه ١٨ك ممتدا من حدود المملكة المغربية إلى الحدود التونسية.

ويحتاج هذا المشروع لتقييم المستمر عن فوائده والمتابعة عن طريق إدارة جيدة للحفاظ على هذا العمل الهام.

ومن هذا يتبين ان زحف الصحراء يحتاج إلى دراسة مستفيضه يستعان فيها بالخرائط الدقيقة عن طريق المسح الجوى.. والاقمار الصناعية وكذلك المسح الارضي حتى يمكن أن تتبلور المشكلة.[٨]

٢- التغيرات الاجتماعية والأقتصادية :

Socio - Economic Changes

من نتائج التصحر حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية لا تتضح الا بتتبع هذه الظواهر ، وعن طريق دراستين متباينتين وهى :

(١) الدراسات الواسعة النطاق Macrostudies لمتغيرات التركيب الاجتماعي والأقتصادي وعملياته وتخدم هذه المتغيرات الأعمال التى تشير إلى التغيرات البيئية المحتمل حدوثها وتتبع الآثار المتوقع حدوثها فى المستقبل.

(٢) الدراسات المحلية الصغيرة Micro - Studies – وهى تتضمن تحليل ديموغرافى عميق، التركيب الاجتماعي – ماهية المورد الطبيعى وكيف أن هذه العوامل تؤثر فى تركيب الاقتصاد المحلى والصورة الجانبية لاثر البيئة كما أن لزحف الصحراء أثاراً اجتماعية وسياسية على سكان المناطق الجافه.

- وقد لوحظ أن وجود الجماعات البشرية منذ قدم التاريخ فى ظل نظام أجتماعي معين بكل صفاته الهيكلية والتنظمية والجغرافية التى تفرض على أفرادها اتباع أنشطة انتاجية معينة تتلاءم مع بيئتهم التى يعيشون فيها والتأقلم مع نمط المعيشه التى فرضتها الطبيعة على أفرادها فيمارس الأفراد الزراعة أو الرعى أو غيره من الأنشطة.

- وهذا الاطار الاجتماعي فى حد ذاته محمل بصعوبه التفاعل مع العالم الخارجى وكذلك بعصوبة التأقلم مع التقلبات الطبيعية التى تحدث كالجفاف والسيول وتؤدى

---

[٨] هـ سليمان عبد الستار خاطر، مرجع سبق ذكره ، ص٤٨-٥٢

هذه الظروف الصعبه لهجرة الجماعات البشرية مما يؤثر على نظـــام حيـــاتهم الاجتماعية ومثال ذلك المشاكل الرئيسية التى يواجهها أهالى بعـــض المنـــاطق الداخلية فى قارة أفريقيا حيث يعانون من انخفاض دخولهـــم وطبيعـــة أعمـــالهم اليومية التى لا تحقق لهم الدخل الذى يكفى لبقائهم وسد حاجاتهم الضرورية، مما يخلق دافع قوى لهجرة السكان من هذه المناطق الى المدن وما يترتب على ذلك من ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعيـــة منهـــا تزايـــد الضغـــط السكاني وارتفاع معدلات البطالة والتأثير على نمط العادات والتقـــاليد وانتشـــار الأوبئة وغيرها.[٩]

---

[٩] د. سليمان عبد الستار خاطر، مرجع سبق ذكره ص٥٢–٥٤.

مجابهة التصحر :-[40]

تتركز وسائل مجابهة التصحر فى الإدارة الجيدة لاستغلال الموارد الطبيعية، والصيانة الوقائية لكافة أنواعها خاصة الموارد الأرضية والمائيه والمراعي ويمكن تلخيص وسائل مجابهة التصحر فيما يلى :-

١- حسن إدارة استخدام الأرض للحفاظ عليها ضمن المجموعات الثلاث الأولى للقدرة الانتاجية للأرض وذلك من خلال اتباع انسب طرق الرى الحديثة وبرامج التسميد والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الزراعية واستعمال الهندسة الوراثية فى استنباط أكثر أنواع النباتات تحملاً للملوحة وأعلاها انتاجاً.

٢- صيانة التربة من الانجراف بالماء وذلك بعمل المصاطب أو المدرجات لتقليل طول انحدار الارضى ونسبة الميل وبالتالى تقل طاقة الحركة المصاحبة للماء الجارى.

٣- استخدام مصدات الرياح لمقاومة انجراف التربة بالرياح وخاصة بزراعة أحزمه التشجير النباتية والتى لها دور فعال فى حماية سطح التربة من التأثير الميكانيكى الضار للرياح، وكذلك حماية المحاصيل النامية فى ظل هذه الأحزمة، كما تعمل على خفض رطوبة التربة من التبخر السريع، وبالتالى تعمل على تعديل المناخ المحلى للتربة وتقليل التصحر.

٤- محاولة تثبيت الكثبان الرملية والحد من زحفها خاصة بزراعة نباتات مثبته، أو بأضافة مواد لاحمه عضوية او معدنية تزيد من معامل ثبات مجمعات حبيبات الرمل المفككه..

٥- تقليل فواقد المياه سواء بالتبخر أو التسرب أو الجريان السطحى من خلال برامج صيانة المياه خاصة بتوفير جزء من الموارد المائية السطحية بعمل السدود والخزانات لتجميع الماء الجارى وحصاده.

٦- استخدام مصادر مياه بديلة مثل ماء الصرف الصحى والصرف الزراعي، وكذلك دراسة تقنية تحلية مياه البحر لزيادة الموارد المائية.

---

[40] د/ عادل سعد الحسينى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٧١-٢٧٢.

المبحث الثاني

نقص المياه ومستقبل السياسة المائية

مقدمة :-

الماء هو أحد عناصر الحياة الأساسية ولعله يشكل مع الهواء أهم هذه العناصر تكمن أهمية الماء فى أنه عنصر لا بديل له فى انتاج الغذاء وفى التنمية الأقتصادية وفي المحافظة على الصحة العامة. والحقيقة أن ندرة المياه العذبه ستزداد مع الوقت ويتناقص نصيب الفرد منها خصوصاً وأن زيادة السكان لا تتسبب فقط فى نقص كمية المياه بل تدهـــور نوعيتـــه ممـــا يضاعف من نقص الكمية الصالحة للأستخدام الآمن.

ولعله من المعلوم أنه عندما يصل نصيب الفرد الواحد من المياه العذبه إلى حد معين يصل المجمتع إلى ما يعرف بحد الفقر المائى الذى يهدد كل مظاهر التنمية ومما يؤسف لـــه أنـــه بنهاية القرن الحالى وبداية القرن الحادى والعشرين فإننا نقترب أو نقع تحت حد الفقر المائى مما يحتم وضع استراتيجيات تكفل احتياجات الشرب والزراعة والصناعة ومظاهر التنميـــة الأخرى بصورة متواصله.[1]

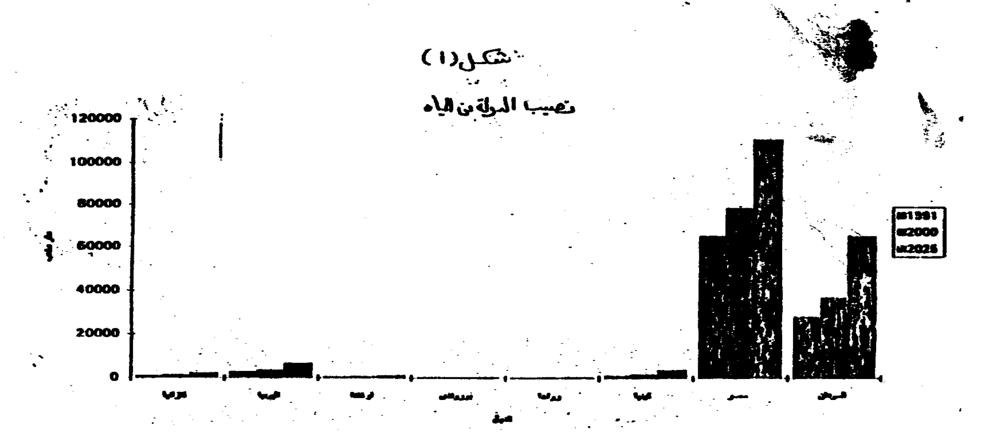
أولاً : الموارد والاحتياجات المائية النقية :-

أ- الموارد السطحية :

يكاد يكون مورد مصر من المياه النقية منحصراً تقريباً فى نهر النيل (٩٧٪ من الموارد المتجدده)، الذى تشارك فيه تسع دول أخرى تقع مصر جغرافياً منها عند نهايـــة النهـــر ومصبه فى البحر المتوسط، ويوضح الشكل التالى شكل (١) نصيب مصر مـــــن ميـــاه النيل.

---

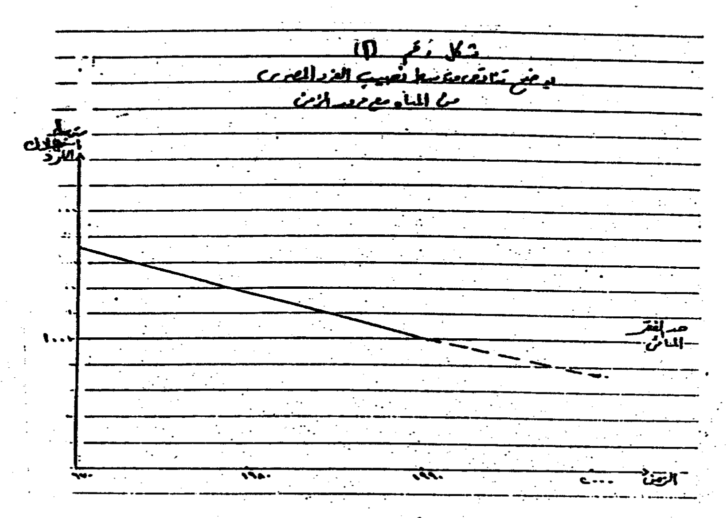
(١) محمد صفوت عبد الدايم، استراتيجيات المستقبل لمواجهة الأحتياجات المائية المتزايد :الافكار والمحاذير، مركز البحوث والدراسات السياسية ، يناير ١٩٩٥، ص٢٣.



المصدر : عبود حسن نصير ، عمر بكير، تأمين احتياجات مصر المائية وتزايد مطالب دول المنطقة (دول حوض النيل – اسرائيل) مجلة الباحث، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة ، ابريل ١٩٩٥، ص٦٢.

وتنفرد مصر عن هذه الدول بأنها تكاد تكون محرومه من سقوط الأمطار فيما عدا أطراف السواحل الشمالية التى يقتصر نصيبها من الأمطار على ١٥٠ ملليمتر فى العام فى المتوسط وينحصر سقوطها فى فصل الشتاء وتتناقص كميتها كلما اتجهنا جنوباً وبالرغم من الجهود المضنية لوقف الزيادة الكبيرة فى السكان وبالرغم من أن المعدل للزيادة السكانية انخفض من ٢,٨٪ إلى ٢,٢٪ فى السنه. إلا أنه ينتظر أن يزيد عدد السكان الذى يبلغ حالياً ٦٣ مليون عام ١٩٨٨ إلى ١٠٠ مليون فى عام ٢٠٢٥. وحيث أن الفقر المائى لنصيب الفرد الواحد قدره الخبراء بحوالى ١٠٠٠ م٣ فى العام. يؤكد أن مصر قد دخلت حدود الفقر المائى.(٢)

(٢) محمد صفوت عبد الدايم، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢–٢٨.



المصدر : عبود نصير، عمر بكير، تأمين احتياجات مصر المائية وتزايد طلب المنطقة، مجلة الباحث مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة١٩٩٥، ص٥٩.

ب- الموارد الجوفية :

بناء على تقسيم مصر الجغرافي، يمكن تقسيمها إلى أربعة اقسام كل منها له أحواضه الهيدروجيولوجية هذه المناطق هى شبه جزيرة سيناء، منطقة الصحراء الشرقية، منطقة الصحراء الغربية، ومنطقة وادى النيل والدلتا، وتنقسم شبة جزيرة سيناء إلى حوض الساحل الشمالي الشرقي، وحوض وادى العريش، وحوض ساحل خليج العقبة، وأخيراً حوض ساحل السويس الشرقي لاتوجد معلومات وافيه عن الخواص الهيدرولوجية لهذه الأحواض.

جـ- الموارد غير التقليدية :

تتمثل هذه الموارد اساسا فى اعادة استخدام مياه صرف الأراضى الزراعية لغرض الرى. إما كما هى أو بعد خلطها بمياه النيل العذبه، لايزال استخدام هذه المورد موضع تفكير.[٣]

[٣] يونسكو، تقييم الموارد المائية فى الوطن العربي، دراسة مقدمه إلى المركز العربى لدراسات المناطق القاصله، باريس، دلفت، دمشق ١٩٨٨، ص١٧٧.

ثانياً : استراتيجيات تنمية وإدارة الموارد المائية :

وهى تشمل عدة اتجاهات هى :

١- زيادة نصيب مصر من نهر النيل

٢- رفع كفاءة واستخدام الموارد المتاحة.

٣- المحافظة على نوعية المياه.

٤- استحداث موارد مائية غير تقليدية.

٥- البحث العلمى والتنمية البشرية.

٦- الأستفادة من علوم الهندسة الزراعية.

٧- المفاضلة بين الاستخدامات.

٨- الأستراتيجية المستقبلية للأستخدام الأمثل للمصادر المائية.

(١) زيادة نصيب مصر من نهر النيل : [٤]

تمت بعض الدراسات الضخمة التى تستهدف إستقطاب الفواقد المائية من مياه النيل فى منطقة المستنقعات فى جنوب السودان. وتبعاً لهذه الدراسات فقد قدر أنه فى جنوب السودان يمكن توفير ١٨ مليار م٣ من المياه سنوياً - مقدرة عند اسوان - تقسم مناصفة بين كل من مصر والسودان، وتتمثل هذه الكمية فى تنفيذ المشروعات الآتية :-

١- استقطاب ٧ مليار متر مكعب من المياه الضائعة فى منطقة السدود. وسيتم الحصول على هذه الكمية من المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلى بمرحلتيه الأولى والثانية، وزيادة كفاءة التخزين فى البحيرات الإستوائية.

٢- استقطاب ٧ مليار متر مكعب أخرى من المياه الضائعه فى حوض بحر الغزال ويستدعي هذا حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار والأخوار داخل حدود السودان.

٣- ٤ مليار م٣ أخرى من المياه الضائعه فى مستنقعات مشار. ويستدعى هذا إنشاء قنوات جديدة بالمنطقة داخل حدود السودان ، وقد وجهت كل هذه المشروعات حتى الآن بصعوبات حالت دون تنفيذها ويكفى فى هذا المجال أن يعرض فقط لتطوير التفكير والعمل فى أولى هذا المشروعات وهو قناة جونجلى - المرحلة الأولى - التى كان مستهدفاً أن توفر لمصر نحو ٢,٢ مليار متر مكعب من المياه سنوياً منذ عام ١٩٨٥.

ولايعد مشروع جونجلى مشروعاً حديثاً، بل أن تاريخه يعود إلى بداية ثلاثينيات هذا القرن. إذ بعد اكتشاف مناطق اعالى نهر النيل، سمح تراكم البيانات والمعلومات

---

[٤] محمد صفوت عبد الدايم، مرجع سبق ذكره، ص٢٨-٣٠ .

الهيدرولوجية بإقتراح ما عرف فى عام ١٩٣١ بإسم مشروعات النيل الاستوائية التى كان من أهمها الإقتراح الأول بمشروع قناة جونجلى، وبعد مراجعة المشروع قبلتـه وزارة الأشغال العامة المصرية فى عام ١٩٣٨، ثم أعيدت دراسته وأدخلـت عليـه تعديلات فى عام ١٩٤٨ لمحاولة تجنب آثاره السلبية على سـكان منطقـة جنـوب السودان.

أما بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ فقد ادرج المشروع ضمن اتفاقية ميـاة النيـل الموقعه بين البلدين فى نوفمبر ١٩٥٩. ومع استمرار الحرب الأهلية فـى جنـوب السودان، فقد أرجئ تنفيذ المشروع حتى أعيد أحياؤه مرة أخرى بعد التوصـل إلـى إتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ الخاصة بتسويه الوضع فى الجنوب السودانى. وقـد تمـت الموافقة على المشروع بين حكومتى البلدين فى يوليو ١٩٧٤. وقدر أن إتمام القنـاة يستغرق ٤ سنوات تبدأ من إبريل ١٩٧٨.

وقد اسند المشروع فعلاً إلى مجموعة من الشركات الفرنسية، ولكـن مـع بعـض التعديلات التى اضيفت فيما بعد. وقد تم تحديد أجل انتهاء المشروع فيما بين عـامى ١٩٨١ و١٩٨٤، وذلك تبعاً لمدى توفر التمويل المطلوب. وحتى عام ١٩٨٤ كان قد تم حفر حوالى ٢٦٥كم من طول القناة للمرحلة الأولى البالغ طولها الإجمـالى ٣٦٠ كم. ولكن تفجر الحرب الأهلية فى الجنوب من جديد ارجأ إستكمال المشروع حتى تم تعليقه رسمياً فى عام ١٩٨٧.

شكل



المصدر : عبود نصير، عمر بكير، تأمين احتياجات مصر المائيه وتزايد طلب المنطقة، مجلة الباحث، مركز البحوث والدراسات الأقتصادية والمالية، القاهرة، يناير ٩٥، ص٤٤ .

٢- زيادة كفاءة إدارة واستخدام الموارد المائية[٣]

وهى من أهم الاستراتيجيات التى تنتهجها مصر حالياً فى مجال الموارد المائية وذلك عن طريق البرامج الآتية :

أ- تطوير الرى الحقلى فى الأراضى القديمة:-

وهو من أهم البرامج ذات الأثر البعيد، ويهدف إلى تقليل الفواقد المائية على مستوى الحقل بما يوفر حوالى ١٠٪ من الاحتياجات المائية المطلوبه لرى المحاصيل حالياً وزيادة قدرها حوالى ٢٥٪ من انتاج المحاصيل.

كما أن أهدافه تتعدى تطوير الجوانب الهندسية لشبكة الرى الحقلى إلى إشراك الفلاح فى إدارة مرفق الرى عن طريق تكوين جمعيات مستخدمى المياه التى ستبدأ على مستوى المسقى - لتكون مسؤولة عن إدارة وصيانة قناة الرى بعد تنفيذ الأعمال الهندسية التى تساعد على توفير الاحتياجات المائية المناسبة وتشمل المرحلة الأولى تطوير الرى فى مساحة حوالى ٩٢ الف فدان تتكلف أكثر من ١٠٠ مليون جنيه - ويشكل المشروع بجوانبه الفنية والاجتماعية والاقتصادية المدخل الذى يعبر من خلاله الرى الحقلى فى مصر إلى القرن الواحد والعشرين.

ويحتاج تنفيذ مثل هذا المشرع بحاجة إلى استثمارات كبيرة وفترة زمنية طويلة نتيجة لطول شبكة الرى الحقلى وتشكابها - وتفتت الملكية علاوة على ما يتطلبه من إرشاد وتدريب الفلاح الذى تعود الا يكون طرفاً فى مسئولية توفير المياه وتوزيعها بالاضافة إلى الأوضاع القانونية المترتبة على هذا التحول، وإلى الحاجة إلى تشريعات جديدة تنظم العلاقة بين الفلاحين وبين الدولة.

ب- تطوير منظومة الرى الرئيسية :-

وهذه تشمل مجرى نهر النيل وفروعه والترع الرئيسية والمنشآت المقامة عليها ونظام التحكم فى نقل وتوزيع المياه ورصد التصرفات، ويهدف تطوير هذه المنظومة إلى تقليل فواقد النقل والتوزيع ووصول المياه للمكان المحدد فى الزمن المحدد بالكميات المطلوبة لسد الاحتياجات المختلفة.

ويعتمد تحقيق هذه الاهداف على تنفيذ عدة برامج شاملة ومتباينة تمتد من مجال تخطيط الموارد المائية على اسس عملية متقدمة.

---

[٣] محمد صفوت عبد الدايم، مرجع سبق ذكره ص ٣١

ج- إعادة استخدام المياه :

تدعو الحاجة المتزايدة إلى الماء نتيجة زيادة السكان فى ظل ثبات ومحدودية المـوارد المائية إلى ضرورة اللجوء إلى اعادة استخدام المياه التى تفقـد أثنـاء النقـل أو بعـد استخدامه فى الأغراض المختلفة مثل الرى أو الاستخدامات المنزلية.

لذلك يندرج تحت هذه السياسة ثلاثة أنواع من المياه لكل منه طبيعته وخصائصه:

- النوع الأول منها هو مياه الخزانات الجوفية المتجدده التى تستقبل مياه الرشح من الترع والقنوات أو حتى من النيل نفسه وكذلك الزيادة من مياة الرى الحقلى التـى تتسـرب خلال التربه إلى أن تصل إلى الخزان الجوفى.

ويوجد فى مصر خزانات من هذا النوع هما الواقعان تحت دلتا نهر النيـل والـوادى بين أسوان والقاهرة، ويعتبر المياه الجوفية فى هذين الخزانين جزء من ميـاه النيـل وليست مورداً إضافياً، ويتم سحب حوالى ٣,٨ مليار متر مكعب سنوياً.

- النوع الثاني من المياه التى يتم إعادة استخدامه هو مياه الصرف الزراعي التى تتجمع فى المصارف الزراعية نتيجة صرف مياه الرى الزائدة عن حاجة النبات عن طريق المصارف الحقلية المكشوفه أو بعد تسربها إلى داخل التربة بواسطة المصارف تحت السطحية (المصارف المغطاه) وتتجمع هذه المياه فى شبكة الصرف العام مع الميـاه العذبة المتدفقه من مصبات نهاية الترع.

وبينما تصب كل المصارف العامة فى صعيد مصر فى النيل فإن شبكة الصرف العام فى الدلتا كانت تصب فى البحر دون أعادة استخدام ١٤ مليار سنوياً بعد خلطها بمياه النيل، وكذلك سيتم إستخدام جزء كبير من مياه الصرف فى مشروع ترعـة السـلام لزراعة ٦٠٠ الف فدان منها ٢٠٠ الف فدان غرب قناة السويس والباقي يقـع فـى شمال سيناء شرق القناة.

- النوع الثالث من المياه هو المياه العادمه المتخلفه من الاستهلاك الآدمـي أو المـنزلى (الصرف الصحى) وتقدر بـ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً - ويمكن اعادة استخدامها بعد معالجتها والتخلص من المواد الصلبه والصناعية الموجودة فيها وإن كان تكاليف ذلك بشكل عبئاً كبيراً على الخزانة.

جدول رقم (١)

كمية المياة المعاد استخدامها والزيادة المتوقعه

نوع المياه	الكمية بالمليار متر مكعب سنوياً			معدل نمو متوقع %	
	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢١١٠	٢٠٠٠	٢١١٠
المياه الجوفية	٣,٨٠	٦,٠٠	٧,٥٠	٥٧,٨٩	٩٧,٣٦
مياه الصرف الزراعي	٤,٠٠	٧,٠٠	٨,٠٠	٧٥	١٠٠
مياه الصرف الصحى	٠,٦٠	١,٦٧	٣,٤٠	١٧٨,٣	٤٦٦,٦

المصدر : د. محمد صفوت عبد الدايم ، استراتيجيات المستقبل لمواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، يناير ١٩٩٥، ص٢٥

يوضح الجدول السابق أن كمية المياه المعاد استخدامها من مياه جوفية، صرف زراعى وصرف صحى ستزداد فى المستقبل حيث يوضح معدل النمو المتوقع أن الكمية المعاد أستخدامها ستزداد نتيجة الحاجة المتزايدة للمياه وندرتها مما يؤدى للأعتماد المتزايد على المياه الجوفية والمعالجة.

ومما لا شك فيه أن اعادة استخدام المياه يمثل بعداً استراتيجياً هاماً لسد الثغرة بين الموارد المتاحة من المياه العذبه – والاحتياجات المتزايدة، كما أن اعادة الاستخدام للمياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي لايحتاج لوقت طويل للأعداد أو لرؤوس أموال كبيرة للتنفيذ، لذلك فهما يمثلان حلاً سريعاً لمشكلة نقص المياه.

الا أن هناك محاذير لابد وأن تأخذ فى عين الاعتبار، فالمياه المعاد استخدامها تتعرض أثناء استعمالها فى المرة الأولى للأختلاط بمواد صلبه وأملاح قابلة للذوبان ومواد كيماوية وبكتريا وجراثيم ومن ثم فإن نوعية هذه المياه تتأثر بالمسار والاستخدام الأول حسب نوع الاستخدام.

أما بالنسبة للمياه الجوفية فإنها تتعرض اثناء تسربها داخل الأرض لذوبان الأملاح بها مما يرفع درجة ملوحتها وأن ظلت فىمعظم الأحوال فى الحدود المسموح بها كما أن المياه الجوفيه التى تنشأ أصلا من فواقد رى الأرض الزراعية تختلط بالأسمدة والمبيدات وقد تحمل فيها تركيزات عاليه من القنوات التى قد تجعلها غير صالحة للشرب خصوصاً بالنسبه للأطفال، كما أن حدوث أى تلوث للخزانات الجوفيه يكون

ذات تأثير بيئى خطير، حيث أن إزالة التلوث من الخزانــــات الجوفيــة شــديد الصعوبــه ويستغرق وقتاً طويلاً جداً.

ومن ناحية أخرى فان وجود المياه الجوفيه على أعماق كبيرة فى بعض الأحوال تحتاج إلى طاقة كبيرة للسحب، مما يجعل استخدامها بكميات كبيرة لأغراض الزراعة غير اقتصادي.
والأهم من ذلك أن سحب المياه الجوفيه فى المناطق القريبه من سواحل البحر يســبب فــى زحف مياه البحر إلى داخل الخزان الجوفى واختلاطها بالمياه العذبه وجعلها غير صالحــه للأستخدام سواء للشرب أو للزراعة وفى مصر على وجه الخصوص يمنــع انشــاء آبــار لسحب المياه الجوفيه بالدلتا شمال مدينة طنطا، كما أن مقدار السحب يقنن بما هو معــروف بالسحب الآمن الذى لا ينتج عنه أى اضرار وبالرغم من ضخامة المخزون فى الخزانــات الجوفيه المتجدده يظل المسموح بسحبه فى نطاق معدلات شــحن الخــزان بميــاه جديــده للمحافظة على التوازن المائى للخزان.

وحيث أن مياه الصرف هى فى الأساس للتخلص من الاملاح التى حملتها مياه الرى، وبأنها عادة تحمل تركيزات كبيرة من الأملاح الذائبه التى تؤثر على نمــو المحــاصيل أو تضــر بالخواص الطبيعية للتربه، كما هو الحال بالنسبه لتأثير الصوديوم على التربه الطبيعية، لذلك فإن خلط مياه الصرف الزراعى بمياه عذبه بنسب محدده تضمن خفــض درجــة تركــيز الاملاح بها إلى الحدود المسموح بها.

أما أخطر ما يهدد امكانيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي فى الرى فهى تلوثها بمياه الصرف الصحى والصناعى الغير معالج. حيث أن طول المصارف وطبيعتهــا المكشــوفه يجعلها مجالاً سهلاً للتخلص من الفضلات عند مرورهــا بمنــاطق التجمعــات الســكانية والمراكز الصناعية. وللأسف فإن ذلك يحدث بشكل متزايد مع الزيادة المطردة فــى عــدد السكان والتوسع الصناعي وفى غيبة وسائل جمع وتنقية ميــاه الصــرف الصحــى بتلــك المناطق، بالإضافة إلى قله الوعى البيئى من ناحية والضغوط الاقتصادية من ناحية أخرى.
أما مياه الصرف الصحى فلها خطورتها نظراً لما تحتويه من فضلات عضويــة وبكتيريــا وجراثيم، لذلك فهى تتطلب عمليات مراجعة وتنقية لازالة المواد الضاره منها، والأمــر لا يقتصر على ارتفاع تكاليف منشآت المعالجة، ولكن على ضرورة استمرارها بكفاءة وطبقــاً للشروط الخاصة بها مما يتطلب صيانة مستمره لهذه المنشآت وتوفير إمكانيــات تشــغيلها المادية والبشرية. وهذا يحتاج إلى دراية وخبرة بالتكنولوجيا المتطورة. وحتى بعد معالجــة مياه الصرف الصحى فلابد من استخدامها باحتراس وشروط خاصة للمحافظة على صحــة عمال الرى والزراعة، وكذا لضمان عدم تلوث المنتجات الزراعية ولذلك نســتخدم الميــاه

المعالجة من الصرف الصحى فى رى المحاصيل التى لا تؤكـل دون طهـى أو فـى رى الأشجار.

٣- المحافظة على نوعية المياه :[٦]

تزيد فرص تعرض مصادر المياه للتلوث كلما زادت كثافة السكان والنشاط الأنتأجي سـواء كان زراعياً أو صناعياً خصوصاً إذا تم ذلك دون تنسيق أو تخطيط بأخذ النواحى البيئية فى الاعتبار.

ولعل غياب هذا العنصر من الدراسات التى سبقت المشاريع الأقتصادية الكبرى فى حقبـة الخمسينات والستينيات كان السبب فى أن أصبحت من أكبر مصادر التلوث البيئـى حاليـاً.

ويلقى الكثير منها مياه الصرف الصناعى فى المجاري المائية دون معالجة وينطبـق ذلـك على المناطق العمرانية التى امتدت وتشعبت وتوفرت لها امدادات مياه الشرب دون اقامـة مشروعات صرف صحى مناسب وانتهت إلى أن تقذف بكميات كبيرة من مياه الصرف غير المعالجة فى المجارى المائية.

وإذا اضفنا إلى ذلك غياب الوعى البيئ للأفراد وتعديهم علـى المجـارى المائيـه بالقـاء الفضلات الصلبه والسائله فيها – يتضح حجم المشكلة التى نعيشها وتهدد مواردنـا المائيـه نتيجة انتشار بؤر التلوث بكافة صورها على إمتداد مجارينا المائيه.

وبالرغم من صدور قانون حماية نهر النيل والمجارى المائيه من التلوث (القانون رقـم ٨٤ لسنة ١٩٨٢) فإنه وقف عاجزاً عن معالجة الوضع القائم حيث ان ذلك يحتاج إلى حجم من الاستثمارات يفوق بكثير قدرة القطاع الحكومي لتزويد كافة المصانع القائمة والمدن والقرى بامكانيات معالجة مياه الصرف الصحى والصناعي والتخلص منها بشكل سليم بعد المعالجة.

غير أن ما يبشر بالأمل أن تتخذ الحكومة إجراءات صارمه للحد من التلوث ويعهـد إلـى وزارة متخصصه هى وزارة البيئة برعاية هذه المشكلة الكبرى واتخاذ اجراءات والـذارات إلى كافة المصانع والمصادر التى تلقى مخلفاتها إلى نهر النيل دون معالجة.

وقد وضعت الوزارة برنامجاً محدداً أعطت فيه مهلة محدده لتصحيح الأوضـاع الخاطئـة. والا تعرضت هذه المصانع والمصادر إلى عقوبات رادعه مثل الغلق والغرامـات، وبهـذا يكون هذا أول التخطيط السليم والمتابعة المستمره لهذه المشكلة الكبرى – مشكلة التلوث.

ومن المهم ايضاً نشر الوعى البيئ ليس فقط بين المواطنين العاديين وبين المسئولين ايضـاً والتعريف بخطورة التلوث على مصادرنا الطبيعية المحدوده كما يجب أن تكون موضوعات التلوث وحماية البيئة جزءاً من مناهج التعليم.

---

[٦] محمد صفوت عبد الدايم، مرجع سبق ذكره ص٣٨-٤٠

٤- مصادر المياه غير التقليدية :

زيادة السكان ستستمر وستبقى الموارد المائيه المتاحه على حالها بما يهدد استمرار التنمية المتواصلة والوفاء بحاجة الزيادة السكانية من مياه الشرب والزراعة والاستخدامات الأخرى.

لذلك فلابد أن يؤخذ فى الأعتبار البحث عن مصادر أخرى قد تبدو غير عملية أوغير اقتصادية فى الوقت الحالى، ولكن قد تتغير النظرة إليها مستقبلاً بفضل التطور التكنولوجي وتحت ضغط الحاجه. وأهم هذه المصادر مياه البحار بعد تحليتها والتى يقتصر استخدامها حالياً على بعض المناطق الساحلية النائية وعالمياً يقتصر تحليه مياه البحر حالياً على الدول النفطية الغنية مثل السعودية والكويت. إلا أن آفاق التطور فى توليد الطاقة خصوصاً الشمسية وتكنولوجيا التحلية يبشران بالأمل فى هذا المصدر.[٧]

٥- البحث العلمي والتنمية البشرية :

أ- انشاء قاعدة علمية فى مجال الرى والصرف والموارد البيئية متمثلة فى المراكز البحثية كمركز البحوث المائية، بما لديه من امكانيات بشرية من الباحثين المتخصصين.

ب- إنشاء مركز التدريب للكوادر الفنية والادارية على كافة مستوياتها وذلك فى مجال الرى على مستوى عالمي.

ج- ادخال اساليب التكنولوجيا الحديثة فى مجالات العمل بالموارد المائيه على سبيل المثال :

١- استخدام الصور الجوية والأرضية التى تتيحها الأقمار الصناعية عن طريق الاستشعار عن بعد، ذلك أنه فى ضوء التطور الهائل فى أجهزة الحاسبات الآلية من حيث سعات التخزين الهائله وسرعة المعالجة الفائقه. وتم انشاء مركز بإمبابه للمراقبة والتنبؤ الهيدروميترولوجى وقد تم الانتهاء من تنفيذ الأنظمة والبرامج الخاصة بروافد النيل الأزرق والعطبره والسوباط وكلها يتبع من الهضبه الأثيوبية خلال المرحلة الأولى من انشاءالمركز ١٩٩٣/٩٠ وسوف يتم خلال المرحلة الثانية استكمال اعداد الأنظمة والبرامج التى تضم بقية روافد النيل.

٢- استخدام النماذج الرياضية واسعة المدى يهدف تطبيقها لدراسة البدائل الممكنه للأستخدام الأمثل للموارد المائيه لمصر مع تحديد افضلها الذى يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتشمل النماذج التى تحاكي روافد حوض نهر النيل من المنبع حتى أسوان. وكذلك ايضاً نماذج التوزيع الأمثل للمياه بشبكات الترع من أسوان حتى البحر المتوسط.

---

[٧] محمد صفوت عبد الدايم، مرجع سبق ذكره ص٤٠-٤١

٣- استخدام أنظمة المعلومات ودعم اتخاذ القرار بغرض الاستفادة من الكم الهائل من المعلومات والبيانات المتاحة فى مجالات العمل المختلفة. وتسهيل استخراج المعلومات المفيده من هذه البيانات بالسرعه والدقة المطلوبين فى هذا الصدد.

وقد تم انشاء مركز المعلومات الرئيسى بإمبابة.[٨]

٦- الاستفادة من علوم الهندسة الزراعية :

يمكن زيادة انتاج المحاصيل الزراعية إما بزيادة الأنتاجية أو بزيادة الاراضى الزراعية أو تكثيف العمليات الزراعية.

ولاشك أن مفتاح زيادة الأنتاجية هو فى استخدام التكنولوجيا التى حققت تقدماً هاماً فى مجال استنباط أصناف جديدة أكثر انتاجية ومقاومة للعوامل المناخية وللأوبئة والحشرات والآفات.

وعلى مراكز الأبحاث الزراعية فى البلاد العربية أن تتوسع فى تطبيق تكنولوجيا للأصناف المحسنه. وينبغى وضع برامج للتعاون مع مؤسسات الدولية للأستفادة من إنجازاتها فى هذا المجال.

وبالامكان زيادة الانتاج أيضاً من خلال تشجيع تطبيق التقنيات الزراعية المناسبة. وثمة تجارب تبين أن أعتماد التوقيت المناسب والكثافة المناسبة من المزروعات والبذور، يؤدى إلى زيادة الأنتاج.

كما أن تنمية الأراضى الزراعية يتطلب التركيز على التكثيف الزراعى لتحسين الأراضى أكثر من التوسع فى استغلال أراضى جديدة، ويمكن تحقيق زيادات فى انتاجية الأرض عن طريق الاستثمار فى مشاريع التنمية المائية من السدود ومشاريع الرى والصرف.

وقد اثبتت التجارب أن التسميد المنظم بالرى من خلال تقنيات الرى الحديثة يقنن استخدام المياه ويوفر إنتاجاً مرتفعاً مع نوعية عالية ويحول دون تلوث التربة والمياه الجوفية بالأسمدة.[٩]

٧- المفاضلة بين الاستخدامات :

هناك حاجة إلى العمل فى اتجاهين ، أولهما ترشيد استخدام المياه فى الزراعة مما يحافظ على منسوب الموارد المتجددة، وثانيهما هو اعتماد عنصر المفاضلة بين المحاصيل من أجل تحقيق أكثر ما يمكن من الانتاج بأقل ما يمكن من الموارد المائيه.

وهناك معطيات مشجعة تبين أن البلاد العربية قد أخذت تدرك أخيراً أهمية المفاضلة بين الاحتياجات للحفاظ على مواردها المائيه.

---

[٨] محمد صفوت عبد الدايم ، مرجع سبق ذكره، ص٤١-٤٢

[٩] برهان الدجانى، المياه فى البلاد العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعية، فى : المؤتمر السنوى الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين" لبنان، ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٩٨، ص٨-١٠.

ولا يبدو مشروع قناة توشكا فى مصر منسجماً مع هذا التوجه. وهذا المشروع الذى يعـود تخطيطه بداية إلى زمن بناء سد أسوان يرمى إلى تحويل حوالى ٥٤٠ ألـف فـدان مـن الصحارى فى قلب الصحراء الغربية إلى أراضى زراعية تستوعب ٧ ملايين من السـكان الزراعيين وتخلق مليون فرصة عمل جديدة لكن المصادر الرسـمية أعلنـت أنهـا تنـوى التعويض عن المياه المستخدمه لهذا المشروع من خلال الوفورات التى سـتتحقق بتحديـث أنظمة الرى والصرف وبأستخدام مياه الصرف المعالجة وتقليـص المزروعـات الكثيفـة الاستخدام للمياه مثل الأرز وقصب السكر. لذلك فإن مستقبل هذا المشروع يظل رهناً بمدى التقدم والنجاح فى تحقيق الوفورات المخططة.[١٠]

٨- الاستراتيجية المستقبلية للأستخدام الأمثل للمصادر المائية :[١١]

إن إصلاح المسار يتطلب عملاً متكاملاً ومنسقاً فى كافة جوانب إمدادات المياه وإستخداماتها والمحافظة على نوعيتها. ولعل أهم قضية فى هذا المجال هى ترسيخ مفهوم اعتبار الميـاه سلعة اقتصادية يتم التصرف بها على أساس تحقيق أقصى المنافع الممكنه للمجتمع فى إطار من العدالة والمساواة بين فئات المستهلكين. ونظراً لفشل آلية السوق بوجـه عـام بسـبب الخصائص المميزة للمياه والاحتكار الطبيعى لمصادر المياه من قبل الدولة، فإن للحكومات دوراً رئيسياً فى إرساء المفهوم الاقتصادى للمياه، وليس هذا بالأمر اليسير نظراً للمعارضه الشديده التى ستواجه تنفيذ مبدأ استرداد تكاليف المياه على الأقل ، بصوره خاصة من قبـل المزارعين الذين اعتادوا على التصرف بالمياه استناداً إلى اعتبارات سياسية واجتماعية دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتمثله فى كفاءة استخدام المياه والمحافظـة علـى نوعيتهـا. وتصحيح هذا الوضع السائد يتطلب جهداً إعلامياً لتوعية المواطنين ومستخدمى المياه لتغيير نظرتهم إلى المياه.

ومن أهم تلك الجوانب التى تقضي الاهتمام بها لتعظيم منافع المياه هى مايلى :

١- إيلاء أهمية خاصة لتوفير مياه الشرب لعدد كبير من السكان فى الأريـاف نظـراً للقيمـة المرتفعه لمثل هذه الإمدادات وآثارها الإيجابية والصحية والاقتصادية والاجتماعية. وعلـى أن يتم إقامة مشروعات مياة الشرب فى ضوء دراسات أوضاع الفقراء وكيفيـة حصولهـم على المياه والتكاليف التى يتكبدونها وقدرتهم على الدفع مقابل حصولهم على المياه وتصميم هذه المشروعات واختيار أماكنها المناسبة وتطبيق التكنولوجيا الملائمة.

---

[١٠] المرجع السابق، ص١٠.

[١١] عبد الكريم صادق، شوقى البرغوثى، "مصادر المياة واستخداماتها فى الوطن العربى، فى : أعمال الندوة الثانية لمصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى، (الكويت) ، ٨-١٠ مارس ١٩٩٦، ص١٢٠-١٢٣

٢- التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة لإمدادات المياه وتصميمها فى مراحلها المختلفة بمواصفات فنية ليحقق أعلى المستويات الممكنه من الكفاءة فى الاستخدام مع المحافظة على نوعية المياه والبنيه.

٣- إجراء الدراسات والمسوحات حول الفاقد من المياه فى شبكات إمدادات المياه المنزلية وأنظمة الرى للتعرف على ما إذا كانت تستلزم الترميم وتقدير التكاليف الاقتصادية المترتبه على الإصلاحات والمنافع المتوقع تحقيقها وتحديد جدواها على أسس اقتصادية موضوعية.

٤- نظراً لأستخدام معظم الموارد المائيه فى الوطن العربي للأغراض الزواعية. فإن قضية رشح المياه واقتصاديات الموارد المائيه بصفه رئيسية تتعلق بهذا الاستخدام. ولمفهوم الأمن الغذائى علاقة مباشرة باقتصاديات المياه من حيث تخصيصها للأغراض المختلفة ولنوعية الأنماط الزراعيةوكفاءة استخدام المياه ومستوى المنافع الاقتصادية الناجمة عنها.

٥- تبنى سياسات فنية واقتصادية لزيادة كفاءة استخدام المياه والمحافظة على نوعيتها فالتلوث مشكلة تتفاقم وتزداد الأضرار البيئية الناجمة عنها. ويتطلب الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة الزراعية وجود أنظمة صرف مناسبه لمياه الرى وتحديد التكنولوجيا المناسبة فى الأنشطة الصناعية وإلزام الصناع بمعالجة المياه العادمه قبل تصرفها مع فرض رسوم مناسبه مع مستوى التلوث الذىتحدثه الصناعات، نظراً لأن تلوث المياه يؤدى إلى الأصابة بأمراض مثل التيفويد والكوليرا.

ولهذه الآثار الصحية السيئه تأثيرضار على الانتاج ويمكن الاستفادة من التجاوب السابقة لدول متقدمة سبقتنا فى مجال مكافحة تلوث المياه فى الأنهار مثل نهرى الراين والدانوب وذلك من خلال عمل دراسة مقارنة خاصة وأن مصر تعتمد اعتماداً كلياً على مياه النيل فيما يتعلق بالشرب والغذاء والزراعة والصناعة[١٢]

٦- أن تحقيق الشمولية والتكامل فى إمدادات المياه واستخداماتها يتطلب استنادها إلى المعلومات والبحوث وتحليل نتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولذا فإن تخصيص الموارد الماليه الكافيه لهذه الأنشطة من شأنه أن يعزز القرارات والسياسات المتعلقة بالأستثمار فى الموارد المائيه واستخداماتها.

---

[١٢] عبود حسن نصر، عمر بكير، تأمين احتياجات مصر المائيه وتزايد مطالب دول المنطقة "دول حوض النيل-اسرائيل"الباحث، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، ابريل ١٩٩٥ ص٢٩-٣٠.

جدول رقم (٢)

الاحتياجات المائية الحالية والاسقاطات المستقبلية

مقدره بالمليار م٣ / سنة

السنه او الفترة الزمنية	الاحتياجات الحالية والاسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان طبيعية					الاحتياجات الحالية والاسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان معدله				
	منزلية	صناعية	رى	أخرى	المجموع	منزلية	صناعية	رى	أخرى	المجموع
١٩٨٠-١٩٨٥	٣,٣	٢,٥	٤٩,٧	٤,٠	٥٩,٥	١,٣	٠,١٣	٤٩,٧	٤,٠	٥٥,١٣
١٩٨٥-١٩٩٠	٤,٨	٣,١	٥٢,٣	٤,٠	٦٤,٣	—	—	٥٢,٣	٤,٠	—
١٩٩٠-١٩٩٥	٥٩	٣,٦	٥٤,٣	٤,٠	٦٧,٨	—	—	٥٤,٣	٤,٠	—
١٩٩٥-٢٠٠٠	٦,٨	٤,٠	٥٧,٦	٤,٠	٧٣,٤	٣,٦	٠,٦٥	٥٧,٦	٤,٠	٦٤,٧٥
٢٠١٠	٩,٠	٥,٧	—	٤,٠	—	٤,٠	١,٣٩	—	—	—
٢٠٣٠	١٦,٠	١٠,٧	٨٣,١	٤,٠	١١٣,٨	٧,١	٣,٥٥	—	—	—

المصدر : يونسكو ، تقييم الموارد المائية فى الوطن العربي ، دراسة مقدمة إلى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة، إدارة الدراسات المائية، باريس – دلفت – دمشق ١٩٨٨، ص١٨١.

يوضح الجدول ان الاحتياجات المائية للأغراض : المنزلية، الصناعية ، الرى ، استخدامات الرى فى تزايد مستمر ففى سنة ١٩٨٠-١٩٨٥ كان مجموع الاحتياجات المختلفة من الاحتياجات منزلية ، صناعي ، رى ، استخدامات أخرى ٥٩,٥مليارم٣/سنة

ثم أصبح مجموع لاحتياجات المختلفة فى عام ١٩٨٥ – ١٩٩٠ ٦٤,٣ مليار م٣/سنة.

وأصبح المجموع فى عام١٩٩٠ – ١٩٩٥ ٦٧,٨ مليار م٣/ سنه

ويتوقع أن يزداد مجموع الاحتياجات المختلفة ليصل إلى ١١٣,٨ مليار م٣/سنه عام ٢٠٣٠.

المبحث الثالث

ترشيد استخدام مياه الري

كأحد تحديات التنمية الزراعية ومحاربه التصحر

من أبرز مظاهر الخلل في التوازن بين الموارد المائية وبين عملية استهلاكها مانراه من تناقص مستمر لنصيب الفرد من إيراد النيل حيث بلغ ٩,٣م٣/ يوم في عام ١٩٢٧ حيث كان عدد سكان مصر ١٤ مليون نسمه وكان إيراد مصر من مياه النيل ٤٨ مليارم٣، وقد استمر نصيب الفرد المصري من إيراد النهر في تناقص إلى أن بلغ ٢م٣/يوم في عام ١٩٨٥ حيث بلغ إيراد مصر من مياه النيل ٤٠ مليارم٣، وفي عام ١٩٩٣ بلغ نصيب الفرد ٢,٧٥م٣/يوم حيث بلغ إيراد مصر من مياه النيل ٥٥,٥مليارم٣، ومع توقع استمرار هذا الإيراد ستظل مصر تعاني من الندرة المائية حيث يصل عدد سكانها إلى حوالي ٦٧ مليون نسمة ويكون نصيب الفرد من المياه إلى ٢م٣/ يوم فقط هذا في الوقت الذي سيرتفع فيه الطلب على المياه نحو ٧٢,٧ مليار م٣.[1]

ونظراً لأن قطاع الزراعة يستهلك نحو ٨٦٪ من إجمالي الموارد المائيه المتاحه، لمصر، كما موضح في جدول (٣) ، لذلك فإن ترشيد استخدام المياه في هذا القطاع سوف تكون له آثار إيجابية على المدى الطويل لسد احتياجات القطاعات الأقتصادية الأخرى واحتياجات السكان الذين يتوقع زيادتهم بنحو ٣٩ مليون نسمه حتى ٢٠١٧ حيث سيصل عدد السكان إلى أكثر من مائه مليون نسمه عن طريق :

١- تحديث وتحسين شبكة غير ملائمه طولها ٢٠ الف ميل من القنوات العامة لري الأراضي المحاذية لنهر النيل.

٢- تبطين القنوات لتقليل التسرب وكذلك تبطين الترع والمصارف كي يتركز الفاقد في البحر فقط.

٣- ثم تزويد أنظمة ري بالتنقيط أكثر كفاءة لري حوالي ٣٠٠ الف هكتار من الأراضي الجديدة في شرق وغرب الدلتا.[2]

---

[1] عماد الشافعي ، ترشيد استخدام مياه الري كأحد تحديات التنمية الزراعية في جنوب الوادي، دراسات التنمية ، مركز بحوث ودراسات الدول الناميه، القاهرة ، يناير ١٩٩٩، ص٢-٣.

[2] عبود حسن نصر، عمر بكير، تأمين احتياجات مصر المائيه وتزايد مطالب دول المنطقة "دول حوض النيل" - اسرائيل ، مجلة الباحث، مركز البحوث والدراسات الأقتصادية والمالية، القاهرة، ابريل ١٩٩٥، ص٥٤.

جدول رقم (٣) : الموارد المائيه الحالية

المصادر	مليارم٣/سنة	٪	الأحتياجات	مليارم٣/سنة	٪
مياه النيل	٥٥,٥	٨٦,٨٥	زراعة	٥٥,١	٨٦,٧٣
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي	٣,٧	٥,٧٩	مياة الشرب والصناعة	٨,٨	٣,٧٧
المياه الجوفية (الوادى والدلتا)	٤,١	٦,٤٢			
المياه الجوفيه العميقه	٠,٦	٠,٩٤			
الإجمالي	٦٣٩	١٠٠		٦٣,٩	١٠٠

المصدر : عماد الشافعي، ترشيد استخدام مياه الرى كأحد تحديات التنمية الزراعية فى جنوب الوادى ، كراسات التنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص٣.

يوضح جدول (٣) أن المياه المتاحة من النيل ٨٦,٨٥٪ ومياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها ٥,٧٩٪ والمياه الجوفية المتاحة فى الوادى والدلتا ٦,٤٢٪ والمياه الجوفيه العميقة ٠,٩٤٪.

وأن احتياجات الزراعة وحدها تبلغ ٨٦,٧٣٪ واحتياجات الشرب والصناعة ٣,٧٧٪.

وقد ساعد نمط التركيب المحصولي المصرى على تكريس مشكلة الخلل فى التوازن بين الموارد المائية المتاحة واحتياجات الزراعة والسكان ، حيث يشتمل التركيب المحصولي الراهن على بعض المحاصيل غزيرة الاستهلاك للموارد المائيه والتى لايتناسب عائدها الاقتصادي مع ما تستنفذه من مياه فى الرى، وعلى رأس هذه المحاصيل محصولاً الأرز وقصب السكر واللذان يستهلكان وحدهما نحو ثلث إجمالي التصرف المائى عند أسوان، وهى ثروة مائية ضخمة تتجاوز العائد الاقتصادي لهذين المحصولين إذا أخذ فى الإعتبار ما يمكن أن يعود على الزراعة المصرية من توجيه تلك الموارد المائيه أوالجزء الأكبر منها إلى مشروعات التنمية الرأسية.

وكما هو واضح فى الجدول (٤) فإن هناك محاصيل أخرى مثل بنجر السكر، تحتاج إلى مياه أقل كثيراً من قصب السكر بما يرفع القيمة المضافه لكل متر مكعب من مياه الرى.[٣]

[٣] عماد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص ٣-٤.

جدول (٤)

الاحتياجات المائيه والقيمة المضافه للفدان وللمتر المكعب من المياه لبعض المحاصيل

المحصول	الاحتياجات المائية للفدان ١٠٠٠م٣	القيمة المضافة جنية / فدان	القيمة المضافة لكل م٣ مياه
قصب السكر	١٢	١٥٥٢	٠,١
الأرز	٨,٨	١٣٦٣	٠,٢
برسيم تحريش	١,٠٦	٣٣١	٠,٣
بنجر السكر	٢,٧	٩٥٤	٠,٤
الذره	٢,٧	١٠٣٤	٠,٤
البطاطس	٢,٢	١١٧٧	٠,٤
البرسيم المسيم	١,٦٤	٨٤٩	٠,٥
البرتقال	٣,٣١	١٤٥٩	٠,٥
الفول	١,٣٥	٩٠٣	٠,٧
القطن	٣,١٨	٢٠٧٣	٠,٧
القمح	١,٥٩	١٧٨٩	٠,٨
الطماطم	٣,٢٦	٢٦٨٢	٠,٨

المصدر : عماد الشافعي، ترشيد استخدام مياه الرى كأحد تحديات التنمية الزراعية فى جنوب الوادى، كراسات التنمية، مركز بحوث دراسات ودورات الدول النامية، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ٤.

يوضح الجدول السابق جدول (٤) أن احتياجات الفدان من قصب السكر ١٢ ألف م٣ وأن احتياجات الارز ٨,٨ الف متر٣ مقارنة بالمحاصيل الأخرى التى لا تستهلك نسبة كبيرة من المياه، وبالتالى يمكن الاستعاضه عن زراعة قصب السكر الذى يستهلك نسبة كبيرة من المياه ببنجر السكر الذى يستهلك ٢,٧ الف متر٣ فقط، كذلك يمكن زراعة أنواع أخرى من الأرز لا تستهلك كميات كبيرة من المياه.

المزارع المصرية وثقافة الوفرة في الموارد المائية :

يعتبر السد العالى صاحب الفضل الأول فى شعور المصريين بالأمن المائى خلال العقود الأربعه الأخيره من القرن الحالى، وقبل ذلك العهد كان الفلاحين يقيسون حجم الفيضان بدقة، وكان عصر الأحواض يتم على اساس مبدأ تخزين أقصى كمية من المياه والطمى لتخصيب وتغذية ورى الأرض بكفاية، كاحتياطي لفترة الجفاف الطويلة، وبذلك كانوا يضمنون محصولاً واحداً فى انتظار الفيضان التالى.

وخلال ما يزيد عن ثلاثين عاما ضمن السد العالى للمصريين حماية كلية ضد الجفاف وكذلك ضد الفيضانات المدمره، وفى نفس عام تشغيله سنة ١٩٦٤ حجز خلف الحدود الجنوبية لمصر

أحد أقوى فيضانات القرن والتى كان من الممكن أن تتسبب فى خسائر فادحة وحول مياه الفيضان إلى مخزون يعتمد عليه فى السنوات التالية وفيضان عام ١٩٩٦ والذى يعتبر فيضاناً استثنائياً حيث تعدى ١٣٠ مليار م٣ من المياه كان من الممكن أن يكون كارثة محققه لو لم يكن هناك السد العالى وبين عام ١٩٨٤ وفى غضون ١٩٨٨ حيث كان السودان وبلاد أخرى فى الساحل الأفريقى ليعش أطول فترة جفاف واشد فترة كوارث للنصف الثانى من هذا القرن حيث شكل السد العالى حين ذلك سداً مانعاً لها. وقد أدى الشعور المفرط بالأمن المائى إلى سيادة ثقافة الوفرة والتى تتعامل مع موارد المياه على أنها موارد لا نهاية لها، وترتب على ذلك كثير من الممارسات الخاطئة التى تتراوح ما بين الاسراف فى استخدام مياه الرى الحقلى وتصل إلى حد تخريب الموارد المائيه من خلال القاء المخلفات الناتجة من المنزل والمزرعة، هذا فضلاً عن تصريف مخلفات الصرف الصحى فى المصارف.

ففى الدراسة التى أجراها قشطة والشافعى (١٩٩٥) فى ثلاث قرى بمحافظتى الجيزة والبحيرة وتم مقابلة ١١٩ مزارعاً وسؤالهم عن سلوكياتهم التى تؤدى إلى تلوث وأهدار المياه تبين كما هو موضح فى جدول رقم (٥) التالى وجود فجوات أو احتياجات معرفيه عاليه ومتوسطه فى أغلب السلوكيات الخاطئه وقد تراوح مؤشر هذه الاحتياجات بين ٦١ درجة فى حالة السلوك الخاص بالقاء الحيوانات النافقة فى الترع والمصارف وقنوات الرى، إلى أن وصل إلى ٩٣ درجة فى حالة السلوك الخاص بالاسراف فى استخدام الأسمدة الكيماوية.

وتدل هذه النتائج على انخفاض معلومات ومعارف الزراع فى مجالات السلوك الخاطئة التى تناولتها الدراسة، وبالتالى ارتفاع احتياجاتهم الارشادية المعرفيه فيها. وعند سؤالهم عن الأضرار التى تسببها هذه السلوكيات الخاطئه تبين ان القليل منهم بصفه عامة يعرف هذه الأضرار، وحددت نسب مختلفة منهم هذه الأضرار من وجهة نظرهم.[٤]

---

[٤] عماد الشافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص٥-٦.

جدول رقم (٥)

الاحتياجات المعرفيه الارشادية للمزارعين فى مجال السلوكيات التى تؤدى إلى تلوث وإهدار المياه

السلوكيات الخاطئة	الاحتياجات المعرفية			قيمة مؤثر الأحتياجات
	قليلة	متوسطة	عالية	المعرفيه
الأسراف فى استخدام مياه الرى	١٩,٧	٣٩,٥	٤١,٢	٧٤
الأسراف فى استخدام المبيدات	١٨,٥	٢٣,٦	٥٧,٩	٨٠
الأسراف فى استخدام الأسمدة	١,٧	١٧,٦	٨٠,٧	٩٣
القاء مخلفات المزرعة فى الترع والمصارف وقنوات الرى	٣٨,٧	٢٥,٤	٣١,٩	٦٤
القاء الحيوانات النافقه فى الترع والمصارف	٤٧,٩	٣٧,٠٠	٣١,١	٦١
تصريف مخلفات الصرف الصحى إلى المصارف	٤٠,٤	١٥,٩	٤٣,٧	٦٨

عماد الشافعى، ترشيد استخدام مياه الرى كأحد تحديات التنمية الزراعية، كراسات التنمية، مركز بحوث ودراسات الدول الناميه، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص٦.

أما فى الدراسة التى أجراها العادلى وآخرون (١٩٩٢) عن بعض الجوانب السلوكية المرتبطة بأساليب ترشيد أستخدام مياه الرى بين ٣٠٠ مزارع من مزارعى محافظة البحيرة فقد تبين مايلى :

- الانخفاض الواضح فى مستوى إلمام المزارعين بالعينه بأساليب ترشيد استخدام مياه الرى فى زراعة المحاصيل السائده بالمنطقة (١٣ اسلوباً) ، إذ بلغت نسبة ذوى المعرفة الجزئية أو المنعدمه بهذه الأساليب أكثر من ثلثى المبحوثين.
- أن اتجاهات اغلب أفراد العينه (٧١٪) نحو فكرة ترشيد استخدام مياه الرى واستخدام الأساليب التكنولوجية المتعلقة بالترشيد كانت محايدة، وأن اتجاهات نحو ٢٠٪ فقط من أفراد العينة كانت سلبيه، أما النسبه الباقية ٩٪ فكانت اتجاهاتها إيجابية.

- أن الاستجابات التنفيذية للمزارعين فى العينه نحو تطبيق الممارسات الزراعية المتعلقة بترشيد استخدام مياه الرى (٢١ ممارسة زراعية يوصى بها الارشاد الزراعى) كانت متدنيه بدرجة واضحه، إذ اتضح أن ٥٦٪ من أفراد العينه يعتبر مستوى تطبيقهم مرتفعاً، ونحو ٣٨٪ يعتبر مستوى تطبيقهم متوسطاً.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الإرشادية الإعلامية بهدف تبصير الزراع بحجم مشكلة الإسراف في استخدام مياه الرى وابعادها وانعكاساتها الخطيرة على التنمية الزراعية بشقيها الرأسى والأفقى، وكذلك تعديل وتغير الاتجاهات السلبية والمفاهيم والممارسات الخاطئه فى استخدام مياه الرى إسهاماً فى تحقيق المزيد من الفاعلية لنتائج البحوث والمصارف والتوصيات المتعلقة بفكرة ترشيد استخدام مياه الرى والتى يجب أن تنال ما تستحقه من عناية واهتمام.[٥]

وخلاصة الدراستين تبين الآتي :

١- اوضحت دراسة العادلي (١٩٩٢) أن اتجاهات أغلب افراد العينه (٧١) نحو فكرة ترشيد استخدام مياه الرى واستخدام الأساليب التكولوجية المتعلقة بالترشيد كانت محايدة ، وأن اتجاهات نحو ٢٠٪ فقط من أفراد العينه كانت سلبيه ، اما النسبه الباقية (٩٪) فكانت اجاهاتها ايجابية.

٢- أوضحت دراسة قشطة والشافعى (١٩٩٥) وجود فجوات أو إحتياجات معرفيه عاليه ومتوسطة فى أغلب السلوكيات الخاطئه وتراوح مؤثر هذه الاحتياجات بين ٦١ درجة فى حالة السلوك الخاص بالقاء الحيوانات النافقة فى الترع والمصارف وقنوات الرى، إلى أن وصل إلى ٩٣ درجة فى حالة السلوك الخاص بالاسراف فى استخدام الاسمدة الكيماوية.

٣- كلتا الدراستين توصلا إلى انخفاض معلومات ومعارف الزراع فى مجالات السلوكيات الخاطئة وبالتالى ارتفاع احتياجاتهم الإرشادية المعرفيه فيها.

ويمكن التأثير على سلوك المزارعين من خلال استخدام الحوافز الماليه مثل الاعانات ورد جزء من الضرائب على الاستثمار فى معالجة نوعية المياه أو الاعفاءات الضريبية على اقتناء الآلات الموفره للمياه وتحديد معايير لاستخدام المياه فى الزراعة مع فرض عقوبات إذا تم تجاوزها ومنح مكافآت مالية إذا تحقق ذلك الوفر، يمكن ان تفيد فى تحقيق اهداف ادارة الطلب وفى تشرفهم موضوع بقيمة المياه فى الأقتصاد القومي.[٦]

---

[٥] عماد الشافعى، مرجع سبق ذكره، ص٩.

[٦] غادة الحلفاوى، مرجع سبق ذكره، ص٦٠٤.

آليات ترشيد استخدام الموارد المائية :-

يمكن تحقيق التوازن بين المتاح من الموارد المائيه والطلب عليها مـــن خـــلال مجوعتيـــن ممتزيين من الآليات.

المجموعة الأولى : وهى الآليات التى تطبق على المستوى الشامل (Macro)

وينحصر أهمها فى : تعديل نمط التركيب المحصولى المصرى، ومحاولة اعادة النظر فـــى مستقبل الزراعة الأروائية، ومحاولة استعادة جزء من تكاليف نقل وتوصيل المياه.

المجموع الثانية : وهى الآليات التى يمكن تطبيقها على المســتوى الجزئـــى (Micro) أى مستوى المزارع الفرد المسئول عن الاستخدام النهائى للموارد المائيه على مستوى الحقل أو المرزعة أو المنزل الريفى، وهى آليات تركز على كيفية زيادة الوعى البيئى عامة والرعى المائى خاصة وكيفية تغيير سلوك المزارعين بما يضمن الاستخدام الراعى للموارد المائيه.

أولاً : آليات ترشيد استخدام الموارد المائيه على المستوى الكلى :(٣)

١ – تعديل نمط التركيب المحصولى فى مصر :

من أهم الحلول المقترحة لتقليل كمية المياه المستخدمة فى الزراعـــة مـــايتعلق بتغـــير التركيب المحصولى حيث يمكن :

– استبدال قصب السكر وهو محصول مستديم يتميز بمقنن مائى عالى تقتصر زراعته على جنوب الصعيد بمحصول بنجر السكر، وهو محصول شتوى يزرع فى شمال الدلتا وله مقنن مائى منخفض، مع الأخذ فى الإعتبار تقليل مساحات قصب السكر بما يتناسب مع العمر الافتراضى لمصانع استخراج الـ كر من القصب واستبدالها تدريجياً بمصانع أخرى لاستخراج السكر من البنجر.

– تقليل مساحة الأرز إلى ٩٠٠ الف فدان وهو الحد الأدنى لحماية الدلتا والجزء المتـــاخم للبحر الأبيض المتوسط من عوامل تداخل مياه البحر وزيادة ملوحـــة الـــتربه والميـــاه الجوفية.

– تحديد تركيب محصولى ارشادى لكل منطقة من مناطق الجمهورية وذلك مـــن خـــلال دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية ، بحيث يتم تبادل زراعة المحـــاصيل المختلفـــة فىكـــل منطقة حسب ظروفها المناخية ونوعية التربه والمياه بها ، فإذا لم يلتزم المزارعون بهذا التركيب المحصولى يجب تغريم المخالفين بالفارق فى كمية المياه التى تســـتخدم عـــن الكمية المحسوبة على أساس التركيب المحصولى الإرشادى.

---

(٣) د. عماد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٢- محاولة إعادة النظر فى مستقبل الزراعة الإروائية :-

لاشك أن مستقبل الزراعة الإروائية سوف يتأثر بتزايد ندرة المياه والطلب المتزايد على المياه من القطاعات الأخرى غير الزراعية . وسوف تواجه الزراعة منافسة شديده من القطاعات الأخرى.

ولقد توصل البنك الدولي إلى استنتاج مؤداه أنه على المدى الطويل وفى ضـــو زيـــادة تكلفة المياه وقله الفرص الاقتصادية المتاحة لزيادة عرض المياه، فإن الزراعة لابد وأن تستغنى عن المياه العذبه للقطاعات الأقتصادية الأخرى.

والمياه التى سيتم توفيرها وأدخارها لمواجهة الطلب الزائـــد علـــى الميـــاه لأغـــراض الاستخدام المنزلى والأغراض الصناعية سوف تكون من قطاع الزراعة. وهذا يرجـــع ليس فقط لأن الرى الزراعى يحصل على أعلى نصيب من الاستخدام الكلى للمياه، بل أيضاً لأن هذا القطاع ينطوى على إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة استخدام المياه.

ويرى البعض أن الزراعة يمكن أن تزدهر حتى فى ظل نقص المياه حيـــث أن النظـــم الحديثة فى الرى يمكنها أن توفر من ٣٠-٥٠٪ من الميـــاه المســـتخدمه فـــى نطـــاق المزرعة والحقل، وفى ظل استخدام وسائل وممارسات محصولية محسنه فإنـــه يمكـــن مضاعفة الإنتاجية المحصولية لوحدة المياه، كما أن تحديث الزراعـــة يمكـــن أن يبـــدا وينشط سلسلة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها مثل صناعة المواســـير وأنـــابيب الرى والمنقطات والأجهزة الزراعية الأخرى.

٣- محاولة استعادة جزء من تكاليف نقل وتوصيل المياه :

يتزايد الأقتناع يوماً بعد يوم بأهمية المياه كسلعة اقتصادية خاصة فى الأراضى الجديدة وتنعكس القيمة الاقتصادية للمياه كسلعة فى آليات تسعير المياه حيث يجب أن تخضـــع هذه السلعة النادره فى المدى الطويل على الأقل- إلى قوى السوق التنافســـية وبذلـــك يمكن أن تؤدى إلى استخدام أكثر كفاءة للمياه. ومن المهم أن نعرف أن تقديـــم آليـــات فعاله لتسعير المياه هى مسألة صعبه من الناحية الاجتماعية والسياسية، وتشير خبرات البنك الدولى إلى أن إنشاء نظام سوق فعال للمياه يمكن أن يكون باهظ التكاليف، إلا أنه فى ضوء الندره المتزايده للمياه فإن فوائد إنشاء مثل هذه النظام بالإدارة الفعاله للطلـــب على المياه يمكن أن تعرض هذه التكاليف.

ثانياً : آليات ترشيد استخدام الموارد المائيه على المستوى الجزئي :(٨)

١- تكوين ودعم جمعيات وروابط مستخدمي المياه :

نظراً لأن المزارع هو المستفيد النهائي والمسئول أيضاً عن استخدام نظام وشبكات الري والصرف، لذلك فقد نشطت في الآونه الأخيرة فكرة تكوين ودعم جميعات وروابط لمستخدمي هذا النظم والشبكات، وذلك بهدف النهوض وتحسين النظم التي تؤدي إلى الاقتسام الأفضل للمياه مع الوضع في الاعتبار حل مشاكل نقص المياه عند نهايات الترع والمساقي ومشاكل الفقد في المياه وكذلك تحسين إدارة المياه على المستوى الحقلي.

٢- تغير سلوك المزارعين فيما يتعلق باستخدام الموارد المائيه :-

هناك العديد من الطرق والأساليب التي يمكن للمرشد المائي اتباعها لتغير سلوك المزارعين وصيانة الموارد المائيه وحمايتها من التلوث أو الأهدار وتتلخص هذه الطرق في الآتي :-

١- الاجبار أو الاكراه :

حيث تستخدم القوة من خلال سلطة معينة لإجبار المزارع على أداء فعل معين وإذا تم تطبيق هذه الطريقة فلابد من أن تتوافر لمن يطبقها الشروط التالية.

- أن تتوافر لديه قوة أو سلطة كافية.
- أن يعرف كيف يحقق أهدافه.
- أن يكون قادراً على المراجعة والتأكد من أن المزارع الذي يتم إجباره بسلك الطريقة المرغوبة.

وفي كثير من من الدول توجد قواعد وقوانين لابد من اتباعها في مجالات الصحة العامة، فمثلاً يلجأ مفتشو الألبان إلى إجبار المزارعين ، في بعض الأحيان، إلى اتباع ممارسات أكثر ملائمه من الناحية الصحية ويستخدمون في ذلك التهديد بالغرامات ووسائل العقاب الأخرى لتحقيق أهدافهم.

٢- النصح :

حيث يتم اسداء النصح فيما يتعلق بالحل المناسب الذي ينبغي إختياره لحل مشكلة معينه.

٣- التأثير الصريح في مستوى معرفة واتجاهات المزارع :

تفيد هذه الطريقة في تحقيق التغيرات السلوكية طويلة المدى، كما أنها تساعد في زيادة ثقة المزارع في نفسه وفي قدرته على حل المشاكل المشابهة في المسقبل بنفسه.

---

[١] [illegible] الشافعي، مرجع سبق ذكره ص١٢-٢٢

وتعتبر هذه الطريقة من افضل [illegible] التى يمكن أن يتبعها المرشد المائى فـــى [illegible]

[illegible]

<u>٤- المناوره :</u>

وذلك بالتأثير على مستوى معلومات المزارع واتجاهاته دون أن يعى المزارع ذلك.

<u>٥- البرامج الأرشادية والتعليمية :</u>

يمكن أن تلعب هذه البرامج دوراً فى اذكاء وعى الأفراد، وهى ذات فعالية كبيرة عنـــد إدخال التقنيات الجديدة الموفرة للمياه.[٩]

---

[٩] د. غادة الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

خاتمة:

يعاني المواطن المصري من تناقص مستمر فى حصته من موارد المياه التى كانت تقدر بنحو ٣٤٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٥٠ الا أنها وصلت عام ١٩٩٨ إلى ألف متر مكعب سنوياً، ويتوقع مع استمرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية أن تنخفض إلى ٦٠٠ متر مكعب سنوياً عام ٢٠٢٠.

ولذلك يجب الاسراع بالعمل على تخفيض كميات المياه المفقوده حيث أنه من الخطأ تخزين المياه على مناسيب مرتفعة من بحيرة السد حيث يعمل ذلك على زيادة معدلات التبخر للمياه وأن يتم التخزين على مناسيب منخفضة عن طريق تعديل الكميات المنصرفه خلف بحيرة السد.

وتجدر الاشارة إلى أن الفواقد فى مياة نهر النيل تحدث فى دول أخرى غير مصر مثل أثيوبيا، أما فى منطقة جنوب السودان فتكثر المستنقعات حول بحيرة كيوبو فيكتوريا وهى مصادر فاقده لايستفيد بها أحد.

مفيض توشكى قد يساعد على تصريف جانب كبير من مياه الفيضان وتخفيض ضغط المياه المعرض له الجسم الركامى للسد. إلا أنه من المتوقع أن تستمر مشكلة المياه فى الواحات الغربية كنتيجة لزيادة سحب المياه من الأبار إلى مناسيب منخفضه. كما يجب الأخذ فى الأعتبار بأن رفع المياه وموارد الطاقة اللازمة قد يتطلب مضاعفة التكاليف من ناحية زيادة كفاءة استخدام الموارد الجوفية لضمان استعمالها لأطول فترة ممكنه. ومن ناحية أخرى سواء لتعمير الصحراء وأراضى جنوب الوادى أو لتوفير مياه الشرب.

كذلك يجب الاستفاده من مياة الصرف بمختلف أنواعها الزراعي والصناعى والصحى المعالجه والتى يمكن أن تعوض جانب كبير من احتياجات مصر من مياه الرى لتوجهها إلى المناطق الجديدة فى سيناء والصحراء الغربية.

ويجب الاشارة إلى أن سوء استخدام المياه قد يؤدى إلى ندرتها ومن ثم يؤدى إلى التصحر الذى يرجع إلى سوء استخدام بشرى فى أغلب الاحيان وليس نتيجة مكاخي. تغير مناخي

وسوف يترتب على ندرة المياه فى المستقبل نزاعات بين الدول وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع من أن حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، ومثل هذا الموقف لابد أن يؤدى إلى تفاقم المنافسه وتصادم المصالح، إذ أن استخلاص المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيراً كبيراً على امدادات المياه على الجانب الآخر.

وكذلك فأنه فى حالة وصول استغلال الموارد المائيه إلى حد الاستخدام الكامل للموارد المتاحة، أو فى حالة الاستغلال المنفرد لمورد مائى واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع

تجاهل الأطراف الأخرى وحاجاتها، يصبح موضوع المياه مناسبة ومبرراً قوياً لتفجر النزاع بين المصالح المختلفة على كافة المستويات المحليه، حيث يسود النزاع بين المصالح المختلفة حول توجيه المياه للزراعة، أو الصناعة أو لأغراض الأستخدامات المنزلية، والاقليمية وحيث ينشب الصراع بين دول المورد المائى الواحد حول انصبة كل منها من المورد المشترك.

قائمة المراجع

١- الكتب :

١. يونسكو ، (١٩٨٨) ، تقييم الموارد المائية في الوطن العربية ، دراسة مقدمة إلى المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة ، باريس – دلفت – دمشق .

٢- دوريات :

١. الحفناوي . غادة ، (١٩٩٤) ، "أزمة المياه في الشرق الأوسط" ، مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، عدد ٤٣٧ ، القاهرة .

٢. الشافعي ، عماد ، (١٩٩٩) ، "ترشيد استخدام مياه الري كأحد تحديات التنمية الزراعية في جنوب الوادي " ، كراسات التنمية ، القاهرة .

٣. خاطر . سليمان عبد الستار ، (١٩٨٧) ، " التصحر في أفريقيا " ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية ، عدد ١٩ ، القاهرة .

٤. عبد الدايم . محمد صفوت ، (١٩٩٥) ، " استراتيجيات المستقبل لمواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة ، سلسلة بحوث سياسية ، القاهرة .

٥. نصير . عبود ، (١٩٩٥) ، "تأمين احتياجات مصر المائية وتزايد مطالب دول المنطقة " ، مجلة الباحث ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة .

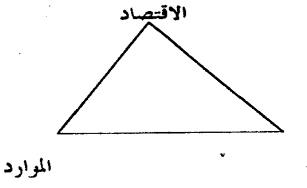
٣- مصادر أخرى :

١. الدجاني ، برهان ، (١٩٩٨) ، "المياه العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعية" ، المؤتمر السنوي الثالث ، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، لبنان .

٢. صادق ، عبد الكريم والبرغوني ، شوقي ، (١٩٩٦) ، "مصادر المياه و استخداماتها في الوطن العربي " ، الندوة الثانية لمصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت .

العوامل التي أجبرت الإنسان علي دراسة الاقتصاد

لقد مارس الإنسان السلوك و الفكر الاقتصادي منذ بدء الخليقة ، قبل ظهور علم الاقتصاد كعلم بآلاف السنين ، كما أن أول مشكلة واجهت الإنسان على وجه الأرض كانت المشكلة الاقتصادية ،و في رأينا أن هناك مثلث يسمى بمثلث العلاقات قد أحاط بالإنسان جعله يفكر في ضرورة التكيف و التأقلم مع البيئة ، لأغراض مصالحة الخاصة ، وهذا المثلث الذي يحدد علاقات الإنسان ، هو في نفس الوقت يحدد الفكر و السلوك الاقتصادي ، ليس هذا فحسب بل كان هذا المثلث وراء تطور الفكر الاقتصادي ، و مركز ازدهار أو تدهور الحضارات في جميع الأمم .



شكل رقم (١) مثلث علاقات الإنسان

يتضح من الشكل رقم (١) أن مثلث العلاقات يشمل في القاعدة البيئة ثم الموارد المتاحة داخل البيئة ، وفي أعلي المثلث الاقتصاد كفكر وكسلوك ، وقد تحكم هذا المثلث في فكر الإنسان وسلوكه ، وعلي الرغم من ازدياد هذا التحكم يوما بعد يوم ، إلا أن الدراسات الاقتصادية تفتقد تحليل هذه الظاهرة ، وتفسيرها لذا نقدمها للقارئ العزيز كاجتهاد يساهم في معرفة العوامل الناجمة عن تحكم هذا المثلث في سلوك الفرد[1] .

كما يتزايد اهتمام معظم (أن لم يكن جميع) الدول في الوقت الحاضر بدراسة علم الاقتصاد، متأثرين لا شعوريا بالمثلث سالف الذكر، نظرا لارتباط مستوى الرفاهية الاقتصادية في أية دولة بقدر ما هو متاح من الموارد الاقتصادية داخل بيئة المجتمع ، و استغلالها الاستغلال الأمثل

[1] المزيد حول مثلث العلاقات ، راجع للمؤلف الدراسة التالية : د.محمد موسى عثمان ، الموارد الاقتصادية منظور بيئي ، مكتبة زهراء الشرق ١٩٩٦ ص ص ٤٣- ٦٥

لتحقيق التقدم و النمو ، ناهيك عن أن غنى وفقر المجتمعات اليوم يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد ، ولكن أيضا بمقدرتها على ممارسة الفكر الاقتصادي في استخدام هذه الموارد بكفاءة .

معنى هذا أن هناك العديد من العوامل التي تدعو الدول و المجتمعات إلي دراسة علم الاقتصاد، كذلك على المستوى القروي ، نجد أن الإنسان يحتاج إلي الموارد ، فهو في حاجة شديدة لدراسة البيئة التي تتاح بها هذه الموارد ، مما يجعله مضطرا لدراسة الاقتصاد و أنماطه ، ونحن نرى أن أهم العوامل التي أجبرت الإنسان علي ضرورة البحث عن الموارد ، ومن ثم ضرورة دراسة التكيف و التأقلم مع البيئة ، بما يؤدى إلى ضرورة ممارسة الفكر الاقتصادي وما ينبثق عنه من سلوك اقتصادي هي:

أولا – عوامل متعلقة بالإنسان ذاته و هي :

١- الجوع ، ٢- المأوى ، ٣- الملبس ، ٤- النار و الطاقة، ٥- الصناعة ، ٦- وسائل النقل و الاتصال ، ٧- الكتابة .

ثانيا – عوامل مجتمعية وهى :

ا-ندرة الموارد و تعدد الحاجات ، ب- التنمية الاقتصادية

ج-حماية الموارد و المحافظة عليها ، د- آثار الحروب

ه-التكتلات الاقتصادية و السياسية المختلفة في العالم

و-تقييم خريطة العالم الاقتصادية

ز-تجارب الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي

و الآن نتناول بشيء من التفصيل دراسة هذه العوامل :

أولا – العوامل المتعلقة بالإنسان ذاته [٢]:

١. **الجوع :** إن الجوع حاجة متكررة متناوبة كل يوم ، و منذ آلاف السنين وجد الإنسان نفسه مضطرا للبحث عن غذائه ، فهو يأكل لكي يعيش ، وكما هو المعتاد يأكل ثلاث مرات (الإفطار – الغذاء – العشاء) ، واكتشف الإنسان أن تناوله ثلاث وجبات من الطعام في اليوم هو أفضل نظام غذائي للجسم، و لسنا ندرى إذا كانت الطبيعة قد قصدت ذلك ، وأن البشر اكتشفوا ما تهدف إليه الطبيعة من التجربة خلال القرون الطويلة ، أم أن الطبيعة قد راضت نفسها تدريجيا على تقبل عادة مارسها المرء لأنها تلائم ظروفه، فأصبح من المستحسن – إن لم يكن من الضروري – تناول ثلاث وجبات حتى تسد حاجات الجسم [٣].

---

[٢] راجع للمؤلف ، المرجع السابق ، ص ٤ – ٦٥

[٣] د.إبراهيم فهيم ، عالج نفسك بالغذاء ، سلسلة اقرأ ، العدد ٣٧٤ ، دار المعارف ، ص ٩٦

وتختلف ظاهرة الشهوة للطعام عن ظاهرة الجوع ، فقد تشتهى الطعام و معدتك مليئة ، وقد تكون جائعا - والجوع هنا يعني حاجة الجسم للطعام - ولا تشتهي طعاما ، فالجوع أصلا تصحبه انقباضات في عضلات القناة الهضمية ، وقد يتطور إلي إحساس بالألم (تقريظه) وقد يتبع ذلك - إن لم يكن دائما- إفراز العصارات المعدية ، و الجسم إذا يكون مجهدا قد تعجز هذه العضلات عن الانقباض المنتظم الذي يشعر المرء بالجوع[4].

والجوع قد يحفز المرء لأن يتناول طعاما لا يمكن أن يثير الشهوة ، بل إنه قد يقتلها ، فالجندي أو الرحالة الضال مثلا قد يدفعه الجوع - وليست الشهوة - لأن يأكل طعاما كاد أن يفسد ، أو غذاء كريه الطعم و الرائحة ، وقد تبقي الشهوة للطعام بعد أن يزول الجوع .

وظاهرة بقاء الشهوة للطعام حتى بعد أن تسد حاجات الجسم من الغذاء عند الشخص العادي ، قد تكون أثرا من آثار البيئة في حياة أجدادنا الأولين ، حينما لم تكن موارد الغذاء مكفولة في جميع الأوقات بانتظام ، فالجسم مهيأ بحيث يستطيع أن يختزن الكربوهيدرات الزائدة عن الحاجة في صورة (جليكوجين) في الكبد و العضلات ، وهذه الطاقة المختزنة يمكن الإفادة منها ببطء عندما يتأخر موعد الوجبة التالية ، أو المحافظة علي الصمود الاضطرار للجري مسافات طويلة أو للدفاع عن النفس عند مواجهة خطر طارئ ، وثمة صورة أخري من طعام الوقود هي الدهن الذي يدخر في مواضع معينة للإفادة منه في الأيام التي لم يكن يحالف فيها الحظ أجدادنا ، فلا يتمكنون من العثور علي طعام .

نخرج من هذا بأن الغذاء أو الطعام أو المأكل هو خليط من مواد تمد الجسم بالطاقة اللازمة للدفء و الجهد ، فهو من هذه الناحية وقود ، ثم مواد تمد الجسم بمستلزمات النمو و الإصلاح و الترميم ، وهو من هذه الناحية مادة بناء ، ووظيفته - أي وظيفة الغذاء - هي المحافظة علي الوظائف الفسيولوجية للأعضاء بدون أن تحدث بها تغيرا نوعيا أو كميا .

وعرف أجدادنا أن الغذاء هو الدعامة الأولى للصحة ، إنه يبني الدم و العضلات و العظام و الأسنان وكل جزء في جسم الإنسان ، وعلي الرغم من أن وظيفته الأساسية هي إمداد الجسم بالطاقة اللازمة لقيامه بمختلف وجوه النشاط ، فقد ثبت أن للمأكل تأثيراً كبيراً علي أعصاب الإنسان وتفكيره ومزاجه وشخصيته ، ولذلك ليس من المغالاة في شئ أن يقال (أنت .. ما تأكل)

ولقد أجريت دراسات عديدة علي الأطعمة التي يتناولها كثير من الشعوب ، فثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة رابطة بين نوع الطعام وبين صحة الشعوب التي تتناوله من حيث بنية الجسم : الطول ، الوزن ، قوة العضلات ، والكفاءة الذهنية و مقاومة الأمراض ، والاحتفاظ بالشباب لأطول مدة .

[4] المرجع السابق ، ص ص ١٠٣ ، ١٠٥

ففي اللحظة التي تدب فيها الحياة ، ويبدأ الإنسان يتكون ، حينما يندمج الحيوان المنوي مع البويضة داخل الرحم – في تلك اللحظة تبدأ الحاجة إلى الغذاء ، وفي دقة التكوين عندما يكون الجنين داخل الرحم تكون الحاجة ماسة إلي الغذاء أكثر من أي وقت آخر ، وتغذية الأم حينئذ ذات أثر فعال في تكوين الجنين ، فهو ذو جسم سليم إن كانت تغذيتها كاملة ، وهو ذو جسم عليل أن كانت ناقصة [5] .

ومعني هذا أن للطعام أهمية في تكوين الإنسان منذ ولادته ، وحتى قبل الولادة ثم تزداد هذه الأهمية كلما تقدم في العمر إلي أن يصل به المطاف في مسالك الحياة إلى الشيخوخة و بالنسبة للظمأ أو العطس نجد أن الماء يحتل في حياة الإنسان مكاناً وسطاً بين الطعام الذي يأكله ، والأكسوجين الذي يستنشقه ، فهو اكثر ضرورة من الطعام و أقل حيوية من الأكسوجين ، أنه يساعد علي سيولة الدم والعصائر الهاضمة ،وتنشيط الإفرازات الداخلية ،ويعمل كمذيب للطعام ، ويحول دون تكاثر الجراثيم في الأمعاء ،وهو كذلك لا يمتص في المعدة ، وإنما يمتص أغلبه في الأمعاء ، وتتراوح الكمية اللازمة من الماء للشخص البالغ بين ست وثمان أكواب [6].

ولكن ماذا فعل الجوع في الإنسان وكذلك العطش ؟ منذ نزل إلى الأرض بدء يفكر الإنسان سعة حاجاته بالأكل ، ومع أن الطبيعة هي صاحبه الفضل الأكبر في حصول الإنسان علي ما يكفيه من الغذاء فإن ذلك كان في فصل الصيف ، حيث كان الإنسان البدائي يستطيع أن يحصل علي ما يحتاجه من الخضر والفاكهة والجذور وبراعم الأعشاب ، ولكن عندما يحل فصل الشتاء كان بفترة ندره الغذاء وكان الكثيرون يموتون خلالها جوعا .

وقد تكيف الإنسان مع البيئة تكيفا إيجابيا علي النحو التالي[7] :

أ ــ الجمع والالتقاط : كان الإنسان يستخدم عصا ليستخرج بواسطتها جذور النباتات التي في التربة ، ويذهب لجمع الأعشاب والثمار الصالحة للأكل .

ب ــ الصيد : وفي فتره ندره الغذاء النباتي فكر الإنسان في الصيد ، ولقد كان حصوله علي غذائه من جذور النبات ومن ثمار الأشجار سهلا ، بينما كان حصوله علي غذائه من اللحوم أكثر صعوبة وأشد خطرا ، فصنع الأسلحة من الحجر الصوان ، لاستخدامها في صيد الحيوانات ، وصنع الفخاخ ليقتنص الحيوانات ، ويتم الصيد بخروج الإنسان في جماعات ، كما كان يطلي جسمه بالطين ، حتى لا يراه الحيوان عندما يقترب منه ، وتوصل الإنسان بعد آلاف السنين إلي اختراع السلاح (القوس) الذي يتمكن به من صيد الطيور في الجو أو من علي أغصان الأشجار .

---

[5] د. أسامة أمين العطار ، الغذاء الكامل أساس الصحة ، اقرأ ٢٨٦ ، دار المعارف ، ص ٩

[6] د. إبراهيم فهيم ، مرجع سابق ، ص ٦ : ١

[7] د. محمد موسى عثمان ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧ ، ٥٠

والهدف الذي حققه الإنسان من الصيد هو حماية نفسه وأولاده من الحيوانات المفترسة ، واستخدام لحومها وألبانها في الغذاء ، ثم فكر الإنسان بعد ذلك في صيد الأسماك بـالبا أولا ، وتطورت طرق الصيد بتطور الحياة فاستخدم القوارب الصغيرة بقرب الشاطئ ، واستخدم السفن الكبيرة الحجم في الأماكن البعيدة عن الشاطئ والعميقة ، لأن الصيد في الأماكن البعيدة يستدعي أن يمكث الصيادون في البحار مدة طويلة قد تصل إلي عدة شهور ، لذلك اخترع الإنسان ثلاجات في السفن لحفظ الأسماك ، ومصانع لحفظ والتعليب ، وعمل شباك خاصة وقوية .

ج ـ استئناس الحيوانات : مع استقرار الإنسان تعلم استئناس الحيوان ، وفي بلاد الشرق استخدم الكلاب المدربة في اقتناص الحيوانات مثل الماعز والخراف والإبل ، ثم يحتجزها في حظائر خاصة ، ويقدم لها الطعام إبقاء عليها للانتفاع بها كغذاء في أوقات المجاعات ، واكتشف الإنسان أن لبن هذه الحيوانات يمكن شربه وانه غذاء ممتاز ، وبذلك تعلم الإنسان أن يحتفظ بمصدر منتظم من اللحوم والألبان .

وبعد ذلك كان الرعي حيث كان التنقل من مكان إلي أخر بحثا عن الماء والعشب أما الإنسان في الدول المتقدمة يمارس حرفة الرعي المتقدم حيث يستقر مع حيواناته في مكان محدد تتوفر فيه الحشائش والمياه ، وعندما تقل الحشائش أو المياه يقوم بحفر الآبار لاستخراج المياه الجوفية كما يقوم بزراعة البرسيم أو الذرة كعلف أخضر للحيوانات ، أو يجففها (الدريس أو الكسب) لتتغذى عليها الحيوانات في فترات الجفاف .

د ـ الإنتاج الحيواني : وهكذا نجد أن الإنسان اعتمد علي الثروة الحيوانية في الحصول علي غذائه وعلي ملبسة ، وعلي عمل الخيام من صوفها أو وبرها أو جلودها في إقامة مسكنة ، وأهم الحيوانات التي اعتمد عليها كانت الماشية (الأبقار والجاموس) واستخدامها في جر المحاريث وإدارة السواقي .

ومن الحيوانات الأغنام التي تتمثل في الخراف ويؤخذ منها الصوف ، واللبن واللحوم الجيدة، وكذلك الماعز ويؤخذ منها الوبر اللازم لصناعه المنسوجات واللحوم كغذاء واللبن لصناعه الجبن ، وكذلك الإبل وتربي في المناطق الصحراوية لأنها تتحمل الجفاف ، ويؤخذ منها الوبر لصناعة الخيام والأغطية الثقيلة ، التي تصلح لسكان الصحاري في الشتاء ، واللحوم كغذاء ، واللبن من الناقة ويستخدم كشراب ولصناعة الجبن .

وقام الإنسان بتوفير العلف الجاف والأخضر والمياه طول العام ، ثم كان الاهتمام بالرعاية البيطرية ، واستخدام أحدث الأساليب العلمية ، وتوفير المواصلات انقل الحيوانات من مناطق الرعي إلي مناطق الاستهلاك وعدم ذبح صغار الإناث .

هـ ــ الزراعة : وهي ما تعرف باستئناس النبات ، وقد أدت الزراعة إلي استقرار الإنسان ، وهي أهم مرحلة في تاريخ حياته ، فقد لاحظ أن الحاصلات النباتية تنمو في نفس بقعة الأرض لعدة سنوات متتالية ، كما لاحظ أنة عندما يلقي في الأرض كمية صغيرة من الحبوب التي سبق أن احتجزها ، تنتج محصولا يفوق مقدار الحبوب التي وضعها في الأرض .

وتحت ضغط الجوع تعلم الإنسان كيف يحسن استغلال الأرض ، وعرف الزراعة بالتناوب حتى لا تضعف الأرض ، وعرف طرق مقاومة الآفات الزراعية ، والأسمدة التي تزيد من الإنتاج لأنها تخصب التربة ، واخترع الآلات الحديثة من آلات البذر والحصاد ، والجرارات التي أمكنها أن تؤدى الأعمال بأقل وقت وجهد .

و ــ حفظ الأطعمة : قام الإنسان بتخزين الحبوب في صوامع ، لكنة كان من الصعب عليه تخزين اللحوم أو الأسماك ، ثم تمكن من تجفيف اللحوم عن طريق التمليح والتدخين ، ثم عرف حفظ الأغذية باستخدام السكر ، ثم عرف حفظ اللبن بالسكر ، ثم الحفظ بالتسخين ، ثم الحفظ بالتجميد، وترتب علي تطور حفظ الأطعمة تحسن طرق المواصلات ،توفير كميات هائلة من الغذاء، إرسال فائض إنتاج بعض الدول إلي الدول الأخرى المحتاجة إلية ، استنباط أنواع جديدة من البذور للحصول علي محصول وفير .

نخرج من كل هذا بأن الجوع كان عاملا هاما أجبر الإنسان واضطره إلي التفكير في البيئة المحيطة لاستغلال مواردها لتوفير الطعام ، فكانت النهضة الزراعية والنهضة الصناعية ، ومعنى هذا أن الجوع يعتبر محور تطور الحضارات وتقدم الأمم ، وذلك قبل ظهور الحاجات الأخرى للإنسان.

٢ -المأوي: إن الإنسان منذ آلاف السنين كان ينتقل باستمرار من مكان إلي آخر ، ولا يستقر في مكان واحد ، كان ينام في العراء دون مأوى ، لذلك كان عملية أن يبحث عن مكان يأوي إلية يحميه من البرد والشمس والحيوانات المفترسة التي كانت تهاجم ليلا ، فلجأ إلي الكهوف ، وعندما تعلم الزراعة شعر أنة في حاجة إلي الاستقرار في مكان واحد بالقرب من زراعته وأصبحت حاجاته إلي مسكن يأويه شديدة ، ففكر في بناء مسكن خاص به يحتمي فيه ويعيش بداخلة ، فكانت الضرورة للبحث في موارد البيئة عن ما يحقق له ذلك ، وهذه دراسة اقتصادية.

فبني المسكن من فروع الأشجار ، حيث تتوافر الغابات ، ومن الأعشاب الضخمة ، حيث تنمو الحشائش بعد أن تخلط بالطين ، ثم من الأحجار ، حيث توجد الصخور الصلبة ، ثم من الطين المخلوط بأعواد الفحم بعد درسها ، وأغصان الأشجار والطوب اللبن وجلود الحيوانات ، حيث يكثر الطمي بالقرب من الأنهار.

وبمرور الزمن تقدم الإنسان في مجال التفكير ، فأدخل كثيرا من التغيرات علي الأكواخ التي كان يعيش فيها ، لأنة كان يعتبر الكوخ مكانا يحميه من الحرارة الشديدة والبرودة ومن الحيوانات المفترسة، أصبح المسكن هو المكان الذي يقضي فيه معظم وقته مع أسرته ويستريح وهو مطمئن علي نفسه وعلى أسرته .

وأفضل مثال لاستخدام موارد البناء ما فعلة الفراعنة وهم المصريين القدماء حيث استخدم الأحجار في بناء معابد الآلهة والمقابر والأهرامات ، وهذه الأحجار كانت إما جرانيت أو حجر جيري أو حجر رملي ، كما استخدموا الطوب اللبن في بناء المساكن الخاصة بالملوك أو بعامة الشعب ، وكانوا يطلونها من الداخل بالألوان الزاهية .

وتأثر فكر الإنسان تجاه المأوى بالبيئة ، فاختلف المسكن عن الأخر حسب مناخ البيئة من حيث شدة الحرارة أو إنخفاضها ، ومن حيث المطر أو الجفاف ، وكذلك حسب السطح من حيث الارتفاع أو الانخفاض ، وحسب نوع المواد التي تصنع منها المساكن ، وحسب عدد الطوابق والنوافذ .

هذا عن المسكن أما عن الأثاث ، فقد فكر أيضا في استخدام موارد البيئة ، وأفضل مثال لذلك ما فعله المصريون القدماء ، حيث كانت الأسرة التي ينامون عليها تصنع من الحجر أو من الخشب وكانت تغطى بحصير من الحبال ثم توضع فوق الوسادة ، وكانت المقاعد (الكراسي) ذات ظهور عالية وفيها مواضع للقدمين ، ووسائد للراحة لمن يجلس عليها ، وصناديق من الخشب للملابس.

وكان المأوي عاملا هاما وراء تطور بناء المساكن ، التي أخذت أشكالا متطورة ومختلفة باختلاف حضارة كل شعب ، وعاداته وتقاليده ، كما تختلف مساكن الريف عن مساكن المدينة ، ومع تزايد السكان كانت الحاجة إلي بناء تجمعات سكنيه جديدة في الصحراء لتوفير المأوى .

ولقد اهتمت الدولة في مصر ببناء مدن جديدة علي أطراف الصحاري مثل :

مدينة العاشر من رمضان ، السادات ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، العبور ، السلام ، الشروق ، النهضة ، العامرية الجديدة ، وكان المأوي أحد العوامل الهامة في تطور المسكن الحديث المعاصر ، والذي أصبح يستخدم له الخرسانة المسلحة في البناء ، وهكذا نجد أن الإنسان قد رجع في بنائه للمسكن إلي عناصر البيئة الطبيعية ، لتصبح أكثر ملائمة للمعيشة ، وأصبح المسكن المعاصر يحوي التجهيزات الحديثة من تليفون وسخان وثلاجة وبوتاجاز ...الخ ، وظهرت علوم متخصصة للبناء والتشييد ، وسبل مختلفة للبناء ، كما أن له مراحل يمر بها كالتصميم ، والاساسات ، والإنشاءات العلوية ، ثم التجهيزات النهائية ، فالديكور .

٣-الملبس : لقد وجد الإنسان نفسه لا يستطيع أن يعيش لفترة طويلة في أماكن شديدة الحرارة أو أماكن شديدة البرودة بدون غطاء مناسب ، ففكر في جسده وفي بيته ، فوجد أن الملبس يحمي جسده من تقلبات الطقس ، ومنذ آلاف السنين استخدم الناس جلود الحيوانات لتغطية أجسادهم ثم اكتشفوا بعد ذلك كيف تغزل الخيوط وتنسج علي هيئة أنسجة وملابس .

وعند ممارسة اللعب الناس ملابس خاصة ، وعند القيام بأعمال خطيرة يرتدى أيضا ملابس خاصة ، ويميل الإنسان لاختيار الملابس التي تبدو جذابة ، وتشعره بالراحة ، ويختلف الملبس مع اختلاف البيئة، كما أن للبيئة أثرها في تطور الملابس ، ففي البلاد الباردة يرتدى الناس الملابس الثقيلة المصنوعة من الصوف ، حتى تحفظ حرارة الجسم وتمنحه الدفء ، كما أن الأحذية الثقيلة والقبعات المغطاة أو المبطنة بالفرو لتقيهم البرد .

وفي البلاد الحارة يحتاج الناس إلى الوقاية من أشعة الشمس المحرقة وفي المناطق الصحراوية الحارة يرتدي أغلب الرجال والنساء ملابس طويلة وفضفاضة ، مصنوعة من القطن أو الكتان فتسمح للهواء بالانتشار حول أجسادهم وتبريدها ، ومثل هذه الملابس تكون عادة بيضاء اللون لتعكس أشعة الشمس ، وأغلب الناس في البلاد الحارة يغطون رؤوسهم فتراهم يلفون أو يربطون قطعة منفصلة من القماش حول الرأس أو يرتدون قبعة عريضة الحافة .

وفى المناطق المعتدلة يرتدى الناس نفس أنواع الثياب على مدار السنة ، لعدم وجود فروق واضحة في المناخ بين فصول السنة ، كما يرتدون الملابس الخفيفة صيفا، الثقيلة شتاء ،وكان الإنسان البدائي يستخدم في صناعة ملابسة أوراق الأشجار ، ومع مرور الزمن أصبح الإنسان يستخدم جلود الحيوانات التي يقوم بصيدها دون أن يقوم بدبغها ، ومع التطور تعلم الإنسان دبغ الجلود و صناعة الفراء ،وكان يلبس جلود الحيوانات بعد دبغها ، لأنه كان يحترف صيد الحيوانات والرعي.

ويعتبر المصري القديم أول شخص عرف صناعة القماش المنسوج من نبات الكتان ،ومع الأيام ، عرف صناعة الملابس من وبر الماعز وصوف الأغنام ، وصنع الصينيون ملابسهم من الحرير ، لأنهم كانوا يربون دودة القز على أشجار التوت ، ثم عرف القطن وزرعه ، واستطاع أن يصنع منه ملابسه ، ثم عرف الألياف الطبيعية ، واستطاع الإنسان بإضافة مواد كيماوية إلى المواد الطبيعية ، أن ينتج نوعا آخر من الألياف (الألياف الصناعية) وهي النايلون ، والداكرون ، والترجال ، والريون.

ولقد اجتهد الإنسان في التوصل إلي أنواع جديدة من المنسوجات لزيادة عدد السـكان ، و ارتفاع أسعار المنسوجات الطبيعية ، و قلة النباتات الطبيعية و تطور صناعة النسيج مـن اسـتخدام الأنوال الميكانيكية و طرق تلوين القماش و طبعه .

وعن طريق الملبس يمكنك أن تعرف المناخ ، وكذلك يمكنك معرفة نوع العمل الذي يقوم به الإنسان ، رجل الشرطة ، ورجل الجيش ، و الطيار ، والبحار ، والطبيب ، ورجل المطافئ ...الخ ،كما يمكنك معرفة جنسية الشخص من ملابسه (الكيمونو للمرأة اليابانية ، الساري للمرأة الهندية ، الفراء لسكان الإسكيمو ، العقال في الدول العربية ....الخ).

وظهرت مهن خاصة بالملبس كالترزي ، ومتخصصون يقومون بابتكار أزياء جديدة ، كما ظهرت الكثير من المصانع في كل بلاد العالم لإنتاج الملابس بكميات ، وأعداد كبيرة ، مسـتخدمة آلات الحديثة الصنع ، وكانت الملابس الجاهزة .

٤ــ **النار والطاقة** [٨]: عرف الإنسان النار عن طريق الصدفة ، وكانت النار تشتعل طبيعيا لسببين :

١ ــ شدة حرارة أشعة الشمس التي تتسلط علي الحشائش وعلي أوراق الأشجار الجافة فتشتعل ،

٢ ــ البرق والعواصف الشديدة الذي يظهر في السماء في الأيام الممطرة قد تصل للأرض ، وتعمـل علي اشتعال أوراق الأشجار أو الحشائش الجافة ، وكان الإنسان الأول يصاب بـالخوف والذعـر عندما يشاهد النار ، وما تحدثه من حرائق تدمر الأشجار وتقضي علي الحيوانات .

في العصر الحجري كان الإنسان يصنع أدواته من حجر الصوان (الجرانيت) ، وفي أثنـاء ضرب الأحجار بعضها بالبعض الأخر كان الشرر يتطاير ، ولما كان يوجد كثير من أوراق الأشجار الجافة والحشائش اليابسة ، كانت تشتعل من الشرر المتطاير ، وبذلك تعلم الإنسان كيفية إشعـال النار، لكن الآن يشعل الإنسان النار بطرق سهلة جدا أكثر أمانا ، مثل استخدام أعواد الكـبريت أو قداحة (الولاعة) أو الكهرباء .

واستخدم الإنسان النار فيما يلي :

١ـ تدفئة الأماكن الباردة ، فلا يتعرض الرجل ولا أسرته للموت .

٢ـ تجفيف الملابس ، فعندما كان المطر يتساقط علي الإنسان الأول وهو يتجول ليبحث عن طعامه، كانت ملابسة تبتل ، فيضطر إلي تجفيفها حتى لا يصاب بالأمراض .

٣ـ تخيف الحيوانات المفترسة التي كانت تهاجم الإنسان في مسكنة ، فكان يشعل النار في شكـل دائرة حول مسكنة .

---

[٨] المرجع السابق ،ص ص ١١٥ ، ١٣٢

٤ـــ طهو الطعام ، لأن الإنسان كان يأكل طعامه بدون طهي قبل أن يعرف النار ، ولما عرض طعامه للنار شعر بفارق كبير ، وأهم الأطعمة التي كان يأكلها هي اللحم المشـــوي والفاكهـــة وجـــذور النباتات .

٥ـــ صناعة الخبز .

٦ـــ صناعة الأواني الفخارية ، فالإنسان الأول شعر بحاجته إلي آواني يطهو فيها طعامه علي النـــار ، واكتشف بطريق الصدفة أن الأواني التي كان يصنعها من طين الصلصال تـــزداد صلابتـــها إذا مـــا تعرضت للنار ، لأنها تجف بفعل النار .

٧ـــ ثم تطور استخدام النار مع الزمن في صناعة القوارب .

٨ـــ استخدم الصيادون النار في إمساك الحيوانات حيث كانوا يشعلون النار في محيط دائرة واسعة ، تحيط بالحيوانات التي يريدون صيدها ، ويحفرون في الأرض حفرة كبيرة ، عندما تشتعـــل النـــار في الدائرة المحيطة بالحيوانات ، كانت تجري في جميع الاتجاهات لتهرب من النار ، ولما لم تجد منفذا لها ، كانت تسقط في الحفرة ويتم الإمساك بها .

٩ـــ الإنارة ليلا عن طريق شحوم الحيوانات أو المواد القابلة للاشتعال ، وعلي ذلك تمكن الإنســـان من دخول الكهوف في الظلام ، وأن يأوي إلي أماكن مأمونة من الحيوانات المفترسة ، ومن البرد .

وتطورت وسائل إشعال النار من استخدام الشحوم الحيوانية إلي المـــواد الأخـــرى القابلـــة للاشتعال ، ثم المصابيح الفخارية ، فالمصابيح المعدنية ، ثم الزيوت ، فالبترول وأخيرا الكهرباء .

وتعلم الإنسان أن الرياح الشديدة تطفئ النار ، فحاول أن يحتفظ بها ، فوضعها في صندوق من الطين أو الفخار ، أو قطعة من الجلد ، فانطفأت النار ، وعندما وضع الماء علي النار انطفـــأت ، وعندما وضع الخشب الجاف أو الفحم فيها زادت اشتعالا ، وعرف أن النار تسخن الماء الذي يمكن استخدامه في أغراض كثيرة ، وبسبب الدخان يتلوث جو البيئة ، وتنتشر كثير من الأمراض وأحيانا الموت .

وبعد ذلك عرف الإنسان الطاقة واكتشف أهميتها ، واستطاع استغلال موارد البيئة بأسلوب أمثل ، و يعتبر ضوء الشمس هو مصدر الطاقة علي سطح الأرض ، ففي النبات يحدث :

ماء + ثاني أكسيد الكربون + طاقة من الضوء بواسطة الكلوروفيل ← جلوكوز + أكسجين .

ويتغذي الحيوان علي النبات ، وفي النبات الطاقة التي مصدرها الشمس ، فتتولد الطاقـــة في الحيوان ، الإنسان يتغذى علي الحيوان والنبات ، وفيهما الطاقة التي مصدرها الشمس ، ممـــا يجعـــل عضلات الإنسان قوية قادرة علي العمل .

معنى هذا أن مصدر الطاقة هو الشمس ، وإن كان الإنسان يستخدم صورا أخـــري مـــن الطاقة، مثل الكهرباء والغاز الطبيعي والبترول في حياته ليعيش حياه مريحة ، فالطاقة هي القدرة علي القيام بعمل ما ، وأهم صورها الحرارة والضوء والصوت والطاقة الميكانيكية التي تولدهـــا الآلات ، والطاقة الكيميائية التي تولدها التغيرات الكيميائية .

ويمكن تحويل من صفة إلي أخري ، فإذا كنت تعيش في جو بارد (الشتاء) ، فـــإنك تجـــد يديك باردتين، فإذا (فركت) كفيك معا تشعر بالدفء فيهما أي أن الطاقة الميكانيكية (فرك الكفين) تحولت إلي حرارة (دفء اليدين) ، وإذا كانت لديك بطارية ما بها حجر يسمى (حجر البطارية) ، بواسطته تعطي البطارية الضوء اللازم ، أي أن الطاقة الكيميائية المختزنة في حجر البطارية تحولت إلي طاقة ضوء .

والطاقة الموجودة في العالم لا تفني ولا تستحدث ، أي ثابتة ، لكنها تتحول مـــن صـــورة لأخرى، وخير مثال علي ذلك هو حجر البطارية الذي يستخدم في تشغيل الراديو وسماع أصـــوات المذيعين ، وللطاقة أنواع ومصادر سنتناولها بشيء من التفصيل في الفصل السادس من هذا الكتاب.

وقد تطور استخدام الإنسان لمصادر الطاقة حيث استخدام قوة عضلاته في حمل الأثقال وجر العربات، واستخدم الحيوان بعد استئناسه في القيام بالأعمال الزراعية مثل جر المحراث وإدارة الساقية وغير ، واستخدم قوة الرياح في تسيير السفن الشراعية ، وقوة البخار في إدارة الآلات في المصـــانع ، وفي تسيير القطارات البخارية والسفن ، وتعتبر معرفة الإنسان للبخار نقطة تحول في تاريخ البشرية ، ثم استخدم الفحم ، والبترول ، والطاقة الشمسية والطاقة النووية .

٥ــ الصناعة [٩]: هي تحويل المواد الخام الأولية إلي صناعات يستخدمها الإنسان في مأكله وملبســـه ومسكنه ، وفي كل ما يحتاج إلية في حياته ، والمواد الخام الأولية تنقسم إلي ثلاثة أقسام هي :

أ ــ موارد خام زراعية : مثل القطن وقصب السكر والبنجر والخضر والفاكهة.

ب ــ موارد خام حيوانية : مثل اللحوم والألبان والجلود .

ج ــ موارد خام معدنية : مثل الحديد والفحم والنحاس والفوسفات .

وكانت الصناعة يدوية أي تعتمد علي العمل اليدوي ، أي علي القوة العضلية للإنســـان ، وعلي جهد الإنسان باستخدام يديه ، وكان هذا الإنتاج اليدوي يكفي لسد حاجة أفراد المجتمـــع ، وهناك صناعات الإنسان البدائي الذي اعتمد علي حرفة الجمع والالتقاط لتوفير غذائه ، لهذا صنـــع بعض الأدوات التي تساعده علي التقاط الثمار من الأشجار ، وعلي حفـــر الأرض لـــنزع جـــذور النباتات .

[٩] المرجع السابق ، ص ص ١٣٩ ، ١٥٦

ولما تحول الإنسان البدائي لصيد الحيوانات صنع بعض الأدوات ، مثل البلطة والسكين من الأحجار المحيطة به ، ليستخدمها في الصيد ، وعندما استقر الإنسان وتعلم الزراعة صنع الآلات والأدوات الزراعية التي تساعده علي العمل في الحقول ، وتقدمت الصناعات اليدوية ، فكان منها المحراث والفأس والمنجل والغربال وأيضا الشادوف لرفع المياه إلي الأرض الزراعية والساقية والطنبور .

وصنع الإنسان بعد استقراره الكثير من الأدوات المنزلية مثل الأواني الفخارية لحفظ الطعام والماء ، والنول اليدوي من الخشب لصناعة نسيج الملابس الكتانية والصوفية ، والكراسي والأسرة .

وبمرور الوقت اكتشف الإنسان المعادن ، مثل الحديد والنحاس ، فاستخدمها في صناعة الأسلحة والأواني ، وحلي النساء ، وأدوات الزينة ، وجاءت الثورة الصناعية التي هي عملية تغيير كاملة في الصناعة ، هذا التغيير شمل الآلة وسرعتها ، والإنتاج وحجمه ، ومستوي الإعداد الفني اللازم للعمل في الصناعة ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إنجلترا .

ومن أنواع الصناعات الحديثة صناعة الغزل والنسيج والتي تعتبر من أقدم الصناعات في العالم ، وتعتمد علي خامات القطن والكتان والصوف والحرير ، والصناعات الغذائية : كصناعة السكر ، والزيوت النباتية وصناعة الأغذية المحفوظة ، والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، والألومونيوم ، والصناعات الكيماوية وتشمل صناعة الأسمدة ، والأدوية ودبغ الجلود ، والورق ، والبويات ، وتكرير البترول ، وهناك صناعات أخري مثل صناعة السيارات والطائرات ومواد البناء ، والصناعات الكهربائية ، والصناعات الميكانيكية وغيرها .

وتتركز عوامل قيام الصناعة في :

١ــ المواد الخام : وهي إما زراعية أو حيوانية أو معدنية كما سبق القول .

٢ــ مصادر الطاقة : وهي ضرورية لإدارة الآلات .

٣ ــ الأيدي العاملة : وهي يجب أن تكون مدربة وذات خبرة واسعة .

٤ ــ رأس المال

٥ ــ المواصلات : سواء كانت برية أو بحرية أو جوية ضرورية لنقل الإنتاج من مناطقه إلي الأسواق، وأيضا لنقل العمال إلي مصانعهم .

٦ ــ الأسواق : وهي ضرورية لتصريف الإنتاج .

٧ ــ التقدم العلمي الذي هو أساس تطور الصناعة .

٦ــ وسائل النقل والاتصال [١٠]: عاش الإنسان القديم آلاف السنين متنقلا يبحث عن غذائه وطعامه ، وكان في أثناء تنقله يحمل كل حاجياته التي يستخدمها على كتفيه ، ولذلك كان ساقاه مقوسه من كثرة التنقل ، والأحمال التي كان يحملها .

وبمرور الوقت استطاع الإنسان القديم استئناس الحيوان وتربيته بعد أن مارس الزراعة بطريقة بسيطة ، فاستخدم بعض الحيوانات في التنقل وحمل حاجياته ، وكان الثور أول الحيوانات التي استخدمها الإنسان القديم في هذا الغرض .

وفكر الإنسان في طريقة سريعة وسهلة للتنقل ، فتوصل إلي صنع الزحافات الخشبية التي يضع عليها حاجياته ، وتجرها الحيوانات من مكان إلي آخر ، واستخدمها المصري القديم في نقل الأحجار اللازمة لبناء الأهرامات والمعابد ، ثم اخترع العجلة منذ حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد ،ومنذ حوالي ألفي سنة قبل الميلاد ، استخدم المصريون القدماء عربات ذات عجلات خشبية تجرها الخيول .

ومنذ حوالي ٣٠٠ سنة نجح الإنسان في اختراع الدراجة ، وفي سنة ١٨٩٦م استخدم البخار لتسيير الدراجة ، وفي سنة ١٨٨٥م استخدم البنزين في تسييرها ، وتعددت الاختراعات ، وتحسنت صناعة الدرجات ، وتعددت أنواعها ، وزادت سرعتها ، حتى أصبحت علي ما هي عليه الآن .

في بداية القرن الماضي (القرن التاسع عشر) اخترعت المركبات التي تسير بقوة البخار ، وفي سنة ١٨٨٥م صنعت أول سيارة تعمل بمحرك داخلي وتطورت وتحسنت صناعة السيارات ، وكان اختراع القطار ، وأنشئت الطرق الحديدية ، واستخدمت القضبان ، والقاطرات إما أن تكون بخارية(تسير بقوة البخار)،أو ديزل (تسير بقوة البترول) أو كهربائية (تسير بقوة الكهرباء)،وتطورت وتحسنت القطارات في الوقت الحاضر ، وظهر منها القطارات التي تسير في أنفاق تحت الأرض .

وهناك وسائل النقل المائي (البحري) : فصنع الإنسان القارب ، ثم الزورق من جذوع الأشجار ، ثم توصل إلي معرفة القلاع والمجاديف والشراع ، وبمرور الوقت تمكن الإنسان من صناعة السفن الكبيرة ، وكان المصري القديم أول من صنعها من خشب السنط ، أو من خشب الأرز الذي استورده من فينقيا (لبنان حاليا) وأول أسطول بحري في العالم تم صنعه في عهد الملك(سنفرو) ، وتطورت بعد ذلك صناعة السفن ، فأصبحت تصنع من الحديد والصلب بدلا من الخشب ، وتسير بقوة البخار أو الديزل بدلا من قوة الرياح ، وهناك سفن تسير بالطاقة النووية .

---

[١٠] المرجع السابق ، ص ص ١٦١ ، ١٦٢ .

ومن أنواع السفن الحديثة ناقلات البترول الضخمة ، وعابرات المحيطات ، وسفن نقل البضائع الضخمة ، والسفن الحربية كالمدمرات والغواصات ، وحاملات الطائرات وكذلك فكر الإنسان في الإنسان في النقل الجوي وصنعت أول طائرة ذات محرك في أوائل القرن العشرين ، ثم كانت ظهرت الطائرات ذات المراوح النفاثة ، والحربية المقاتلة ، وطائرات نقل البضائع ، والهليكوبتر والشراعية .

والنقل الجوي وسيلة سريعة ومريحة لنقل الأفراد والبضائع ، وأهم وسيلة للربط بين أجزاء العالم المختلفة ، وفي النصف الثاني من القرن الحالي (القرن العشرين) نجح الإنسان بفكرة وعقله في السفر إلي الفضاء الخارجي المحيط بالكرة الأرضية ، عن طريق إطلاق صواريخ تحمل أقمارا صناعية تدور حول الأرض ، هذه الأقمار يمكنها جمع معلومات قيمة تفيد في كثير من المجالات العلمية والعسكرية .

وللاتصال أهميه كبيرة في حياه الأفراد والجماعات والدول ، عن طريق الاتصال يعرف الناس أخبار العالم ، ويتصلون بعضهم ببعض ، ويصبحون علي علم بكل ما يجري حولهم من أحداث محلية وعالمية ، ومنذ العصور القديمة وحتى الآن تعددت وسائل الاتصال ، ومنها :

١ ــ استخدام النار والطبول : توصل الإنسان القديم إلي اكتشاف النار كما سبق القول ، ومن استخدامها عند الإنسان القديم كوسيلة للاتصال وإرسال الإشارات إلي الآخرين ، عن طريق إشعالها فوق قمم الجبال ، وكذلك استخدام الطبول في إرسال الإشارات ، فأحيانا كان دق الطبول يعني الحرب أو الفرح أو الخطر.

٢ ــ استخدام الأعلام والإشارات الضوئية .

٣ ــ استخدام العدائين والحمام الزاجل (لحمل الرسائل والأخبار) .

٤ ــ استخدام البريد .

٥ ــ استخدام التلغراف (البرق) .

٦ ــ التليفون .

٧ ــ الراديو .

٨ ــ التليفزيون .

٩ ــ الأقمار الصناعية .

وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال علي زيادة السيطرة والتحكم في الموارد وتحقيق أفضل الاستخدامات .

٧ـ الكتابة [١١]: إن الكتابة تعتبر أول خطوة في تقدم الإنسانية ، ففي عصر ما قبل التاريخ ، وهو عصر طويل يسبق معرفة الإنسان للكتابة ، لم يكن الإنسان يسجل أفكاره وأعماله بعلامات مقروءة، وإنما ترك آثارا صامتة من الأدوات والأسلحة والأواني المختلفة .

وبمعرفة الكتابة يبدأ العصر التاريخي ، حيث استطاع الإنسان القديم تسجيل أفكاره وأعماله، فالكتابة إذن تعتبر في الواقع الحد الفاصل بين عصر ما قبل التاريخ الذي لم تعرف فيه الكتابة ، والعصر التاريخي الذي عرفت فيه الكتابة ، فلولا الكتابة لما استطعنا دراسة تاريخ أجدادنا المصريين القدماء، وغيرهم من باقي شعوب العالم .

ولقد كان شعب مصر وشعب العراق أول من اهتدى إلي اختراع الكتابة التي اسماها الإغريق في مصر (الخط الهيروغليفي) ، أي النقش المقدس ، كما سميت الكتابة العراقية القديمة (الكتابة المسمارية) ، ويمكن القول أن الكتابة عرفت في الوجه البحري لرقي حضارتها وتقدمها قبل أن تعرف في الوجه القبلي .

استخدم المصري القديم ما في الطبيعة من إنسان ونبات وحيوان وطير ليعبر عن الحروف، وهي ما تسمي بالكتابة الهيروغليفية (المقدسة) ، ووصلت إلي حوالي ٥٠٠ إشارة ، وقد استخدمت في النقش علي جدران المعابد والمقابر ، وبذلك يكون المصري القديم قد عبر عن طريق الصور .

ثم توصل المصريون القدماء بعد ذلك إلي أول حروف الهجاء وعددها ٢٤ حرفا كتبت بالهيروغليفية ، وكانت تكتب من أعلي إلي أسفل أو من اليمين إلي اليسار ، وبسبب صعوبة استخدامها في الشئون العامة ، اختزلها المصريين القدماء في نوع بسيط من الخط الهيراطيقي ، ثم تطورت الكتابة الهيراطيقية إلي الكتابة الديموطيقية (الشعبية) وانتشر استخدامها في العصر اليوناني.

وبدأت الكتابة عند السومريين (سكان جنوب العراق قديما) بالطريقة التصويرية التي تعبر عن شئ مادي (كل صورة تعبر عن شئ ، مثلا صورة القدم تعبر عن المشي ، ثم تطورت الكتابة عندهم إلي علامات توضع في مجموعات وتكون أشكال ، وكتبوا عباراتهم في بداية عصورهم دون ترتيب ثابت ، ثم أصبحوا يرتبوها في إنها رأسية يفصل بين كل نهر منها وأخر خط رأسي ، واستمروا يختزلون العلامات حتى أصبحت هيئة كل علامة منها تشبه المسمار ولذلك سميت (الكتابة المسمارية)، واستخدموا أقلاما من المعدن أو من الغاب أو الخشب ذات السن المدبب للكتابة بها علي ألواح من الطين اللين ، ثم تجفف الألواح أو تحرق .

ويعتبر اختراع النظام الأبجدي ونشره أعظم منحة أنعمت بها الحضارة الفينيقية علي البشرية

---

[١١] المرجع السابق ، ص ص ، ١٩٧، ٢٠٩

(سوريا ولبنان حاليا) فهم اقتبسوا إشاراتهم من الهيروغليفية المصرية ، وأضافوا عليها وجعلوا منها أبجدية تتكون من ٢٢ حرفا ، ووصلت إلي بلاد اليونان ، ثم نقل اليونانيون هذه الأبجدية بعد أن أدخلوا عليها التحسينات إلي الرومان ، ومنها تولدت معظم الأبجديات الأوروبية التي نراها في الوقت الحاضر .

وفي مصر تنتشر اللغة العربية التي هي إحدى اللغات السامية التي تنسب إلي (سام بن نوح) وهي ذات تاريخ قديم ، وعندما دخل الإسلام إلي مصر بعد الفتح العربي (٦٤١م) وآمن به أهلها ، تعلموها ، واستخدموها في حياتهم ، بعد أن استخدموا اللغة القبطية .

وبدأت الكتابة بالحفر في الطين أو النقش علي الحجر أو الحفر علي ألواح من الخشب و الشمع أو قطع من الجلد ، ثم صنع المصريون بعد ذلك الورق من سيقان نبات البردي (الذي كان ينمو بكثرة في الدلتا) وكتبوا عليه بالحبر الأسود أو الأحمر بواسطة أقلام من البوص يبرى طرفها علي شكل سن رفيع ، ولقد أخذنا معظم معلوماتنا عن حضارة المصريين من قراطيس البردي التي صنعوها .

أما أول ورق خفيف فقد صنع في الصين ،و ظل الصينيون يحتكرون صناعة الورق حتى القرن الثامن الميلادي ، وبعد الفتح الإسلامي للمناطق القريبة من الصين ، توصل العرب إلي سر صناعة الورق فكان أول مصنع للورق في بغداد ومنها انتقلت صناعة الورق إلي مصر و بذلك يكون العرب قد توصلوا إلي صناعة الورق قبل أن يعرفها الأوربيون بحوالي أربعة قرون .

وهكذا كانت الكتابة همزة وصل جيدة بين الموارد و البيئة ، وظهور العديد من العلوم التي تفسر الظواهر العديدة ، و في الحقيقة نستطيع أن نقرر أن جميع العلوم التي اكتشفها أو ابتكرها الإنسان هي جميعها علوم بيئية و لا يوجد علم واحد غير بيئي ، وعادة تفسر العلوم طبيعة العلاقة بين الموارد و البيئة .

وتخرج من هذا الفصل بأن التكيف و التأقلم بين الإنسان و البيئة جاء بصورة جدية و اضطرارية بالنسبة للإنسان لأنها مسألة حياة أو موت و استطاع الإنسان أن يسيطر و يهيمن علي البيئة وعلي مواردها ، فكانت طوع أمره ، يشكلها كما يشاء وكما يحلوا له ، فهو المستفيد الوحيد منها ، وهو المستغل الوحيد لها .

وهكذا مارس الإنسان الفكر الاقتصادي منذ هبوطه علي سطح الأرض ، فالإنسان البدائي كان يتحرك في مجال بيئته بحثا عن ضرورات الحياة ، من مأكل و ملبس ومسكن ، وهو يتصرف بدافع غريزي لتدبير لقمة العيش ، و ما يستر به جسده ، وما يحميه ضد عوامل الطبيعة ، إنما كان ينصرف بأسلوب اقتصادي ، فهو حينما يبحث عن أيسر الحيوانات صيداً و أشهاها طعما كان يفكر

تفكيرا اقتصاديا ، وحينما وصل إلي أنسب الألياف ليستر جسمه كان أسلوبه إقتصاديا ، وإذا كان قد اهتدي إلي قطع الأشجار لإعداد كوخ منها ، لتوفر الأخشاب وطريقة قطعها و إمكانية وضعها في شكل مناسب ، كان يتصرف تلقائيا بأسلوب و فكر اقتصادي .

ثانيا — العوامل الاجتماعية [١٢]: يتزايد اهتمام معظم المجتمعات (إن لم تكن جميعها) في العصر الحالي بدراسة الاقتصاد ، خاصة فيما يتعلق بالشق الأول من المشكلة الاقتصادية وهو الموارد الاقتصادية ، حيث أنة بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما ، يتحدد مستوي رفاهيته الاقتصادية ، ناهيك عن أن غني وفقر المجتمع في الوقت الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزته من موارد ، ولكن أيضا بمقدرته علي استغلالها بكفاءة .

وهناك مجموعة من العوامل المجتمعية التي أجبرت الإنسان والمجتمع التي أجبرت الإنسان والمجتمع علي ضرورة دراسة الاقتصاد وهي :

أ — ندرة الموارد وتعدد الحاجات : تواجه كافه المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد ، في الوقت الذي فيه تتعدد حاجات سكانها وتتزايد وتتزاحم بصفة مستمرة ، وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد ، حتي في حاله زيادتها تنمو بمعدل يقل كثيرا عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم .

وهذه الحقيقة معروفة منذ القدم ، فقد نبه إليها (مالتس) منذ القرن الثامن عشر حيث قرر ما معناه أنه في الوقت الذي تتخذ فيه الزيادة السكانية شكل المتوالية الهندسية ، فإن الزيادة في الموارد تتخذ شكل المتوالية العددية .

وعلي ذلك فإذا لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها ، فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد ، بل وقد يكف بعضها عن العطاء .ولذلك فلا مفر أمام هذه المجتمعات من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات إشباعها أو علي الأقل تحافظ عليها .

ليس هذا فحسب ، وإنما يتعين عليها أولا وقبل كل شئ أن تحاول استخدام المتاح لديها من الموارد بأكثر الطرق كفاءه من الناحية الاقتصادية بمعني وصولها إلي التخصيص الأمثل لمواردها .

ويعني تخصيص الموارد ، عموما ، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها علي استخداماتها البديلة المختلفة بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج .

---

[١٢] المرجع السابق ، ص ص ٢٦ — ٣٠

وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلي :

— د. محمد موسى عثمان — الموارد الاقتصادية الطبيعية ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩ — ٣٢

— د. كامل بكري وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات الموارد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٨ —٢٢

فإذا افترضنا مبدئيا أن هناك نمطا توزيعيا (تخصيصا) معينا للموارد يؤدي إلي تحقيق حجم معين من الإنتاج ، وأمكن مع ذلك إعادة تخصيص نفس هذا القدر من الموارد بطريقة مختلفة تولد عنها قدر أكبر من الإنتاج ، فمعني هذا أن هذا التخصص المبدئي لم يكن يمثل أفضل طريقة لاستخدام هذه الموارد . ومن هنا يتضح أنه من الممكن تخصيص نفس القدر من الموارد بطرق مختلفة يحقق كل منها حجما مختلفا من الإنتاج . فإذا ما وجد ثمة تخصيص معين يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج ، فإن أي تخصيص أخر غيره لابد وأن يؤدي إلي انخفاض حجم الإنتاج . ومن ثم يمكن تعريف التخصيص الأمثل للموارد بأنه تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد عن هذا الاستخدام أكبر قدر ممكن من الإنتاج . وبتعبير أكثر دقة ، فإن التخصيص الأمثل للموارد هو ذلك الاستخدام الذي يترتب علي أي تغيير فيه انخفاض حجم الإنتاج .

ب ــ التنمية الاقتصادية :

يعيش العالم اليوم عصرا يطلق عليه عصر التنمية الاقتصادية حيث تحاول جميع الدول قاطبة ، المتخلف منها والمتقدم ، أن تقوم بتنمية اقتصادها . وترتبط عملية التنمية ، في الواقع ، بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها . حيث أن زيادة المتاح من هذه الموارد وحسن استخدامها يعجل بلا شك بعملية التنمية وتختلف الدول المتقدمة عن المتخلفة من حيث حجم الموارد المتاحة في كل منها وكيفية استخدامها ، الأمر الذي يجعل حجم المشكلة وحدتها يختلف في كل منهما . وذلك في حد ذاته يفرض علي الدول المختلفة ضرورة التعرف علي مواردها وحصرها والشروع في وضعها في دائرة الاستغلال بطريقة كفء حتى تتمكن من وضع وتنفيذ برامجها التنموية الطموحة التي تساعدها علي الأخذ بأسباب التقدم وتسرع بها قدما علي طريق الرخاء .

ومن الجدير بالذكر أن هناك عاملا إضافيا يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة ويضع عبئا إضافيا علي استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (أثر المحاكاة Demonstration effect) أو (ثورة التوقعات العالية Revolution of high expectations) ويتمثل هذا العامل في أن سكان الدول المختلفة ، نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات ، تتعرف بسرعة واستمرار علي كل ما يحدث من أنماط استهلاكية في الدول المتقدمة الغنية وتحاول ــ بصرف النظر عن جدوى ذلك ــ تقليد هذه الأنماط ومحاكاتها .

ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستحدثة التي لم تكن الموارد المتاحة مطالبة أصلا بتوفيرها لو لم يمارس أثر المحاكاة ضغوطه ، وهذا في حد ذاته يزيد من حده مشاكل الموارد في هذه الدول ويستدعي معالجتها بمزيد من الحكمة والرشاد .

ج ــ حماية الموارد والمحافظة عليها :

يتميز أي مجتمع إنساني بأنة مجتمع حركي وليس ساكنا، وحيث أن الموارد الإقتصادية في أي مجتمع ، كما عرفنا سلفا ، هي أصلا نادرة ومحدودة ، فضلا عن ألها ليست حكرا علي جيل واحد بل هي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة ، لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي إلي تبديدها بل وتضمن حمايتها وزيادها كلما أمكن ذلك حتي يستمر عطاؤها من جيل إلي جيل .

وهناك أمثلة كثيرة علي ذلك . ففي بعض المجتمعات التي تتمثل مواردها الطبيعية في غابات وأشجار كثيرا ما تسن الدولة تشريعات تحرم قطع الأشجار في مناطق معينة ولفترات معينة خوفا من تبديد هذه الموارد . وكذلك فإن هناك بعض الدول التي قد تحرم صيد بعض الحيوانات أو الأسماك في سن معينة وفي مناطق معينة ولفصول محددة . وقد تحرم دول أخري أو تحد من استخراج معادن معينة من مناجم معينة في أوقات معينة وكل ذلك هو بهدف المحافظة علي الموارد وضمان عدم استنفاذ قدراتها الإنتاجية .

ومن ناحية أخري ، قد تقوم بعض الدول منفردة أو مجتمعة — بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلي حماية البيئة من التلوث حفاظا علي مواردها . وقد يتخذ هذا التلوث صورا عديدة مثل تلوث الهواء والماء وحديثا ما يمكن أن نطلق علية التلوث الصوتي . كذلك فقد عقدت مؤتمرات دولية عديدة لحماية البيئة من التلوث منها مؤتمر ستوكهولم Environment conference of human الذي عقد في يونيو ١٩٧٢ وكان غرضه الرئيسي جذب الانتباه إلي المخاطر المتولدة عن التلوث .

د — آثار الحروب :

تمثل الحروب سواء كانت دوافعها هي الحصول علي الأرض مباشرة (الحروب العربية الإسرائيلية) أو من أجل السيطرة علي الموارد (الحروب الاستعمارية) عبئا علي الموارد الاقتصادية المتاحة البشرية منها وغير البشرية .

فبالنسبة للموارد البشرية ، يتمثل هذا العبء في فقدان كامل لجزء من القوي البشرية متمثلا في شهداء الحرب أو في ظهور قوي عاملة غير منتجة مثل مشوهي الحرب الذين يتعين علي المجتمع أن يضمن لهم حياه كريمة نظير ما قدموه له من خدمات .

وبالنسبة للموارد غير البشرية ، تؤدي الحرب إلي استخدام جزء منها في الإنتاج الحربي مما يعني تحول هذه الموارد بعيدا عن الإنتاج المدني ، بالإضافة إلي تخصيص جزء من الإنتاج المدني وتوجيهه لخدمة مطالب القوات المسلحة . وهذا يعني انخفاضا في مستوي الرفاهة الاقتصادية للمجتمع متمثلا في انخفاض حجم السلع المدنية الذي كان يمكن أن يتحقق لو أن هذا الجزء من الموارد لم يخصص لخدمة الأغراض العسكرية . بالإضافة إلي ذلك ، فللحرب أثر مباشر يتمثل في

الدمار الذي يلحق بالكثير من المنشآت القائمة وتوقف بعض أوجه النشاط الاقتصادي كليا أو جزئيا وهي أمور تمثل بلا شك ضياعا لجزء كبير من موارد المجتمع واستنزاف لها .

وبسبب توقف ، أو التهديد بتوقف ، طرق المواصلات نتيجة الحروب فقد تضطر بعض الدول إلي استغلال جزء من مواردها استغلالا غير اقتصادي ، وذلك بتوجيهها إلي إنتاج سلع لم تكن لتنتجها في الظروف العادية . مثال ذلك ما فعلته إنجلترا خلال فترة الحربين العالمتين ، حيث اقتضتها ظروف الحرب إلي التوسع في الإنتاج الزراعي فاستغلت أرض لم تكن مهيأة للاستغلال الزراعي من قبل .

هـ ـــ التكتلات الاقتصادية والسياسية المختلفة في العالم [13]:

لقد أدي سوء توزيع الموارد بين دول العالم إلي تسابق بعض الدول الكبرى في محاولة لفرض سيطرتها علي المصادر الأولية في بعض الدول الأخرى ، الأمر الذي أدي إلي انقسام العالم إلي كتل وأحلاف يسعى كل منها إلي تحقيق اكتفاء ذاتي فيما بينها .

ودراسة الموارد الاقتصادية للعالم تعاون في فهم التكتلات الاقتصادية والسياسية المختلفة في العالم كمنظمات السوق الأوروبية المشتركة والسوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية ومنظمة الكوميكون (الدول الاشتراكية) والسوق العربية المشتركة وغيرها ، فبواسطتها يمكن تقييم تلك التكتلات والأحلاف .فهي تقدم معياراً هاما من معايير تقدير قيمة الدول أو الأحلاف سياسيا حيث تستند كل من هذه التكتلات إلي بناء اقتصادي معين واعتبارات اقتصادية خاصة ، ومن ثم يكون في دراسة الموارد الاقتصادية ما وضح الكثير عن حقيقة هذه التكتلات وقوتها التفاوضية العالمية ، وجعل الفكر الاقتصادي يسود هذه التكتلات علي البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتحقيق المصالح الخاصة .

و ـــ تقييم خريطة العالم الاقتصادية :

تهدف دراسة الموارد الاقتصادية إلي التعرف علي الصورة العامة للبناء الاقتصادى في العالم . فدراسة التوزيع العالمي لموارد الثروة الزراعية والتعدينية والنباتية والمائية والصناعية يمكن أن تلقي المزيد من الضوء على الصورة الاقتصادية للعالم .

فعلى سبيل المثال ، نجد أن دراسة توزيع مناطق إنتاج الحبوب والخضر واللحوم والمنبهات في جهات العالم المختلفة ، تساعد على رسم صورة التوزيع الغذائي في العالم . كما أن دراسة توزيع الموارد المعدنية مثل البترول والفحم والحديد تساعد على تحديد المناطق التي تملك أو التي تحتاج إلي كل عنصر من العناصر التعدينية المختلفة ، وبقدر ما تملك تلك المنطقة من موارد الثروة المختلفة

[13] د. فرج عزت ، د. أيهاب نديم ، الموارد الاقتصادية ١٩٩٤ ، ص ص ١٧ ، ١٨

بقدر ما تكون مؤهلاتها لأن تحتل مركزا مرموقا . بالإضافة إلي ذلك ، فان دراسة توزيع المـــوارد النباتية الطبيعية واستغلالها في أقطار العالم المختلفة ، يمكن أن تحدد الأقطار المنتجة للخشب في العالم أو الصوف أو اللحوم والمنتجات الحيوانية المختلفة . كما أن دراسة توزيع الموارد المائية في صورها المتعددة ، يمكن أن تساعد على معرفة توزيع الثروة السمكية في العالم أو توزيع الطاقة المائيـــة الـــتي تستغل في توليد الكهرباء أو إنتاج الأملاح المعدنية المختلفة . فضلا عن ذلك ، فان دراسة النشاط التجاري وأسواق العالم الكبرى ، يمكن أن تساعد في معرفة حجم التجارة في العـــالم وفى أقطـــاره المختلفة وميزالها التجاري وعناصر التجارة المختلفة ممثلة في تجارة الصـــادر والـــوارد ، أو التوزيـــع الجغرافي للتجارة في مناطق التصدير والاستيراد .

أضف إلي ذلك أن دراسة النشاط الصناعي والتقدم التكنولوجـــي ، قـــد أدى إلي تغـــير في سلوكيات وأفكار الأفراد والمجتمعات ، وتغير مفهوم [illegible] والضعف ، والفقر والغنى ، وظهور الكثير من الأفكار الاقتصادية في صورة قوانين لترجمة عمليا [illegible] الخريطة ،حتى تم تقسيم العالم من هذا المنظور ، إلي دول صناعية متقدمة ، ودول آخذه في النمو ، ودول متخلفة ....الخ .

ز ـــ تجارب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي : تتعرض معظم النظم الاقتصادية داخل المجتمعـــات لتقلبات زمنية تختلف حدتها وآثارها من وقت إلي أخر ومن مجتمع إلي أخر ، سواء علـــي المـــدى القصير أو الطويل .

وتسوء الأحوال العامة في فترة الكساد ، مما يدعو السلطات إلي التدخل بغية الإصلاح وتهيئة البيئة الاقتصادية للتحسن والانتعاش ، وهذا يتطلب أهمية دراية المجتمع بالاقتصاد ، والموارد الاقتصادية والإمكانيات المختلفة .

ولعل من أحسن الأمثلة علي ذلك ما قام به فرانكلين روزفلت رئيس الولايـــات المتحـــدة (١٩٣٢-١٩٤٥) من تهذيب مجرى نهر التنســـي Tennessee Valley والاســـتفادة مـــن المـــوارد الاقتصادية التي كانت إما عديمة الغلة أو تسبب الكثير من الأضرار ، فاستغلت أراضـــي جديـــدة في الزراعة والرعي ، واستخدمت القوى المائية في توليد الكهرباء للاستهلاك المحلى والصناعي ، وأقيمت صناعات جديدة ومناطق سياحية ، وعموما فان الإصلاح أدى إلي توظيف عدد كبير مـــن الأفـــراد وإلي زيادة واضحة في الدخل والأنفاق [١٤].

كذلك الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلي نهضة

---

(١٤) د.محمد عبد العزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ،ص ١٦

مجتمعية كبرى ، كما أدت تجربة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي في اليابان ، أن تصبح اليابان أعظم قوة اقتصادية يستهل بها القرن الحادي والعشرين ، محققة ما يعرف بالمعجزة الاقتصادية الصفراء [١٥] .

ونتيجة لكثرة وتفاقم المشكلة الاقتصادية في كل المجتمعات نشأت ضرورة الحاجة إلى دراسة الاقتصاد ، وتحقيق الكثير من التجارب في الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي ، ومن أهم تجارب الدول النامية [١٦] :

١- تجارب دول أمريكا اللاتينية ، التي بدأت في وسط الأربعينات من هذا القرن حيث ظهرت أربعة مجموعات من السياسات التي أخذت بها هذه الدول :

المجموعة الأولى : التركيز على تقليل عبء الديون لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى .

المجموعة الثانية : تخفيض التعريفة الجمركية لتحرير التجارة الخارجية .

المجموعة الثالثة : الخصخصة .

المجموعة الرابعة : السياسة الاجتماعية .

ونجحت هذه السياسات ، إذ شاهدت هذه الدول تحسنا سريعا في إنتاجيتها وزيادة ملموسة في صادراتها ، مما أدى إلى نمو اقتصادي كبير عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ وبالرغم من هذا التقدم الواضح ، فلا تزال مسيرة الإصلاح في سعيها إلى الأفضل ، ولا تزال هناك أيضا بعض المشاكل الصعبة والتحديات الهامة أمام معظم حكومات المنطقة .

٢-تجارب النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، تايلاند ، ماليزيا ، سنغافورة ،وإندونيسيا) حيث أثبتت تجربة هذه الدول ، أهمية السياسات الاقتصادية السليمة ،وكذلك وضع أسس إدارتها بنجاح .

٣-التجارب المصرية : إن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي في مصر دعا إلى إقامة مشروع السد العالي في الستينات من هذا القرن ، وغيره من المشروعات الكبرى الذي تترتب عليها توسعا في استغلال الموارد الاقتصادية .

كما بدأت مصر منذ أوائل السبعينات بتجربة عظيمة للإصلاح ، واستمرت بشكل متقطع حتى الثمانينات ، ولكنها لم توفق في تحقيق الإصلاح المنشود ، ثم بدأت منذ ١٩٨٦ ، مرحلة جديدة في مسيرة الإصلاح بشكل جدي ، وتجلت الصورة بوضوح عام ١٩٩٧ بمشروع توشكي للتوسع في استغلال المزيد من الموارد الاقتصادية .

---

[١٥] د. محمد موسى عثمان ، النظام الاقتصادى في اليابان ومصر (دراسة مقارنة) سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية ، العدد (٧) ، ١٩٩٧ ، ص ٥٣ .

[١٦] د . فرج عزت ، د. محمد عبد الصبور ، التنمية الاقتصادية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٤٩ - ٢٨٦ .

نخرج من كل هذا بأن هناك عوامل أجبرت الإنسان وكذلك أجبرت المجتمعات على دراسة الاقتصاد ، وذلك لتحقيق المصالح الخاصة ، بما أدي إلي أن يصبح علم الاقتصاد ، بحق هو العلم الأم في العقد الأخير من القرن العشرين ، والتحدي الحقيقي الذي يواجه القرن الحادي والعشريـــن ، آلا وهو هيمنة علم الاقتصاد علي الفكر والسلوك البشري ، وكذلك فكر وسلوك المجتمعات ، حتى أن العلاقات البيئية ستصبح بالدرجة الأولي علاقات اقتصادية .

الفصل التاسع

اتجاهات الفكر الاقتصادى الحديث

إن دول العالم الصناعى المتقدم تج اقتصادياتها منذ عقدين حتى الأن ومن وقت لآخر فى مأزق تتعامل فيه مع قوى وظواهر اقتصادية يمكن أن تكون غيرموقعة ولا تستطيع التحكم فيها. وفى ذات الوقت نجد أن هذه الدول تلجأ إلى السياسات الاقتصادية التى تعتمد على النظريات الاقتصادية التقليدية التى تشتمل على خفض الانفاق العام، الحد من نمو الائتمان، أو خليط من الأسلوبين، ولكن اثبتت الأحداث أن استخدام هذه الأدوات الاقتصادية لا تستطيع تخفيف هذه الاتجاهات التضخمية إلا من خلال زيادة التكلفة الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة وخفض معدلات نمو الدخل القومى.

ومنذ بداية هذه الفترة فى أوائل السبعينات تم تغيير الفكر الاقتصادى الذى يضع التضخم والركود على طرفى نقيض. فالتخضم يمكن أن يكون دليلاً على زيادة كبيرة ف الطلب، والركود هو دلالة على انخفاض معدل الطلب الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق مستوى دخل العمالة الكامل، ولكن فى الفترة سالفة الذكر ظهر كل من الركود والتضخم فى آن واحد، أى اقترنت الظاهرتين المتناقضتين فى الحياة الاقتصادية لتكون ظاهرة جديدة أو مرض اقتصادى جديد يطلق عليه فى الأدب الاقتصادى الركود التضخمى".

ومع ظهور هذا المرض الاقتصادى الجديد نجد السياسة الاقتصادية العامة أو التى يطلق عليها "أدوات الاقتصاد السيسى" فى موقف صعب وحرج فى التعامل المؤثر والفعال مع جيل جديد من الأمراض الاقتصادية.

فالفكر الاقتصادى ما زال فى تفاعل ونقاش ينتظر أن يحسم الاقتصاديين الموقف بامداد السياسة الاقتصادية بأدوات سليمة ومؤثرة للتغلب على هذه الظاهرة.

إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق بعكس ما يعتقد به بعض الاقتصاديين قد اعتمدت إلى حد كبير على الفكر الكلاسيكي الحديث الذى يعتمد على الأدوات الاقتصادية التي استخدمت قبل ظهور الفكر الكينزى، هذا يعنى أن السياسة الاقتصادية ارتكزت على اسس التصحيح الذاتى أو التلقائى لقوى السوق الأمر الذى اعترض عليه كينز وحاول ايضاح متغيرات أخرى تتحكم فى مستوى دخل العمالة الكاملة وهو الطلب الفعال وليس قوى السوق ومرونة الأسعار كما يعتقد الكلاسيك.

وقد يتضح مما سبق أن بعض مفاهيم الفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث قد سيطرت على أفكار كثيرة من الاقتصاديين بدون اختبار للفروض الأساسية أو لدينامية النظرية فى الوقاع العملى، وذلك بخلاف ما تم عمله فى مجال العلوم الطبيعية قبل وضع نموذج معين.

وهذا يمكن أن يكون مخالفاً لما يعتقده كثير من المهتمين بالشئون الاقتصادية بأن السياسات الحكومية فى دول اقتصاديات السوق بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت على الفكر الكينزى وليس على مرونة الأسعار وقوى السوق فقط، ولقد ساد هذا الاعتقاد بسبب الخلط الذى حدث بين الفكر الكينزى وقواعد الفكر الكلاسيكى الحديث فى الأوساط الأكاديمية فى المدارس الاقتصادية فى دول اقتصاديات السوق.

إن اتجاه الاقتصاد القومى إلى مستوى أقل من دخل العمالة الكاملة يمكن قبوله لبعض الوقت، ولكن اثبتت الأحداث أن الوقت اللازم لوصول الاقتاصد القومى إلى مستوى دخل العمالة الكاملة قد يأخذ وقتاً قد يطول بسبب التشوهات التى يمكن أن تحدث فى السوق نتيجة ضغوط النقابات المختلفة والآثار الناتجة عن الاحتكارات.

فى هذه الحالة قد يوصى خبراء الاقتصاد أن تتدخل الحكومات لتصحيح الوضع والأسراع بتحقيق دخل العمالة الكاملة وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

ولكن برغم هذه التوصيات واستخدام هذه الأدوات الاقتصادية يظل الفكر السائد معتمداً بالدرجة الأولى على أفكار ما قبل كينز فحرية العرض والطلب وتحديد الأسعار فى نموذج السوق الحر وفى ضوء شروط المنافسة يعتبر ويظل المنظم الرئيسى لتشغيل اقتصاديات السوق ذات المستوى التكنولوجى والتنظيمى الحديث فى العالم الغربى الذى يعتمد على مؤسسات السوق.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث سيطر على المدارس الاقتصادية فى دول اقتصاديات السوقوانعكس ذلك بطبيع الحال على السياسة الاقتصادية فى هذه الدول والاستثناء هو السماح من وقت لآخر باستخدام الأدوات الاقتصادية التى اقترحها الفكر الكينزى لتصحيح مسار الاقتصاد القومى.

ونحن نؤيد آراء بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون بأنه فى حالة تناول المتغيرات الاقتصادية مثل العمالة، الدخل القومى، الموارد الطبيعية، الأسعار والنقود، التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تفشل فى إيجاد ايضاحات مقنعة للديناميكية والتفاعل الذى يحدث فى الاقتصاد القومى.

وقد يرجع القصور فى امكانيات هذه النظرية بسبب أن الفروض التى بنيت عليها تخالف إلى حد كبير ما هو معروف وموجود فى عالم الواقع وفى ظل المؤسسات الاقتصادية المعاصرة، كذلك فإن عجز هذه النظرية عن تفسير الواقع واعطاء أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية يمكن أن يكون بسبب إنها لم تأخذ فى الاعتبار الظواهر الاقتصادية التاريخية وما يمكن أن ينتج عنها من تغيير فى الفكر واستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادى عند مستوى دخل العمالة الكاملة.

كما يمكن أن يكون هذا العجز فى بعض الأحوال لأن منطق هذه النظرية من الأساس محل تساؤل.

ولا نسعى من هذه المناقشة إلى تفسير سبب سيطرة الفكر الكلاسيكى الحديث على أفكار الأكاديميين الاقتصاديين فى دول اقتصاديات السوق ولكن الذى نهدف إليه هو أبعد من هذا وهو دراسة نموذج بديل لما هو متاح فى الفكر الكينزى والكلاسيكى الحديث أو ما يمكن أن يطلق عليه الفكر الاقتصادى بعد كينز Post Keynesian.

وبداية يمكن القول أن النظرية الاقتصادية بعد كينز ما زالت فى مرحلة التكوين Formative Stage وبرغم أن الخطوط العامة العريضة للنظرية الاقتصادية بعد كينز يمكن تحديدها إلا أن كثيراً من التفاصيل والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ما زال فى مرحلة البحث والدراسة.

ولهذا فإننا إذا حاولنا إضافة بعض التحليل إلى هذه الأفكار الحديثة التى لم تأخذ صورتها النهاية فى شكل نظريةمتكاملة يمكن أن تكون افكاراً قابلة للنقاش وليست حلولاً أو علاجاً نهائياً للمشاكل الاقتصادية طويلة الأجل.

إن الهدف الأولى أو المبدئى للفكر الاقتصادى الحديث هو محاولة تحرير أسس علم الاقتصاد من القواعد التقليدية للفكر الكلاسيكى والكلاسيكى الحديث، إن هذه المحاولة لتحرير الفكر الاقتصادى من مبادئ الفكر التقليدى يتيح أفاقاً واسعة لتطوير علم الاقتصاد واختباره لقيادة السياسة الاقتصادية فى ظل مؤسسات السوق الموجودة فى الواقع العملى، هذا الاتجاه بالتأكيد يقوى ويدعم علم الاقتصاد ويعطى خطوطاً عريضة لنماذج مرنة غير مغلقة تساهم فى تشجيع البحوث الاقتصادية. ولكن لا يمكن كما أوضحنا أن نتوقع أن تعطى للسياسيين حلولاً نهائية ناجحة للمشاكل الاقتصادية المعقدة، ذلك أن التغلب على هذه المشاكل التى تواجه علم الاقتصاد كقواعد أساسية وكذلك كأدوات السياسة الاقتصادية أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً فى ذهن الباحثين الاقتصاديين.

ولكن الفكر الاقتصادى الحديث (أو ما يطلق عليه النظرية الاقتصادية بعد كينز) تمكن من مواجهة المشاكل الاقتصادية مباشرة وبأسلوب مرن بدلاً

من محاولة التخفى وراء فروض مجردة كما هو واضح من النظريات الاقتصادية التقليدية، وقبل أن نتناول الاتجاهات الحديثة فى النظرية الاقتصادية يجب القاء الضوءعلى منهج النظم الذى تولد عن تطور علم النظم وهو أمر لا غنى عنه لتفهم الفكر الاقتصادى الحديث وقواعد السياسة الاقتصادية.

منهج النظم:

ولا شك أن أحد العناصر الأساسية للتغير فى طبيعة التحليل والافكر الاقتصادى بعد كينز هو استخدام منهج النظم.

إن الاقتصاد كأحد العلوم الاجتماعية هو حصيلة النمو فى هذا العلم خلال القرن الثامن عشر، ومنذ هذا التاريخ فإن هذا العلم يعتمد على افتراض أن النتائج يمكن تمييزها عن المسببات أو المؤثرات ولكن مع تطور العلوم الاقتصادية وتطور علم النظم السيبرناتيقا Cybernetic امكن جمع عناصر النظم فى:

– الهدف المحقق من النشاط – العمليات المتراكمة للنشاط – تفاعل عناصر ومكونات النظام العام فى منهج متكامل موحد. ومن ثم أصبح منهج النظم من أهم المداخل لدراسة العلوم الاجتماعية.

ولم يعد علم الاقتصاد حسب منهج النظم يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لإشباع الحاجات المتعددة، ولكن أصبح وبالدرجة الأولى يهتم بموضوع كيفية انتقال النظام بكل مكوناته ومؤسساته التى تحقق رغبات افراد المجتمع من وضع إلى وضع آخر وكيف ينمو الناتج وتوزيع الفائض الاقتصادى خلال الزمن، وأيضاً نجد أن عملية التوسع ليس لها حدود معينة يمكن إدراكها وأن التغيير الواتوسع يمكن أن يغير طبيعة النظام بأبعاد غير متوقعة، ولهذا لا يمكن استنتاج الوضع النهائى لأن التحليل لابد أن يدخل فى الاعتبار التغيرات التاريخية وفى ذات الوقت يجب تحليل وتحديد دينامية النظام بأسلوب دقيق.

وحينما ننظر إلى النظام الاقتصادى على أنه مكون من عدة انظمة اجتماعية واقتصادية تكون العناصر والخلايا الأساسية للنظام وكل له خصائصه وديناميته فإن هذا يمهد إلى عمل تشابك بين عناصر النظام يساعد على مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتغلب عليها، ويجب أن ينظر إلى تفاعل عناصر النظام فى اتجاهين، وعلى سبيل المثال العلاقة بين قطاع الأعمال والقطاع العائلى أو القطاع المالى والقطاعات الأخرى من حيث المدخلات والمخرجات والآثار المرتجعة أى أن العلاقات يجب أن ينظر إليها كعلاقات دائرية.

يتضح مما سبق أن النظام الاجتماعى والاقتصادى يشتمل على مكونات أو عناصر تعمل خلال علاقات متشابكة ومتداخلة كمدخلات ومخرجات وآثار مرتجعة ويعمل النظام بمجمله بدينامية حيث ينتقل من وضع إلى آخر ومن سمتوى إلى آخر مقترنا بظواهر تاريخية تؤثر فى النظام وكلك تغير فى المؤسسات الموجودة، لذلك فإن إدراك عناصر النظام ونمط تفاعلاته وآثاره المرتجعة يمكن من مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد حلول سليمة.

كل هذه الأبعاد يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ويجب أيضاً أن تتطور النظرية الاقتصادية للتفاعل مع هذا الاتجاه الجديد وتقديم ايضاحات للظروف والمسببات والآثار التى تتحقق فى النظام، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى عمل نموذج محاكاه لعناصر ومكونات النظام ودينامية النظام من حيث التقلبات قصيرة الأجل والتوسعات والنمو طويل الأجل، التضخم، العمالة، ميزان المدفوعات، العدالة الاجتماعية حتى يمكن اعداد الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف النظام العام الاجتماعى والاقتصادى، وهذه الأدوات تعمل على علاج هذه المشاكل على اساس الهيكلالموجود أو من خلال أحداث تغييرات هيكلية تحقق الأهداف المطلوبة.

أهمية تجربة النظريات:

إن المشكلة الأساسية التى تواجهها النظريـة الاقتصاديـة وتطورها هو عدم امكان تجربة استخدام وتطبيق هذه النظريات فى الواقع العملى، وهذا ما تتميز به العلوم الطبيعية ويصعب تطبيقه إلى حد كبير فى علم الاقتصاد كأحد العلوم الاجتماعية.

إن تجربة النظرية الاقتصادية أمر غاية فى التعقيد ويمكن أن تتعرض لبعض الأخطاء فى التطبيق حيث أن الواقع ملىء بالمتغيرات الاجتماعية والمؤسسية والأحداث التاريخية، ولا يمكن أن تصبح النظرية مقبولة عملياً إلا بعد تجربتها فى السياسة العامة وتحقيقها النتائج المرجوة.

وبناء على هذا نجد أن النظرية الكينزية قد اثبتت صلاحيتها لمواجهة الأحداث والظواهر التاريخية الاقتصادية وتمكنت من التغلب على مشكلة البطالة فى حين نجد أن تطبيق النظرية الكلاسيكية الحديثة أظهر عدم صلاحيتها وقصورها فى تحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة.

والآن نجد أن النظرية الاقتصادية بعد كينز تتعرض الآن لنفسالاختبار وسوف يتضح عما إذا كانت هذه النظرية الوليدة تستطيع أن تواجه مشاكل البطالة والتضخم وظاهرة الركود التضخمى، وعجز موازين المدفوعات فى الدول التى تتميز باقتصاديات السوق.

بعد أن وصل الفكر الاقتصادى إلى مرحلة تركت فيها الآراء الكلاسيكية تديجاً إلى النموذج الجديد "نموذج ما عد كينز" الذى يعتمد بالدرجة الأولى على منهج النظم، فإن طبيعة قواعد النظرية الاقتصادية والسياسية الاقتصادية تواجه تغييرات هامة من خلال ثلاثة اتجاهات.

١- التغير فى الدخل:

١/١ تأثير الاحلال بين عناصر االإنتاج وتأثير الزيادة فى الدخل:

إن أهم الاتجاهات التى يمكن أن تكـون فـى مقدمـة التغيرات فـى الفكـر الاقتصادى هو أن الاهتمام قد تحول مـن التـأثيرات والنتائج التـى تتولـد عـن عنصر الاحلال إلى تحليل الآثار المرتبة عن التغير فى الدخل.

إن الفكر الأساسى للنموذجالكلاسيكى الحديث لا يتعدى نمـوذج يشـتمل على الاحلال والآثار المترتبة عليه، وحسب منطق هـذا النمـوذج فـإن الطلـب على سلعة معينة يمكن أن يتحقق على حساب الطلب على سلعة أخرى وذلـك بسبب انخفاض الأسـعار النسـبية للسـلعة الأولـى، وبـالمثل فـإن اسـتخدام أحـد عناصر المدخلات وليكن رأس المال مثلاً يمكن أن يزداد على حساب خفـض استخدام عنصر آخر من عناصر المدخـلات وليكـن العمـل مثـلاً وذلـك أيضـاً بسبب انخفاض الأسـعار النسـبية للسـلع الرأسـمالية فـى مقـابل أسـعار عنصـر العمل.

هذا المنطق قد تم التحرر منه واستبعد بسبب افتراض تحقق زيادة عامـة فى الطلب على كل أنواع السلع وعلى كل عنـاصر مدخـلات عوامـل الإنتـاج- وإن كان بنسب مختلفة وذلك نتيجة للآثار الناتجة من النمو الاقتصادى وأثـاره على زيادة معدلات نمو الدخل وارتفاع مستوى الطلب وتنوعه.

لذلك فإن الاعتماد على القواعد الاقتصادية للفكر الكلاسـيكى الحديـث لا يمكن من ايجاد ايضاحات مقنعة لدينامية النمو الاقتصادى.

وجدير بالذكر أن بعض التحليـلات الاقصتادية التـى تعتمـد علـى الفكـر الكلاسيكى الحديث تسمح بوجود بعض الآثـار الناتجـة مـن نمـو الدخـل ولكـن يظل المنطلق الأساسى للنظرية التقليدية معتمداً علـى أثـر التغيـر فـى السـعار النسبية علـى عمليـة الاحـلال والتحـول مـن وضـع توازنـى ثـابت إلـى وضـع توازنـى آخـر. وبالتـالى فـإن عمليـة الاحـلال هـو المؤثـر الأساســى والقـوى المحركة للتغير فى النموذج.

وبناء عليه يمكن القول أن الفكر الاقتصادى فى النظرية الحديثـة يطـوق الفـروض الأساسـية للفكـر الكلاسـيكى الحديـث ويسـتبعدها تدريجيـاً لإعطـاء

المجال للمتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والتغير فى الدخل والتغيرات الدورية. ولقد كان كينز أول من اجتذب الأنظار إلى هذا الموضوع، حيث توصل الفكر الكينزى بطرق مختلفة إلى نفس النتيجة وهى أن مستوى وهيكل الاستثمارات مقترناً بالتغير فى الدخل المشتق من هذه الاستثمارات المنفذة هو العامل الحاسم وليست التغيرات فى الأسعار النسبية.

ولا ريب أن التركيز على آثار الزيادة فى الدخل يمكن أن يترتب عنه بعض الصعوبات ذلك أنه لا يمكن الحصول على حلول نهائية دقيقة، بالإضافة إلى أن النتائج تصبح غير نهائية وقابلة للتغير فى حين الاعتماد على عامل الاحلال والتغير فى الأسعار يمكن أن نصل إلى وضع توازنى ثابت ولكن بصفةمؤقتة يمكنالتوصل إليها ببعض المعادلات الرياضية التى توضح الوضع التوازنى الجديد أو بتحليل جزئى وذلك بتحليل دوال العرض والطلب وتحديد سعر التوازن. ولا شك أنه بإدخال عنصر الزيادة فى الدخل والتحليل الحديث فإن النموذج لن يصل إلى وضع توازنى نهائى.

إن تغيير الاستثمار وما يترتب عليه من الزيادة فى الدخل سوف يؤدى إلى أن يصبح هذا المتغير المؤثر على المتغيرات المتتالية فى الاقتصادالقومى بدون نهاية توازنية ثابتة، وبالتالى لا يمكن توقع نهاية مستقرة ولكن استمرار التفاعل للأجزاء المختلفة للاقتصاد القومى.

۲/۱ سياسة الدخل:

أصبحت أغلب البحوث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالنظرية الاقتصادية بعد كينز تتم فى إطار عقيدة جماعية توجه فكر الباحثين والخبراء فى معظم المدارس الاقتصادية فى الدول ذات اقتصاديات السوق مؤداها أن السياسة الاقتصادية المتبعة لا يمكن أن تكبح الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى وتعالج مشكلة البطالة إلا على حساب خفض مستويات الناتج وزيادة

معدلات البطالة. لذلك فإن أدوات السياسة الاقتصادية لابد أن تقترن بسياسات تغيير الدخل.

ولكن استخدام سياسات تغيير الدخل لا يقلل من الانتقادات التى تزال موجهة لاستخدام الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية حتى وإن كانت مطعمه أو مقترنة بسياسات تغيير الدخل، لأن السياسة الاقتصادية التقليدية المتبعة فى هذه الدول المقترنة بالتغيير فى مستوى الدخل لم تحقق الأهداف المرجوة حتى الآن.

إن استخدام سياسات تغيير الدخل لا تمثل المدخل الأول للسياسة العامة للتغلب علىمشكلة التضخم والبطالة ولكن تستخدم فى مرحال متقدمة للتغلب على هذه الأمراض الاقتصادية، ويتطلب لتفنيذها اعداد مسبق بأدوات أخرى.

يتضح مما سبق أن النظرية الاقتصادية يعد كينز تتعامل مع الظواهر والأمراض الاقتصادية على طريقة المراحل لكى تستطيع أن تتمكن من حصار المشكلة ثم القضاء عليها ولكن فى ذات الوقت لا تعطى هذه النظرية حلول جذرية سريعة فالأمر يتطلب وقت وحذر فى استخدام الأدوات الاقتصادية وفهم ومعرفة المراحل وتداخلها بصورة مقنعة. مع الاقتناع بأن سياسة التغير فى الدخل لازمة ويجب أن تقترن بالأدوات الاقتصادية الأخرى للتغلب على التضخم ولكن يجب تحدي مرحلة استخدام هذه السياسة.

إن سياسة التغيير فى الدخل لا تعنى الحد من الأجور أو عوائد عنصر العمل بصفة عامة ولكن معناها أوسع من ذلك وأبعد مدى. فسياسة تغيير الدخل تشتمل علىمجموعة من الأدوات الاقتصادية تستخدم لتحديد الزيادة غير التضخمية لكل أنواع الدخول المختلفة التى تصب فى القطاع العائلى مثل الأجور والمهايا، والايجارات وعوائد التملك وتوزيعات الأرباح من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى. كل هذه الأنواع من الدخول يجب أن توزع بمعدلات غير تضخمية وذلك آخذين فى الاعتبار الرقم القياسى للأسعار ومن ثم محاولة موازنة الدخول الحقيقية مع العرض أوالناتج الحقيقى.

يحاول بعض الباحثين فى مجال الأدوات الاقتصادية لتغيير الدخل إدخال عنصر الأرباح فى مجال الأدوات الاقتصادية المختلفة المستخدمة فى عملية تغيير الدخل، ولكن هولاء الباحثين يتجاهلون الاختلاف بين الأرباح المتقطعة فى صورة احتياطيات لزيادة الاستثمار والطاقة الانتاجية، والأرباح الموزعة فى صورة دخل شخصى لحملة الأسهم، أن النوع الثانى أى الأرباح الموزعة فقط هى أحد مصادر الدخل الى تدخل فى نطاق الأدوات المستخدمة فى تغيير الدخل.

ومما لا شك فيه أن الدول الديمقراطية تستخدم سياسات تغيير الدخل ولكن استخدامها لا يتم بسهولة وحيث يجب أن تكون مقبولة من كل الأطراف المعنية التى تتأثر هذه السياسة وبحيث لا تؤثر على مستوى الرفاهية والتقدم الاقتصادى وزيادة الإنتاجية فى الاقتصاد القومى. وإيجاد سياسة مقبولة لتوزيع الفائض الاقتصادى، وفى المقابل نجد أن السياسة الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية الحديثة قد اثبتت أن لها أثر محدود فى هذا المجال أى فى التغلب على الضغوط التضخمية بسبب أنها تركز فقط على الإنتاجية الحدية لبعض عناصر المدخلات غير القابلة للقياس مثل رأس المال مما أدى إلى أنها أصبحت لا تعبر عن فلسفة توزيع الفائض الاقتصادى. لذلك يجب أن تستخدم سياسة تغيير الدخل من خلال عقد اجتماعى متفق عليه بين السلطة السياسية والمجموعات التى تتأثر بهذه السياسة توضح كيفية توزيع الفائض الاقتصادى وناتج النمو الاقتصادى فى شرائح المجتمع.

ويتضح مما سبق أن الاعتماد على قوى السوق فقط لا يؤدى إلى تحقيق توزيع عادل للدخل والفائض الاقتصادى كما تفرضه النظريات التقليدية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة مما يحتم استخدام أدوات تغيير الدخل.

٢- الاستثمار والنمو:

لا ريب أن سياسات تغيير الخل والأدوات الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف هذه السياسة .لا يمكن أن يتم بمعزل عن متغيرات الاستثمار والنمو، ذلك أن الاستثمار والنمو يكونان لب أو العنصر الأساسي في السياسة الاقتصادية، فبتحديد حجم وهيكل الاستثمار القومي فإن ديناميكية النمو تصبح محددة المعالم.

إن التوسع في الطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل ويزيادة معدلات الإنتاجية تعتمد على الزيادة في الاستثمار وإنشاء البنية الأساسية، أما التغيرات قصيرة الأجل تتوقف على التنفيذ السليم للاتفاق الاستثماري في مجالات الإنتاج والبنية الأساسية وعلى توزيع هذا الانفاق بأسلوب منظم متكامل يؤدي إلى زيادة العوائد الحدية من الطاقة الإنتاجية المنفذة.

وبخلاف ما هو متعارف عليه في الظرية التقليدية فإن قوى السوق بمفردها لا تضمن تحقيق هذه الأهداف، وطالما ان حجم الاستثمارات وهكلها على المستوى القومي لا يمكن التحكم فيها بصورة دقيقة كان من اللازم أن يصبح للمهتمين بهذه القرارات (مثل النقابات والاتحادات، الشركات، الفلاحين والمستهلكين) رأي وصوت حتى يمكن أن يوجد إنفاق يخدم الاقتصاد القوى بصفة عامة ومجموعات السكان المهتمين والمتأثرين بهذه القرارات.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن معدل التضخم والتوزيع النسبي للدخل بين أفراد القطاع العائلي كما توضحه سياسة تغيير الدخل أمر هام، ولكن في ذات الوقت نجد أن نمو الدخل الحقيقي خلال الزمن الذي يتحدد بمعدل وهيكل الاستثمار يمكن أن يكون أكثر أ÷مية، بالإضافة إلى أهمية الأخذ فيالاعتبار حجم وهيكل الاستثمار العام.

٣- سياسة الأسعار.

إن سياستى تغير وتوزيع الدخل والاستثمار يكونان فى الواقع عنصران من ثلاث أسس تعتمد عليها السياسة الاقتصادية الحديثة بعد افكار كينز.

لقد اعتمدت النظرية التقليدية على التخصيص والتوزيع الأنسب للاستثمارات من خلال قوى السوق ومن ثم أصبحت السياسة الاقتصادية العامة تائهه وضالة فى استخدام الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

إن استخدام سياسة الأسعار والحالة هذه يصبح لها مكان أساسى فى السياسة الاقتصادية العامة لضمان تدفق موارد الاستثمار لرجال الأعمال وتحقيق العدالة فى التوزيع النسبى للدخل.

إن التفاعل والتشابك بين العناصر الثلاث للسياسة الاقتصادية أمر معقد ويجب تناوله بحذر وبدقه فى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ويصبح المر أكثر تعقيداً فى الدول الأقل تطوراً والنامية بسبب تعدد أنواع الأسواق وتشوهاتها وعلى سبيل المثال يوجد نوعين أساسيين من الأسواق فى الولايات المتحدة مثلاً، وحيث يختلف فيهما معايير وسلوك الاستثمار والأسعار، حيث يوجد أسواق تنافسية فى مجال السلع الأولية، وهى مجال خصب للسياسة الاقتصادية التقليدية وفى ذات الوقت يوجد نوع آخر من الأسواق يضم احتكارات القلة ويشتمل على الشركات العملاقة الاحتكارية وتوجد فى مجال الصناعات التحويلية ذات المستوى التكنولوجى المتقدم والتى لا يمكن أن تتعامل معها النظرية الاقتصادية الحديثة وكذلك لا يمكن التعامل معها بأدوات السياسة الاقتصادية التقليدية.

النوع الأول من الأسواق يشتمل على أسعار تتحكم فيها قوى وعوامل العرض والطلب والاستثمار يتم بأسلوب غير مخطط إلى حد كبير.

أما النوع الثانى من الأسواق نجد أن الأسعار تعتمد على تكلفة الإنتاج وخطط الشركات فى تحديد الأسعار والتوسع فى رأس المال المستثمر.

لذلك لا يوجد نموذج أو مجموعة من السياسات تعتمد على أدوات معينة يمكن أن تتعامل مع السوق التنافسى للسلع الأولية، وفى ذات الوقت تتعامل مع سوق احتكار القلة.

يجب على الحكومة فى الحالة الأولى أن تأخذ فى الاعتبار عدم التنسيق بين وحدات الإنتاج ومحاولة التوفيق بينها أما فى الحالة الثانية والتى تشتمل على سوق احتكار القلة يجب التأكد من أن خطط القطاع الخاص لا تتعارض مع مصالح الشرائح العامة للسكان.

وبعد أن تعرفنا على العلاقات المتداخلة لعناصر السياسة وهى التغير وتوزيع الدخل، الاستثمار، التسعير يمكن تصور مدى صعوبة مهمة تحديد سياسة معينة لمواجهة الاتجاهات التضخمية والبطالة، كذلك يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن باستخدام سياسة تغيير وتوزيع الدخل بمفردها لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة. كذلك يجب تفهم أن الدولة لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد العالمى وتقسيم العمل الدولى وهذا العامل له تأثير كبير على كل المتغيرات وأدوات السياسة المستخدمة ومدى كفاءتها فى تحقيق النتائج المطلوبة.

ولكن بالرغم من الصعوبات التى تواجهها السياسة الاقتصادية التى تعتمد على فكر ما بعد كينز فى النظرية الحديثة وعدم وجود حلول سريعة للمشاكل الاقتصادية إلا أن هذه النظرية أوضحت الاتجاه الصحيح والأدوات الفعالة التى يمكن أن تستخدم فى مراحل لتحقيق الأهداف الاقتصادية. هذه الصعوبات يمكن أن تختفى إلى حد كبير باستخدام بعض أساليب التخطيط الأفقى أو ما يطلق عليه التخطيط التأشيرى الذى تناولناه بالدراسة، خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بالدول النامية التى تحاول تحقيق الإصلاح الاقتصادى وإدخال آليات السوق الحر مع الاسترشاد بسياسة اقتصادية كلية ذات أدوات فعالة ومتطورة.